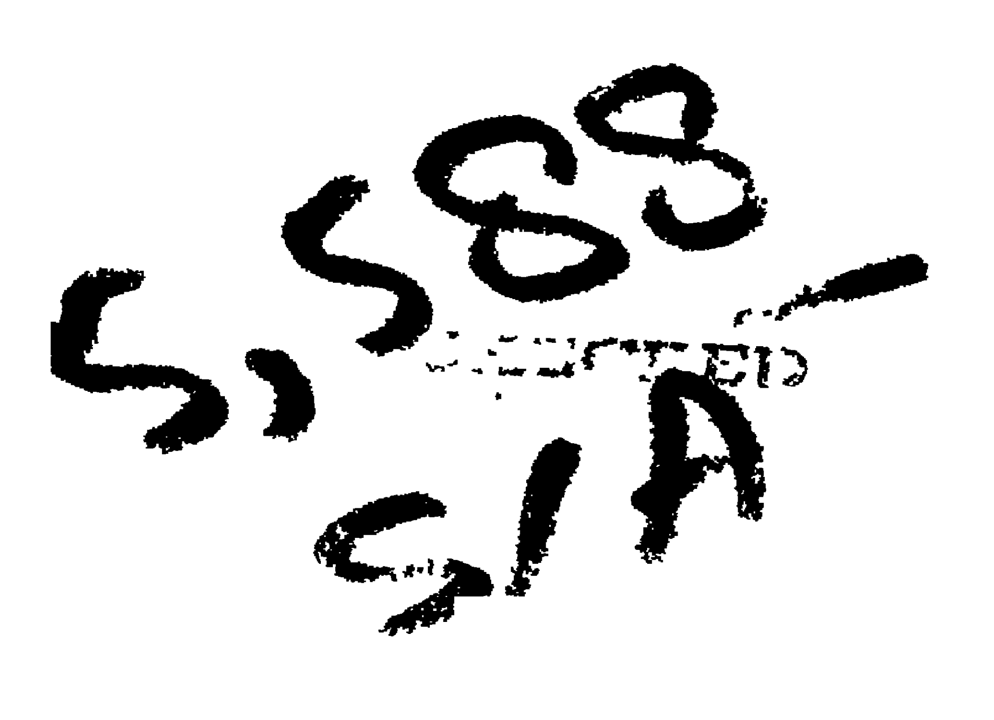
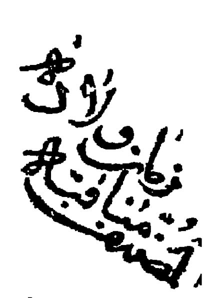


وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمد بما له من المحامد الابدية والشكر له على ما توجهت نحوه فضروبها بالفوائد الصمدية احمده حمد من نزه شانه العلي عن الاشباه والنظائر بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في جميع الموارد والمصادر واشكره شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فجازيك بذلك من الالطاف الكافية الشافية ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المنفرد بوحدانيته كلما ان ضد فاوعد لا ند لكماله سبحانه والفاعل لما يشاء لا معقب له في فضله عم الانام كرما وجودا فكلت جمل الكلام عن ان تفي بوصف مفرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث وان تحيط بها طرق زمان وظروف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المدلول عليه بخطاب الكريم المقصور عليه لباب لطائف الادب المنعوت باحسن الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتاب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بفصل الخطاب صلى الله وسلم عليه وعلى آله الذين اشرقت بضوء انوارهم بها الذين نصب علمهم وخفقت عليهم اعلام الحق لبقين الهادين بامرهم واضح الى اوضح المسالك السالكين [illegible] الفضل فانهم الائمة [illegible] منبع الفنون ومعادن الهداية وبيت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين ارباب التواضع والنجوم المقتفين آثاره الناجين نحوه صلوة وسلاما نرجو بهما السعادة الوافرة وننال بهما جميل الذكر في الدنيا وجزيل الاجر في الآخرة **اما بعد** فيقول الفقير الى ربه الغني علي صدر الدين المدني ابن احمد نظام الدين الحسيني الحسني اطال الله بكرمه من فضله السني عمره خاف ان علم العربية من اهم ما تصرف اليه الهمم العلية اذ هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه للسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام القدوة الفهامة سيد العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وزمانه وباقعة عصره واوانه ملاذ المجتهدين وشمس سماء اهل اليقين ومفخرهم شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل جنة الفردوس مثواه فانه كتاب منفرد في بابه قد انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على جمله ومهم مسائله وقواعده وضوابطه وشمله ما دخل اليه احد من باب الاشتغال الا وكان عليه بفوائده عائد لكنه ربما احتاج في بعض ابحاثه الى توضيح العبارة وتصريح ما اوحى اليه ببديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شرح يبدل مصونه ويبرز من حجابه مكنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف رموزه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع حجابه ويعقل شوارده ومعايبه مع فوائد الحقتها وغرائب في سلك الافادة نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وافيا بالمراد منهلا صافيا للرواد والوراد منطويا على درر الفوائد محتويا على غرر الفوائد وسميته بالحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية [illegible] ورتبت عبارتي [illegible] وتوخيت [illegible] كلامي [illegible] اشارته فاعتدل بتوفيق الله مزاجهما واستبان بنور [illegible] منهاجهما [illegible] في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يشهد به [illegible] واهدى [illegible] الى الصواب [illegible] المرجع والمآب ولنقدم امام المقصود كلاما مختصرا يتعلق بترجمة المصنف رحمه الله فنقول هو الامام الفاضل المحقق الحبر المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير مالك ازمة الفضائل والعلوم محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلم وحامل لوائه بدر الفضل وكوكب سمائه ابو الفضائل بهاء الدين محمد بن الشيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد بن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن بن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعالى مولده عند غروب الشمس يوم الاربعاء سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقلته من خط والده رحمه الله تعالى كان ذا فضل ظاهر وادب باهر وملك للعلوم [illegible] ووضع ورفع ما شاء ووضع [illegible] وهو المختلف اليه والمتفق عليه [illegible] سنا [illegible] الساردون [illegible] لم يكن في زمانه من يجاريه ولا يباريه [illegible] لا يقاربه ولا يدانيه [illegible] الاقوال [illegible]

نظام



رواسم

بعده تجمع

بسم الله

وعليه تجتمع الآراء اذا تشعبت فشيء هو من امام البيت كما يدركه ناجا واوضح لمن سبيل اليمن منهاجا فاصبح باكليل البهاء مكللا وبثياب الجمال مظللا وناهيك ببهاء الدين من بها منه مبدأ الفضل واليه المنتهى وكان قدس سره في اوائل عمره هجر اوطانه وتجرد الفقر وسلك طريقة الصوفية ولبس خرقة الفقر ونوى الارض وذرع منها الطول والعرض فكان مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ بنوم ولا تطيب له سنة الى ان دخل بلاد العجم تابعا لسلطانها ولقيا من المكانة رفيع مكانها فغالت الملك الدولة في قيمته وغالت في نشر لطيمته فرسا بهار سوق شيره وازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث رياض اصبهان بغوادي فضله ورواته وطابت بلاد فارس بعوالي دبره ورواته ونشر فضائله وتحققت لولجيه مخائله فاض بدرا وفاض بحرا وصنف التصانيف الظاهرة والف التآليف الباهرة فاحيا بها من الفضل عافيا واحيى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال لما نقاه من الانحياش الى السلطان موثر العزلة على الاستيطان يؤمل العود الى السياحة ويرجو الخلاص فلا يعرض له ذلك الساعة رغبته في دار الفنا فلم يقدر له حتى وطواه عن قامته تعطلت له المدارس واصبحت ربوع الفضل وهي دوارس فكأنما انشدوا انا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ قدس سره قصد زيارة المقابر قبل وفاته بايام فلما تم جمع من اصحابه فما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ سمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسألوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل الجهد الى محل اللقاء ولم يخبر احدا بما سمعه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره قريبا من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عاملة والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف وميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال صفد بالغرب من منه بهاء ... ولا بعوانه بعليك على ما سمع منها وعامله الراحل ولا دسيا اقام بجبل القطر ... منصبا لبنيه والحارثي نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكون نسب المصنف رحمه الله ينتهي اليه كان من اصحاب امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان من افقه الناس وافرضهم تعلم الفرائض من علي عليه السلام مات سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم قبيلة من اليمن ومن تصانيفه التفسير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين ومشرق الشمسين وشرح الاربعين والجامع العباسي فارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثني عشريات الخمس واجوبة المسائل المدنيات والصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والرسالة الاسطرلابية وحواشي الكشاف وحاشية على البيضاوي وحاشية على خلاصة الرجال ودراية الحديث والفوائد الصمدية في علم العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وغير ذلك من الرسائل المختصرة والفوائد المحررة رحمه الله **قال** شيخنا ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه

بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد ترجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة عرية عن ذلك الاشعار الا انها متعلق الباء محذوف خاص او عام فعل او اسم مؤخر او مقدم اولى هذه الثمانية اولها اعني الخاص الفعلي المؤخر اذ العام كمطلق الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها بجملته والخاص الاسمي كقراءتي مثلا يوجب زيادة تقدير اضمار خبر ان تعلق الظرف به ويمنع جعله خبرا عنده والمقدم كاقرء بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف رحمه الله في المفتاح وكسر الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وفيه عشر لغات وسيأتي معناه اصطلاحا وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزة وصل لان من دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقل اعلاله قال الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاؤه نحو عدة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيدة وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربك او لاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط المصحف والعروض **الله** اصله الاله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم لكن قال عصام الدين في شرحه على التلخيص وفيه بحث لان الله لو كان علما للفرد الموجود مسلم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمصنف ... لم يحتمل التعدد كما لا اله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المهم بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا انما انحصر الاله بحق فيه

مطلب في حسب المصنف

مطلب في كيفية ارتحال المصنف

مطلب في وفاة المصنف

معنى الجبعي والعاملي

مطلب في تصانيف المصنف

مطلب في شرح الباء في البسملة

الرحمن الرحيم أحسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختم بها المرام حمدك اللهم على جزيل الانعام والصلاة والسلام على سيد الأنام

كان ستندا وهو اخراج جميع ما تحت المستثنى منه مناط التوحيد على نفي وجودها بتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع ورأوا
بدايته وهو يكفي لتخصيصها تخصيص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى لتحصل نسب بمقام التوحيد كما لا يخفى انتهى ثم هو حسن الرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة
لا تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان نعم انما يطلق باعتبار الغايات دون المبادي فالمراد هاهنا التفضل او
ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك لان الاول يدل على جلائل النعم
والثاني على دقائقها وهما مجروران على الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المتبوع ويجوز على ذلك من حيث لصيقتا قطعهما مرفوعين ومنصوبين
وبالتفريق قال ابن جني في الخصائص وما احسن ما ههنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فالغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم
لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصف للتخليص لانه الاسم الذي لا يشاركه فيه على حيه وبقية اسمائه تعالى جل وعلا كالاوصاف التابعة لهذا الاسم
واذا لم يعترض شك فيه لم يجئ صفته للتخليص بل للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدل عن اعرابه الاول اولى وابين وذلك ان اتباعه اعرابه
جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى نعم علم منه هنا ان المدح فلذلك
قوي عنده اختلاف الاعراب بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما بدلان اما الرحمن فعلى البدل
من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه صار علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل
لا يتقدم على الوصف وان في المغني فالسؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد
فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا
للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولا تمام قوله ... فيه ... ما اخرجه
... كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله
فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الابتداء في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي او العرفي او كلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل
من حسن ككرم ونصر كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل
والاخيرتان لغة تميم ومثلها في جواز اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع
الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة هاهنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة بقرينة كون الخبر وهو قوله حمدك اللهم
كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما زعمه بعض العلماء المعاصرين يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به
حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المقدم ذكره وخير خبر اصله اخير حذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وخير خبر جناس التصحيف يختم بها المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر
ميمي من رام يروم اي طلب وهو هنا بمعنى المفعول او من كونه بمعنى المصدر ويبتدأ ويختم ... حمدك اللهم اي حمدك
يا الله واسناد الخطاب بالكاف على اسمه تعالى ... التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه
حرف النداء من اللهم محذوف والميم عوض منه في اخره على الاصح كما سننبه في موضعه ان شاء الله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد
وهو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه والاستبعاد لها عن مقامات القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف لو ... الدلالة على ذاته
من غير احتياج الى ... الى التبرك به ويتوصل الى مدلوله ... لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت
مقصوده من قوله احسن كلمة الى آخره بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدك مبتدأ والجملة
اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد وغيره فالثناء على حقه ... عليه وسلوك هذه الطريقة دون غيرها
مما اشتهر في المؤلفات اشارة الى ان التطرق للتعبير في مثل هذا المقام غير مختص وعمل يقتضي لكل جديد لذة قال البيضاوي في تفسيره
انه ... آدم عطس فقال الحمد لله رب العالمين وآخر دعوى اهل الجنة رب العالمين وفاتحة العالم مبنية على الحمد وخاتمته
مبنية على الحمد فاحمد ان يكون اول اعمالك واخرها مقرونا بكلمة الحمد فكان المصنف لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاختتام على
جزيل متعلق بالحمد اي على عظيم الانعام وهو ايصال النعمة وعرف النعمة بانها المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وانما لم يتعرض للمنعم
اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه ببعض دون آخر ولذهب نفس السامع كل مذهب ممكن والصلاة بمعنى الرحمة على
ما هو المشهور من انها من الله تعالى مجاز وهي حقيقة بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين
التضرع والدعاء والاول اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما عملا بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعائدة السؤال بها عائدة على السائل لان الله تعالى قد انعم على نبيه ورسوله من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر
فيه صلاة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين
بالاحسنية والاخيرية واما مبتدآن فيهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز

ومما يرشدك فالمعنى لا اله للنحو والفعل كونه معبود بالحق الا الله لا ينحل الواجب ولا ينافي فيدل ذلك كون الله معبود الواجب لذاته وعينه

اذ الحمد لله

للمرء

وآله البررة الكرام سيما ابن عمه

مسألة ويران جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدأ فهو خبر المبتدأ والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد من ساد قومه يسودهم
فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقد استعمل في غير الله فهو غير محجور ويشهد له من الكتاب قوله تعالى
وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم وفي المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز الاطلاق على الله وغيره وامتناع
الاطلاق على الله حكاه عن مالك وامتناع الاطلاق الا على الله متمسكا بما روي من انه قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت ان في
الكتاب والسنة ما يدل على خلافه ذلك الانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير هو الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في
ق واله ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه كذا في ص والمراد هنا بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقيا المؤمنين
واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم يجيء في موضع حتى
يقاس عليه واما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول ولخصاصه هذا بغير واحد من المحققين ولا يضاف الا الى من له شرف من العقلاء المذكرين فلا
يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي
جعفر النحاس والزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح البررة جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين كسافر وسفرة وفاجر وفجرة
والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه اي لا سيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ وهو يضعف في لا سيما حكاه نجم الائمة وغيره لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير استعمال سيما بلا لا
له في كلام العرب الصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشايع كما في الاية وقول امرئ القيس
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام
المتاخرين من علماء العجم فينبغي تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن
القياس فلا ينبغي شيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك
اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر حروف وضعه لا يناسبه الحذف انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس
وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة
واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وان جعلت نكرة موصوفة فصفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر
الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو مع على الوجهين ففتحة سي اعراب
لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة و
الفتحة بناء مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها
داخل من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في
الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيد اذ القول بزيادتها ضعيف بل يحتمل اقترانها بها واجيب بان ثعلب قال من استعملها على
خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واجيب بان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واو وبدونها نزلت منزلة اداة الا
وعلى المتقادير لا ولا خبر لا تحذف وعند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية اذ هي اعني لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة
كما قال الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره من الال وعند الاخفش ما خبر لا ويلزم قطع
سي عن الاضافة من غير عوض قيل ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا
رجل قائم ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا التي فيه قال ابن هشام في المغني ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما لا
قال بعض المحققين وفي الهيتيات كلام على الفارسي اذ قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال
ابن هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال المفرد كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا
مثل خالد واجاب لذا ما يبني على شيء الاعتراض اما عن الاول فبالتزام دخول الواو وعند العقاد انه منصوب على الحال ودخولها في قولك
قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول واو الحال على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام ترك
التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في المعنى
فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ونحو ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى قولك لا مماثلين لزيد في حكم القيام ولا
اولى منه على ما تقرر في ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي فضل كلام في لا
سيما طويناه هنا على غرة ولعلنا نلم به في بحث الاستثناء على ابن عمه بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلثة المذكورة في الامر
وان لم يساعد رسم الخط المصحف وهو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب عبد مناف ابن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وبعده يجتمع
نسبه بنسب النبي صلى الله عليه وسلم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله ابن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو ابن عبد مناف واسمه المغيرة ابن قصي واسمه
زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا

او صفة

على الذي نصب علما للإسلام ورفع لكسر الأصنام جاذ لأعناق النواصب اللئام وواضع علم النحو لحفظ الكلام

قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الأصم رجب الفرد الحرام سنة ثلاثين من عام الفيل
قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثني عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله احد سواه وهي فضيلة
خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاء لمرتبته واظهارا للتكرمة وكان عليه السلام هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر الزاهد
في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي حاملة بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسدا ليحيى به ذكر ابيها فلما قدم
ابو طالب سماه عليا انتهى ويجيء ذلك يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله ثم رسوله
قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلى الله عليه وآله بالمواخاة
وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين ولو لم تزل الا الذكور من اخرج الطبراني وابن ابي حاتم
عن ابن عباس قال ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر قال ما نزل في كتاب الله ما نزل في علي هذا
وانا لو ذهبت نذكر كثيرا من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصد وكنت كمن قال للذكاء ما انورك وللخضارة ما اغزرك وفي الكتب
المفردة لذلك غاية الكفاية وقد صح انه قتل ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة اربعين من الهجرة
ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضربه اختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف وهو الذي يزار
الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الطرف من ذكره الا التبرك به ولان المصنف نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته
الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى ثم نعت الذي نصبه اي نعته واقامه علما
للاسلام بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبهه عليه السلام بالعلم وقرنها بملائم المستعار منه وهو النصب والاسلام
عبارة عن الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع ولا يطلق على غير هذا
الدين الشريف ورفع لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن وقيل انه معرب شمن يشير الى كسر الصنم الذي
كان على البيت لما رفعه النبي صلى الله عليه وآله على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم وكانه كان عند الله بمنزلة كثير
وحكاية كسره الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روي عن علي عليه السلام انه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله اجلس فجلست الى
جنب الكعبة وصعد على منكبي فذهبت لانهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل عني وجلس لي رسول الله صلى الله عليه وآله وقال
اصعد على منكبي فصعدت على منكبه فنهض بي فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي شواهد النبوة سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله عليا حين صعد على منكبه كيف تراك قال علي عليه السلام اراني كان الحجب قد ارتفعت ويخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله طوبى لك تعمل الحق وطوبى لي ان احمل الحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر صنمهم
وتنحى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال لي الق صنمهم الاكبر وكان موتدا على البيت باوتاد حديد الى الارض فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله ايها جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ازاوله وقال عالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه قال لي رسول
الله صلى الله عليه وآله اقذف به فقذفت به فتكسر كما تتكسر القوارير وزاد الحاكم فما صعدت حتى الساعة وانه كان من قوارير رواه الطبري وقال اخرجه
احمد ورواه الموفق وزاد ثم ان عليا اراد ان ينزل فالقى نفسه من صوب الميزاب تأدبا وشفقة على النبي صلى الله عليه وآله ولما وقع على الارض تبسم فسأله النبي
عن تبسمه فقال لاني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم لقد رفعك محمد صلى الله عليه وآله وانزلك جبرئيل
انتهى قلت وفي كتاب مناقب الموفق الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان
يوم الفتح وهو غلط والله اعلم جاذ اي قاطع من الجذ وهو لغة القطع اعناق النواصب اللئام الاعناق جمع العنق وهو الجيد
والنواصب النواصبية واهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي عليه السلام لانهم نصبوا له اي عادوه يقال نصبت لفلان
اذا عاديته واللؤم ضد الكرم في الاخلاق والحسب وبغض علي دون اللؤم لما ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه
عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وواضع علم النحو لحفظ
الكلام اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو ابو الاسود باشارة علي عليه السلام قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن
رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود
الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب فرأيته مفكرا فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي
تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما
ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان
ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة عن فيض طاعتي كل

زمان ولادت علي عليه السلام

حديث ابن عباس احمد بن حنبل

العلم

وعمل الاركان باللسان [illegible]

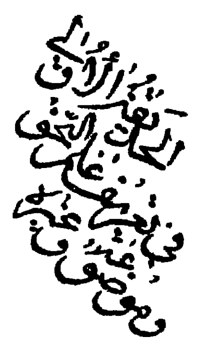
واضع علم النحو

وبعد فهذه الفوائد الصمدية في علم العربية نحو وهذا الفن ما نفع عمر معرفته للمبتدي ما هم تضمنت فوائد

معان فوما يبحثون عن حقائق هذا العلم ودقائقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة واشربا لقلوب محبته فهذا العلم حتى انه تعلموا من ليس من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعالى بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او تختل قواعدها فبقيت على تراثها وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة الشيخ الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ال الاحمر هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغ عنده وابتغى قاصده وما فضل الانسان الا العلم ولا امتاز الا ثاقب الذهن واقده وقد قصرت اعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرها ونكابده وفي كلها خير ولكن اصلها هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم على مشتبه مباينة كرم بالذي هو شديد ومسائل هذا العلم تفيد ساذجها بحقائقه ونقائصه ولقد ابدع الشيخ في براعة الاستهلال من ذكر الكلمة والكلام والابتداء والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها وبعد مبني على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للاول باعتبار اللفظ وللثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل اقول واعلم فهذه الفاء زائدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس فاذا اشير بها الى المعدومة او الموجودات والمادية الغائبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيله الحضور عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة واما عن النقوش المخصوصة من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلاثة او الاثنين منها وليس لشيء منها حضور في الخارج سوى النقوش اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة ليس الا شخصا ما هو معنى المتن بل مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يشبه مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة للاشارة الى الحقائق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة في مثل هذا تارة تكون حقيقة وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشيء الفوائد الصمدية ال للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فائدة وشيا معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعروف صدره بعجزه تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها الصدر لان العجز هو المقصود لولا كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي نسبة الى ام كلثوم والحق بهما ما خيف فيه من اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد مناف وهي هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس فشاذ والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اي كائنة فيه على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما نقل المضمن من جهة كونه حاضرا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف عن اللفظ عن طرف من المعنى وهو امر شايع يقال بهذه الاية في حكم كذا وفيه الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها ومنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم تشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما هو صريح بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو اي علم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان كان من حيث صورها وهيئاتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوهما او لا يختص بشيء منهما بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله فنا برأسه وهو الاولى فيكون الاقسام ثلثة عشر منها حوت اي جمعت او احرزت يقال حواه اي جمعه او احرزه من هذا الفن اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض ما نكرة موصوفة اي شيئا مقنعة اعني من نفع ما لم يحوه يجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الحال لتعين بل الجار والمجرور متعلق بحوت لا غير ومعرفته المبتدي في هذا العلم وهو الذي ابتدأ فيه ولم يصل منه الى حال يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي اهم من معرفة ما لم يحوه تضمنت اي اشتملت على فوائد جمع فائدة وهي لغة ما حصلته او ما حصل لك من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة

جليلة في قواعد الاعراب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب وضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفع بها جميع المؤمنين وتشتمل على خمس حدائق الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه غرة النحو علم بقوانين الفاظ العرب

على فعل من حيث ترتبه عليه فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويتحدان ذاتا في الافعال الاختيارية وغيرها
واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبار ان فائدة العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس
الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه ولذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ
في اعتقادها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من
الفائدة والغاية جليلة اي عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجليل للامر العظيم في قواعد الاعراب اي النحو وانما سمي به مع
انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء وعلى الاصح ويطلق الاعراب ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما
يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية اجرائها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا
هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة والفرائد الدرر الكبار التي نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها ههنا النكت الحسان
والفوائد المرغوب فيها لم يطلع كيفتعل اي لم يظهر عليها الا اولوا اي ذووا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي بيانه
الالباب اي العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله لانه هو سبب فوزه بالسعادة كما في الدر قال ابن النفيس في
كتاب الطريق الى الفصاحة ولفظ اللب بمعنى العقل يقع مفردا ولا يقع مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ لب مفردا الا مضافا
كقوله ما رايت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احداكن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك
به وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى وقيل هذا البيت والذي قبله اغزل شعر قالته العرب قبله ان العيون التي في طرفها حور قتلننا
ثم لا يحيين قتلانا وضعتها اي صنفتها وانشأتها للاخ الاعز اي الاحب وهو في القاموس الاعز العزيز ابي تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد
الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن في رتبة اخيه ولم يخلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم
والصمد السيد المصمود اليه في الحوائج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعن ابن عباس الصمد الذي كمل في سؤدده وفسره المشبهة لعنهم الله
بالمصمت الذي لا جوف له ورد بانه في ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية
لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين بعلمهم والدعاء بذلك نهاية في ارادة الخير له لما ورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار ونفع
بها جميع المؤمنين الايمان اخص من الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما مترادفان
كما ترجح بعد اربعة اقوال اخر والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله ويشتمل اي هذه الفوائد الصمدية على خمس حدائق جمع حديقة وهي
الروضة ذات الشجر والبستان من النخل او كل ما احاط به البناء او القطعة من النخل كذا في القاموس وفيه استعارة مطلقة فان قلت
هذه الحدائق هي نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال الشيء على نفسه قلت اشتمالها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل
مجموع الاجزاء والمشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا على احاد الاجزاء بالاسر ويحتمل ان يراد
بالفوائد الالفاظ والنقوش وبالحدائق المعاني او بالعكس اذ يصح ان يقال الالفاظ قوالب المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ
باعتبارين كما تقرر ووجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع انه مقصود بالذات الثاني الحديقة
الاولى والا فلا اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسماء او لا الاول الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال او لا الاول
الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا ينتقض بخروج الديباجة
لان المراد حصر المقصود بالذات وما يتوصل به اليه الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وغايته
وموضوعه وتعريف موضوعه واشياء اخر تتم ما يأتيك بالتفصيل انشاء الله وانما قدم ذلك لما قد تقرر من ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه
الاكمل ينبغي له ان يتصوره ولو بوجه حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل له الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا
فيأمن فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يمتاز علما ليكون
زيادة بصيرة في طلبه فبين ذلك كله له فقال غرة اي هذه الكلمة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق



الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل شيء اوله واكرمه وعلى التفسيرين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة
النحو قال ابو الفتح ابن جني في الخصائص هو في الاصل مصدر شائع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم
كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر في قصر ما كان شائعا
في جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات وقيل وانما
سمي هذا العلم به لان امير المؤمنين لما املى اصوله على ابي الاسود كما تقدم قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف و
اصطلاحا علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت معانيها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني
او سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول
يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره ومرادفه القاعدة والاصل والضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة

من حيث الاعراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال وموضوعه الكلمة والكلام فالكلمة لفظ موضوع مفرد

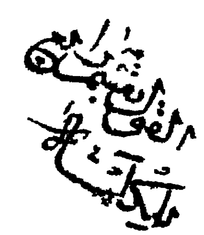
فانه ليس بقواعد كلية بل جزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء احترز به عما عدا العلم المخصوص فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم
ان هذا الحد جار على عرف الناس الآن من جعل علم التصريف قسيما برأسه غير داخل في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا
ما يجر مسائل من احد الفنين الى الآخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه ومن بعده يفردون احدهما عن الآخر بالتصنيف
الا ما كان عن ابي عثمان المازني وتلاه ابو الفتح ابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمهذب وفي التهذيب وممن سلك
طريقة المتقدمين من المتأخرين جمال الدين بن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيبقى عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث
الافراد والتركيب وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة
العرب بعضهم بعضا قيل ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرائع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به
فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان وقال بعضهم لان اقرأ فاسقط احب الي من ان اقرأ فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري
الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما قنعت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين بن الحر
العنبري والاولاد منكرون ذلك شد الانكار وقال النبي صلى الله عليه وسلم اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيجب ان يتجمل فيها فيستعير
من اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانا ولله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها
فاجلها منها مقيم الالسن وموضوعه وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي التي تلحقه لذاته او لجزئه او لامر يساويه
ذاته كالتعجب اللاحق للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالضحك
العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع علم النحو فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما
يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك من الاحوال اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها
منزلة المفرد ووقوعها موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع في
المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء في آخرها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب لا معربة ولا
مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تغاير الفن اما من ادراج علم الصرف تحته ومحث النحو وعليه فكان على
المص ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل الا عليه لا غيره واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي
يبرهن عليها فيه كعلمنا بان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليهما
عند النحاة فالكلمة شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفاء فصيحة اي اذا عرفت ان موضوعه الكلمة والكلام
فالكلمة وال فيها للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام
طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال للجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة
اي قصيدته والحويدرة لقب شاعر وتصغير حادرة واسمه قطبة بن محصن وكان حسان اذا قيل له انشد قال انشد كلمة الحويدرة
يعني قصيدته التي مستهلها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يربع وهو اما من باب اطلاق الجزء وارادة الكل
او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الفعل على
ما قيل وعند النحوي لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق
المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشهر تعريف
اللفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد
على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان
حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الآخر ولا مخلص عند مانعي المسئلة وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع
لامر يعمهما كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا ومن شأنه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة
التي من شأنها ذلك مع ان اللفظ اخصر ولو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع على
الاشهر وكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله موضوع والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا
قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص وقيل تعيين شيء بشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول
دالا والثاني مدلولا مفرد وهو ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي حروفه
الثلاثة التي هي ز ي د كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فان اجزاء
زيد وهي الزاء والياء والدال لا يدل على معنى في الزيد وهو غلط لان الزاء والياء والدال ليست اجزاءه بل هذه اسماء مسمياتها
اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى ثم يقال لها حروف المباني ويطلق بازاء الحروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال نبه عليه
بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كانه وما له جزء يدل على معنى ليس جزء

وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ

اللفظ المقصود كعبد الله علماً وما الجزء دال على معنى هو جزء اللفظ المقصود لكن لم يقصد دلالته على الجزئية كالحيوان الناطق علماً للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا قال بعضهم واعلم ان الاولى ان اللفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق في حقيقتهما فجعله صفة للفظ كما وقع في عبارته اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم حد الكلمة واما الاحترازات فاللفظ وان كان في التعريف بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا للاخراج شيء او لبس قبله غير المعرف لانه يؤذن بمباينته ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يوتى يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان لعمومه من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصه واما تخريج بالجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوصاف الكلمة فقدم وجعل جنساً واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارة والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب هو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم واورد النحو ضرب مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزؤه وهو المادة يدل على الحدث وجزؤه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعاً ومنعاً واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون مرتباً في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما يخرج المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج لهم ابن مالك في كتاب الفيصل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات لا تنحصر مقاماتها فلو كانت الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا نستعمل في المفردات الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي وغيره الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قرره وبيانه ان الوضع اما شخصي ان تعلق بالفاظ معينة شخصية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة يعرف به مفرداتها يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين الصرفية او يعرف به مركبات فيحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات معا تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء قائمة وياء النسب فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف اي ما جنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالاستقلال ما يشمل المستقل بمرادفه وبان الاصل في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله المعنى الثاني للمفرد مستعملة فانه كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حدة كما في باب الاعراب بالحركات وعلى مقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المركب الاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود مخلا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة تعينه فلا وقد قدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم ها وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم اي ان الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلاثة احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين وقد مر الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها ان الكلمة موضوعة كما مر فتكون دالة لان الوضع من اسباب الدلالة فنقول اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانها باحد الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها اولا فان لم يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلاث ذات وحدث عرض وواسطة بين الذات والحدث يدل على نسبة لهما او بنفسها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة

نسخة: عبارة المصنف

وهي منحصر في الثلاثة



والكلام لفظ مفيد الإسناد

وهو اسم الفعل لأنه خلف عن الفعل ولم يقل في ذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي
الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه ويتميز كل منها مع ما قيل ان العطف بالواو
الجمع يقتضي ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبين
الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بذكر
التقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهومات الاقسام تبيينا لما يختص بكل من الاحكام انتهى ويسمى الاسم اسما اخذا
من السمو او من السمة على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما بالاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في
الذكر والفعل فعلا لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واشتق به الاسم للاختيار لا غير والحرف حرفا لكونه على حد
طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلاف قسيميه ولهذا اخره عنهما والكلام لغة يطلق
يطلق على ستة معان الخط والشرط ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى والاشارة المفهمة
ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد ومنه الحديث هذه الصلاة لا يصح فيها
شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان الحال ومنه قوله شكى الي جملي
طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من لسان حاله واسم المصدر الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا
وهي مصغية اي تكليمك هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد
عمرو فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما وهو كلام وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان
على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز الا على سبيل الاشتراك خلافا لزاعمي ذلك واصطلاحا
لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان اولى لما مر واخرج به غير المعبر باللفظ وان كان جنسا لما تقدم مفيد اي دال على معنى
يحسن السكوت عليه لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا
الناقصة التي هي الافرادية وهي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء كافتقار المحكوم عليه
بالمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال
اوجهها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته وخرج به ما لا فائدة له كالمركب الاضافي و
المزجي والاسنادي المسمى به كتأبط شرا وما دخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون
على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على
التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال ما علم احد يمنع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل
عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يجيبون لاجل القضايا ويجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان
والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق
سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرق ثانيا وقد علم مضمونه ولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن
يعلم فيكون الشيء الواحد كلاما غير كلام بحسب افادته السامع هف انتهى قولكم الاسناد وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى لتفيد المخاطب
فائدة تامة والباء للسببية او للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة متعلق بالمفيد او صفة مصدر اي افادة متلبسة به وذكره
من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح
به اذ المقصود من الحد بيان المهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو وعلى سبيل
التعداد اذ لا خفاء في انه لفظ مفيد مع انه ليس بكلام قطعا فتدبر واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع لاخراج
كلام النائم ونحوه فانه عار عن القصد وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى التصريح بالقصد كما في
التصريح لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به ولان ما خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق
ايضا احترازا من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير
محتاج اليه بوجهين احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني
ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام
الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور لان الكلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل
التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما
ذكره بعض من تكلم في الاصول انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين حيث

نحو غلام زيد

في تعريف الكلام

ولا يتأتى الا في ضمن اسمين او في فعل واسم انتهى الاسم كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على
الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما طلقتها بعد الاخر المذكورة وقال الاخر طالق
وقال ان بنيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمنا استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم
شرعي فتامله انتهى قلت تاملته فوجدته محض تقول على الاسنوي فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد
ان ذكر المسألة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقفه او غير ذلك واتفقا
على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني حر ولا استحضر فيها الان نقلا انتهى كلامه في الكوكب الدري بنصه ومنه نقلت فانظر ما نقله
عنه والحكم الشرعي على المسألة وهل هذا الا التشنيع بحق ولا يتأتى اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين ولهما اربع صور مبتدأ
وخبر كزيد قائم ومبتدأ وفاعل او ما سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق
ملفوظين كان الاسمان كما ذكرا ومقدرين كنعم في جواب ازيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من ذا او في ضمن فعل واسم هو فاعله او
نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو ملفوظين كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى في جواب الم يقم احد
لا يتحقق هذا المقام الا في ضمن هذين الضابطين قال بعض المحققين والانسب جعل في بمعنى من ووجه عدم تأتي الكلام الا بهما ان التراكيب
العقلية الثنائية بين الكلمة الثلاثة ستة اقسام لا يتعدد اقسامها ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا
بد له من الاسناد ولا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في
فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف
وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعلنا الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته
مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس باسناد او مؤول خلافا لابن علي حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة
وجودا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح ما مر فعلم ان مدار الكلام
على المسند والمسند اليه وان تأتى من اكثر منهما وللرابع صور جملتا نحو الشرط وجزاؤه نحو ان قام زيد قمت وقسم وجوابه نحو احلف بالله
لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلاثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا او فضولا بالبيان لكلام [illegible]
تنبيهات الاول ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه
الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول
الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب
لا نفسه قال بعض المحققين وقد لك ان تجعل الخلاف بين من ثنى القسمة ومن ثلثها لفظيا فمن ثناها جعل لفظ الطلب قال ان
الكلام خبر وطلب كما نقل في الكشف ولفظ الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب عينه
ان له قسمين هما العين ما يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ الطلب اسما للقسم
الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى لتأتي الخلاف المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب [illegible] فلا يحتاج
الى التعريف [illegible] في الكلام لان [illegible] وقد نقل الخلاف في الكلام [illegible] الا بعض كبار
الائمة حكاه بعض المتأخرين هذا ايضاح لكل واحد من الكلم الثلاث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها
مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلاث وقوله معناها مستقل
مخرج للحرف فان معناه غير مستقل كما سيأتي في حده عن قريب ان شاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل
مخرج للفعل فانه مقترن باحدها كما سيأتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو رويد وهيهات لانها دالة
على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو
يزيد ويشكر علمين لان معناها العلمي هو غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها مستقلة
مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث والزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال و
الاستقبال على راي لانه في الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند السامع بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل
والمفعول لانهما وان كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما بحسب الوضع
الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه
المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان يقع ماضيا او حالا
او مستقبلا ولهذا احتاج الى تحديد بصيغة لافادة احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينقض الحد بلفظ الماضي والمستقبل لانهما بدلان

ويختص بالجر واللام والتنوين

على نفس الزمان والزمان غيره مقترن وإذا اريد بهما (يوما) الكن انقضى والكلم يأت فالمعنى ما مضى زمانه وما المستقبل زمانه وما نحن فيه من حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فيوهم انه له ولو اسلم انه فالماضي حقيقة له العدم بعد الوجود والمستقبل حقه معدوم له انتظار الوجود ولا يبقى مدلول يبقى
فيهما زمان معين بل الزمان اي المعين من لوازم مختصيهما كالمصادر ولما حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه ليزداد انطباقا لمعرفته فقال ويختص
الاسم بالجر اي بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التي يحدثها العامل في اخره سواء كان عامله حرفا او مضافا وخاصة الشيء اصطلاحا
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجد في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم يوجد في شيء من اعتباره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية
هو هذا المشهور قال بعض المحققين من شراح الكافية الخاصة عند النحاة ما لا يوجد بدون ذلك يوجد ذلك الشيء بدونها صرح به المصنف في شرح
المنظومة وغيره ومما اشتمل من جوازه بشمولها الجمع افراد الشيء فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على مجرد الهيئة كالحيوان الناطق في تعريف الانسان
ويختص عند المنطقي باسم الحد التام كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عنده رسما فان قلت الذي يبتدر الى الفهم من اختصاص شيء باخر فهو كونه
مقصورا على الاخر بحسب تحقق الاخر ولا يتعدى غيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلنا الاصل في لفظ التخصيص وما يتفرع منه ان يستعمل
بادخال الباء على المقصور عليه اعني مدخل الخاصة فنقول اخص المال بزيد لما المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا له
هو الاستعمال العربي الذي يبتدر الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كما استعمله المصنف وذلك انما بناء على جعل
التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف او على تضمين معنى التمييز والافتراد فيلاحظ المعنيان وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز لان التخصيص
شيء بشيء في قوة تمييزه لاخر به وهو الاستعمال هذا المقام كما لا يخفى وابى بعضهم الا هذا الاستعمال العرفي النكير على من خالفه فيه وانما اختص
الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم وكذا الجر والاثر لا يختلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم
من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يكون اثر مؤثرات شتى الا ترى ان من خواص الفعل وانه اثرها وهو النصب لا يختص الفعل بل
يحل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب فاما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهو هنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر
سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والا فلا كما سيأتي وليس ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم اصل في الاعراب
والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على اعراب الاصل
ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا الداخلين على
الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق او الزائدة غيرها فيندفع قول الموصولة او الزائدة فيل وانما اختص
بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة ليدخل الموصولة والزائدة
ويحمل دخولها على المضارع كاليجدع في قوله الى ربنا صوت الحمار اليجدع على انه ضرورة اجازها الاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك فيه نذر ولي بعير
باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها ان شاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين
عليه وهو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا لاستغنائها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر
النونات الزائدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه عشرة على المشهور والمختص بالاسم منها
اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما يغلب تمكنه على حاله بحيث لا يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه
اخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بانه لو كان كذلك لبقي بعد جعله علما قال الرضي انا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين
والتنكير معا فنحو رجل بعيد فاما من كالالف والواو في مسلمات ومسلمون فقول التنوين في رجل بعيد التنكير يصحها اذا سمي به الاسم يحذف
التمكين انتهى وعلى هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قال بعضهم الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم وليس للتمكين والا لم ينصرف لنحو تسميته به كعرفات وتنوين
التمكين لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن المضاف اليه اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد
في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوضت عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو معنى ما سبق من عبارة الرابع تنوين
العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفرد او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على
التصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام
وكلام عند قطع النظر عن المحذوف وحملا لما لا الاخفش والثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قاله ابن مالك قال ابن هشام و
والذي يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة والثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف المضاف اليه نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين يرجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ
تنظرون اي حين اذا بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش

فهو عند المنطقي يسمى واما الحد

ومنها التنوين

والنداء والتثنية والجمع والفعل كلمة معناها مستقل

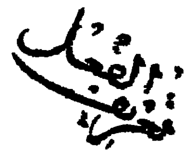
معنى العروض

هو التمكين والكسر اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه واما التنوينان الآخران فاحدهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من بني تميم كقوله وقولي
ان اصبت لقد اصابن وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي
حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي
هو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة واما القافية فالحق عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت وما
بينهما ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين يحصل للترنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها
لانها حرف اغن وضعف السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان العلة مدة في الحلق فاذا ابدل
منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل
من حروف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته اما مجازا من باب الحذف
اي تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم ذا وذا الهيب في لحن القدرية مجوس هذه الامة وذا ورد في القياس او القدرية ينفون القدر
ويقولون الامر انف قال ابن عقيل وهو مبني على ان القدر ضد طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية
لقب المعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم ثم اثباتهم القدرة فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس لانا لقب
اثبتوا القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه التقي الشمني في حاشية المغني والثاني تنوين الغالي وهو اللاحق
للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان فقيرا معدما قال وان ون وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن وسمي غاليا من الغلو وهو الغلو وهو تجاوز الحد الكلام او لتجاوز حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف
جعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يتجه ان تسميته هذين القسمين تنوينا مجاز لعدما اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا
وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
وللمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين الحكاية مثل ان تسمي
رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف وتنوين المنادى قسما براسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها
بعضهم فقال اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم واحك اضطر غال وما همزا وتختص
بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء مسمى الكلمة بحرف نائب عن ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى
مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما قيل فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان تلك خاصة خفية لا
يدركها المبتدئ بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدئ والا فالحد مغن عنها تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا
اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة
الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة
كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر كالاية فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك
ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ويختص بالتثنية والجمع لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه تخصيص المنعوت
ليفيد الاخبار عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما هو
على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله نعم رب ارجعون على تأويل ارجعني ارجعني ارجعني فليس
الاول تثنية ولا الثاني جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون
بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى للتاكيد والتقرير لما لب التاكيدات يذكر بلفظين فضاعفوا لكنهم اختصروا
في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى فقوله
اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى والمراد به قال الرضي تنبيه كتب المصنف في الهامش وحمل بعضهم
التصغير مصححا ايضا من خواصه ورد بتصغيرهم احيسنه ورد بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن
الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير فعل في التعجب الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحمله على افعل
المتصل بالتشبيه بوزنا واصلا وافادة المبالغة ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر
سنه انتهى قيل وهو مما يبين فيه الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات على معنى الشفقة نحو يا
فهو مما وضع في غير موضعه كما قامت هند وقيل انه راجع الى فاعلها واقتصر على التسبب الخفي والتصغير هنا سبب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيره
جعلوا علامة التصغير في فعل التعجب الذي هو خبر عنها او الفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى

تنوينات عشر منها تسع مختصة

النداء عشر

جمع وجمع ...


تعريف الفعل

قوله شيء من خواص اخويه تقسيم للاسم الى ان وضع لذات فاسم عين كزيد او لحدث فاسم معنى كضرب

ضمنيته كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا يستقل بالمفهومية والمراد
باستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران بالزمان بعينه كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى بمعناه المطابقي بل اعم
لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل مخرج للحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
الثلثة المقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد باقترانه باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسماء الافعال المنسلخة لاثر
معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا مثبتا مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو
قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه شيء بالقسم كقوله فقد والله بين لي عنائي وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد يحذف ما بعدها لدليل
كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا له وهي ستة احدها
تقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلاة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وفيه ما في مر من كلام
على هذه المعاني في حد بقية المفردات نتمه الرابع النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واليه اشار في التسهيل بقوله وربما
نفي بقد فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب وجهه على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه
مجت بفرصاد والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع وهو
قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل
وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كما سيأتي والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضم ضميمة
لانه انما ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول من في قولك سرت
من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يتصور ولا يتعقل الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معاني الحروف واما الابتداء الذي هو
مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه وكذا سائر الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام متوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع له الخاص
وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام للموضوع له العام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يعقل بتعقلهما ان عاما فعاما
وان خاصا فخاصا فانه ان افراد النسب من حيث الخصوصيات لها لا افراد حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة
ان مدار كون مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية مبني على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله لا بالتبع بان يكون آلة لملاحظة ما هو
حالة من احوال المراويات يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا مهد هذا
فنقول لما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة للنسب الجزئية يتوقف تعقلها
بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها آلة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ الحروف في احضارها في الذهن
بل لا بد معها من الضمائم ولا يصلح الالفاظ الدالة عليها لم يكن مدلولاتها بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية منها بخلاف مدلولات
الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت
مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اختلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله مخرج للاسم والفعل
وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز عن شيء ولا يجب في القيود ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية وللايضاح
وقال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية لانه مقطوع ولانه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف اي تمييز الحرف بعدم
قبول شيء من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة وغيرها وانما ميزه بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف
مما طال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه اراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله تعالى اتينا بلباب التحقيق وعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق
تنبيه قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه يؤدي الى انه يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك
الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور والجواب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن
حيث انها حروف فاختلفت الجهة فلا دور وهذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان ينضم الى المقسم قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل
من انضمام كل قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلته فاسم عين وتذكير اسم يخصص بها معنى والاول
اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيرها سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر فاسم معنى كضرب وقول
بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى ليس بشيء لان العين مشترك بين المتحصل بالحقيقة
وتفسير المراد بالقيام بالغير كونه نعتا له اي بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير مختصا به
بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة

ولدخل الافعال

يكون

[illegible]

او المنسوب اليه حدث فمشتق كضارب ونحوه ان يوضع لشيء بعينه فمعرفة

ما الجزئيات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور ليس الا حتياج منها اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحال لو امكن الاشارة
اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى محله فيما ان كان محلا لشيء وعين الاشارة الى محله ان كان حالا في محله واما تقييدها بالتبعية
في الخبر فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل الصفات الاعتبارية للمنحرفات كذا قرره بعض المحققين فتامله او وضع المنسوب
اليه حدث نسبة تقييدية فمشتق وهو اما مبني للمنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمونه صفة وهو اما ان ينسب
اليه الحدث على الوجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب وعلى وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول
كمضروب او بزيادة موصوفه على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث
هو اسم الزمان او كونه مكانا وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين في هذه الثلثة باعتبار دون الصفات
لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شيء ما او ذات فيه القيام بخلاف القائم فانه ذات ما له القيام كذا قرره بعض المحققين فتدبر
والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومصدر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر اذا ربع
وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج ما لشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا وتقديرا
وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يتوقف في شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله
حذفا قياسيا سماعا كما نقل او حال حذفت عاملها وصاحبها اي وارجع الى تقسيم الاسم رجوعا او تو لد راجعا الاسم ان وضع لشيء بعينه فمعرفة
والمراد انه يستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين الشخصي بل التعيين بوجه ما وعند الحقيقة مراده انه يستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه
وحاصله الاشارة الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعينها عند التكلم
لكن ليس في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضمائر الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعيين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في
قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشارة وعدمها
ثم الشيء المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات
وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص لا يتعين ان يتناولها ويراد به متكلم لا بعينه ليس موضوعة لواحد منها والا لكانت
في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم ومن بطلانهما اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة
اصطلاحا كل واحد من المخصوصات التي يطلق عليها لفظ انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها
لاستعمالها في افرادها المعينة دونه ومتى عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني بان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية يستعمل
في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور ولكن انتقده بعض المتأخرين بانه يستلزم كون هذه الالفاظ الشائعة الاستعمال
مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف ولو كانت
كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده
بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها
عند الوضع فلا يستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف
على المشهور كلها ستة وادخل المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المصنف وجعل الاقسام ستة فان التعيين المشار اليه في لفظ المعرفة اما
ان يفيده جوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الحاضر المعهود مبنيا وماهية كاسامة او شخصي ان كان فردا منها كزيد او يفيده حرف وهو
اما ما لا يحتاج الى القصد وهو معرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر او يفيده الاشارة
الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او يفيده الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو المضاف الى غيره معين
لا تقييدا تعيينيا فهو المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج ما لمعين للنكرة وبما بعده بقية المعارف
وهو انواع كما عرفت شخصي وجنسي فالشخصي منها نوعان اولو العلم كزيد وخرنق وما يؤلف كالقبائل كقريش والبلاد كعدن والخيل كلاحق والابل
كشدقم والبقر كعرار والغنم كهيلة والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد ونقعس وهو قليل ومنقول وهو الغالب
وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم
وحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك مما وقع لا بمعنى العينية من ان محمدا مرتجل حيث قال الذي في الناس منه مقترن مرتجل مثل المحمد فهو
ظاهر واما من فعل اما ماض كشمر وكعب او مضارع كيشكر وتغلب وامر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل
مكان قفر كاسامة وكسرت ميمه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما
من جملة اما فعلية كتأبط شرا او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوه ثم التقسيم الى مرتجل ومنقول هو رأي الاكثرين وقيل
الاعلام كلها منقولة ولا يصح حمل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو رأي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه

فإن معناه

في المعرفة والنكرة

العلم

كزيد والرجل

النقل من محل اخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول
ولا مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها وحكمه الحكاية كقوله كذبتم
وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فبني الاول
على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيبنى على السكون كبعلبك ومعديكرب واما الثاني فمعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر وامتنع
وهو الغالب واضافي وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب العوامل ويجر الثاني به
بالاضافة والعلم الجنسي مسماه ثلثة انواع اعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات نحو اسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان تؤلف كهيان
بن بيان للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح وكيسان للغدر وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتباره
شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كالمصطفى والمرتضى وناج
الذي في المدح وقفه وبطة وقفا للكلب في الذم او كنية وهو ما صدر باب او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب
وزاد الرضي او ابن او بنت او ودات قال والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف
الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها ورده بعضهم بقوله اكنا
نضدنا بالمحاسن كي راه تشوق كادعجتني ليتم فيها ان واينه رايت قردا ولم ار مزيته ابنا الذي يزال فالحظ في الكنية ما دلت
عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بانه نعلق به لرضي ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الا معظم واغاديها
للتعظيم فما ذكر ليس من حيث انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض قلنا قل وقال شعبان والضمير للكنية عظم ومنه اللقب وقيل
في نبت يد ابي لهب تهكم او لاحمرار في وجهه او لا اسم عند العرب وقد يكنى الشخص بالاولاد الذي له كابي الحسن لامير المؤمنين
علي وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كابي القاسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم
غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به لا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن مزيقيا
عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء ولا ترتيب بين الكنية وغيرهما ثم ان كان اللقب وما قبله مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد
بطه وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين او جمهورهم في ذلك
الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع والقطع بالرفع والنصب وهو اولى لقولهم هذا يحيى عينان واما اذا لم يكونا مفردين فلا بد من
الاتباع سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عائد الكلب هذا عبد الله بطة وصرح
بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكن الاسم مقرونا
بال كالحارث قفه او كان اللقب في الاصل معرفا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك
ابن خروف قال في التصريح وتستثنى من العلم ما كني به عن غير كفلان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من
معنى الاجتماع وما فيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام وان لامها للتعريف فاذا زالت صارت
نكرات والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل
هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الرضي ولا يبطل التصغير
العلمية سواء كان تصغير ترخيم او غيره وما قيل ان تصغير الترخيم يبطلها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي جاهدا يريد الحريث
بن علبة ولو كان نكرة لادخل عليه اللام قال الزمخشري قالوا وقد ينكر العلم وصوروا ذلك بوجهين احدهما ان يريد واحدا ممن سمي بكذا وجعل
منه قولهم لا زيد كزيد بن ثابت والثاني ان يريد وابن الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض
المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بتنكيره
مبني على المسامحة وهو حسن تقدم المضمر لتمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الصيمري ونسب الى سيبويه والكوفيين وفي ترتيبها
اختلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله والثاني من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كهل مذهب الخليل والهمزة عنده
اصلية قطعية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها ال ايضا لكن يخالفه في اصالة الهمزة
فهي عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور عنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع
ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى
المحققين وتظهر فائدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت
بل لم يؤت بها لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما

في بيان الفرق بين اللقب والكنية كابي وكنيته

في استعمال الكلمة اعلم في نفس لفظها

المعرف باللام

لا يقال في قد القاف

وذا والذي وهو المضاف الى احدها معنى والمعرف بالندا

لا ياتي في هذا المقاف والمذال وكذا لا يذكر عن الخليل قال ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن جعله اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام فله التعبير بالامرين والاولى اقيس بنيه وهي على كل قول اما جنسية او عهدية وانواعها فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها تجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو اذ يبايعونك تحت الشجرة والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني تنبيه الف التبيين لازمة كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال الا اعاله تنبه ولا اعاله التنبه لكل مراجعته منه ونصبه على المصدر وكذا في لغنا الصغاني والقاموس لمحمد يعقوب ونقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع همزه سماعي والثانية غير اللازمة نوعان واقعة في الفصيح بكثرة وقلة فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالحرث والعباس تقول منهما الحرث والعباس وهو موقوف على السماع فلا يقال في محمد ومحمد والمحمد والاحمد ولما ضربان واقع في شعر ونثر فالاولى الداخلة على علم الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعدام العمرو عن اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا واما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال في نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير وارسلها العراك وبجرحن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن ضمير مضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون له في الاية وفيه في الامثلة وقيد ابن مالك جوازه بغير الصلة قال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوز نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب قاله في المغني والثاني من المعارف اسم الاشارة نحو ذا الف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذا والهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذو هاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشاعر هذا اقوة الذي فرخير دفتر في كف قرم ماجد مصقر يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركتا الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والهاء اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وجنسه وعينه سكنت ولا ساكن على الاصح قاله في التصريح وفي الدر المصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حيي وعينه واو ولامه ياء فيكون من باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان وقيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان يوضع على حرف او حرفين لكان مذهبا حسنا اسهلا قليل الدعوى انتهى ثم رايت هذا المذهب للسيرافي وللخشني ونقله عن قوم انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره والتي للمفردة المؤنثة كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسياتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات انتهى فانظره وفيه في الضمير العائد الى النكرة او نغيرها اقوال احدها انه نكرة مطلقا والثاني انه معرفة مطلقا والثالث ان رجع الى واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل ضربته فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سياتي في باب الاضافة انشاء الله تعالى والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة قبل النداء على الصحيح خلافا لبعضهم عند ابن مالك وارداما النداء وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه فرعا عن الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كان تعريفه

[بيان ال في التبيين]

[بيان الرابع من المضمر]

[الثالث اسم الاشارة]

[الرابع الموصول]

[الخامس المضاف الى المعرفة]

[السابع المعرف بالنداء]

والا فنكرة واحتج ان وجد فيه علامة التانيث ولو كان تقديرا كنار فمؤنث والا فمذكر كابي

دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما سابعا برأسه اولى تنبيهات الاول كتب المص في الهامش انما اخر ذكره بعد المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لان ابن علي ما ورد على ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف ما وردوا عليه انه يلزم من ذلك صحة الاضافة الى المنادى بانه والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك ورام صاحب الفوائد الضيائية التفصي عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الخمسة الثاني هذا الترتيب الذي استعمله المص في المعارف لم ار من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم وعند الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعارف ما يجعله مساويا او فايقا كقول من لا شركة في اسمه لمن قال له من انت انا فلان وهذا انا بيان لم تستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القران وعلى من سمى له الملائكة من حضر بدر وهذا ما وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرفها العارف الثالث قال غير واحد يستثنى مما تقدم اسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين ونحن نقول لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاصيل بين الانواع والا فكون الاسم وضع لشئ معين بل لشئ لا بعينه فنكرة كرجل وفرس وليس الا هنا الاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلاء النافية نحو قوله نعم الاضروه فقد نصره الله تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع بثبوتهما في المعرف بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده ان تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمعرف بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه معرفة حقيقة كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى ثم تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث ان وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البصريين بدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب ان الالف والهمزة معا علامة التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات ونحوه قاله في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو ذي بعض علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو قومي وتقومين فالفاعل مستتر قال الرضي والاولى ان يقال في ذي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث كالتاء وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى ولو كان وجودها تقديرا اي مقدرا اما وجد فيه علامة التانيث لفظا كامرأة وتقديرا كنار فمؤنث والا توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر والثاني لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب بالتعقل ويجمل في المذكر كان تنبيهات الاول لا يتحقق التانيث والتذكير في الاسما الا اذا قصد مدلولها فان لفظ الاسم ما تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر قال المرادي في شرح التسهيل الثاني لا يقدر من علامات التانيث الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فجوزوا ان تحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف وهي تقدر في تاسا في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع ان اريد الثبوت بتاويل شخص حائض وانسان مرضع عند سيبويه وبمعنى النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا لاختصاصها بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص والمرضع مع الاختصاص وسماعا في نحو العين والارض قال الرضي ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزايد على الثلاثي فكانوا فيه ايضا يقدرون التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل فقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ويقع في غيره شذوذا كما ذكر وبوصفه ويعني به المعنوي لا الصناعي ليشمل النعت نحو وتبعها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء وللخبر نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة وبضميره نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجرد عدده من التاء من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وعشر رجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات كطوالق وحوائض او على مثال فعل وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع

ككان ذو فرج حقيقي وإلا فلفظي تقسيم الفعل إما أن يقترن بزمان سابق وضعاً فماض ويختص بلحوق إحدى التاءات الأربع أو بزمان مستقبل أو حال وضعاً فمضارع

وكراع ويمين وجمعها في المؤنث غالبًا على فُعُل وقد جاء في المذكر قليلًا كمكان وأمكن ويُعلم أيضًا بالحاق علامة التأنيث بفعله
المسند إليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق والمؤنث ينقسم إلى حقيقي التأنيث ولفظيه فهو إن كان ذا فرج سواء كان ظاهر
العلامة كضاربة وحبلى ونفساء أو مقدرها كزينب سمي حقيقي التأنيث لأنه لا يكون إلا حيوانًا وإلا يكن ذا فرج سواء كانت العلامة
كغرفة وصحراء وبشرى أو مقدرها كما تقدم فلفظي التأنيث وهو قد يكون حيوانًا أيضًا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فائدة أن الأولى قد
يذكر المؤنث وبالعكس حملًا على المعنى فالأول كقوله ترى رجلًا منهم أسيفًا كأنما يضم إلى كشحيه كفًا مخضبا ذكره على معنى العضو
والثاني كقول بعضهم جاءته كتابي فاحتقرها فيما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال سمعت رجلًا من أهل اليمن يقول فلان لغوب
جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول جاءته كتابي فقال نعم أليس بصحيفة قلت ما اللغوب قال الأحمق ومن تأنيث المذكر
حملًا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا أنث المصدر المنسبك من أن والفعل هو
المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم التاسع إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك يستدل على أنه الأصل وهذا التغليب يكون
في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الأشباه والنظائر تقسيم آخر للفعل الفعل إما
أن يقترن بزمان سابق وضعًا فماض كتب المصنف في الهامش كثيرًا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث أعني الفعل اللغوي
وهو المراد ههنا وقولك فماض خبر مبتدأ محذوف أي فهو ماض ويمكن أن يرد عليه أن الضمير راجع إلى الحدث وليس هو المراد ههنا
وقد يدفع بمراعاة الاستخدام إذ هي كالأمر والاستخدام هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره الآخر وبيانه ههنا أن الفعل
له معنيان اصطلاحي ولغوي فأريد أولًا اللغوي ثم أعاد عليه الضمير مريدًا به المعنى الآخر وهو الاصطلاحي وينبغي أن يراد بالحدث أعم
مما هو مدلول مادة الكلمة أو صيغتها لئلا يختل التقسيم بمثل الأمر فإنه جعله مقترنًا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مما هو
مدلول مادته بل مدلول صيغته كما ستبينه بخلاف الماضي والمضارع فإن حدثهما المقترن بالزمان السابق أو المستقبل والحال
إنما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الأمر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح أن يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل
الاصطلاحي ويراد باقترانه اقترانه تضمينًا على التقسيم المذكور فتكون الأقسام داخلة فيه وقوله وضعًا أي بأصل الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي انصرف إلى المضي بالقرينة كما ستأتي ولا جمعه بإن ضربت فاشترت مريدًا للإنشاء
ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف إلى الحال أو الاستقبال نحو غفر الله لك فإن دلالته على ذلك ليس من حيث أصل الوضع وإنما هي
لعارض وسمي هذا الفعل ماضيًا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه في التقسيم لأنه جار على الأصل إذ هو متفق على بنائه ويختص أي
الماضي بلحوق إحدى التاءات الأربع وهي راجعة إلى تائين أحدهما تاء التأنيث الساكنة وهي المختصة بالماضي فما كان أو جامدا إلا في فعل
التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها أفعالًا ماضية لأن الغرض
اللزوم نحو كثير فاعلها واختصت الساكنة به لأنها إنما سكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء وكانت أولى بالسكون لخفته لتحتمل
ثقل الفعل بتركب معناه أعني من الحدث والزمان والكثرة بخلاف غيره فإنه خفيف لبساطة معناه غالبًا والمراد بالساكنة التاء
بالذات فلا يضر تحركها العارض كما في التقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالتا اخرج بكسر الأولى وضم التاء في قراءة أبي عمرو ويعقوب
بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فإنها تلحق الأسماء كقائمة والحروف كربت وثمت إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب وفي الحروف حركة بناء وقد
تكون في الاسم حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها
بالإضافة إلى المتكلم والمخاطب لأن الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول التاء الخطاب اللاحقة في أنت فإنها حرف وقد اتصل باسم
فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب والمخاطب لدخلت تاء أنت فيلزم كون ما اتصلت به فعلًا انتهى وإنما اختصت هذه التاء
بالفعل لأنها فاعل فلا بد لها من فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت
بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات أربع وهذا أنفس من المصرح وقد أفردت تاء التأنيث بالجامد فيها نعم كما أفردت تاء
الفاعل بالجامد فيهما تبارك كذا قيل وقال الشهاب الخفاجي إن تبارك تقبل التاء بأن تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله وهو حسن
إن ساعده السماع وإلا فلا عبرة بمثله لأن اللغة لا تثبت بالقياس أو يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والأول أرجح
والثاني أشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمان التكلم إلى آخر زمان الإمكان أو بزمان حال التكلم وليس هو قسمًا ثالثًا من الزمان
خارجًا عن الماضي والمستقبل بل هو أجزاء ملفقة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل وضعًا فمضارع وهو حقيقة في المستقبل والحال
معًا هذا قوله وقيل أربعة أقوال آخر أحدها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث أنه حقيقة في الحال ولا
يستعمل في الاستقبال أصلًا لا حقيقة ولا مجازًا الرابع عكسه وما ذهب إليه المصنف هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره أبو حيان
في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه على المفصل وهو الصحيح لأنه يطلق عليهما إطلاقًا واحدًا كإطلاق المشترك فوجب القول بكونه
المشترك واختار الرضي القول الأول من الأقوال الأربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازًا في الاستقبال قال لأنه إذا خلا من القرائن

الفعل الماضي

الاستقبال

في العبارة

الفعل المضارع

ويختص المضارع بالسين وسوف وبلم وباحدى زوائد انيت وبالحال فقط دون غيره فافهم

لم يصلح الا للحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه
بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال لعارض كما مر ولا بجمعهما انصرف منه الى المعنى باداة نحو لم ولما الجازمتين ولو الشرطية غالبا
واذ وربما وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف بذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا
نقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب
على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينها الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا ترفع زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت
التعجب وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ترفع تشرب
اذا اردت النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وتجزمه
اذا اردت النهي عن كل منهما وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب
لان الرافع والناصب والخافض انما هو احسن في المعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غيره ايهم كاظهار العوامل المقدرة من ان في
النصب ولا والناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرع فيه
هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه
الامور بمعزل عما يجيء بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرتها قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين
والكوفيين قال البصريون لا يتابعون قوله ويرث اعرابه بالشبه والكوفيون يتابعون ويرث اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يتابعه
ويعدي ان الاعراب بالشبه لا اصالة ثم ويختص المضارع بالسين اي سين الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم تعمل فيه مع
اختصاصها به وكذا كل حرف اختص بشيء ونزل منزلة الجزء فانه لا يعمل بخلاف ما اذا لم تنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا
للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها
تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال قاله
في المغني وانما اختص المضارع بها لانها تخلصه الى الاستقبال وهو معنى يختص به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على
فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد
او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
وان تأخر الى حين وصرح به في سورة البراءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد
اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لان المعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها
تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي والى هذه وجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ
قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو ولا والقول الثاني لا نظير له قال ابن مالك في شرح
الكافية ويتميز المضارع بلم مغن عن علامة اخرى وان شاركت في الاختصاص به ويختص بافتتاحه باحدى زوائد انيت باحدى الزوائد المجموعة
جميعها كلمة انيت اي ادركت وانما سميت زوائد لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة وانما اريد بتميز المضارع بها
اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا
للمعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان يكون للغائب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب
واحدا كان او اثنين او للمخاطبين جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان تعبير المصنف بانيت انسب من التعبير
المشتهر من تعبير غيره بنأيت واتين ونأتي وغير ذلك انما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعينها توجد في الماضي نحو اكرمت
زيدا ونصبت العلم خيرا وانمت الكتاب فلا يصح حينئذ ان يتميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها او ينفرد بالحال فقد عرفت معناه
فقط بفتح القاف وسكون الطاء اي فحسب صفقا قام نحو بعيد لوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط الا انه في
اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المصنف في الحاشية قلت وهذا خلاف ما عليه جميع المحققين من ان الامر متمحض للاستقبال
فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال الشيخ شيخنا العلامة محمد الحرنوشي في شرحه على تهذيب المنطق والتحقيق ان زمن الامر ان اريد به طلب الفعل على
جهة الاستعلاء كما هو رأي ارباب الاصول فهو للحال كما ذكروا وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو المستقبل انتهى وللشيخ الامام العلامة
محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام مرتب من مغزى كلام المصنف بالاشارة عليه وهو في غاية ما يقال فيه ونصه الحق عند القائلين ان الامر
بالصيغة قسم من الفعل برأسه لا مندرج تحت المضارع وانه موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة
الفعل او فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين هو المخاطب لان معنى الطلب مستفاد من
نفس الصيغة بسبب وضعها له ومن لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فحصل معنى في هذه الصيغة الحدث
احدهما مستند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مستند في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق الطلب به في المستقبل ولا ...



ويعرف بفهم الامر منه مع قبول احدى نوني التاكيد نحو بعده فالماضي مبني على الفتح الا اذا كان آخره الفا نحو رمى او اتصل به ضمير رفع

لهيئة الكلمة والثاني مدلول لمادتها والمقصود للفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع تبعا له وان كان الغرض من افهام
الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم بانه للحال لكن الاول
انسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني لا يليق بتعارفنا لعلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف
ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا
وعلى الحال بالالتزام لان دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم
عن لفظ الفعل عارضنا المستدل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا والمعتبر في فعليته انما هو الحدث
الذي وضع له الا الحدث الذي اوقع عليه ما يقع له وعلى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في
الباب ان رعاية جانب اللفظ اوجب ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر فهذا كلام ويسمى هذا الفعل امرا انما
عند المصنف فقط لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عند الى ذلك مجازا كما صرح به في الرتبة واما عند النحويين
فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف اي يميز عن قسيميه بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو
لتفهم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة بنفسها بل نشأ من اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يتوجه ان اخذ الامر فيما يعرف
به الامر يستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قبوله احدى نوني التاكيد الثقيلة او الخفيفة نحو قومن وقومن فلو فهم الامر من كلمة ولم يقبل
احدى نوني التاكيد فهي اسم فعل كنزال بمعنى انزل ورويد بمعنى ارود او ذلك مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلها و
لم يفهم منها الامر فهي مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته ثم نبه كل من
من نوني التاكيد اصل برأسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناهما التاكيد قال الخليل
والتاكيد بالثقيلة ابلغ قال في التصريح ويدل له قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على
سجنه من كونه صاغرا وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف ثم تؤكد بهما
صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالات ذكرها في الاوضح احدها ان يكون توكيده
بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما
ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل
امرئ او كان مفصولا عن اللام ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية
المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من
شيمي وهو قليل ومثله يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابع ان يكون
قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
وقولهم من عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامس ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما
كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وكقوله من يثقفن منهم فليس بآيب هذه تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل
واذ قد تحققت مدلول كل من الافعال فاعلم ان لكل احكاما تخصه فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البنا
لاستغنائها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عليها وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان ام رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يرد
على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو مررت بالذي قام وشرطا وجزاء نحو ان
ضربتني ضربتك وحالا نحو جاءني رجل قد ضرب وخص بالفتح طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبا عن واو نحو غزا او
ياء نحو رمى فان اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للعلة المذكورة هذا
مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الآخر مبني على الفتح تقديرا كما مر ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعنا الواو و
الياء فقيل غزوت ورميت ثم وقع في شرح الرجحاني للعلامة الكفوي رأيت ما يوافق كلام المص ولعل المص منه اخذ فانه قال يبنى الماضي
على الفتح الا اذا اعتل آخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال ان كون الفعل المعتل آخره الفا مستثنى من قوله
على الفتح بطلان وجود الالف مع عن فتح ما قبلها عدم فان قلت هو مستثنى باعتبار الا انها الا ان آخره قلت تدا سنو في النا مفتضنا ه
في الحرف الاصلي فلا تكون السكون لها لا لف بناء اصلي وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا
نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد الرفع ضمير النصب
نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير الواو فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح
كما اذا تجرد وقد شمل في تلك كله عموم المستثنى منه او اتصل به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو

تبصرة في احكام الفعل

والسكون

متحرك والفعل المضارع اذا اتصلت به نون اناث نحو يضربن بني على السكون ...
والا فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم والا فمنصوب او مجزوم وفعل الامر بني على ما يجزم به مضارعه

دعوا واشتروا فالاصل دعووا بواوين الاولى مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وظاهره انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت
ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون
والضم عارضان اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني من حيث هو و
هذا في المبني فقط قال بعض المحققين وبهذا يعلم ان القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تسمح منهم عند الكلام على القاب البناء ان الضم
لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتأمل والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يفصلها ما المباشرة لانها لا تكون
الا كذلك كيضربن من نحو الهندات يضربن ويضربن النسا بني على السكون ردا الى الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي
لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البنا وتلك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي
المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يرد الاشيا الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا
للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لان امهم محله السكون ولم يتحرك النون من الاعراب خوفا من اجتماع
التنوين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين ورد به على ابن مالك في دعواه الاتفاق
على بنائه او اتصلت به نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فبني على الفتح كيضربن
من نحو بالله ليضربن او ليسمعا هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها
لزم دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب وقيل هو معرب مطلقا
وان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل
اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما نقل اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احترازا عن المفصول بينهما
وبين الفعل بالف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا او
نحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو فاما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البنا
مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة كما تقدم عرفت تامل حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله
دل هذا على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل ورد ابن مالك هذا المذهب بدليله بانه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف
التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة انها تناسب لفظا ومعنا والنون تناسب لفظا لا معنا مع انها
يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل والا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة فمرفوع ان تجرد عن ناصب وجازم
اي عن كل ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم ومنه قوله علي ... تعد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا فعلى تقدير الجازم وهو لام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما قالوا في وراث وتجاه تراث وتجاه واما
قول امرئ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة لتوالي
ثلاث حركات بل ربغ من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم
بالضم ربغ بالاسكان قاله ابن هشام في شرح الشذور وتقييده ان احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني
وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصححه غيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل
وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان
يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله ويرحمك وحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا
وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه آيات من القرآن منها قوله وبعولتهن فيمن قرأ بسكون التاء وقول الشاعر
وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى
وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو كان حجة على المذهبين قاله في الهمع وسيأتي بيان
الخلاف في رافع المضارع في المدخل بعد الرابعة ان شاء الله فليفطن والا يتجرد عن ناصب وجازم فمنصوب بحرف واحد عن ابن ... سيأتي ذكرها وتقدم
الافعال او مجزوم بحرف سيأتي عدها ثمة وفعل الامر مبني على ... الاصل كامر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه عند الكوفيين وبناء الخطاب مبني على
السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق واستخرج فان مضارعه يجزم
بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى المذكورات سواء كان صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا
واغزوا واخشوا وارموا واضربي واغزي واخشي وارمي فان مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة اذا كان معتلا ولم يتصل
به نون الاناث ولا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت به نون الاناث بني على السكون

ولان

امرئ

... السيم عضد

حذفت

فصل الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظا او تقديرا

نحو اغزُنَّ واخشَيِنَّ وارمِنَّ يا هند اذا ادخلت نون التأكيد بني على الفتح اغزُوَنَّ واخشَيَنَّ وارمِيَنَّ يا زيد كالصحيح في الموضعين هذا هو
الاصح عند الجمهور والبصريين وذهب الكوفيون والاخفش من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت
حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال و
بقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث
بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج
المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما في
الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن
كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل
فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه لا اشكال فان فعل
الانشاء انما قلنا بتجرده عن الزمان من حيث هو انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته ولتثبت هذه
الحيثية في جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد
ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا
بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمانان زمن ايقاعه من المتكلم
وهذا زمنه من حيث الانشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء
حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب
وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل
ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع
اليه فصل في حد الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني وفي نقله من اللغة الى
اللغة اصطلاح النحويين خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى
على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدته اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها
والهمزة للسلب كما تقول اشكيته اي ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه والثالث انه مشتق
من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه
ولفظ التغيير فسادا وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية
لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافقا للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث
بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بفتح اللام وكسرها اي يجلبه العامل وهو
ما اثر في آخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس
اعرابا في آخر الكلمة من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نوني الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالآخر بيان
لمحل الاعراب لا للاحتراز عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الآخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيدا ومنزلا
منزلته كدال يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحدها وليست آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي
هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزء اول الكلمة واما الجزء الثاني فقال
ابن هشام الذي ظهر لي في الجواب انه حال محل النون وهو بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون آخرا الا ان التنوين في نحو مسلمانه و
مسلمون كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال في الآخر وما نزل منزلته
او في الآخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب في الآخر لانه صفة المعرب فهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا اي ملفوظا به ويعبر عنه بالظاهر
كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى ويخشى وان الفتى لن يخشى ومررت
بالفتى ولم تقم الفتى وهاهنا الان امران ينبغي التنبيه عليهما هو المعروف وشبهه بعضهم الحكاية ومقدر ومنوي وحصر المقدر بما الفه منقلبة
عن ياء معتل نحو المنتهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وبغير الالف كغلامي قاله في الهمع ثم القول بان الاعراب
لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه
معنوي هو تغيير آخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات
الاعراب فلو كان نفس الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم يضف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا تول صاحب

معاني الاعراب اللغوي

وأنواعه رفع ونصب وجر وخفض وجزم فالأولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم والرابع بالفعل

عمن لا تأمل له لأن أصنافه أحد الأسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى وتغايرهما وإن وقع في كلامهم بإجماع وأكثر ذلك فيما يفيد إلا وللهما بعضنا
نحو قفا والثاني كلا وجلسنا وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلم يلزم من ستعملها خلاف ما ذكرنا هذا والقول به مذهب كثير من المتأخرين
بل جعله ابن أمانت قول أكثر أهل العربية ونسبه إلى اللفظي والتقديري هو المعروف كما في اللفظي ونسبه بعضهم إلى اللفظي ويقدر في
محالي ونسبه المحلي موضع الاسم المبني بعني أنه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيه الإعراب تنبيهات الأول ما فسرنا به العامل هو معناه الأعم وهو
الذي ينبغي إرادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى أخص وهو ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب وهذا إنما ينطبق على عامل
الاسم فلا يصح إرادته في هذا الباب إذ المقصود تعريف الإعراب مطلقا سواء كان في الاسم أو في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام
الدور في تعريف الإعراب الثاني الأصل في العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والأصل في القسم المعمول في النوع فإن كان
من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العاملان في محل واحد فلا يجتمع عاملان على معمول
واحد إلا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولان قاله في الارتشاف الثالث
الصحيح أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان خلافا للأعلم فإن يد أنه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في أسرار النحو أن الكلام
سابق على الإعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمنا ما غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت أو نطقت به معربا في أول تبلبل
ألسنتها به لا يفلح ذلك في سبقه رتبة الكلام كتقدم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله تلازما فالنحاة وفي اللباب لأبي البقاء
أن المحققين على الثاني لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارنا
للكلام قال في الهمع وهو عند البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال كما مر وعند الكوفيين أصل فيهما وعند بعض المتأخرين أن الفعل
أحق بالإعراب من الاسم قال أبو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة والإعراب جنس تحته أنواع وأنواعه عند النحاة
النحاة أربعة بالاستقراء رفع بحركة أو حرف ونصب بذلك وبحذف وخفض بحركة أو حرف ويقال الجر وجزم بسكون أو حذف وإنما
كانت أربعة لأنه إما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب وإنما هو علم الإعراب قال في الهمع وهو قول
الكوفيين وفيه نظر تنبيهات الأول التعبير بالأنواع كما فعل أولى من تعبير بعضهم بالألقاب لأن حق الألقاب مساواة كل منهما
للقب والملقب أن يطلق كل منهما على الملقب كما بين الرفع والنصب على الملقب كان نوعي الإعراب الرفع وكل منهما ممتنع لاستلزام الأول
حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الأخص على الأعم فتعين أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب وهو جنس لها لا أنها ألقاب له
وهو ملقب بها قاله القاضي في شرح اللب وغيره وإنما قال أولى لإمكان أن يجاب عمن عبر بالألقاب بأنه أراد الألقاب الأنواع فيصح
التعبير بها أيضا الثاني خبر قوله أنواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والبواقي معطوفة عليه بلا لزم أن يكون كل من الأربعة
أنواعه وتحقيق ذلك أن العطف في الشائع يتأخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه لشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع والربط بالمجموع
وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لأن المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في
الإعراب لأن المعنى المقتضي للإعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق إعرابا واحدا إلا أنه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد
للإعراب أجري إعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظيره ذلك قولهم حلو حامض وجاء في الثلاثة ثلاثة فإن الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل والمستحق
المجموع إعراب واحد إلا أنه أجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من أن العطف مقدم على الربط مشكل
كذا قال عصام الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثير لأنه أشرف لأنه إعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك الاسم
والفعل فيه ولأن عامله قد يكون فعلا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة إلى الجر ثم الجر لاختصاصه بالأشرف وسيبويه
قدم النصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو قدم الجر لأنه يختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لانتحى أيضا فالأولان من
أنواع الإعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم أما وجودهما في الاسم فلأصالة
لأن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان إلا اسمين وأما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على
الاسم وذلك لقوة عامليهما بالاستقلال والثالث من الأنواع وهو الخفض يختص بالاسم لأن عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به
فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل ليكون العوض من الجر فيه لما فاته من المشاركة فيجعل لكل واحد من صنفي المعرب
ثلاثة أوجه من الإعراب وقيل إنما اختص به لأنه لو دخل الاسم لأدى وجوده إلى عدم كان بالحال وذلك لأن المنون من الأسماء إن جزم التقى
فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الأول فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه وغير المنون محمول عليه قال أبو حيان والصواب
ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات
والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤالات إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذا وإنما يسأل عما كان يجب
قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الأسماء التي لا
لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما مر

والبناء كيفية في آخر الكلمة لا يجلبها عامل وأنواعه ضم وكسر وفتح وسكون فالأول يوجد في الاسم وفي الحرف نحو حيث

من الاجحاف لو حذف من الحركة بعد حذف التنوين ليس في كلامهم حمل شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى والبناء
لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء
حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العوامل والبنية حكاية او اتباعا او نقلا
او تخلصا من سكونين وقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة اي من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون
وفي كونها في آخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وعلى التشاجر ثم في آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعلال وحد المص هذا
قال الجامد على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما حصلنا البناء نوع حالة للاعراب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى انه يختل على انهما حملنا
لاحتياجه الى زيادة فيه لتتميمها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول فلاحتياجه الى ما ذكرناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض
بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييده بما يكونها البينة حكاية نحو من زيدا في جواب
من قال رأيت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين او اتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا
كقراءة ورش الم تعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرناه والا انتقض بذلك كما لا يخفى واما اذا حملناه
على الثاني فلاحتياجه الى تقييده الكيفية بكونها في الاخر والا انتقض بما علمت والى تقييده بما يكونها لغير اعلال والا انتقض بمثل
لو ثم رمي لعفي للاعلال بقلب الياء الفا فان قلت كيف خفي على المص اختلال هذا الحد قلت لعله قصد تعريفه بالتعريف اللفظي وهو
قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيهان الاول قال في الهمع يحل البناء آخر الكلمة وقد يكون فيما نزل منزلة الآخر انتهى
قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو يا حار ويا منصور رخما على لغة من لا ينتظر مبني على هذه الفتحة التي على العين نعت
اللام التي هي الآخر وكذا نحو يا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر ويعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت نوا
نحو موا ونوى واشباهها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الآخر فتدبر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاعراب والبناء على آخرها
الآخر ان يكون على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الصفة
بل المراد انه لما كان يأتي عقيب الاخير بلا فصل ينحصر جزؤه المسمى الحرف متحركا كانت حركة الحرف الى مخرج حروف المد وبعضه ذلك
سكون الحرف بالحركة اذ ان بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حروف مد
تامة فاعلم انتهى ملخصا من الدلائل الذي ذكره شيخ شيوخنا الحريشي وفيه كلام طويل اضربنا عن ذكره املالا للايجاز والبناء
ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واستغنائه بالاصل وهو
عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء
بها الكلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قاله في التصريح تنبيهات الاول لم يفرق الشيخ بين
في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجهه
بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لانه يكون جنسا شاملا لها بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون
جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشمل هذه
الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين
اولا ثم رفعهما ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى سفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله
في التصريح الثالث اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول



هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الاخر فيقال
مثلا المعرب مضموم والمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك
يبعد ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبعده ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب
ولا ينعكس قاله شيخ شيخنا الدير الخاص في تعليقته على المعرب في شرح الكافية للرضي انما اطلق الضم والكسر والفتح في عبارات
البصريين لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب
ايضا والكوفيون يطلقون على القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان
في كل واحد من الاسم والحرف لخفتهما بدلا لانهما على شيء واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى
احد العضلتين او كليهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو حيث ويثبت عند غير فقعس
لانقطاعها الى جملة اضيفت اليه رمنيا وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرئ عليه للاشعار بان لها اصلا
في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت
من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل

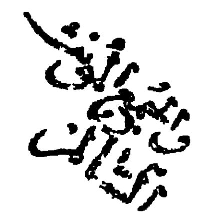
وامس ومنذ ولام الجر والاخرى توجد في الكلم الثلث نحو ان وفا وفي وسوف وكم وقد وهل فصل

وفيه نظر وقد تفتح المخففة وتكسر على الاصل لالتقاء الساكنين ويقال حوث وحاث بتثليث الثاء ايضا فيهما ففيها عشر لغات وقراءة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر تحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان والاغلب
ابن هشام المعنى والغالب كونها في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وجوز
وقوعها مفعولا به نحو قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا يكون ظرفا لان الله تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى
انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل
التفضيل لا ينصب المفعول به الا اولا ترى علماء لم يخرجوه في راى بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى
الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل في
قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان
قلنا انه من مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت
بمن كثيرا وبفي شاذا وبعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهى وسيأتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث
الاضافة ان شاء الله واما وجود الكسر في الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مكان اريد به معين ولم يصغر ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم تتضمنها
مع لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واكثر بني
تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس ومنهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرطا من الشروط
المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين ظرفا كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف نعم نظم
العلامة شرف الدين سيد الشيخ عبد الرحمن ابن علي مجيبا المرشدي شروط بنائه فقال جرد عن ال امسا اذا شئت بناء ولا تضف ولا تنكر
امسيا وافردن وعين ظرفا وجامع لهذه بني مالانا وعند كل العرب وان تفقدت واحدا فاعرب بلا خلاف في سوى الاخير ومع خلاف
بني تميم فيه ففعل الاخير منها وحده كامس خير من غد وغده فبناء الحجاز قالوا بالبناء ايضا كما لو كان ظرفا مبنيا اما التميميين قالوا بعدم
صرفه وبعض ذا البعض مذهب وبعضهم عربه منصرفا فاشكر للنظم بالشروط قد وفى قلت وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقوا الحجازيين
الا في حالة الرفع وعن الاكثر بمعنى الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم والاولى ان يحمل الاخير وحملهم بعض الاعراب بحال رفع
فانهم الصوابا واما وجود الضم في الحرف فنحو منذ ويصلح للتمثيل لوجود الضم في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من
رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن الاضافة مرادة في المعنى لان معنى قولك في منذ يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كتضمن قبل
وبعد عند الحذف وكانت للبناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات نبه قال ابن الدهان في الغرة لم يبن من الحروف على الضم
الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة والكاف في ذلكم وذا الكما وذا الكن والتاء في انتما وانتم وانتن والهاء في اياه
واياهما واياهم واياهن واما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهر
الا خراب وبها الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون
لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل باعمال العضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم
جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على الماهية من حيث هي وهل هو مراد
او جمعي خلاف ذهب الى الاول جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمحققون الى الثاني فهو ما يقع الا على ما فوق كلمتين
وعند الاكثر لا يطلق الا على ما فوق العشرة بوجود الفتح في الاسم نحو ايان اسمها مبنية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او
الشرط وكان البناء على حركة لما مر وكانت فتحة لا ستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح
لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا في ايان وهي مرادفة للسين كما مر وقال البصريون هي اوسع زمانا منها
لان كثرة المباني الحروف تدل على كثرة المعنى ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف
حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما امتنع دخول اللام على السين كراهة توالي
الحركات في لسيدحرج ثم طرد الباب في قال ابن بابشاذ والغالب على سوف استعمالها في الوعيد والتهديد وعلى السين استعمالها في الوعد
وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود السكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى
عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا ولتضمن الاستفهامية معنى همزة الاستفهام والخبرية حرف التكثير اما تحقيقا وضعفا نحو رب
ومن الحسنية واما مقدرا وسيأتي الكلام عليها في حد تعداد المفردات ان شاء الله ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كما مر
ووجوده في الحرف نحو هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في ياء سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا على فاندار احاشي مما
الاصل فيه البناء مبتنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك على ذلك

علامات الرفع اربع والالف والواو والنون فالضمة في الاسم المفرد وجمع المكسر والجمع المؤنث السالم

او على حركة لتستعمل فيه سوالا نابعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه
سؤال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة
هذا فصل في علامات الرفع علامة الرفع وهو ما يحدث تعريفا مثله سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من الاعراب وهي اربع
بالاستقراء للاتباع عليها فان قلت ما وجه جمع الضمة لعلامة جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة قلة باتفاق النحاة احد عشر
قلت قد يتجوز عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله نعم ثلثة قروء او انه اراد التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد
التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقات باعتبار المبدء مفترقات باعتبار المنتهى فمبدأ كل منهما
الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات فيتجه على
هذا تعبير المصنف من غير تجوز ويتجه اشكال اتفاق المفسرين على ان قروء بلا رأيهم بقبيل منه تفسيرها ثلثة ولا حاجة الى دعوى المجاز
واستشكالها صبد وبقول التفسير من التناطق بجمع الالفاظ الى … بالمجاز والعلامات الاربع احدها الضمة وهي الاصل
لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف
وهي فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة منها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين وكان الانسب
تقديم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره ولكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في المواضع التي تنوب فيها
هذه الفروع كما سيأتي فقدمها لما خلا ذلك عن فائدة والثالثة الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة
منها عند اشباعها كما قلنا تميمها والرابعة النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا
ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد وغير منصرف نحو قال ابراهيم او مؤنث نحو جاءت هند او مذكر كما مر ظاهرة فيه الضمة
او مقدرة كفتى … او موسى نيتبه قال بعضهم يستشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع
ويمكن الجواب بان هذه القاعدة اكثرية … وبان اللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او
حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغيير شكل
من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان حقيقيا كما مر او
تقديرا كالفلك مما الجمع والواحد فيها متحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فالضمة اذا كان مفردا ضمة قفل
واذا كان جمعا ضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم
لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير بجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لم يسمع لتثنيته نحو مرد ليدل على انهم قصدوا
تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الحالات الثلثة بخلاف فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان المفرد واحدا واما من ثنى جنبا فقد جمعه
ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى … اولها
ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا يظهر فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل
شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يوجد
من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر … على اطلاق المصنف ان من جمع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع
المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة واشباهها اغلبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فالمراد الاولى
يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد
ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع المكسر قاله
ابو البقاء ذكره في التصريح الثانية مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عدا ذلك
جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة وغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال … افعال وافعلة وفعلة
للجمع القليل وامثلته كجمل واجمال وفلس وافلس وفتية … والمراد من جمع الصحيح كله كزيدون والهندات …
مقتبلة وثالثها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين
وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يرد على
على تعبير المصنف لانا نقول التعبير به جرى على الغالب وان في الكلام حذفا اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي
الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع
المؤنث السالم في عرف النحاة وان كانت في الحقيقة جمع مذكر او مكسر او انه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر والمكسر

انواع



والمضارع والألف في المثنى وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين

لفلته وذا بهم المألوف ذكر ما هو الاغلب الاكثر لا ما هو الاقل والاندر وان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا
بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع والثناء والملائمة العرفية تكفي في تحقق المجاز
فان قلت فيلزم ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في
معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز وعلى الخلاف في جواز الاول قلت تجاوز مشهور وعلى انه يمكن ان يدعي ان نحو اصطبلات مجازا
جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجازا تنبيهان الاول قولك السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث
فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو
المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه
لا المفرد قبل ضم غيره ضابطة الذي يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامة
وامراة وفلانة وملة ونقل في امرا امتراميات واموات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا الا نحو فطام على لغة من بنى واشترط
ابن ابي الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث والعاقل الرابع مصغره بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث
بالالف الا فعلاء فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية وتجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر
على القصر بيات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد ياءات بالاقرار بالهمزة والرابع الفعل المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كالفرار او
ينقل اعرابه كما اذا اتصل ضمير تثنية او جمع او ضمير المؤنث المخاطبة فيكون علامة رفعه ما ستعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع
المذكور صحيح الآخر او معتله فان كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سيأتي واما الالف فتكون علامة نيابة
عن الضمة في موضع واحد وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام في الاوضح بقوله وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين قال
شارحه وقوله ما وضع جنس وقوله لاثنين فصل اول مخرج لما وضع للاقل كرجل وللاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل
ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر انتهى
واعترض بعضهم على هذا التعريف بانه صادق على الضمير في انتما وعلى اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت ورجل ورجل وامراة وامراة
وفي صدقه على الاخير بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية مطلقا دون تعرض لكونه رجلا
او امراة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه احترازا عن العمرين ونحوه من الفاظ التغليب فليس بمثنى بل ملحق به وسكوت المصنف عن ذلك
وعدم عده في الملحقات دال على دخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله في ملحقاته ابن مالك
في تسهيله حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن هشام والذي اراه
ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى واوضح ذلك في بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب
المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا يحل لاحد ان يذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلمهم شمول اسم المثنى له وذلك انه اجاز بعد ان قد تثنية الشمس
قمرا ونحوه انتهى فان قلت هذا انما يصح عند من يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن الانباري واما عند من اشترطه فلا يصح
وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتأخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب ونحو الحريري في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا
عينين قلت قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له وقال في شرح المفتاح واما بيان التغليب العلاقة فيه وانه من اي نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدماميني في تسهيله
اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فتعبير عن لفظ ابي بكر مثلا بلفظ عمر وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا
وظاهر كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه المجاورة
انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز [illegible] قال المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن
كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول
البدايع والتحقيق ان علاقة الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال
والعلاقة يصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى تنبيهان الاول قال بعض المحققين ههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به
ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه
العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ
وههنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع فيكون مجازا والا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني
الحقيقية والمجازية لجواز ان يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفيا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال الالفاظ انتهى الثاني
هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج

والرابع المضارع

وملحقاته وهي كلا وكلتا مضافين الى مضمر واثنان وفرعاه

البحرين في المعنى الجمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل وقد يدعى اختصاصا مبنية على المشهور
والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط في كل ما يثنى
عند الاكثرين شبهة موجودة الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير والعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علمت ما فيهما وان لا
يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغناء بتثنيا وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع اذا ثني ما كان
صحيحا غير مهموز او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ودلوان وظبيان وشدّ اليان وخصيتان او مهموزا فان كان
ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة اصل افرد ككراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك المتعبد له وان كان اصل فالراجح
ابدال كما ان في كساء اصله كساو وشذ كسايان وملحقة بالاصل وقلبها واوا او ياء كعلباوان في علباء اصله علبا يا الملحقها بقرطاس
ثم ابدلت الياء همزة او بدل من الف التانيث كحمراوان في حمراء وكان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير سواء روي كقاضيان
في قاض او مقصورا فالفه ان كانت رابعة على ثلثة ردت لاعتبارها او مجهولة الاصل وامليت قلبت ياء كحبليان في حبلى وفتيان في
فتى ومتيان في متى مسمى به والا قلبت واوا كعصوان في عصى وكذا ان في كذا مسمى به وملحقاته اي ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ تشبهه
في الدلالة على معناه وليست منه لفقدها ما اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا يتعلق حكمها الا من الاضافة الى
ظاهر ومضمر ويكونان ملحقين للمثنى حال كونهما مضافين التذكير مبني على التغليب او التاويل الى مضمر وهي مثلث الفاظ كلاهما
نحو كلاكما وكلاهما وكلاتا فلا يكون الالف فيهما علامة للرفع ما لم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى الظاهر فالعلم الالزم واعرابه بحركات مقدرة
عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركة
التي هي الاصل نحو جاء في كلا اخويك ورأيت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى الضمير الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع
واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف
مط وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مط وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره وقال الرضي ولا ادري ما صحته انتهى وزعم بعضهم
انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بالف على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة
دليل على ضعف هذا القول فتنبه ولكون كلا وكلتا مفردين لفظا مثنيين معنى جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ مرة وعلى
المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي وقال الله نعم كلتا الجنتين آتت
ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما قام لانهم جعلوها مثنى حقيقة والثلث الملحقات الاخر اثنان للمذكر
وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدهما بما قيد به الملحقين السابقين لانها
ملحقة بالمثنى مط سواء اضيف الى مضمر ام لا لان وضعها وضع المثنى وان لم يكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال
اث ولا اثنت ولا ثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف الى
ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما قياسا على جاءني ثلاثتهم لان ضمير التثنية نص في الاثنين
فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد احسن عن ذلك في شرح الارشاد واوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في
هذا البحث وتكلمت عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى نحو كويدان علما فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء مثله ابصر كما سيأتي
ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة
الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مط عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها
مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا وتكسر
جرا وتحذف النون للاضافة كثيرا ولشبه الاضافة في اثنتي عشرة وللقصد الى الاضافة في رأيت يدي وعلى زيد ولتقصير الصلة مط عند سيبويه
والفراء خلافا للمبرد ويقصر ذلك على قولك اللذا واللتا قال في الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين
احدهما الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي
على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة ويقال له الجمع بالواو والنون
لتسميته باشرف حاليه والجمع على هجائه لكونه ياتي على صيغتين تارة بالواو وتارة بالياء قال السخاوي في شرح المفصل وقد
عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير
انتهى وفيه من المسامحة ما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة و
علامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة
لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على

ملحقات المثنى

ورابي كلا انفيك

اثناهما

ما هي

لنوع منهم

الجمع المذكر السالم

والواو في الجمع المذكر السالم وملحقاته وهي اولو وعشرون وبابه والاسما

التفضيل نحو قائم وقد نبه الا افضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واحمر قال ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد
تاء التانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعل ما هي فيه علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون
وثبون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فانه قد كسر على شفاه وبجعل الاسم كذلك فيلزم جمعه بالالف والتاء وكذا رأيت هذا مذهب
سيبويه وخالفه المبرد فقال لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون الثاني قال كل من مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير
الاسما ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب سعاد جاز ان تقول في جمعه زينبون كما لو
سمي بزيد مؤنثا جمع بالالف والتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس
بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير
بلفظ العاقل هو المشهور وقال غيره الاحسن الاولى التعبير بالعالم ليشمل نحو الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح
الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه جمع مجازي لجعل
الواحد بمنزلة متعدد الخامس اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا
يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت لا اسم العلم اذا جمع زالت العلمية ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما
الى تنكيره لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده او [illegible] لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع
يدلان على التعدد والوحدة والتعدد متنافيان قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما يشترط طرح اي اذا جمع عليه وذلك بعد
ان ينكر وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على تلك الحال فيؤول الامر الى ما يشترط وجوده شرط للاقدام على الحكم وعدمه شرط لثبوت ذلك
الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك لغزا فقال انا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده الم تخص عن نهب
لتحسنوا بارشاده عبد السؤال لقصده وها هو يبدي ما تعسر فهمه عليه لتهدوه الى سبيل رشده فيسأل ما امر شرطتم وجوده بحكم فلم يقض
النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده ومحو هذا العزي في العدالة غاية وفصل من جواب [illegible] قرره السادس
قال بعضهم ان اريد بجمع المذكور ما هو جمع في الاصل والحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات
والياء ملتزمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين بانه يختار
الاختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ اذ الشائع حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كما اذا ثني لحوق العلامة من غير تغيير ولا تستثنى
الا المنقوص والمقصورات آخرها يحذف لالتقاء الساكنين ثم تضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون
ورأيت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف وانه الف نحو المصطفين وملحقاته تقدم معنا
وهي بعض انواع اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وكقوله نعم ولا يأتل اولوا الفضل
منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولي وكتبنا ولوا بالواو لئلا تشتبه بالي وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى تسعين بادخال
الغاية فكلها اسماء جموع وليس عشرون جمعا للعشرة ولا ثلاثون جمعا للثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لوجوب
اطلاق الجمع على ثلاثة مقاديره الواحد وعلى هذا القياس الى التوافق وايضا هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع
كذا قيل بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلاثين ممنوع لجواز كون
عشرين منقولا عرفيا من معنى الجمع الى هذا العدد المعين والاطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة
على سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز وقس على ذلك جوابها واما الثاني
فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فممنوع لجواز وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم
منه عدم كون عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال في هذه الاعداد ملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد نفسها
الاعداد كما لا يخفى انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس
فزيد ليس بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده وكذلك
ذهب سيبويه الى ان يجعل الاعراب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك [illegible] وذهب كثير الى انه جمع العرب
جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور
الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين وكان والثالث ما [illegible] التاء جموعه
تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو كل ما كان ثلاثيا حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم
التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وشذ ثبون ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه الرابع
ما شبه بما ذكر واخوانه الحق به كعليون علما وعليون اسما لا على الجنة وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام والياء ووزنه فعيل من العلو

الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال مفردة مكبرة مضافة إلى غير الياء والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى أو لجمع أو مخاطبة نحو يفعلان

تنبيهات الأول يجوز في هذا النوع المسمى به أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجميا فإن كان كقنسرين منع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف ودون هذا أن يجري مجرى هارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون أو مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري سنين وبابه مجرى غسلين وإن لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على لغة عامر وبعد ونحو على لغة [illegible] على لغة [illegible] قال وكان لنا أبو حسن علي أبا براً ونحن له بنين وقال دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يطرد هذه اللغة أعني لزوم الياء والإعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الأصل وتسقط للإضافة وفي صلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلوة نصبا للتاء وفي الذي كقوله وإن الذي حانت بفلج دماؤهم وقيل لام ساكنة كقراءة من قرأ غير معجزي الله بنصب الله وفي شبه كقراءة الأعمش وما هم بضاري به من أحد ضربه كقوله لو كنتم منجدي حين استغثتكم قال في الارتشاف والثاني الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها أنث الضمير لأن الحم قريب المرأة من زوجها كأبيه وقد يطلق على قريب الرجل من زوجته كأبيها [illegible] في القاموس [illegible] عليهما بلا تفصيل وفوه وهنوه وذو مال أي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما أضيفت إليه والموصوف بها بخلاف [illegible] فيهما والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأسماء كلفظ العبادلة في عرف الفقهاء والمحدثين وبعضهم [illegible] على [illegible] خمسة ينقص الهن منكرا جوازا [illegible] والحق الجواز في لغة [illegible] لقلتها وعدم شهرتها أنكرها من أنكر وكان على [illegible] التنبيه على قلته [illegible] [illegible] قال [illegible] ومن لم [illegible] على قلته [illegible] الفضل بأوفر نصيب قال غير واحد الأفصح النقص أي حذف الآخر وجعل ما قبلها حرف إعراب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها أكثر استعمالا هي أفصح قياسا لأن ما كان ناقصا في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة كما في يد لما حذف لامها في الإفراد وجعل الإعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الإضافة ما عربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح [illegible] عن الفرج خاصة [illegible] والحال عن ذو الموصولة فيلزمها الواو ومبنية على السكون لا على الواو خلافا [illegible] ولتخرج ذو الطائية لأنها إنما تكون في لغة طي وقد تعرب كهذه نحو قوله [illegible] من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الأحسن تقييدها بالمعربة كما في الكافية [illegible] لا [illegible] لأن الأحمر [illegible] هو [illegible] على لغة إعرابها فإنها تجري [illegible] بمعنى صاحب ينبغي إدخالها وإنما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في هذه الأسماء وكذا الألف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما أشار إليه بقوله مفردة فلو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة أعربت بحركات ظاهرة وذلك في غير ذو إذ هي لا تصغر مضافة إلى غير الياء وعدل عن غير قوله كثيرا ما المتكلم لأن التقييد بذلك كما قال ابن هشام مشعر بأن بعضها لا يضاف إليها سواء كانت الإضافة لفظا كما قررنا وتقديرا كقوله حالط من سلمي خياشيم وفاها التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تضاف إلى الياء إلا ذو فإنها لا تستعمل إلا مضافة لغير الياء بل لا تضاف إلى ضمير أصلا وأما قوله إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ ولحن وزاد بعضهم فيها رابعا وهو أن يكون غير منسوب إليها فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الإضافة قيل وقد ينبغي ذكر هذه القيود بالنطق بالأسماء المذكورة كلك وأغنى عنه من لم يذكرها بذلك وهو غير سديد إذ لا استغناء عن ذكرها لأن النطق بها كذلك يوهم أن اشتراط إضافتها إلى ضمير الغائب خاصة فلذلك لم يكتف المصنف في بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه به في غيره ثم الأكتفاء بالمنطوق به كذلك عن تقييده بما لا يخلو من إيهام صحيح فإن لم يخل منها أعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه أو بحركات مقدرة مقصورا كعصى وتلك تثليث فائه مضعفا ومقصورا ونقصا وأتباعها لامه فهذه عشر لغات كاملة ذكرها أبو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تنبيهات الأول ما ذكر من إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة حال إضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر في إذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم إلا أن يقال لو قيل في حال النصب فإنه يوجب الحكم لأن الياء في في إعراب أو يد لا [illegible] في مطلقا علم أن الياء المدغمة في في الأحوال الثلث على نحو واحد وأن إعرابه على ما كان عليه في حال إفراده دون حال إضافته [illegible] بعد [illegible] أن الياء في أعلى حال الإضافة للياء يبقى الاسم المعرب على حرف واحد بخلافها في مسلمي فتأمل الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الأب والأخ والحم بقلة ومنه قوله بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم وحكى أبو زيد جاءني أخك والقراء هذا حمك ويتصور في هو الحم بلغته نقصهن كقوله إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره أخاك لا بطل وقولهم للمرأة حماة حكاه الأصمعي وأما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الألف سواء كان ذو الضمير حاضرا أو غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرأ [illegible] بفتحها [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والنون بعدها مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين

الأسماء الستة

لغات الأب

وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين. فصل: علامات النصب خمس: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون، فالفتحة في الاسم المفرد وجمع
المكسر والمضارع، والألف في الأسماء الستة، والياء في المثنى والجمع وملحقاتهما، والكسرة في جمع المؤنث السالم، وحذف النون في الأفعال
الخمسة. فصل: علامات الجر ثلاث: الكسرة والياء والفتحة، فالكسرة في الاسم المفرد والجمع المكسر

الغائبين، وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين وللاثنتين المخاطبتين والغائبتين، ويفعلون بالياء التحتية
المثناة للجماعة الذكور الغائبين، وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين، وتفعلين للواحدة المخاطبة، وتسمى
هذه الأفعال الأمثلة الخمسة لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان ويضربان ويخرجان ونحوها وكذا الباقي، وإنما حسبوها نظرا إلى لفظها كما هو الأنسب بنظر الفن
ولو عبر المصنف هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان أولى ليكون الألف والواو أعم من أن يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون
يفعلون أو علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون، وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرا. فصل في علامات النصب، النصب
وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسما أو فعلا أو حرفا خمس لا زائد عليها بالاستقراء أصالة ونيابة، إحداها الفتحة وهي الأصل
لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها ومن ثم قدمها، والثانية الألف وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها
ناشئة عنها عند إشباعها فهي بنتها، والثالثة الياء وهي أيضا فرع نائب عنها عند تعذرها لكونها أخت الألف فنابت كأختها، والرابعة الكسرة
وهي أيضا كذلك لكونها أصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها، والخامسة حذف النون وهو أيضا فرع نائب
عن الفتحة عند تعذرها لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب، ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها
فأما الفتحة التي هي الأصل فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع أحدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرأيت زيدا
أو غير منصرف كرأيت أحمد ظاهرة فيه الفتحة كما مر أو مقدرة كرأيت موسى، والثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرأيت رجالا
أو غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر أو مقدرة كقوله تعالى وأنكحوا الأيامى منكم، والثالث الفعل المضارع إذا دخل عليه
ناصب من النواصب الآتي ذكرها ولم يتصل مع ذلك بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كما مر ظاهرة كانت نحو لن يضرب ولن
نحول أو مقدرة نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سيأتي بيانه، وأما الألف فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الأسماء
الستة المقدم ذكرها نحو رأيت أباك إلى آخرها، وأما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر
السالم المقدم ذكرهما وملحقاتهما فقد مر ذكرها نحو رأيت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الأول وكسره في الثاني ورأيت الرجلين
كليهما والمرأتين كلتيهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على هذا، وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد
وهو جمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رأيت الهندات، وحمل عليه أولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
بمعنى صاحبة نحو وإن كن أولات حمل، وكذا ما سمي به منه كعرفات، وإنما نصب هذا الجمع بالكسرة
حملا للنصب على الجر كما في نظيره وهو الجمع المذكر السالم، وقضية إطلاقه أن الكسرة علامة للنصب فيه ولو كان محذوف اللام كثبة ولغة
وهو ما ذهب إليه البصريون، وذهب بعضهم إلى أن المحذوف اللام إذا لم ترد إليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتح، واختار ابن مالك في التسهيل
على أن ذلك لغة، والكسرة فيه إعراب خلافا للأخفش والمبرد في أنها بناء، وأما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند
تعذرها في موضع واحد وهو الأفعال الخمسة المقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس على هذا، وأما قوله تعالى إلا أن يعفون فالواو فيه
لام الكلمة والنون ضمير النسوة عائد إلى المطلقات ووزنه يفعلن ولهذا لم تحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون
فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول لن يعفوا قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى
وأصله تعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على الواو وقبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة
فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه تعفوا وإنما خصت الأولى بالحذف دون الثانية
لأنها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل ولأنها آخر الفعل والحذف بالأواخر أولى ولأنها لا تدل على معنى بخلاف
الثانية وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولهذه الأوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لأنه جيء
به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر ويزيد وجها رابعا وهو أنه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور ونبه
قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الأفعال المذكورة خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن أن تعد ستة انتهى
قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين أحدهما ما قدمناه من عدها خمسة نظرا إلى اللفظ هو الأنسب بنظر الفن والثاني
أن تسميتها خمسة ليس مبنيا على إدراج المخاطبتين بل على إدراج الغائبتين أيضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع
ومن هنا توجيه الفلاح في قوله والأحسن أن تعد ستة إذ الأحسن على إدراجه بناء على ما بيناه أن تعد سبعة. فصل في علامات
الجر، وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا أم اسما ثلاث لا زائد عليها بالاستقراء أصالة ونيابة، إحداها الكسرة وهي
الأصل لما مر ولهذا قدمها، والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لأنها تنشأ عنها عند إشباعها
فهي بنتها فقامت مقامها، والثالثة الفتحة وهي أيضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لأن الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث
السالم فكافأتها هنا. فأما الكسرة فتكون علامة للجر أصالة في ثلاثة مواضع أحدها الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر المقدم

تحت المخاطبين

وعلامات الجر

المنصرفين والجمع المؤنث السالم والملحق به في الأسماء الستة والمثنى والجمع

ذكرهما المنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فيجرهما بالفتحة كما سيأتي والمراد بالمنصرف هنا ما دخله الصرف الذي
التنوين الدال على الامكنية وجر بالكسرة وقد تلخص مما مر الى هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان
بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال ومما عدا ذلك فرع
كما انضم وتبعه والثالث الجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات و
مررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة
المتقدم ذكرها فالملخص انها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها
ابو حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين و
ندبات الاعراب نائبة على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي بانه لا
محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف مقتصرا على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح
للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة
تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع
الفرعين اعني المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل
وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها بينهما المثاني لان معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن وبوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء الحد وفرد الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة
الحرف وخصوا ما ذكر بالاضافة لانها تقوي المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في
الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك
فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا قلت مررت بابيك فاصله
بابوك على وزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو وصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت فانقلبت
ياء كما انقلبت في ميزان قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على احدى اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرء ورأيت امرأ وابنما
ومررت بامرء وابنم وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان امرء وابنما معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست
اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع منا بنيث ابنم ولا بجمعه بالواو والنون
ولا تكسيره قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا
انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب بازائه الثقل من غير داع اليه ينبنى لا بد على ما
نقر تعما وجد بيدا ليهود بخط امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم كتبه علي بن ابي طالب قيل لان خط ذلك كان بالكوفي واليا
فيه قريب من الواو في الشكل فاشتبه على من قرء خطه الياء بالواو وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث قال
ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة علي بن مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي واو
وهو محمول على الحكاية وعليه حشي قائل بن حجر من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الشيخ المهاجر ابي امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية
وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي تنبيه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فاعرفه فهو حسن
انتهى وفي شرح الكافية لا [illegible] فذلك يمكن ان يكون من الحكاية مما كتب بواو وفي خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو وكافة قال [illegible]
ابن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرء بالواو وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا
مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعندي ان تقرء بالواو لوجهين
احدهما ان الغرض انه يحكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون
وضع بالواو ويكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم والملحقان بهما
فالمحقق فتلخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلاث وكذا ملحقاتهما
وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان لدلالة الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص
المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليه فجعلوا

فظنها واوا

والفتحة في غير المنصرف وعلامتا الجزم السكون والحذف فالسكون في المضارع صحيحا والحذف فيه معتلا

التخفيف في الكثير والتثقيل في القليل لكثير ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح الفصول وفيه نظر اذ للقائل ان يقول لم لم يجعلوا الالف علامة للنصب والجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذه التعليل فيحتاج الى تعليل آخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة الجمع والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اي بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واستبدوا الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفته وقلة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع الاضافة والافراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسرة وفتحت النون المزيدة ايضا لرفع توهم الاضافة والافراد للجمع في الفرق في نحو المصطفين في طرد الباب في الثاني واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال له ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان مؤثرتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى واخر الحد بقيد الثابتة سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ويعملون لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في المساجد وخلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والانصاف ان يجاب بان الغرض كما هو ها بيان حكم المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم الذي لا يندفع مثل جوار من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظ الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام المصنف هنا سيما في الفتح هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامتا الجزم وهو حذف الحركة والحرف للجازم اثنتان اصالة ونيابة احدهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة والنون للجازم وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات وبالسكون ومتى كان بالحروف وبالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس لامه حرف علة اي واو او الف او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الآخر بل لا يصح ذكره نعم يحتاج ذلك على اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس في اصوله حرف علة سواء كانت فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف احرف علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله فسميت بذلك لاخراج المعتل وان حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء تمام نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما فيما اي في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الآخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الآخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها لسكونها صارت كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف الاحرف والحركات دالة عليهن واما قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى فالثابت الاول فالاول بحذف الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الف اخرى جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قال السيرافي وقال ابن هشام ان الالف الثابتة نافية فالواو للاستئناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فضرورة قد ولا جلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا وتقديرا قال ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم تنبيهات الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يمشي على قول ابن السراج ومتابعيه من اهل هذه الافعال لا تقدير فيها للاعراب لصحة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة في تقديره صه وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بالتقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة من يقول بالتقدير

علامات الجزم

وفي الأفعال الخمسة. فصل تقدّر الإعراب في سبعة أشياء كما هو المشهور مطلقاً في الاسم المقصور كموسى وفي المضاف إلى الياء كغلامي وفي المضارع المتصل بنون التأكيد غير المباشر كيضربانّ

يقول إن الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق بينه على ما بينه ابن هشام وغيره فقول المصنف هنا الحذف علامة الجزم أي الجزم به
يناسب ما ذهب إليه فيما سيأتي عن قريب إن شاء الله من أن الفعل المضارع مقدر وتقدير الإعراب فيه إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كيقرأ مضارع قرأ
ويوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن في جملة ما يعين وجها حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على أن
إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي فإن قلنا إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كانت قبل البدل وإن قلنا
إنه بدل غير قياسي أو غير قياسي فإن قلنا إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كان قبل البدل وإن قلنا إنه بدل غير
قياسي صار حرف العلة محضاً وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في المغني
إن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وإن كان قبله فهو إبدال شاذ ويجوز مع الجازم
الإثبات والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وهو الأكثر وعدم الاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الأمرين فهو قول ابن عصفور والصحيح
القول بوجوب الإثبات وهو ما عليه الأكثرون فلا ينافي ذلك ما اقتضاه كلام المصنف هنا لاحتمال بنائه على هذا القول والثاني في الأفعال
الخمسة يعني الأمثلة الخمسة المتقدم ذكرها فالحاصل أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا حملوا
النصب على الجزم كما حملوا النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدون استعمل الشيخ في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها ما فعله صاحب الآجرومية وقيل وهي من ... العناية
لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار وكان الأولى أن يبين ما جاء على غير الأصل ويترك ما جاء على الأصل كما فعل ابن هشام كما
فعلها أكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم. فصل في الإعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر إعرابه لإمكان ضبطه فيبقى ما عداه
ظاهر الإعراب تقدير الإعراب حركة كان أو حرفاً في سبعة أشياء من اسم أو فعل كما هو المشهور أي على ما هو المشهور عند النحويين وأما
غير المشهور فيفوق السبعة كما ستنبه مطلقاً أي فيقدر تقديراً مطلقاً وحال كونه مطلقاً أو زماناً مطلقاً أي في الحالات الثلاث الرفع
والنصب والجر والرفع والنصب والجزم فالثلاث الأول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات آخره ألف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر
تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً وسمي مقصوراً من القصر لامتناع مده أو لأنه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والأولى أن
لما يلزم على هذا من إطلاق المقصور على المضاف إلى الياء انتهى وفيه أن المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق لأن ما ذكر وجه مناسبة
للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور وقال صاحب المصباح والأغلب التأنيث ... فداء ربما شاهد فيهما من التقليل ما يجب
فإن كان التنوين ... كدعوة بالمد ... عن لغات اعتنا المغني في التثنية لترجيح الاسم على غيره ما لا تحمّله التسمية
وعسى المغني في الوضع لصحة إطلاقه عليه فإن أحدهما عام الآخر انتهى وقال بعضهم للمحل المقصور من القصر كالعرض خلاف الطول
فإن الممدود طويل بالنسبة إلى المقصور ونبه في تمثيله بموسى إشارة إلى خلاف قول ابن فلاح اليمني من أن المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات
الثلاث تقديراً قال لأن الكسرة إنما امتنعت فيما لا ينصرف كما حسن للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور أن إعرابه بالحركات
الثلاث مقدر مخصوص بالمنصرف منه كموسى أما غير المنصرف منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وفي
الاسم المعرب بالحركات المضاف إلى الياء كغلامي لالتزامهم الإتيان بحركة قبل الياء تجانسها وهي الكسرة فإذا استحق الاسم الإعراب بالتركيب
لم يكن المحل قابلاً لحركات الإعراب إذ لا يقبل المحل الواحد حركتين مثلين أو مختلفين وهذا رد على ابن مالك في دعواه أن الكسرة
لم تقدر في حالة الجر بل هي إعراب لأنها تستحق قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتأخرين وفي الحكم بتقدم كسرة المناسبة
مع تقدم عامل الجر حسّاً نظر قال الدماميني في شرح التسهيل ينبغي لابن مالك إذ زعم في نحو غلامي أن الجر فيه ظاهر أن يقول في نحو
مسلماتي أي ما جمع بألف وتاء مزيدتين أنه في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن جماعة
أن نحو غلامي مبني لإضافته إلى المبني والحق أنه معرب مقدر الإعراب كما ذهب إليه الأكثر وفاقاً للمحققين بدليل إعراب نحو غلامه وغلامك
وغلاماي والإضافة إلى المبني ليست من أسباب البناء وقال أبو البقاء في اللباب ذهب قوم إلى أنه غير مبني إذ لا علة فيه توجب البناء
وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة إعرابه وسموه خصياً والذي ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على
أن تسميتهم إياه خصياً خطأ لأن الخصي ذكر حقيقة وأحكام الذكور ثابتة له ولا شبهة بما ذهبوا إليه إن سموه خنثى مشكلاً لكان أشبه
وتقدر الثلاث الأخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشرة كيضربانّ من نحو قولك هل تضربانّ وأن لا
تضربانّ ولا تضربانّ يا زيدان مقدر أي كل ذلك الإعراب هذا مفهوم كلامه وهو موهوم منه رحمه الله فإن الإعراب إنما يقدر في الصورة
الأولى فقط وهي قولنا هل تضربانّ فإن المقدر فيه ثبوت النون والأصل هل تضربانّنّ بثلاث نونات الأولى نون الرفع والثانية نون
التأكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات وحيث حذفت قدر ثبوتها لأنها علامة الرفع بخلاف نحو أن لا تضربانّ من قولك
أمرتكما يا زيدان أن لا تضربانّ عمراً فإنها ... أصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فلما دخل الناصب حذف
نون الرفع علامة للنصب ثم أكد بالنون الثقيلة وجاز تأكيدها لمكان لا النافية فإنه يجوز تأكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو

رفعاً وجراً في المنقوص كقاضٍ ورفعاً ونصباً في المضارع بالألف كيخشى ورفعاً في المضارع المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي وجمع المذكر السالم المضاف إلى الياء كمسلمي

لانضرابان وحركت نون التأكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الألف والنون المدغمة ولم يحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا
النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر لتشبيهها بنون التثنية الواقعة بعد الألف وقد ظهر أن المضارع المتصل به نون التأكيد
مباشرة لا يقدر فيه إلا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم فإنهما فيه لفظيان والحرف يفيد غير المباشرة عن المباشرة فإن الفعل مبني
كما مر واظن أن المص تبع في هذا السهو ابن هشام في الأوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير إلا في صورة الجزم والمص قاس النصب عليه
على أن تأكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز إلا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير أن تكون لا نافية وأن مصدرية
ولا يجوز تقديرها ناهية فتكون أن مفسرة لا مصدرية فيجب الجزم ويجوز الرفع أيضاً على تقدير لا نافية وأن مفسرة ثم ويقدر الإعراب
بالحركات مطلقاً أيضاً أي في الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يسكن آخره للإدغام كجاء قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي بكسر الضاد
وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والأصل قاضيي بيائين متحركة وساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى فالمانع من ظهور الحركة ثمة
ظهورها لو جوز إدغام حرف الإعراب فيكون واجب السكون لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ومثل أبو حيان للمدغم في حالة الرفع بنحو
وقتل داود جالوت بإدغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بإدغام السين
في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحاً بإدغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة
ويقدر أيضاً في الحكايات على قول البصريين نحو من زيدٌ لمن قال جاء زيدٌ ومن زيداً لمن قال رأيت زيداً ومن زيدٍ لمن قال مررت بزيدٍ
ويقدر مطلقاً في الحروف نحو جاء أبو القوم ورأيت أبا القوم ومررت بأبي القوم بأنها لما أسقطت حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم
يبق الإعراب لفظياً بل صار تقديرياً وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي ذكرها المص وظ كلامه أنها غير مشهورة وليس كل تقدير
الإعراب رفعاً وجراً أي في حالتي الرفع والجر إلا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة كقاضٍ
تقول جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ فقدر الضمة والكسرة لاستثقالهما على الياء وأما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه
يبنى على رأي ابن فلاح ومحتمل رأي المص كما فهم مما مر من تمثيله بموسى لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع وغيره
في أن الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المقصور ثم وأما على مذهب الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع إلا الضمة والفتحة
وأما الكسرة فلا لأنه لا دخول لها فيه قالوا وإنما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب
قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم
منقوصاً لكونه نقص بعض الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين نسبة قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة
منقوص هو أول جزءين جعل مجموعهما اسماً واحداً على لغة من جعلهما اسمين متضايفين نص عليه من النحاة أبو علي وعبد القاهر رحمهما الله
لثقل التركيب قال أبو حيان ما أعرب من مركب إعراب متضايفين وأولهما ياء نحو رأيت معدي كرب ونزلت قالي قلا فإنه يقدر في آخر
الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استخفافاً بالحكمة في حالتي الجر ومنع الصرف اسمي فإن قلت في هذه الصورة واردة
على كلام المص قلت لا ورود إذ لا منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بالتأمل بتعريفه السابق ولما استثنى ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس
الأمر قاله بعض المحققين ورفعاً ونصباً أي في حالتي الرفع والنصب إلا غير كائن في الفعل المضارع بالألف لتعذر تحريكها كيخشى ويحيى وأما
الجزم فقد مر بيانه تنبيه كل ألف رابعة فصاعداً تسبق بساكن بالألف سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو كيحيى وأحيا والدنيا كراهة
اجتماع اليائين إلا في يحيى علماً فإنها تكتب بالياء للعلمية ولا يقاس عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلاً وبينه اسماً وإنما لم يعكس لأن الاسم
أخف من الفعل فكان أحمل لاجتماع المثلين قيل ويبتنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فإن علل الثناء بالعلمية كتبناه
بالياء لأن الاسمية موجودة فيه وفيه بحث فقد مر عن بعض المحققين أن العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته فراجعه ورفعاً أي
في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي وأما في حالة النصب فلا يقدر
لخفته فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله إذا قلت علّ القلب يسلو قيض هوى حسن لا ينقضي تغيرهما لوجد وقوله يدعو وقضيض عيهاته
ولم تكن نشاوي غير خمس دراهم وقد تقدر أيضاً الفتحة كقوله وما سوّى غامر عمراً إلى القلاسة أسموا بأم ولا أب تنبيه تدبر
من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول أن حرف العلة يحذف للجازم ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول أن الجازم يحذف آخره والمص جمع
بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً وقد تبع في ذلك ابن هشام في أكثر مؤلفاته ورفعاً في الجمع المذكر
السالم المضاف إلى الياء كمسلمي لأن علامة الرفع فيه الواو وقد أبدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لأن أصله مسلموي اجتمعت الواو
والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الميم قبل الياء إتماماً للتخفيف فلما لم تبق الواو لفظاً قدرت
ضرورة ولا يجوز الحكم بأن هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لأن كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين
وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالإبدال وأما في حالتي النصب والجر فإعرابه لفظي نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي
لأن الياء التي بها إعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظاً غايته ههنا أنها مدغمة فيما بعدها والإدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف

ونحيا

الابدال فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة
الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل
فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فبان ذلك في قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب مما يكون
بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل بالاعلال
في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم
الموجود ولو كان خصوصية الياء اعرابا لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف
والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليس في حكم الموجود قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في هذه الحالة مقدر
كما ذكره المصنف هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا يحقق فيه لان المقدر مما لم يوجد والواو فيها غير موجودة الا انها
انقلبت ياء كما في ميزان فكان هنا ونيما ثم نعليم بعلم ان هذا امر لا يحقق فيه تنبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة
والمثنى والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقديري كما لا يخفى الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر
غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق الاسماء بها كاستراد اشتقاق الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف
شبها قويا يدنيه منه في وضعه ومعنا او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا اي وان لا يشبه الحرف بان سلم من شبهه فمعرب هذا
مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام
سيبويه ونقله ابن الفواس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في الاصول
والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان
لسبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع موقع المبني والمناسبة للمبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على
كلا القولين هل الشبه مجوز للبناء او موجب قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا بايه الموصولة والجمهور الى الثاني
واعتذروا عن اعراب اي ويحتاجون الى الاعتذار عن اعراب قد الاسمية فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب فيها ما لشبه الوضعي
ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كتاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف
سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتاثر بالعامل
كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة تتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف
في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب ادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون
الاسم مشبها للحرف في صورته لفظا كحاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير
كاف بدليل الحا الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر بشبهات الاول قد يجتمع في مبني شبهان
فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي
اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب الثاني ما ذكرناه من اوائل السور مبنية لشبه الاهمالي على القول بانها
لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب باقرأ او جر بالقسم
والله اعلم الثالث لا يتحصل الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء
منها الاسماء قبل التركيب وهو مذهب الى انها واسطة لا معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون باخرها وصلا بعد ساكن
نحو قاف سين ولين في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري
انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه مبني ومنها
المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي الاعراب اعتبر فيفلح في تاثير الشبه وذلك كاسما
الشرطية والموصولة والاستفهامية وتثنية ذين وتين والذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محلها انتهى ثم المعرب
يسمى متمكنا امكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة السابق انواع منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد
منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء وبناء لقطعها عما اضيف
اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غير ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد
ليس واما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة وقال في
المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور ولم نر هنا شاهدا عليه بل تكلم على المنع والصحيح جوازه من غير
توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو حيان
وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحوا كلامهما وهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه

الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء وهو معرب ومبني

الفصل بين المعرب والمبني

هنا

المرفوع المعرب وهي اربعة

تحقيق لا غير

وهو اي بعض الاول الفاعل وهو ما اسند اليه العامل فيه قائما به

الا مع لاء التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الامام الشيخ وهو علم الدين القاسم
بن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك لانه ت
غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في القاموس وقولهم لا غير لحن
غير جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وقد احتج به ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي في الحذف انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان
ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى والاظهر للتبرئة كما صرح به الرضي
والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة وهو اي ما به مرفوعا لا غير بعضه الاول الفاعل وبدأ به لكونه الاصل في استحقاق
الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدأ قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من
المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتداء يكون معرى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والاخذ
عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل
للفرق بين المعاني التي لولاها لم يقع له فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعو
ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يحتوي لتناسبه بل لضرب من الاستحسان وتشبيها بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه و
افتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدا والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو
مرتضى الرضي وقال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل
بل تظهر جدوى الخلاف فيما لو تنازع المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان
يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه
زيد فاعلا لا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا ا
اصل ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهر جدوى الخلاف كما رأيت وهو اي الفاعل
لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ما اول به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد هنا النسبة سواء تعلق بها ادراك الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط والاستفهام الى ما اشتهر من تكلفات ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا
او سلبا او محققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه الجار والمجرور متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او ما اول به سواء كان العامل فعلا
او ما يشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا في نحو زيد قام وزيد قائم فان
زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه بناء على قول بعض ان المبتدا يرتفع بالخبر فهو عامل فيه فيبقى داخلا وهو قول ضعيف قائما
به حال من العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به ولا يقال يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد ومات عمرو فان القرب
الموت لا يقومان بزيد وعمرو وانما اسند الى العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره لنحو ذلك
لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد والمتحدث لولا الفساد لكان اذال
على القيام كاذبا قال بعضهم يعني ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحدا اذ لا ان يقال المراد قيام المبدا كما في الفعل
انتهى وخرج بهذا القيد نائب الفعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه انه اسم اسند اليه
العامل فيه لكن لم يكن العامل فيه قائما به بل واقعا عليه واورد عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية
بالمسند اليه اعني عمرو وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان
الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا بأس لايراده
بما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة
واقع على المفعول متأثر من الفاعل وعبرة قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك
الاثر بالفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك لكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا نظرت الى
وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك لكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين
ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة وقد تستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم
ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب
زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث
قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تأمل صادق وانصاف بأهل العلم لائق فلا يخرج ان المصدر المبني للمفعول اذا كان
جزءا من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيهما الاثر

ص ح

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر غني عن التفسير والمضمر بارز ومستتر والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمضارع
المبدو بتاء الخطاب للواحد او بالهمزة او بالنون وفعل الاستثناء وفعل التعجب وفي نحو ذلك نحو زيد قام او يقوم

سنعها

من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فاتى يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبني
للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل مجازا الى الفاعل انتهى تنبيهان الاول اختلف في العامل
في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة ان خلا من والباء الزائدة نحو وحكما ان جر بها نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا
او باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل الاسناد وهو مذهب خلف والراجح وذهب
بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن حركة الشجر واهلكهم الدهر ونحو ذلك بانه لما صدر من الشجر ما هو كحركة المختار
بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعالى بذاتها المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا
اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واما قراءة بعضهم فتلقى ادم
من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اي الفاعل قسمان قسم ظاهر
وقسم مضمر وسياتي حده انه ما وضع لمتكلم او مخاطب وغائب تقدم ما عداه فالظاهر ظاهر لا يحتاج الى بيانه لظهوره كجا
زيد واقام الزيدان والمضمر قسمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كقمت ومستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى
والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة
فانه يبرز فيها الجميع نحو قوما وقوموا وقومي وقمن وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كقم
قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم
والياء بعدها للتانيث والثاني والثالث والرابع الفعل المضارع المبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم بخلاف المبدو بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان الاستتار فيه لا واجب بخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين و
تقومان وتقومون وتقمن او المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا كاقوم واضرب او المبدو بالنون المتكلم ومن معه مذكرا
كان او مونثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا و
لا يكون زيدا خالدا ففي خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كلية السابق على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في باب الاستثناء ان شاء الله والسادس فعل
التعجب كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار
احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله الامر نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا
مرفوع على الفاعلية فالمواضع حينئذ ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو غير ظاهر فهو لا يرفع
الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ ولقد
احسن المصنف في عدم ذكره له والحق بذلك اي بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاستتار نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير
مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك بناء منهم قسموا المستتر
الى المستتر وجوبا والمستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في مواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك
وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن
او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات قالوا فالضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل
فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على
ان يكون هو فاعلا لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موضع هذا الضمير المستتر لا يوجب ثبات جواز الاستتار له وذلك لان
التركيبين زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيهما انما هو في زيد قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من
الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما
نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قولهم نعم ان يبل هو ان يكون
فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عن ابيه في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد
ان يقال كما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلوا اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او
منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى
وليس هذا منها انتهى قال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك
يخلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه
لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى لما كان هنهنا

وما يظهر من بعضهم [illegible]

ظاهر حقيقي التأنيث كقامت هند أو ضميرًا متصلًا مطلقًا كهند قامت والشمس طلعت ولك الخيار مع ظاهر اللفظي كطلعت الشمس أو طلع الشمس وترجح ذكرها مع الفصل بغير إلا نحو [illegible] أو دخل الدار هند

مظنة سؤال وهو أنه يتوهم أن نحو قم أنت وأقوم أنا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت أنه من المواضع التي يجب فيها استتاره أشار إلى الجواب
عن ذلك بقوله وربما يظهر من الضمائر في بعض هذه المواضع كأقوم أنا فأنا تأكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل أنك لا تقول لا أفعل إلا أنا
ولا نفعل إلا أنت وهو كقمت مالي في كونه أنا تأكيدًا للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسيأتي تتمة ذكر المضمرات في
المبنيات إن شاء الله تعالى فلينظر هذه تبصرة في لحوق علامة التأنيث بعامل الفاعل وجوبًا وجوازًا ورجحان الأول والثاني وهي التاء
في آخره إن كان ماضيًا وفي أوله إذا كان مضارعًا أن كان عامله فعلًا أي بعامل الفعل المسند إلى الفاعل ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما بإزائه [illegible] كما
إذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سيجيء بنا مر أيد أنا من أول الأمر بتأنيث الفاعل مفردًا كان كقامت هند وتقوم هند ومثنى
كقامت الهندان وتقوم الهندان أو مجموعًا بالألف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات وأجاز الكوفيون قام الهندات وحتا
أبو علي وأسندوا بالآية إذا جاءكم المؤمنات وبقوله عشية قام النائحات وشققت جيوب بأيديها مأتم وخدود والجواب عن الآية
حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بأنه على تقدير موصوف أي النسوة النائحات فرعي حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض
العرب قال فلانة استغنينا بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة وأجازه الأخفش والرماني
والجرجاني وأنكره المبرد قال الرضي ولا وجه لإنكار ما حكاه سيبويه مع أمانته وثقته قال الشاعر إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول
ما قالت حذام وأما قول الحطيئة تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر فإن قدر الفعل ماضيًا فإن قدر مضارعًا
وأصله تتمنى فحذف إحدى التاءين كما قال تعالى فأنذرتكم نارًا تلظى فلا ضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا المحذوف ثلاثة أقوال
أصحها أنه التاء الثانية قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندات والهندان من أمثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بالتاء فاصلًا وعدم
الفصل بها كلا لتنزيلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا مما يلغز به فيقال أي صورة يجب فيها تأنيث الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولًا
عشرات [illegible] نظم ذلك فقال ابن عد التأنيث للفعل لديهم حتمًا مع الفصل انتهى وكان فاعل الفعل ضميرًا متصلًا بالغائبة
مطلقًا أي سواء كان حقيقي التأنيث أو لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وإنما وجب هنا مطلقًا لئلا يتوهم أن ثم فاعلًا مذكرًا
منتظرًا إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازيًا كقوله فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل إبقالها وأجازه ابن كيسان في النثر أيضًا فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر
والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم أنه مختار لا
مضطر وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكره بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فإن من العرب من لا يجيز في الهمزة إلا
التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم
حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روي وأبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا إذ هو دليل على أن قائله يجيز النقل
قال وعلى رواية تخفيف الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة في هذا التأويل نظرًا لأن الهاء في إبقالها تأبى ذلك وقال في التصريح
واحترز بالمتصل عن المنفصل نحو هند ما قام إلا هي ويقوم إلا هي والشمس ما طلع إلا هي ويطلع إلا هي فالتذكير واجب لعدم
التوهم الذي يحصل هنا لأن الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احتراز عن الحاضرة نحو كقمت وأقوم فإنه لا يمكن تأنيثه وإن
كان ضميرًا متصلًا المؤنث وأما نحو طلحة علمًا لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل إلحاق التاء فلا يقال طلحة قامت وأجازه بعض الكوفيين نظرًا
إلى اللفظ وهو بعيد إذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور ولك الخيار في إلحاق علامة التأنيث
للفعل وتركها مع ظاهر المؤنث اللفظي في السعة كطلعت الشمس وطلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن مثل المذكر الحقيقي نحو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافًا لبعض الكوفيين وإنما جاز هنا الوجهان لأنه مؤنث لفظًا غير مؤنث معنى فجاز الأمران باعتبار
الوجهين ومثله جمع التكسير لمذكر نحو قال الزيود وقالت الزيود أو لمؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك
وقام قومك أو لمؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كأورقت الشجر وأورق الشجر فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجماعة
جمع تصحيح المذكر لكون مفرده لأن سلامة نظم مفرده يدل على التذكير وكذا جمع تصحيح المؤنث كما تركه ابن مالك وفيه هذا التعليل جواز الوجهين
في نحو جاء البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل بل نقل الرضي والشاطبي الإجماع على ذلك المختار
مع المؤنث الحقيقي المنفصل فإن شئت ذكرتها لعلامة وإن شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير إلا الاستثنائية [illegible]
نحو دخلت الدار هند لأن المسند إليه الحقيقي هو المؤنث سواء كان ثم فصل أو لم يكن وإنما اغتفر تركها مع الفصل لطول الكلام ولأن
الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض عن تاء التأنيث فجاز الترك وإليه أشار بقوله
أو دخل الدار هند قال الشاعر إن امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير إلا
غير التأنيث وما ذكره المص هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها
إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بإلا أو بغيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو أن يكون الإثبات

ويلزم الفعل المسند إلى الفاعل لفظًا وجوبًا مع لازم التأنيث إذا دل بقاء فيه جامدًا كان أو مشتقًا فأما الوقف فما علامة التأنيث م

ونرجحها مع الفصل نحو ما قام الا امرأة وكذا في باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند مسألة والاصل تقدم الفاعل على المفعول ويجب ان خيف اللبس
او كان الفاعل ضميرا متصلا في المفعول متأخرا

بالعلامة في الصورة المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكتاب العزيز وغيره فمنه حب الفوقع وفيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع والوارد فيه
بترك العلامة خمسون موضعا او نحوها واكثر احد الاستعمالين دليل او حجته فينبغي المصير اليه لقول بان الاتيان بالعلامة
في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح ويترجح تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز ما قامت الا امرأة على الراجح
والبصريون الا الاخفش اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف وهو التقدير ما قام احد الا امرأة واما المذكور بعد
الا فهو بدل منه وخص بعضهم جواز التأنيث بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في
النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى
ورفع مساكنهم ويترجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم او بئس المرأة هند مع جواز نعمت او بئست المرأة هند فان التذكير على ارادة
الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحها او ذمها بالذكر مرتين و
التأنيث على مقتضى الظاهر تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلا يؤنث الا ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه
ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالع الشمس او طالعة الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة
تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تأنيثه لانهما تعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا
التأنيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلاف ثمة ومن العرب من يلحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الفا للتثنية وواو الجمع ونون
الاناث فيقول قاما اخوك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله او مخرجي هم
قال ابو حيان في الارتشاف وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك
وضرباني اخواك وسماها بعضهم لغة اكلوني البراغيث انتهى ومن ذلك يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات
تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدأ والجملة
السابقة خبره قال وهذا التأويل عند جمهور النحويين ضعيف وكثرة وروده يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها
لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة خلافا للمختصر مسألة تتعلق بالفاعل والاصل اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون
عليه ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا يسكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهتهم توالي
اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تأخره عن الفاعل
لانه فضلة فقد يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتأخر الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقول الشاعر
جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب تلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم
قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى عيسى وهذا
ذا والذي الذي ومن على ابنائها وعلا ابي فيتعين في مثل هذا ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في
نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء
وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج
نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا
كلامه قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما
او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى واتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضرب فتاه موسى ومعنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى لم يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم
الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا
فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به
الفاكهي في شرح الحدود قال بعضهم ويمكن ان يقال تنتفي ههنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان
الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متأخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت زيدا
او مستترا كزيد ضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك وقيد
بكونه متأخرا لئلا ينتقض بجواز زيدا ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التأخير من حيث ان الفاعل متصل وتأخيره مع كونه كذلك
ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول في نحو قوله تعالى و
اذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة ومواضع مخصوصة سيأتي ذكرها في مبحث الضمائر ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من

والفعل اذا اتصل بضمير المفعول او بالفعل اتصل المفعول وهو غير منفصل او وقع منهما بعد الا او بعد معناها وجب تأخير الثاني باب النائب عن الفاعل المفعول القائم مقامه وصيغته

البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين في غير ضرورة نظرا ونحوهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه ويشهد لهم الشواهد على ورود كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله لعنى حلالها هند عن جلي قال الدماميني وزعم بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت انتهى قال الشاطبي والأوضح والفصيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي يجب تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي والحال ان الفاعل غير مضمر ضميرا متصلا وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك زيد فلو قدم الفاعل والحال كان لا انفصل الضمير مع تاتي اتصاله وفي نفقه انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير منفصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك كما مر او وقع منهما اي من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل هي بمعنى ما والا حقيقة لانهما لفظان تركبا او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني والتام بقيل اوانما لان الواقع في انما ضرب عمرا زيد وانما ضرب زيد عمرا بعدانما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما انما وقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل اخر جزء من الكلام فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما وجب تأخيره فيجب تأخير الفاعل في نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر ضاربية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تأخير المفعول في نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تأخير الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبنا بطلا ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري والفراء وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تأخر المفعول المقصور عليه منفصلا كان تأخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل للمقصور عليه تأخير من وجه وهو اللفظ بخلاف ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فانه عند تقدمه في كل من الفاعل والمفعول في مرتبته فلم يحصل ح ما تقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك في الا دون انما لان المقصور عليه مع الا معلوم تقدم او تأخر فان الاسم الذي يليها دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على القصر الا تأخير المقصور عليه وذهب الزجاجي الى عدم وجوب تأخيره مع انما ايضا مال بل قد يكون المتأخر غير ايضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ مشايخنا الا ان السبكي وغيره ونقل بعضهم الاجماع على وجوب التأخير معها غير مرضي تكميل قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ان يقال انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية التسلسل عن الحذف في باب الاشتغال على شريطة التفسير انتهى وبه يظهر ويحذف وجوبا اذا فسر بفعل لرفع الابهام الناشئ عن الحذف نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور ولو ذكر معه كان ضائعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا لجواز اللفظ به نحو نعم لمن قال اقام زيد الثاني مما يرفع غير الفاعل نائب الفاعل ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة اولى من عبارة الجمهور لان عبارتهم من الطول والخفاء وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطى دينارا فهو مفعول لاعطى واعطى ما لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم ولانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صارت علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يتناول غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الايراد وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب اكثر البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول صريحا او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي وحذفه للخوف

فعله فُعِلَ ويُفعَلُ ولا يقع ثاني باب علمت

والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام
اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه ووجوب تأخيره عنه واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه وتأنيث عامله لتأنيثه كذا قيل وفيه
ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى نائب الفاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه
على جهة قيامه به ووقوعه عليه فظاهر انه لا امكان لهذا المعنى اصلا هذا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل الفاعل
النحوي فلا اشكال نحو انبت الربيع البقل وصيغة فعله المسند اليه فُعِل بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا او يُفعَل بضم
اوله وفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فُعِل ويُفعَل ونحوهما اليهم نحو افتُعِل واستُفعِل يُفتعَل ويُستفعَل
وعن قياس الاوزان المحقق المزيد فيهما واقتصر على الثلاثي لكونه اصلا وما قيل من ان المراد بهما الماضي المجهول والمضارع المجهول
ههنا وبل لعلم الوزن صيغة المشهورة كما في لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل فيه ان الصيغة المشهورة بها فعل ويفعل هو
الماضي المجهول والمضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل تنبيهان الاول اذا اعتلت
عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلاث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما
تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم مخلصا
نحو قول وبوع وهي اضعفها وتجري اللغات الثلاث في نحو اختار وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو
شدّ ومدّ قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرء علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر
وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم في قيل وبيع اشم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر يلغز ويقال ما وجه
رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذ اصبته فحذف الفاعل وانيب عنه
المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يخلو العامل في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم
اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضُرِب ويُضرَب عمرو واسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام
بنبوت اكل الطعام بمعنى من أُكِل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في موضع
رفع محل
نصب على ان الفاعل محذوف ولم ينب عنه شيء كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في
نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش بالالتباس
واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف الا كلبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم وان اكل
الطعام وفي الايضاح اجاز بعضهم ان يذكر مرفوع بعد المصدر بتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا
بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصدر
لا تختلف صيغتها فلا يصلح فيهما ذلك انتهى الثالث ظ كلام المصنف قال وصيغة فعله فُعِل ويُفعَل ولم يعبر بالتغيير او التحويل كما
فعله كثيرون ان صيغته اصل براسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمذهب
جمهور البصريين الى انه فرع عن الفعل الفاعل ونقله عن سيبويه قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى
الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا واما كان وأخواتها ففيه خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح ان لا ينا
خبرها لان وليس ان يعمل في الظرف وايم ولا يعين ضمير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا
ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا وعلل ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول
في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع
قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فان
اعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق بان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال
فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع نعم بعد
قيام المفعول الثاني مقام الفاعل نحو زيد مظنون ابوه قائما مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لا يتم لانتفاء المانع
وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالتنسيب الى شيء واحد هذا
والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب
علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيهما معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل
واما اذا حصل الالتباس فلا قال الرضي والذي يترجح ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز قياسا معرفة كان الثاني او
نكرة والملبس يمتنع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا
اباك علم زيدا ابوك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمت زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه

ولا ثالث باب علمت ولا مفعولا له ولا مفعول معه ويتعين المفعول به فإن لم يكن

ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل ولا لبس مع لزوم الرتبة
كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته
بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمع الا بقيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
والكفر مخبثة لنفس المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال ضرب
تأديب ولا ضرب للتأديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم
مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه
ورد بانه يلزم منه جواز قيامه مع فوات قرينته تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا اصل وباب النصب في الظرفين مشعر
بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني
بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية والنصب يدل على مقتضاها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما
تعلم عليته بالنصب لمقتضاها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن انتهى ولا مفعولا معه لان الواو فيه
تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت ويخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال اذ اصلها العطف
وهي دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى
ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيب نفس واما الحال فانها وان كانت من
ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه ويتعين المفعول به له اي لوقوعه
موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي
ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فيتعين زيد
تعين وجوب عند البصريين وذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه
من تقديم الفرع على الاصل من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا
ترى انه آخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر عن زيد وعمرو وحكي ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع
صفة مخصوصا ويضرب زيد عمرو الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو تعيين
اولوية لكن الكوفيين اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على
المفعول تمسكا بقراءة شاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقوله ما دام معنيا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل مؤول عند
المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما يأتي فالجميع سواء فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول
به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما سواه من المفاعيل سواء اي مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فان
حذفت زيدا من قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه غير واحد منهم
الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة
ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل
عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك امر مفوض الى اختيار المتكلم انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف
ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان
حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان الله ولا جلس
عندك او معك لعدم التصرف والبصريون اقاموا صفة المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقولون في ضرب ضرب شديد ضرب شديد
ولا في صيم زمن طويل صيم طويل واجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ و
رب والكاف وما خص بقسم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع
من النيابة كما في ما ضرب من احد وان جر بغيره ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار
زائدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد بعد في ذلك لان الحروف لا حظ لها في الاعراب
لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو قول ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه
غلط اي لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل

فالجميع سواء والثالث والرابع المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة بعد حرف نفي او الف استفهام رافعة لظاهر او ما في حكمه فان طابقت

فيهما يحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان النائب ضمير عائد الى المصدر
المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه والسهيلي وابي علي لانه لازم للفعل ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس
وعليه الزجاجي وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اي الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه
لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه من المصدر او الوقت والمكان فلم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ
لا ضمير فيه وعليه الفراء قال الرضي والجمع والثالث والرابع مما مرفوعا لا عن المبتدأ والخبر ويسمى الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم
والثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة ويسمى كما ان الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب وانه يفيد الاخبار والاعلام فالمبتدأ
هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمبتدأ وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام
صالح لكل منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليه او المفعول الى المصدر والمراد بها غير الزائدة اذ وجود الزائدة كلا وجوده كما
وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل قد ينزل الامكان
الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا
القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فاللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل
عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق مع عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول
الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للجنس وسلب مهية العوامل
يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق والتجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه
العدول اذ المتبادر ايجابه واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون
المعنى هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم ويحتمل شمول العدم والافتراق الا ان الاول
متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه
حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء الحروف التهجي والاصوات والصفة
عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا تنافي التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي
له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة بعد نفي
بحرف او اسم كما سيأتي او استفهام كذلك فلا تقع خالية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر نحو اقائم الزيدان او ما في حكمه وهو الضمير
المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو اراغب انت عن الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير
المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدأ وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيها رافعة
لظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فيهم والى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا فلا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق
وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا جالا فانه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف
لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل مع الوصف ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل
الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا
لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتداء كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في
البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام الدماميني عن الاية بمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور بل يجعل متعلقا
بفعل يعد انت مدلول عليه بالمتقدم اراغب انت ترغب عن الهتي وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع
الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير يا انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي اي ان دمتما
فانكما معي على من اقاطعه سبب لئلا يكون احد يفي بعهدي لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا
لم تناصراني وتكونا لي على من اقاطعه لم يف احد بعهدي لانكما مرتبتكما دون ما اتراحق بعدم الوفاء تنبيهان الاول قيل هذا منقوض بالمجرور بلعل
ولولا ورب في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قال الرضي
في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها بها في كونها لا يتعلق بشيء الثاني قيل
هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا نولك ان تفعل كذا فان النول هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب
بمنع ان تفعل فاعلا به وانما هو خبر للنول كما قال ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط لازم عند جمهور
البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح فان طابقت

مفردا ففيه وجهان نحو أقائم الزيدان وقائم الزيدان أو زيد وكل رجل وضيعته وأكثر شربي السويق ملتوتا

ونحو زيد قائم بدون الخبر نحو ... وضربي زيدا قائما

الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا سادّ مسدّ
الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر لان الاستفهام له حق الصدر بخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما
بان لا تطابق الذي يكون بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فلا يقال مثل أقائم الزيدان وأقائمان زيد ففي الصورة الاولى
تعيّن ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعدها لوجب المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة
في هذا النوع بين المبتدأ والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد والثاني كقولك أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون
فتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كانت رافعة للظاهر لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ
من حد المبتدأ اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه ومثله ان تصوموا
خير لكم فانه مأول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل في المعوان منك قريب وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران واقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف استفهام ومثله
هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي
والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا وجه لتخصيص الحروف كما صنع غير واحد واقائم زيد مثال للصفة المطابقة لمفرد ففيه
يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا وما قبله خبرا مقدما كما تعلم فان رجح الاول
بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدأ نوعان
مبتدأ له الخبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن لها
مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدأ محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربع مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل
رجل وضيعته بفتح الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك ولان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدأ وهو مضاف
اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان انما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة ووجب الحذف لقيام
الواو مقام مع ولو جيء مكان الواو بمع كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مستغن عن
الخبر لتمامه وصحة معناه اي مع ضيعته واختاره ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد
وعمرو فلك ان تأتي بالخبر وتقول مقرونان ولك ان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله
كل امرئ والموت ما يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى
رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا الترجيع لا [illegible] مطلوب وذلك مقيد بالاستثناء الا اضافي واما الثاني
فلان كل رجل بضيعة رجل وهذا لا يصح ايضا لان الذي يكون شاملا لجميع الافراد يقر بينه اي العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب
ان الضمير يرجع الى كل رجل وكانه باعتبار افراد متكثرة وضميره ناشئ عن ضمائر كثيرة يعود كل باعتبار الى رجل فكانه قيل زيد وضيعته
وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة
او فسر نكرة كانت نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور وقبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير
ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا او الى
مأول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا يصح اخبارا عن المبتدآت المذكورة
لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من
المفعول الا بدليل لان التقييدات بالاحوال والصفات وعود الضمائر لا يكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة لان تكون من المفعول
والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المأول بالكون مضافا عاملا في مفسر ذي الحال وهو الضمير المستتر فيما بعد من الخبر
المحذوف وجوبا والخلاف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان مضاف الى فعله والتقدير ضربي زيدا اذ كان قائما في
المضي واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال من الضمير المستتر
فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب
خبرها لامرين احدهما التزامهم تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو قوي ودال على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين
الخبر الذي هو حاصل ونحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله ممكنا واللفظة
التي تسد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش واتبعه عضد الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال
والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي السويق شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال
وهو الهاء وكذا شربه وكونه خبران للاكثر والاخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قلل التقدير وفيه تقدير اثنين

لولا علي لهلك عمر ولعمرك لأقومن

ولأن التقدير في اللفظ أولى انتهى وقيل ولأن حذف أداة مع الجملة المضاف إليها لم يثبت في غير هذا الموضع والتعليل في معنى كان
الناقصة إلى ثلاثة أقوال إلا أنه يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الأكثر إلا أن يقال القرينة الدالة على حذفه قوية
فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه أن تقدر ما لك وزيدا أي ما لك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقل عن
البصريين والكوفيين لأنه تقدير لشيء في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز أن تقدره ثابتا مثلا يجوز أن تقدره منفيا ولا يصح أن يكون من الحذف
الجائز لأن الواجبات قائما إذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه مصدر يعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لأنها من صلته وقيل المصدر
نفس الحال كما قيل في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه من أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال
مسده قال ابن عصفور وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي
زيدا في وقت قيامه فكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيهات الأول تقييد المبتدأ
بكونه مصدرا أو مضافا إليه وهو لا بد منه فمثلا المبتدأ نفسه لا يكون ولا بالمصدر ولا يجوز أن نضرب زيدا قائما خلافا
لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز عن أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه
فإن الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما شديد فإن قائما حال عن زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو
ضربي فلا تغني عن الخبر لأنها من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديدا لوقوعه واجب
لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم ولجار واحكمهم حكمك مسمطا بتشديد الميم والطاء مهملة أي حكمك لك مثبتا
الثاني يجوز عند الأخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصورة الثالثة وهي أفعل المضاف إلى ما المصدرية نحو أخطب ما
يكون الأمير قائم ومنعه سيبويه قال الرضي والأولى جوازه لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازا فجاز جعله قائما أيضا بخلاف المصدر
الصريح كما في ضربي زيدا قائما إذ لا مجاز في أول الكلام ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز انتهى الثالث الاسم بعد لولا الامتناعية إن كان كونا
مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر أي لولا علي موجود ونحوه يجب حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب
مسده وسيأتي الكلام على هذه المسألة مستوفى في حذف متعلق المفردات إن شاء الله والرابع بعد مبتدأ صريح في القسم نحو لعمرك وايمن الله
لأقومن أي لعمرك أو ايمن الله قسمي فيحذف الخبر للعلم به إذ تعين أن ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جواب مسده ووجه تعينهما
للقسم أن اللام لا تستعمل معهما إلا فيه ولا يجوز كونهما خبرين والمحذوف المبتداء كما قال في الارتشاف وهي لا تكون إلا في الخبر قال أبو حيان
ولعمرك جواب قسم محذوف وقيل لأن القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر فقد ورد ليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن
عصفور أن يكون المحذوف في ذلك هو المبتدأ والتقدير لقسمي عمرك والأول أولى لأن الحذف بالأعجاز أولى منه بالأوائل والاحتراز
بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لأفعلن أي علي فيجوز حذف على وإثباته لأنه لا يشعر بالقسم حتى
يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وأمانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع اللام لأن القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد وأصله تعميرك ومعناه البقاء والحياة فمعنى لعمرك لأقومن
وحياتك لأقومن ويلزمه الإضافة إلى الظاهر أو المضمر مع اللام ودونها وللنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز إدخال الباء عليه كقوله
رقي بعمركم لا تهجرينا ومنينا المنى ثم اصطلينا واعلم أن المصنف لو أخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان أولى كما فعله المصنفون وإذ
قد تعرضت لذلك هنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا وحذف المبتدأ جوازا ووجوبا أما حذف الخبر جوازا فعند قيام
القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك أي عندي زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله
تعالى أكلها دائم وظلها أي دائم وفي غير ذلك نحو وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات أي حل لكم قال ابن مالك وبعد
إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع أي حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام في الأوضح وهو مبني على أن إذا حرف أما القائل بأنها
للمكان فلا يقدر محذوف وقائل يجعلها هي الخبر كما سيأتي تحقيقه في حذف متعلق المفردات إن شاء الله وأما حذف المبتدأ جوازا فعند قيام القرينة
أيضا نحو قولك زيد لمن قال من هذا أي هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما أدراك ما الحطمة نار الله أي هي نار
الله وما أدراك ما هيه نار حامية وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين في سدر مخضود وهل أنبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا
فلنفسه ومن أساء فعليها أي فعمله لنفسه وإساءته عليها وإن تخالطوهم فإخوانكم أي فهم وإن لم يصبها وابل فطل وإن مسه الشر فيؤوس
وبعد القول نحو وقالوا أساطير الأولين قالوا ساحر أو مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الآيات وفي غير ذلك نحو قوله تعالى لم
يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ أي هذا بلاغ بل لهذا البلاغ للناس سورة أنزلناها أي هذه سورة وقد اجتمع حذف كل من
المبتدأ والخبر جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الأول ومبتدأ الثاني وقد يحتمل
المحذوف الأمرين ويكثر بعد الفاء نحو فصبر جميل فعدة من أيام أخر فما استيسر من الهدي فنظرة إلى ميسرة أي فالواجب كذا
أو فعليه أو فعليكم كذا ويأتي في غيره نحو فصبر جميل أي أمري وأمثل ونحو طاعة وقول معروف أي أمرنا أو أمثل وإذا دار الأمر

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند وهو مشتق وجامد فالمشتق عن
الرافع لظاهر يتحمل ضميره فيطابقه دائما بخلاف غيره نحو الكلمة لفظ وهند قائم ابوها

بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا كما ذكر وقال الواسطي الاولى كونه مبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر
لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز واما حذف المبتدأ وجوبا فحيث كان خبره عن نعت
مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو اللهم ارحم
عبدك المسكين وان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز اظهاره والحذف واخبر عنه بمصدر جيء به
بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا اي امري سمع وطاعة وامري حنان او بمخصوص نعم
وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد فان قدر خبرا فان تقدم نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير او بصريح القسم نحو في ذمتي
لافعلن اي في ذمتي ميثاق او عهد عكس قولهم لعمرك لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدأ المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض
من الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فلا يكون المبتدأ
نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وجد شيء من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب
انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم فهذا ما عول عليه المتقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد
يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا اوردها السيوطي في الاشباه والنظائر وقال
بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة لا غير وقربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة
الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كلما يرد فان
كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه والخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة
ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين وان عمرو فذاهب عندهم وعند الحجازيين ويدخل فيه قسما المبتدأ والاسماء المعدودة
المسند فخرج القسم الاول من المبتدأ والاسماء المعدودة بالمسند ويجوز ان يكون المسند بمعنى المسند الى الضمير العائد الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في الكافية اذ هي
بهذا المعنى هنالك تأكيد تنبيها ان الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفاعل الفعل الماضي
ضرب واما الخبر الجملة فان قلنا انها مؤولة بالمفرد كما قال ابن الحاجب دخلت وهو المناسب لقول المصنف هناك ولا يتأتى الكلام
الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صورتها فتبها خبر عن غيرنا وبل لم تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثاني
اختلفوا في عامل المبتدأ والخبر فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل
للاسناد اليه وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او الاسناد ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وهو قضية كلام المصنف حيث حد المبتدأ والخبر
كليهما بالمجرد ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى عن ابن جني وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور
المتأخرين وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان مشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا
الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان
والالة حكمها حكم الجامد المحض بهذا الاصطلاح عند ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور فالمشتق اما رافع لظاهر او لا
وعن الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب عليه يتحمل ضميره اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور
في معنى الفعل فلا بد له من فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدأ دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول زيد
قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير
مستترا وجوبا عائدا على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع
كما في الرجلان والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين وجوبا سواء
خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام او لم يبرز الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب
والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا مع اللبس تمسكا بقوله   قومي ذرى المجد بانوها و
قد علمت   بكنه ذلك عدنان وقحطان   ولذا اختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى   في المذهب الكوفي شرط ذاك ان
لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن   وصرح في غيرها من كتبه بوفاقهم ورد تمسكهم بالبيت باحتمال ان يكون ذوي المجد منصوبا بوصف
محذوف تفسيره الوصف المذكور والتقدير بانو ذوي المجد بانوها بخلاف غيره اي المشتق غير الرافع لفظا وهو الجامد نحو
الكلمة لفظ وهذا الاسد مشيرا الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحملان ضمير المبتدأ ولا يطابقانه
ابتداء اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل وما
في معناه وكما في الكلم في الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدأ المعلل بحملهما

احوال الخبر

اولا سنادا

قاعدة فالمجهول ثبوته للشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ومعلوم ثبوته لذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ ويتقدم ولا يعدل عن ذلك في
الغالب فمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه قيل زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد فالمبتدأ

هو المقدم في الصورتين

قوله للضمير تنبيهان الاول تقييد اطلاقه وتمثيله بالكلمة لفظا ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرحوا من ان ما
بالمشتق في منزلته في تحمل الضمير ورفع الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى نفي الخلاف في ذلك وانما المطابق في نحو الكلمة لفظ مع
تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لم يتحمل الضمير كما افصح كلامه
وتوهم بعض فضلاء العجم كيف وهو ما ولهنا بالملفوظ من غير خلاف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يأول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن
عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا لا يتوجه في نحو الكلمة لفظ واما على قول الكوفيين
من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل مأول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على
قول البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل للضمير لانه المأول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدأ له
دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري
في الجامد المأول بالمشتق غير المصدر وان لم ار من نبه عليه على الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا
اسد كان لك فيه ثلاثة اوجه احدها ان تنزله منزلة الاسد مبالغة من غير التفات الى تشبيه كقول الشاعر لسان الفتى سبع عليه
شذاته اذا لم يزع عن غربه فهو اكله والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثل مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد ولو
الثالث ان تأول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته به فتحمله ضميرا او ترفع به ظاهرا ان جرى على ما هو له
كقولك هذا اسد ابناه وهذا الوجه شائع في النعت والحال نحو النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله تأكيد للضمير المرتفع
بعرفج لانه عرفجا ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عربا معنى فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيد انتهى
الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يأول وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده
والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين بن مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط
هذه قاعدة في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر اذا كانا معرفتين وهي اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يفيد السامع التنبيه منهما و
كل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشيء الاخر عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به
عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه محكوم به وذلك الشيء الاخر المعلوم عند السامع الذي يجهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدأ
ويقدم لانه محكوم عليه والحاصل ان ايهما يحقق المتكلم او يتوهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل مبتدأ والاخر خبرا ولا يعدل
عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
او لم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على التعيين واريد ان يعرف
اسمه زيد اخوك زيد فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين وهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل
عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا والاخر مبتدأ كقول ابي تمام في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات
لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم
الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا انما اجاب عنه البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم
مبتدأ فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع يخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام الكتب
الى ندوره اشار المصنف بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفة القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدأ لجواز
الحصول القرينة المميزة بين المبتدأ والخبر فنحو ذلك عندهم جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم مثل بنيهم
لا عكسه وكان الاولى بالمصنف ان يقتضي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان فينبه على ما ذكره من القاعدة طريقة اهل
البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع
قدم الخبر او اخر وقيل ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم للابتدائية
وان تأخر لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر الذات هي المنسوب اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي ويجب
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فذلك الصفة دالة على الذات ومسند اليها والاسم دال على الصفة ومسند
وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم لابتدائية المقدم نحو اشهر تبيانا تكميل وجب
الحكم بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احداهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني
اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس المبتدأ فيفسد المعنى تكثيرهم افضل منك لانه مخاطب بالعكس الثانية كونهما مختلفين
تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم وانما ان كان هو النكرة فان لم يكن لها ما يسوغ الابتداء بها فهو اتفاقا نحو خز ثوبك
وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعلها المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله تم

وان يراد ان يعرف انه اخوه

في وصف القلم

المشتق

فصل تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى النواسخ وهي خمسة انواع

قال ابن هشام في المغني وفي كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدأ اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام ان لو قيل قام زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل الا تا غبنا اقرب خاصمتنع وجوزه الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا لفظا وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور فيه او كان المبتدأ له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدره او بغيره نحو لعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق وقيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدأ ويقدم الخبر جوازا توسعا في الكلام فربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اجزاء الكلام على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يوقع تاخيره في لبس نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتدأ محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لنا الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الاختصاص في الخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا وعلى مضاف ليه للخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها ثم لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان يكون المبتداء عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاخبار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب لك ان تستعمله بالعطف اتفاقا ولفظا فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مز واجازه ابو علي نظرا الى اللفظ فلا يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي منجم او حكما بان يكون المبتداء مفردا ذا اجزاء ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهان الاول التمثيل لكون المبتداء عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه وتعقب كلامه في ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشيته لا وضع ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا متصلا للمتكلم معظم نفسه او المشارك غيره فهو عام لصلاحيته لكل متكلم بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه الخ دشيمولة للمتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه بعينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الاخفش قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد للمبتدأ والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد وعن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون فيهما لان العاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو كله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما يحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي العلامة محمد بن علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقهما الجمع بين الضدين على الوجه المحال لانا لا نحكم على المبتدأ بكل منهما وهو على انفراده اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا بامتناع الضدين بمعناهما صدقا على الموضوع الواحد الشخصي فلا نعتبر نسبة واحد منهما الى المبتدأ الا حيث نعتبر بانه ترك كل منهما في الاخر وتاثر عنه واختلاطه عنصري النوعين ثم نحكم على المبتداء بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتداء ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا فصل في ذكر ما ينسخ المبتداء والخبر تدخل على المبتداء والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انه متى حذفتها انعقد الكلام وخبرا المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها فيسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا لتشبيهه له بالفاعل ومنصوبها مفعولا لتشبيهه له بالمفعول فهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح عن سيبويه وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لازالتها حكم المبتداء والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وهي من حيث هي نوعان لانها اما افعال وحروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع ولم يذكر فيها افعال القلوب مع اعتراف بان اصل مفعوليها المبتداء والخبر كما هو مشهور وقد ذكرها في حذف بقية الافعال وسيأتي

بالمحصور فيه

لا يخفى

ونقل عن

وكلام

فصل في ذكر ما ينسخ النواسخ من

فيقبل عن

الأول الأفعال الناقصة والمشهور منها كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وليس وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وعملها رفع الاسم والخبر

الأول الأفعال الناقصة

الكلام هنالك وكان الأولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الأنواع ستة النوع الأول الأفعال الناقصة وسميت بذلك لأنها
لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لأنها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سيأتي وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الأعم على الأخص
وعرفها ابن الحاجب تبعا للمصنف في التهذيب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي
ان يقيد الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدره والا انتقض بجميع الأفعال التامة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقيد
الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المشتق من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فيقرر الفاعل على صفة غير صفة
مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على الصفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر
المضاف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لأن المتبادر من
قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى هو الموضوع له لا غيره والافعال التامة موضوعة للصفة وتقرير الفاعل
عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتدبر ولم يذكر
سيبويه من هذه الأفعال سوى صار وما دام وما زال ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه
جزم المصنف في التهذيب قال ابن مالك كل فعل لا يستغني مرفوعه عن خبر غير صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب
كان ويميزها عن خبرها وقوع الاسم الفارد بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير
من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار ومثل اشتد ونحو ذلك
عبارة المصنف انها غير محصورة قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها
وفيها مضي مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان او مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد
قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار لانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها
لاسمها صباحا ومساء وضحى وظل وبات لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الخباز وابن كيسان وهو
دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار
كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها
الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كأنهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كأني اطوي خجلا وليس لنفي خبرها عن اسمها
حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لأن خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لأن
المراد بكونها للحال او كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال فهي للحال البتة انتهى فتأمل وتعمل هذه
الافعال الثمانية عمل الآتي مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق به المصنف في التهذيب آض وعاد وغدا وراح
وبعدها من المشهور ما زال وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضي يزال لا ماضي يزيل فانه
فعل متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زال ضأنه من معزه اي ميزه ومصدره الزيل ولا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه
قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما انفك وما فتئ مثلث التاء ويقال افتأ ذكره الصغاني

وما برح

وهي بمعنيه وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين ومنه تالله تفتأ اي لا تفتأ ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله
الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر وفيه في الارتشاف بلا خلاف قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف
بين النحويين في ان معاني هذه الافعال الاربعة متفقة وما دام وهي للتوقيت مرتبة خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية
الظرفية كما نطق به كأعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا فلو لم تتقدمها ما لم يكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا
وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني ما كنت محسنا لأن المعنى دوام احسانك لا مدة دوام احسانك بنيته قال بعضهم
اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارز
وتاء التأنيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على
معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وعملها كلها رفع الاسم وهو المبتدأ الذي تدخل عليه اي تجدد عليه بنا على
الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير لا يستقل فلا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتدأ الذي يدخل عليه
ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام
بسبب لفظ سبقه ونصب الخبر اي خبر المبتدأ خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوزون رفع الخبر بعدها على اضمار

ويجوز في الكل توسط الخبر وفي سوى الخمسة الأواخر تقدمه عليها

مبتدأ محذوف وفلان في كنت قائم أي أنا وقد ورد في الشعر ما ظاهره الجواز فإن كان نفيه لا جاز الوجهان نحو كان اليوم زيد قائما وقائما دار
رفع اسمين بعدها أنكره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير شأن والكسائي من أئمة الطريقة ملغاة ذكره في الارتشاف تنبيهات الأول إذا انتقض
خبر ليس بإلا لم يخرج عن هذا العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز
ما على ليس في الإعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا أبا عمرو ما شيء
بلغني عنك أنك تجيزه قال وما هو قال بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع فقال له أبو عمرو نمت وأدلج الناس ليس في الأرض
تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب ثم قال لليزيدي تعال أنت يا يحيى وقال لخلف الأحمر تعال أنت يا خلف امضيا إلى أبي مهدي فلقناه
الرفع فإنه يأبى وامضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فإنه يأبى قال أبو محمد اليزيدي فمضينا إلى أبي مهدي فوجدناه
قائما يصلي فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس
الطيب إلا المسك فقال أتأمرني بالكذب على كبر سني فأين الزعفران وأين الجادي وأين بنة الإبل الصادرة فقال له خلف الأحمر ليس
الشراب إلا العسل قال وما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر فلما رأيت ذلك قلت كيف تقول ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله تعالى
فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله تعالى والعمل بها وانتصب فلقناه الرفع فأبى وكتبنا ما سمعنا منه ثم جئنا إلى
المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب إلا المسك فقال ليس الطيب إلا المسك فرفع وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده
عيسى بن عمر لم يبرح بعد فأخبرناه بما سمعنا فأخرج عيسى خاتمه من يده قال هو لك فهذا والله سدت الناس يا أبا عمرو الثاني
للخبر مع الاسم ثلاث أحوال فإن كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب عند المتكلم فإن علمهما وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فالاسم هو الأعرف
على المختار ما لم يكن الآخر اسم إشارة اتصل بها هاء التنبيه فيكون متعينا للاسمية فإن لم يكن أحدهما أعرف فالمختار فيه أنه هو الذي هو
وقيل المتكلم بالخيار في جعل أي المعرفتين شاء الاسم والآخر الخبر وهي طريقة المتقدمين وذهب إلى ذلك من المتأخرين ابن مضاء بن
طاهر والأستاذ أبو علي وابن خروف وابن عصفور وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه وإن كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ فالمختار ... وإن كان المسوغ
لأحدهما فقط فهو الاسم وإن كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس إلا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط إفادة
وكون النكرة غير محضة بالوصفية ومن وروده قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وقوله كأن سبيئة
من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (ويجوز في الكل) أي كل أفعال الباب فضلا المشهور منها وغيره وأدخال على كل وكذا بعض
منعه بعضهم وسيأتي الكلام عليه (توسط الخبر) بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث لا مانع له
ولا موجب للتوسط فالأول كأن يكون الخبر لتقديم عليهما لصدريته نحو أين كان زيد أو واجب التأخير كما إذا دخلت إلا في الخبر
نحو ما كان زيد إلا في الدار أو خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي أو الثاني كما إذا دخلت الاسم إلا محصورا كان نحو الفعل ما يقتضي
التصدير مع عدم الفصل منه نحو هل كان قائما إلا زيدا إذ لا يفصل بين الفعل وأداة الاستفهام أو كان الخبر ضميرا متصلا نحو كانه
زيد بجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه بحاله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما تقول كان
قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام
حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا هذا إن حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين
فإن حمل على ما يقابل الامتناع كان أعم مما توسطه واجب وجائز فيها نبه على ذكر ابن مالك منع التوسط في نحو كان غلام هند
مبغضها لعود الضمير من الخبر إلى ملابس الاسم ويجب في نحو كان في الدار ساكنها لاتصال الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل
لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء ونوزع في الأول بأن عود الضمير هنا على الاسم ويتبين التقديم فلا يمتنع وفي الأخير بأنهما لا
يقتضيان وجوب التوسط بل عدم التأخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل الثاني في منعه الطلاقة
جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا
على المبتدأ والخبر عنه بفعل فإنه لا يتقدم خبره كزيد قال والأول هو الأصح كما في المغني قال إذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى
(ويجوز في سوى الخمسة الأواخر) وهي ليس وما في أولها ما (تقدمه) أي الخبر (عليها) ولو كان جملة على الأصح وذلك حيث لا موجب له كأن يكون
من أدوات الصدر نحو أين كان زيد ولا مانع منه كما إذا دخلت أداة الحصر نحو ما كان زيد إلا قائما أو خيف اللبس نحو كان صاحبي
عدوي والجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وإن حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان
أعم مما تقديمه واجب وجائز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون
فإياكم وأنفسهم معمولا الخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه
إلى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم تقدمه لتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا
لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقدم أضرب على لم ولن قال بعضهم وأحسن ما يستشهد به على ذلك قول الشاعر ... أعلموا أني لكم

حافظ شاهدا ما كنت الا غاشيا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لاقترانها بما وهي مانعة لانها اما نافية وهي من ادوات الصدر او مصدرية
ومعمول الصلة لا يتقدم عليه ويمتنع ذلك في دام متفق عليه واما الاربعة الاخر وغيرها فاما نفي بما فهذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا
في عمله فيختلف فيه فالمنع مذهب البصريين والفراء والجوازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها وخص ابن كيسان
المنع بغير ما من النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ويرده
قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما قائما كان زيد و
ما قائما زال زيد فقاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل ولذلك لا يجوز توسطه بين ما
ودام كما جوزه صاحب الايضاح والسيد ابن مالك والرضي ولكن كلام الالفية انه يمتنع عليه فا المرادي فيه نظر لان المنع معلل انما
بعدم تصرفها وهو لا يقتضي امتناعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها انما كون ما موصولا حرفيا لا يفصل
بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه كثير اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون
والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبه ليس بما في النفي وعدم التصرف
ولان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك منها وانها لها في عدم التصرف
مع الاختلاف في فعليتها وفرقوا بينه وبين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعضهم
ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان
ليس عنده لنفي الحال كما صرح به وما لما هو اعم فلم تتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام في ما لم يلزم فيما عداها تنبيه قال
المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فتمتنع التقديم فيها قولا واحدا ولو سبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب
الاستثناء من الارتشاف من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي عليها ان لا يجيز ذلك هنا لانها جرى مجرى الا فكما لا
يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى
كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وصححه ابن عمرون وفاضل الامة وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان وزعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما قرره قال ابن الاثير وليس بشيء لان كان في كان زيد
قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصول شيء ولا ملفظ دال على خصوص
ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير
الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلت ابتداء قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان فان
معنى كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان
على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح
الدال على الكون في الصبح والانتقال ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال
على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى واستدل
ابن مالك على بطلانه بقولهم ايضا بعشرة واخرين ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث اذا
استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر
اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل في الصباح والمساء نحو فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاتي انني احسن القرى والليلة
الشهباء اضحى جليدها اي دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد اي عرس وبرح بمعنى ذهب نحو وقال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك اي انفصل ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت وقد تكون تلك بمعنى اخر وعليها احاديث
ان لازما فلازما او متعديا بحرف جر او بنفسه وكذلك هي وما فتئ وليس وزال وما تصرف من متصرفها فلا تستعمل الا نواقص وفي التسهيل
فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن واطفأ وحكى في شرح عمدة الفراء فتأت عن الامر سكنت وفتأت النار اطفأتها قال في القاموس وهو صحيح وغلط
ابو حيان وغيره في تغليطه انتهى وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل وذهب الكوفيون الى ان
ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل ولا ان كل هذه الافعال تتصرف الا ليس باتفاق ودام عند الفراء و
اكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا
تاما وهو الباقي فيستعمل منها مضارع ولغيرها اسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا يعمل عملها تنبيه الغير الماضي
ما ثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا

ومسألتان يختص بهما كان وحدها إحداهما جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو ولم أك بغيا بشرط عدم اتصاله بضمير ولا ساكن فلم يجز في نحو
لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم وقال في الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير وإن شر فشر أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني
ورفعهما ونصبهما
عكس الأول والأول
أقوى والأخير أضعف

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا وقوله فقوا الله يا أسماء إن كنت وإلا أحبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد
في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير وكلها لا تستعمل منها اسم مفعول وأما قول سيبويه هو مكون لله فنوه به ابن جني سائلا
إياه على الفارسي فقال ما كل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الأفعال كما في الأسماء فالتصرف في الأفعال
اختلاف أبنية الفعل لاختلاف المعاني كضرب يضرب اضرب ضارب وعدمه أن يلزم صيغة واحدة منها كليس كليس ودام في هذا الباب وعسى في
أفعال المقاربة وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب وتبارك ومنها نعم وبئس وحبذا وساء
في أبوابها ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وهدك من رجل وينبغي في أشهر وهلم على القول بأنه أمر وعم صباحا وارحب
والتصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا إليه ونحوه وعدمه أن يقتصر
به على بعض ذلك كاقتصارهم في أيمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية
أو الجر بمن كما يأتي في باب الإشارة إن شاء الله ثم هاتان مسألتان الأولى تختص كان دون أخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم
بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى قال أنى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم أك بغيا أصله
أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والمحذوفات الأولان واجبان والثالث جائز بخلاف
نحو من تكون له عاقبة الدار ونحو وتكون لكما الكبرياء لالتقاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لأن جزمه بحذف النون
فلم تحذف لأنها متحركة في الأول بحركة الإعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة
فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما تحذف في نحو أنها تكون إعرابا مثلهن ومحل
الجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك يشترط عدم اتصالها أي اتصال نون مضارعها المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن
من ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم إشارة إلى المكان الاعتباري أي ومن أجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون
مضارع كان المجزوم بالسكون في نحو قوله لعمر لما طلب أن يقتل ابن الصياد حين أخبر أنه الدجال إن يكنه فلن تسلط عليه وإن
يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب واتصال الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول ولا في نحو
قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية لتقويها بالحركة وخالف
يونس في هذا فأجاز الحذف متمسكا بقوله إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم وقوله فإن لم تك
المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم ووافقه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل تنبيهات الأول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في الوصل
دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف
واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلما لم يأت بمثله لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه
أولى من اختلاف حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لأن إعادة الياء يؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف لم يكن فإن الجازم إنما
اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكأن المصنف لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في
الأوضح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل إذا بقي على حرف أو حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه ولم أره بإجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو ولم أك ومن تك بترك الهاء انتهى وقد رأيت موافقته لابن مالك في شرح القطر فهو مشترك الإلزام الثاني لا يختص
هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة كقوله تعالى وإن تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل و
المسألة الثانية تختص كان في كل موضع ذكر فيه إن الشرطية وكان المحذوف مع اسمها ونحوه قد ذكر بعد فاء الجزاء متلوة باسم مفرد مع صحة تقدير
فيه أو معه ونحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب مرفوع إلى النبي الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا
فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر أربعة أوجه من الإعراب أحدها نصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة
مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء أي إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وإن
كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وإن كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالأول على أنه اسم لكان المحذوفة
والثاني على تقدير مبتدأ محذوف أي إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وإن كان معه في يده أو عنقه سيف فما يقتل به سيف الثالث
نصبهما معا الأول على الخبرية لكان محذوفة أيضا أي إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا أو فيكون جزاؤهم خيرا وإن كان ما قتل به سيفا فيكون
ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الأول أي رفع الأول على أنه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لائق تقديره
فيجزون أي خيرا لكان محذوفة أي إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا أو فيكون الجزاء خيرا أو جزاؤهم خيرا وإن كان معه سيف فيكون ما
يقتل به سيفا والوجه الأول أقوى الوجوه الأربعة لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما
كثير مطرد والوجه الأخير أضعف الوجوه لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف الناصب وكان مع اسمها بعد الفاء وكله

والمتوسطان متوسطان الثاني الاحرف المشبهة بالفعل وهي ان وان وكان

قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلاثة والوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اعني الاول والاخير متوسطان
بين القوة والضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلام المصنف ان هذين الوجهين متكافئان وهو كذلك عند
الشلوبين وقال ابن عصفور ثانيهما اولى تنبيهات الاول تعبيره باقوى واضعف يقتضي قوة الثلاثة وضعفها لان افعل التفضيل يقتضي
المشاركة والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي ان يحمل افعل في ذلك على انتفاء المشاركة فيكون الاقوى والاضعف
بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحوه قال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير
في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى
الاوضح في افعل وصفا انتهى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف قال رب السجن احب الي وقول علي لان اصوم يوما
من شعبان احب الي ان افطر من رمضان انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير زيد او عمرو ونحوهما في المسألة تعين نصب الاول خبر الكان
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا وان كنت راجلا فانا راجل ويمتنع رفع الاول بان وحدها

فاما راكب

ان عاد اسم كان الى مصدر متعد بمجرور بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي
عن يونس مررت برجل صالح الا صالحا فطالح اي الا يكن المرور بصالح فطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة

فالمرور بطالح

على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك
فيها بكثرة ايضا كقوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن
الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد يحذف مع اسمها بعد غيرهما
كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لدن كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار
وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وفتحت ان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في
الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي
ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب في مخرجهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه
وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا واطرد بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا
وشذ في قوله انت تكون سيد نبيل اذا تهب شمال بليل وقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب النوع الثالث
الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا و



لبنيت على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله ليست مهلهلة النسج ولا سخيفة الثنائية
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى ايضا
بالنواسخ اطلاقا للاسم الاعم على الاخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في
التسهيل واورد ان تصغير هذا انه لا يعد كان فانها اصل كان زيدا الاسد ان زيدا الاسد فقدمت الكاف فصارت كان واجاب بان
اصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق ان بكسر الهمزة وفتح النون مشددة وان بفتح الهمزة والنون مشددة وبنو تميم تقول
عن وتسمى عنعنة تميم ومعناهما التاكيد للحكم ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما الا عند تردد السامع في الحكم وانكاره
لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث ان ان المكسورة لا تغير مدخولها اذ كان جملة وان المفتوحة
تصيرها في تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موضع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد ولكن بتشديد النون
وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسره ابن مالك بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد
ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض لكنه اسود او خلاف
له على الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب بمنع ان يكون موافقا له بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وقيل تكون
للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق نحو
زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت رفع هذا التوهم قلت
لكن تقول لكنه بخيل وترد على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افاده لو من الامتناع وقيل
هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك وكان بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى
هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه قول اكثر
والحق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد الى انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها
اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو

وليت لكن ولعل وعملها عكس عمل كان

الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والأولى أن يقال هي في ذلك للتشبيه أيضاً والمعنى كأن زيداً شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر
حقيقة فيصح التشبيه إلا أنه لما أقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود
إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني أمشي وكأنك تمشي والأصل كأني رجل أمشي وكأنك رجل تمشي
انتهى ثم القائل بأنها مركبة يقول بأنها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد فكأن زيداً
أسد أصله أن زيداً كأسد قدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة أن للجار وصارا
حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد والقائل بأنها بسيطة يلزمه أن يكون لمطلق التشبيه لأنها موضوعة له كالكاف
فإن قلت على القول بتركيبها بم يتعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار
ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لإفادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن إن
كاف التشبيه لا تتعلق دائماً قال ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف ههنا اسماً بمنزلة مثل فلزمه
أن يقدر له موضعاً فقدره فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر إليه فقال معنى كأن زيداً أخوك مثل
أخوة زيد إياك كائن وقال الأكثرون لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام
وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى ورده الدماميني بأن هذا تركيب وضعي لأن واضع اللغة
فيعتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل انتهى
ولا يخفى التحقيق خلافاً للكوفيين والزجاجي في قوله فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام لأنه محمول على
التشبيه فإن الأرض بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل خلافاً لهم
ولأبي الحسين الأنصاري ولا للنفي نحو كأنك والٍ علينا أي ما أنت والٍ علينا خلافاً للفارسي وليت وقد يقال لت بإبدال
الياء تاء وإدغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل أو ممكن غير متوقع على سبيل المحبة كذا قيل والأولى
أن يقال طلب محبوب شيء مستحيل أو ممكن غير متوقع لأن التمني ليس بطلب لاستحالته مع العلم باستحالته ثم تعلقه بالأول أكثر كقوله
فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب وما ألطف قول الدماميني مضمناً لبعض صدر هذا البيت مع
التورية المستحسنة رماني زماني بما ساءني فجاءت نحوس وغابت سعود وأصبحت من لوعتي بالمشيب عليلاً فيا ليت الشباب
يعود وبالثاني قليل نحو ليت زيداً يحسن إلى من أساء إليه ولكن يجب في التمني إذا كان متعلقه ممكناً كهذا أن لا يكون لك توقع
وطماعية في وقوعه وإلا صار ترجياً ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غداً يجيء قاله الرضي قال ابن جني في الخاطريات لأنه بليته حقه أي
انفصاله إياه يجوز أن يكون قولهم ليت لي كذا وذلك أن التمني لشيء معترف لنقصه عنه وحاجته إليه فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق
من الحروف قيل وما في ذلك من الإنكار وقد قالوا أنعم له بكذا أي قال له نعم وسوفت الرجل إذا قلت له سوف أفعل وسألته
حاجة فلوليت لي أي قلت لي لولا ولا ليت لي أي قلت لي لا لا فإن قيل فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم لالة ما فيه معنى التمني
كما أن في أنعمت معنى الإجابة وفي لوليت معنى التعذر وفي لاليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق أقل مما على بعض ما في
المشتق منه كما سموا الجهل تألفاً لأنه لا يبالي من حله فهذه فعلة من ما له وهو نقيض لا يبالي وجاز الاشتقاق من الحروف
لأنها صارت عندهم كلمات الأول إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن لا وإلى كذلك انتهى ملخصاً ولعل وليس أصلها عل واللام
لام الابتداء خلافاً للمبرد كما حكاه عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها كما سيأتي وهي لتوقع مرجو ومخوف نحو لعل الحبيب واصل ولعل
الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات إنما قاله جهلاً أو مخرقة وإفكاً
انتهى قال جماعة منهم الأخفش والكسائي وتكون للتعليل كاللام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على
الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما وحكى الأخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى أي لنتغدى قالوا ولهذا اقترنت بها عقيل
كقوله ورواه التبريزي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعا يا من يجيب إلى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع أخرى وارفع
الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك
لعله يزكى وقوله لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً لعلنا أعجلناك والآية عند غيرهم محمولة على الترجي والحديث على الإشفاق
تنبيهات الأول اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة الترجي بغير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وأبو علي معناها
التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون أي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب إذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي
لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية وأما قوله آمنت بالذي آمنت به بنو
إسرائيل الآية فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه والحق ما قاله سيبويه أن الرجاء والإشفاق متعلقان
بالمخاطبين والأصل في الكلمة أن لا يخرج عن معناها إلا لمكنة ولعل منه تعالى حمل للمخاطبين على أن يرجوا ويشفقوا كما أن الشك في أو كذلك

ولا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقاً ولا خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو إنّ في ذلك لعبرة

ولا يجب أن يكون الرجاء والإشفاق من المتكلم بالفعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد كلامهم
الثاني مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله
في البيت قريب مبتدأ وخبر لتلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه إن لولا جارة وقولك رب رجل يقول ذلك
الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نوناً وعن بحذف
اللام من هذه ولأن بابدال العين همزة واللام نوناً وأن بحذف اللام من هذه ورعن بابدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة
فيهما ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها أي عمل الأحرف المذكورة عكس عمل كان وهو نصب المبتدأ ورفع
الخبر بعوارض الساعة ... في اسمهن ما تقدم في اسم كان وأخواتها ونسبة العمل في الخبر إلى هذه الأحرف كنسبة كسنها وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون والتسهيل إلى أنه باق على رفعه الأصلي وعملها فيه الرفع وهو المشهور وأجازوا غير نصبه على أنه لغة
وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره المص في حل تعمير المفردات كالمدربات في قعر جهنم سبعين خريفاً
وقوله إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً وقوله كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلماً محرفاً
وقوله يا ليت أيام الصبي رواجعاً وحكى يونس لعل أباك منطلقاً ولا يرد ذلك على فصيحه كلام المص لأنه قليل والجمهور على إنكار ذلك
وتأويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت الشيء أي بلغت قعره وسبعين ظرف أي إن مدة بلوغ قعرها في سبعين عاماً وأما
المنصوب بالحال ومفعول أي يلقاهم أسداً ويحكيان قادمة أو قلماً رواجعاً ويوجد منطلقاً قال ابن هشام ولا يتقدر في هذين تكون وتكون
كما ذهب إليه الكسائي لعدم تقدم إن ولو شرطيتين وفيه نظر نبه عليه بعضهم من إخوات إن عسى لعملها عمل إن في لغة وهي بمعنى
لعل وشرط اسمها أن يكون ضميراً كقوله فقلت عساها نار كأس وعلها تشكي فآتي نحوها فأعودها وهي حرف وفاقاً للسيرافي
ونقله عن سيبويه خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيتها قال في الأوضح ولا يرد ذلك
على فصيحه كلام المص لشذوذه أو لذهابه إلى ما ذهب إليه المبرد والفارسي من أنها باقية على عملها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل
المخبر عنه خبراً وبالعكس فإن قلت قد ردوا ذلك باستلزامه في قوله يا أبتا علك أو عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه دون مرفوعه
بلا نظير لذلك قلت قال ابن هشام لما أن يجيب بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى إذ معناهما الأعراب فلبت لعنى يحاله انتهى ولا
يتقدم أحد معموليها من الاسم والخبر عليها مطلقاً أي ظرفاً أو جاراً ومجروراً كان الخبر أو غيره فلا يقال زيداً إن قائم ولا قائم أو عندك إن في الدار
إن زيداً وذلك لأن لها صدر الكلام فلو قدم زالت الصدارية وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول إذ هي
مع معمولها في تأويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء منها قال الرضي كلما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر
كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها لينبني السامع من أول الكلام على ما قصد المتكلم
وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من أقسام الكلام إلا أن المكسورة لتوكيد معنى الجملة فقط والتأكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى إلا أنها
مع ذلك وقعت موقع حرف الابتداء كاللام فوجب تصدرها وأما المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفرد
كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه فلا تتصدر وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر انتهى ولا يتقدم خبرها على
اسمها لضعفها في العمل لأنها إنما عملت بالحمل على الفعل المشابهة له فيما مر إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز تقديمه على
اسمها من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى إن في ذلك لعبرة إن لدينا أنكالاً فتقدم الخبر على الاسم
في الآية الأولى واجب لأنه لو أخر لزم التباس لام الابتداء والثانية جائز على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون
اسم إن نكرة محضة وإنما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول الزمخشري في شكوى خره
كأني من أخبار إن ولم يجز له أحد الحوان تقدما عسى عطف حرف من نداء يجرني إليك فأضحي في ذراك مقدماً فائدة إنما جرت عادتهم
بالتوسع في الظرف والمجرور لأن كل شيء من الحوادث لا بد أن يكون في زمان أو مكان إلا نادراً فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن أجنبياً
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الأجنبي وأجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه إلى الفعل
أو معناه تنبيهات الأول ظاهر كلامه أن الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك أقوال أحدها وهو قول ابن كيسان أن الخبر في الحقيقة هو العامل
المحذوف وإن تسمية الظرف والمجرور خبراً مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني هو قول أبي علي وتلميذه ابن
الفتح أنه الظرف والمجرور نفسهما وأن العامل صار نسياً منسياً الثالث وهو مرتضى الرضي والسيد عبد الله أنه هما ومتعلقهما لأن
هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الأوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقاً سواء كان ظرفاً أو غيره الثالث
لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الأحرف عليهن مطلقاً ولا على اسمهن إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً وأطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقاً نحو إن زيداً طعامك آكل تكميل قد يحذف كل من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام
بكثرة إذا كان ضمير شأن كقوله إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب وقوله إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها

خلافاً لأن المكسورة فإنها لا تدل على قسم من أقسام

فانحتها ما مصدرها عن العمل نحو انما زيد قائم ووصل المصدر ان جاز الكل ان فتحت همزتها والا كسرت وبه جاء الامر الجار الامر

جاز واوطباه وخرج عليه قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اى انه الشان وانما لم يجعل من في البيتين اسما لانها
شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذفه عند غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخوالك
اى انك وقوله فليت دفعت الهم عنى ساعة وقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وبرى عنه نجيبا وقيل لا يجوز
حذفه في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا في الضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والتفاري في شرح
المفصل ويحذف الخبر انا علم مطلقا خلافا للفرا اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام وقوله نعم ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا
اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا
وقد عقد سيبويه لهذا بابا فقال انه باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله الا ليت شعري
هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري واستشكل
الرضى القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل ومفعوله فمحله بعد الاستفهام
فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقاما بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ثم ان شعري
المعتبر مصدر من شعرت كفطنت فطنة قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها
فلعله لم تثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قال الرضي وتلحقها
اى الحروف المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها حروف الابتداء
تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا المعنى نبه بعضهم حيث قال وتلطف
عن لوك لما قلت ما اعطى وعلوا من بذل اوعاملت بان ما حرف يكفه عن العمل واذا تلاها الفعل سميت مهيئة لانها هيئت
هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء
فلا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا او نصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدأ والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وذا اسم ليت
والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اى ليت الذى هو هذا
الحمام لنا ولكن احتماله مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اى مع عدم طول الصلة قليل اى في دعد طول
الصلة ممنوع في ذلك بل هي طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثله في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن
مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنع سيبويه في غيرها للسماع المشهور فيها دون ماعداها وخرج بقولنا الزائدة المصدرية
والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبني ان ما قمت اى قيامك ونحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه اى ان الذي بدليل عود الضمير من به وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء فكان عليه التقييد بها كما
فعلنا وكانما اعتمد على المثال فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة فتدبر تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين
منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر في نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات
وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرف النفي
المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام
قال في المغني ان ماذكروه مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل
ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما
ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله
نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
انتهى ويمنع هذا التهويل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمة ان كانت في الاصل لكن نناسب
ان يعتبر فيها هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق على التركيب على معناه الاصلي
ليتجه عليهم ما ذكروه بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر
بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها علي ابن عيسى
الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل محل ان ومعموليها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها
وبين المكسورة والا يحل المصدر محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وهما الحلول وعدمه جاز
الامران اى فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر عما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث بخبر

نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وقال إني عبد الله وأن قولي إني أحمد الله والمعطوف على أسماء هذه الأحرف منصوب

يجب فيه كسرها مع جواز حلول المفرد محلها أو في محل معموليها كذا ذكره ما بان إذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها أن يحل المصدر
محل أن ومعموليها أحدها أن تقع فاعلا نحو قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا أي إنزالنا الثاني أن تقع نائبا عن الفاعل نحو قل أوحي إلي أنه
استمع نفر أي استماع نفر الثالث أن تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أي إشراككم الرابع أن تقع في موضع رفع
بالابتداء نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة أي رؤيتك الخامس أن تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها
نحو اعتقادي أنه فاضل أي فضله بخلاف قولي إنه فاضل واعتقاد زيد إنه فاضل السادس أن تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله
هو الحق السابع أن تقع مجرورة بالإضافة إلى غير ظرف نحو إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون أي مثل نطقكم الثامن أن تقع معطوفة
على شيء مما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أي نعمتي وتفضيلي أو مبدلة منه نحو وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين
أنها لكم أي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز أن يحل المصدر فيها محل أن ومعموليها أحدها أن تقع محكية بالقول
نحو قوله تعالى قال إني عبد الله الثاني أن تقع في ابتداء الكلام نحو إنا أنزلناه ألا إن أولياء الله الثالث أن تقع في أول الصلة نحو
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء الرابع أن تقع في أول الصفة كمررت برجل إنه فاضل الخامس أن تقع في أول الجملة الحالية نحو
كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون السادس أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل
وهو إذ وإذا وحيث نحو جلست إذ أو حيث إن زيدا جالس السابع أن تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين
لكاذبون الثامن أن تكون جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين إنا أنزلناه التاسع أن تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل تنبيهات الأول
قال الدماميني في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد إنك فاضل أكرمتك فتفتحها لا لأنها في أول الكلام المحكي مفتوحة
لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة أي لأنك فاضل أكرمتك فإن قلت فالموجب إذا للفتح إنما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية
بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا إلى الكلام المحكي وقد عدوا قسما برأسه
فليعد ذلك أيضا قسما برأسه ولا ضرر في ذلك الثاني قال ابن هشام قد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح أن بعد حيث وهو لحن فاحش لأنها
لا تضاف إلا إلى الجملة وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد انتهى وقد وجه جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب السيد ركن الدين
فتحها نظرا إلى أصالة الإفراد في المضاف إليه وأجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا إلى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني الفتح
صحيح لأن حيث تضاف إلى الجملة وإلى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم بجر لي فيجوز إذن
في أن الواقعة بعدها الوجهان فإن قلت إضافة حيث إلى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وإن قلنا إنها مضافة إلى الجملة بناء
على أن أن ومعموليها بتأويل مصدر وقع في موضع مبتدأ محذوف الخبر على حد قوله أما ترى حيث سهيل طالع برفع سهيل أي حيث
سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا التوجيه بحث إذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر
فتأمل ويجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل أن ومعموليها وعدمه أحدها أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول
وفاعل القولين واحد نحو أول قولي إني أحمد الله فالفتح على أن القول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله والكسر على أنه بمعنى
المقول أي مقولي إني أحمد الله فلو انتفى القول الأول وجب الفتح أو الثاني أو اختلف القائل وجب الكسر الثاني أن تقع بعد إذا الفجائية
كقوله وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فإذا العبودية أي حاصلة كما تقول خرجت فإذا الأسد
والكسر على معنى فإذا هو عبد القفا الثالث أن تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم فالفتح
على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع أن تقع في موضع التعليل
نحو إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي لأنه والباقون بالكسر على أنه تعليل
مستأنف مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ومثله لبيك إن الحمد والنعمة لك الخامس أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها
كقوله أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون يوجبونه ولو أضمر الفعل أو ذكرت
اللام تعين الكسر إجماعا نحو والله إن زيدا لقائم وحلفت إن زيدا لقائم السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف
عليه نحو إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة
إن الأولى والباقون بالفتح بالعطف على ألا تجوع السابع أن تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك
حتى أنك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه الثامن أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فالفتح على أنها بمعنى
حقا وهو قليل والكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا الاستفتاحية التاسع أن تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله
يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناها
لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم إنك ذاهب وكلا
جرم لقد أحسنت والاسم المعطوف على أسماء هذه الأحرف منصوب سواء كان قبل مضي الخبر أو بعده كقوله إن الربيع الجود والخريفا

ويختص انّ وانّ ولكنّ بجواز رفعه بشرط مضي الخبر

بدا لي المعاني في الصبوها فعطف المعرفين بالنصب على الرفع قبل مضي الخبر وهو بيت ابي تمام وعطف الصبو جمع صبي على الرفع بالنصب
بعد مضي الخبر ويختص انّ المكسورة وانّ المفتوحة لفظا المكسورة حكما ولكنّ دون الثلث الاخر بجواز رفع المعطوف على اسمائهن بعد
ذلك لان هذه لما لم تغير معنى الجملة كان كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا المفردات كما يأتي
مثاله انّ زيدا قائم وعمرو ولا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان انّ المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي خلاف
الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب انّ المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معها
في العطف ما جاز مع انّ المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم انما قالوا يعطف على اسم انّ المكسورة دون غيرها
او هموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فاما
الذي يجوز فهو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت انّ زيدا قائم لانه بمنزلة الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين
في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت انّ زيدا لقائم ولولا انها في حكم الجملة
المستقلة لم يجز كسرها الا ترى انك لا تقول اعجبني انّ زيدا لقائم بكسرها لانه لما لم تكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا والفاعل
يجب ان يكون مفردا لم يجز كسرها فثبتت انّ المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه
علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف
بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف
على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني انّ زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم انّ لانها ليست
مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية ومن
لحوق بانّ اذا كانت موضعها موضع جملة نحو علمت انّ زيدا منطلق وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق ايضا
نظر وذلك لانا بعد تسليم انّ المفتوحة وما في خبرها بتقدير اسمين لا يخرجهما عن كونهما بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير
المفرد وهذا مع انّ الجواب انّ وما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك
الاسمان مؤولان به قال وانما دعاه الى هذه التكلفات برأي سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله واذان من الله
ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم انّ المكسورة بتقدير
حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا انّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستشهاد
المذكور وبعض النحاة حمل رأي سيبويه بتسوية المكسورة بالمفتوحة فقال انّ المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل
اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني انّ زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا
الى ما استدل به سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في خبرها في تاويل
اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط
مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر انّ الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك
لم ينجب ابوه وامه فانّ لنا الام النجيبة والاب وقول الاخر وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال
وانما لم يصح قبل مضي الخبر نحو انّ زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما الابتداء وانّ على معمول واحد هو الخبر فعلا
رفعا واحدا منه وذلك لا يجوز لانّ عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي ولا اثر لواحد من مؤثرين مستقلين كما برهن عليه في محله و
خالف الكسائي والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى انّ الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على انه
مبتدا محذوف خبره والكلام على التقديم والتاخير او دال بخبره ولا يلزمهما احد بيتا لتوارد لانّ انّ واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند
الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك وزيد ذاهبان وانّ الفتى وزيد ذاهبان ولم يختص ذلك بالثلثة بل عممه في الستة
تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس وخرج على انّ الاصل وانت معي والجملة حالية تنبيهان الاول محل
الخلاف في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو انّ زيدا وعمرو في
الدار فجائز بالاتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع كثر فيه الوهم الثاني جواز رفع التالي للعاطف فيما مر
نحوه متفق عليه واختلف في تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم انّ كما ذكره المصنف وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو
حيان في الارتشاف عن الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك شراح كلامهما وقيل هو مبتدا محذوف الخبر وقيل
معطوف على ضمير الخبر وهذه الوجوه الثلاثة لا خلاف في تخريجه عليها واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ونوزع في ذلك
قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر واختلفوا على ماذا يرتفع فذهب سيبويه والجرمي الى اجازة اصحابنا انه على الابتداء
والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه وتبين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد والفارسي الى انه معطوف على الموضع وقيل موضع

العطف وقع شرعاً [illegible]

الثالث ولا المشبهتان بليس وتعملان عملها

اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال أنه أجاز رفع العطف على الضمير المستتر في خبر الأول ومن قال
بشيء من هذه الأقوال بالابتداء قال قد حكى ابن مالك الإجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب
سيبويه وأصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضى الخبر أو لم يمض
خفي الإعراب أم لم يخف وذلك لأن للعطف على المحل عندهم ثلاثة شروط أحدها إمكان ظهوره لذلك المحل في الفصيح ولذلك
لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع جاز أن يعطف على الأول منصوبا وعلى
الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا بإسقاط الباء لم يجز أن تنصب عمرا بالعطف على محل زيد المجرور
خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم نصب المعطوف على محل المجرور لجواز مسحت رأسي في الفصيح الثاني
أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته
لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز أي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذه الباب لأن موضع
الاسم بعد أن لا محرز له لأن الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول أن فامتنع العطف عليه بالرفع
بعد مضي الخبر وقبله نحو إن زيدا قائم وعمرو وإن زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام وأجاز بعض البصريين الأولى لأنهم لم يشترطوا
المحرز ومنعوا الثانية لما يلزم من توارد العاملين وأجازهما الكوفيون لأنهم لم يشترطوا وأن لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث
حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع عندهما في الثلاثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو إن
زيدا قائم العاقل أو نفسه وعطفه عند الكسائي والفراء لكن شرط خفاء الإعراب عند الفراء وحكى سيبويه إنهم أجمعون
ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون
من البصريين لا يجيزون في غير المنون من التوابع إلا النصب فقط إلا أن يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس وقد رد سيبويه علام الغيوب
مبتدأ أو بدلا من فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه قائل إنهم أجمعون ذاهبون إلى الغلط مع أنه من
العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي بل الأولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد إنهم هم أجمعون ذاهبون على أن يكون هم
مبتدأ مؤكدا بأجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته انتهى النوع الثالث
من أنواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند
الحجازيين برفعهما المبتدأ وبنصبهما الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الأرض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سألت الشيخ أثير الدين أبا حيان أدام الله فوائده
كم ورد في القرآن العظيم إعمال ما إعمال ليس فقال ثلاثة مواطن أحدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن أمهاتهم والثالث فما
منكم من أحد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم أن حاجزين صفة لأحد وليس بشيء إذ الصفة مستغنى عنها والخبر محط الفائدة انتهى [illegible]
وبنو تميم يهملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون إن الحرف إذا لم يكن
له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل في أحدهما وما يدخل على القسمين فالقياس أن لا يعمل في أحدهما قلت لا اختلاف
في إعمال لا التي لنفي الجنس وإذا صح إعمال لا باتفاق فلا بعد في إعمال ما فإن زعم زاعم أن لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل
له فما المانع أن يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث قال ابن هشام وقرأ بعضهم على لغة تميم ما هذا بشر وما
هن أمهاتهم بالرفع وقرأ أيضا ما هن بأمهاتهم بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لأبي علي والزمخشري أنهما أن
الباء تختص بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسأل الناس عنه أهل الأدب قول الشاعر ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب
ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي أجاب به والجواب أنه أشار إلى أنه تميمي لإهماله ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مرفوعين
عن أن يصرح بنسبه ويقول أنا تميمي تنبيهات الأول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدأ ونصب الخبر بما النافية لغة أهل
الحجاز على ما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على إعمالها ويختص الخلاف بما وليس كذلك
وإذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيف وإنما ضعف شبه لا بليس لأن ليس لنفي الحال وقد حققوا أنهم لا
يعملونها إلا في الشعر انتهى فأما ليس فقد عرفت حالها تماما وأما ما فقال في المغني إذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال
ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي أن أبدله وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه وأما لا فالمنقول
عن سيبويه أن المضارع يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الأكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل الفضلاء
يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله إن المضارع المنفي بلا يقع حالا ولا نقول غيره إن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال
المرادي في الجنى ومذهب الأخفش والمبرد واختاره ابن مالك عدم لزوم ذلك وأنها قد تكون للحال انتهى الثاني نص ابن الطراوة
الضمير أنه لا تعمل في الشعر بغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بشرط عبارة الرضي ثم رأي جمع النحاة ولعل

لم يمنع القول

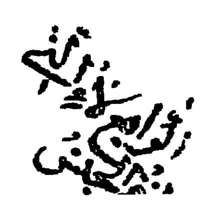
ما ولا المشبهتان بليس

تشترط بقاء النفي وتأخر الخبر وتشترط فيهما عدم زيادة إن معهما وفي لا تنكير معموليها

كذا ولكون عمل هذه الحروف على خلاف الأصل قال الجمهور ولم يعملها الحجازيون مطلقا بل اشترطوا اجتماع ثلاثة أمور فيهما مما سوى
ما ينفرد به كل منهما كما سيأتي أحدها بقاء النفي أي نفي خبرهما لأن عملهما إنما كان لأجل النفي الذي شابها ليس به فكيف يعملان
مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما أمرنا إلا واحدة وما محمد إلا رسول ولا رجل إلا قاعد وما
زيد إلا فعله حسن وأما قوله وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا فمن باب ما زيد إلا سيرا أي
التقدير إلا يدور دوران منجنون ويعذب معذبا أي تعذيبا وقال ابن مالك إنه تكلف على أن سيبويه لا يرى أن صيغة المفعول
يكون بمعنى المصدر قال والأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما لحاقا لها بليس قال وأقوى من هذا قول الآخر
وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا ولأجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد على أنه خبر مبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لأنه موجب تنبيهان الأول تعبيره ببقاء النفي وإن
كان أولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بإلا لشموله الانتقاض بإلا والاستثناء بغير إلا أنه يرد عليه انتقاض النفي
بالنسبة إلى معمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد آكلا إلا الخبز فإن النفي في ذلك باق وعليه أنه قد انتقض مع أن النصب
واجب بالإجماع فتدبر الثاني إذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون يوجبون الرفع الثالث ما
ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب
بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح
والثاني تأخر الخبر عن اسميهما فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من أعتب ولا قاعد رجل وروى سيبويه ما مسيئا على الإعمال وهو
شاذ وأما الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر فقيل منصوب بما وهو من أقوال قيل إن الفرزدق تميمي وسمع
أن الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم أن ذلك يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على الحجازيين لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته
وقيل إن إعمال ما في الخبر لغة للعرب إذا تقدم وهذه دعوى وقيل إن مثلهم ينتصب على الحال وإن الخبر العامل في الحال محذوف كأنه
قال وإذ ما في الدنيا بشر مماثلا لهم وهذا ضعيف لأن المعاني لا تعمل في الأحوال وتحذف وقيل إن مثلهم ينتصب على الظرف كما
تقول ما أحد مثل زيد وأنت تريد ما أحد فوقه في المنزلة ولا مكانه في الشرف قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتداء
بني ومن لأجل إبهامه مع إضافته للمبني الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى أنا عارف فيمن نصب كلا لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما ولا معمولهما إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا
فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما كما في قضية كلامه
كغيره أن تقدم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفا أو مجرورا وصرح به ابن مالك وقيل لا يمنع قال بعضهم وهو المختار قياسا على
معمول الخبر وعلى خبر إن وأخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقديم المعمول فرع
تقديم العامل بل لو عكس فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان أشبه بالصواب فإن المعمول قد يمتنع تقدمه حيث يجوز تقدم
العامل ألا ترى أن معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر ويشترط فيهما خاصة عدم زيادة إن التي تزاد معهما فلو
زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فأما
زيدت مع ما النافية في الاستعمال والقول بأن إن هذه زائدة وإنها تبطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز
النصب معها وإنها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا وصريفا بالنصب قال بعضهم وعندك أن الخلاف في
إعمالها ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف قال الرضي ورد على الكوفيين بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما
كما في أن زيدا لقائم وأما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع أن في كليهما معنى التحقيق وفي الآن مع أن في الا معنى التحقيق فلأن
قد يشوبها معنى آخر وهو التقريب والتوقع فلم يكن لمجرد التحقيق وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا انتهى وإنما اختصت ما بهذا الشرط
لأنه لا يأتي مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الأزهية أنها تزاد معها أيضا وأنشد عليه ألا طار البين لا إن رزئت بالرجل
قال وإن لا زائدة وهو غريب وتشترط في لا خاصة تنكير معموليها أي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما فأولوا ذلك
لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي لأن ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها حتى ذهب الأخفش والمبرد إلى منعه
وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فأجازا إعمالها في المعارف وأنشدا للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها
ولا عن حبها متراخيا وتأوله المانعون فقال ابن مالك يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصبا باغيا على الحال تقديره
لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون
هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه انتهى مع أنه أجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل
بالندور فكلامه مختلف ومثله قول الآخر أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعليه بنى أبو الطيب قوله

فان لحقتها التاء اختصت بالأحيان وكثر حذف اسمها نحو ولات حين مناص الرابع لا النافية للجنس

اذ الجود لم يرزق خلاصا من الاذى ❊ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة
فقط نحو لا رجل في الدار قائما بل رجلان ونحو ان لنفي الوحدة احتمالا امرا جوحا ولنفي الجنس حتما لا كنحو لا رجل قائما ويقال في توكيد
على الاول كما مر وعلى الثاني بل امرأة قال ابن هشام وغلط كثير من المحققين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ورد
عليهم بنحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا كان عمله عمل ان كما سيأتي قريبا انشاء الله تعالى فان لحقتها
اي لحقت لا التاء لتانيث الكلمة او للمبالغة في النفي كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح
على المشهور لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما سيأتي فلات
كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال ابو عبيد وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية
والتاء زائدة في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين
في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم لا يقولون لات ان ولات هنا ولا تا وان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى
هذا فهل هو ماض من ليت بمعنى نقص واستعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في ستة قولان حكاها
في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمفعول
لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وقد ذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها
اقوى منها وتوهما ايضا في استحقاقها العمل لاختصاصها بالاسم ولكن اختلف في معموليها ايضا فقد ذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة وقيل
وهو مقتضى قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار ابن
مالك والمصنف كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تعالى ولات حين مناص بالفتح اي ليس الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة
ولات ساعة مندم وقال الآخر وذلك لات حين اوان ولكن قبلها اجتنبوا اذاي وحصر بعضهم عملها بما ورد به السماع لا غير وهو كالمتوسط
بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار
جنت فقالوا ان هنا اسم لات وخبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان
فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا
بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء
والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين كذا قال الفارسي وشذ مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة
من خائف يبغي جوارك حين لات مجير وارتفاع مجير على الابتداء وعلى انها عاملة والتقدير حين لات له مجير ويحصل له مجير ولات
مهملة وزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جر لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان او ان صلح فحذف اسمها وما اضيف اليه خبرها مقدرا الثبوت فبني كما فعل بقبل
وبعد لا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ونون اضطرارا ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر
لكونه محط الفائدة نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين فرار
وقرئ في الشواذ برفع الحين على انها اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم قال بعضهم وقال النحاس ان يكون هذا
هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع اي لا يجوز التنبيه لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نقص
منها لم ينقص من اصله تنبيه لم يتعرض المصنف لذكر ان النافية لانها عاملة نادرا كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى
المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع
عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة والاعمال لغة اهل العالية وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة
وبقية شروطها من الشروط ما اعتبر في ما الاعلام زيادة ان فانها لا تزاد معها كما لا نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك
نافعك ولا ضارك وانشد الكسائي ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعبادا
والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم تعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين
ضالين فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعبد الجماد الا مدرك النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها ان
مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص
بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد بها نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يتطرق من افراده
فخرجت النافية له احتمالا فانها تعمل عمل ليس كما تقدم قال صاحب الفوائد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على تقدير مضاف
اي نافية لصفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه انه لا بد



ونعمل عمل انّ بشرط عدم دخول جار عليها فان كان اسمها مضافا او شبيهه انتصب والا بني على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين في الدار

تقديره لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الشيء يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على نفي صفة الجنس لم يتم التمثيل فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التمثيل من ملاحظة بعض الافراد فيصح حمل العبارة على ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنه انتهى وقال في شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود ونفي الصفة انتهى والاولى اجرى عليه في شرح المزيد من حمل العبارة على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة موجها لترجيحه اعتبارا تم نفي الوجود بكون كلمة الشهادة من افراده فائدة وتسمى لا هذه لا التبرئة لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه قال الدماميني وفيه ان ذلك اطلاقها على النافية مع لا اشتمالها على التبري بل على كل ادوات النفي ولكنهم خصوها بهذه لا فيها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد النفي قال الدماميني ويجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لا بالتاويل المذكور ولا بتقدير انه على حذف مضاف اي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل ان يكون مضافة للتبرئة على حد قولهم علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم انتهى وفيه نظر ونعمل لا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان للمبالغة في الاثبات فيكون من حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهي لا يكون الا ثبوتيا وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول جار عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب الجر عليها لقوة الجار ولان لا لا يحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير فان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شيء وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما في مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب وخبرات الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر ولبس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لان لا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الجامع اي اب لا شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيهها اي المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها بالمضاف لانه عمل فيما بعده كالمضاف ويسمى المطول والمطول من مطلت الحديد اذا مددته انتصب اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر والا يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا او مجموعا او مثنى بني واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى الاستغراق قبله لظهوره في قوله الا لا من سبيل الى هند فالاكثر وهو الحق لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى بحث ورده ابن الصائغ بان المتضمن معنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبها مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف الموخر كقوله اثورا ما اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فخطاب التوشيح باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله في التصريح قيل وفي هذا الدليل بحث لجواز ان يكون حذف تنوينه للضرورة فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قائمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات عندنا فضيلة كالمسلم وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخر احدها هذا الا انه ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو اتفقوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي انما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البناء على حركة

ويشترط تنكيره ومباشرتها فان عرف او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وتتصور لك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على الاصل

استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا شبهه لان المضاف قد رجح جانب الاسمية فنصب الاسم بها الا انها تستحق في الاصل
اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تنبيه نحو ولا ترى في ليلة قبل الالف فيه تنبيه على الفتح على لغة بلحارث فيه
على الالف قال بعض المحققين وفيه نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية ذلك ان يكون
بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط العمل لا تنكيره اى تنكير اسمها ليدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا
يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتأويلها بالنكرة كقولهم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله
عمر فيه ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي والبدر نحن ابن الحاجب وقيل ولا مسمى بهذا
الاسم او ولا واحد منه بمسمى هذا الاسم وقال الزمانات لا باول تناول بل او احد بل يأول كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز
اجراء المعرفة مجرى النكرة ما خلا النابلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط
ايضا مباشرته اى مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بطل عملها فلا تقدر
على العمل فيه لانها عاملة ضعيفة اذ هي فرع وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول
ان يقصد بها نفي الجنس على التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل
بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب
فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه بعد ضعفها بعدم العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ
فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز
ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك وقال لان كلما استحقت به العمل من المناسبة
باق فليبق ما ثبت بسببه ولا يغير التركيب الا بغير ان صيرتها بفتح الهمزة مع معمولها اليها كشيء واحد ولو كان جعل لا مع
اسمها كشيء واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمتنع عملها في الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها
في الاسم لان تأثيرها في معناه اشد من تأثيرها في معنى الاسم انتهى ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان
مذهبه لا يدل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في نحو لا ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل
لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلثة اقوال احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا
الثالث عدمه فيهما جميعا وتظهر ثمرة الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تأثيم فيها فعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتدئين
وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدئين وخبر الآخر محذوف وفاء لذلك
عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا لما مر فيرجع ما بعدها الى الاصل وهو رفعه على انه مبتدأ
وخبر وخالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا يبنى وقد جاء في الشعر
لا منها بد بالنسبة مع الفصل ولم يحتج ما بال عليه قال ابن هشام في حواشي التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة
اما مع المعرفة فليكون التكرار خبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هي تكرار النفي في الحقيقة
واما مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة على ان عملها كاف في هذا التنبيه وتكررها
مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في
الدار رجل ولا امرأة وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد ترك التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل
ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو
ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله قال الرضي ومن عدم تكرارها
ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها هذه تتصور لك في كل موضع كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اى عن المعصية ولا قوة اى على الطاعة الا بالله خمسة اوجه
بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اى فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فيبنى
اسميهما كما لو انفرد كل منهما عن صاحبها وتقدر لكل منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فالكلام جملتان
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتبعه الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين انما يكون للثانية فالذا
ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر
لهما خبرا واحدا اى لا حول ولا قوة موجودان لنا الا بالله سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي
مع اسمها في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والا لعدد رفع بانه خبر المبتدأ لا انها يكون الكلام جملة
[illegible]

والاستثناء اذا استعقب الجمل

ورفعهما بالابتداء او على الاعمال كليس وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل او على اعمال الثانية كليس وعكس الثالث على اعمال الاولى كليس او الغائها وفتح الاول ونصب الثاني بالعطف على لفظه لمشابهته الفتح النصب الخامس فعال لنقا

واحد كما ان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في خبر واحد لانه عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع
حصول اثر من مؤثرين وفي الثاني رفعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر لكل واحد
خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا والكلام جملة واحدة او على الاعمال اي اعمال لا كليس فيكون الاسمان مرفوعين
بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين عملها فلك ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان
جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد لئلا يلزم محذور
كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد والثالث فتح الاول على جعل لا الاولى عاملة
عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل او محل لا الاولى مع اسمها فعند
سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع
لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حال سواء او رفعه على لا الثانية كليس فيكون مرفوعا
بها ويلزم تقدير خبر لها على حيالها ولا يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوران كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على
هذا جملتين والرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني برفع الاول كليس فيكون مرفوعا بها او على الغائها فيكون مرفوعا
بالابتداء وفتح الثاني على اعمال لا عمل ان تقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على
ان الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني على ان لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى
عند ابن مالك ولفظه عند غيره لانه لما اطرد في لا اسمها معها على الفتح نزل منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف
عليه لفظا لمشابهة الفتح فيه للنصب ثم الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى
مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الثانية صنعت لاسمها عاملة عنده في
الخبر وعاملا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان نقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عند
جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام جملة واحدة
ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة
لان نصب الاسم المفرد بعد لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد وجعله الزمخشري
منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة تنبيهات الاول هذه الخمسة الاوجه ملحوظة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا
الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك
وخبر رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر كلها جائزة الا اثنين منها رفع الاول على الالغاء
او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني واوصلها ابن الفخار في شرح الجمل الى ماة واحد وثلثين وجها فانظره الثاني انما لم
تكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا روي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها والنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وربما فتح منويا معه لا حكى الاخفش
لا رجل وامرأة بالفتح وهو شاذ الثالث يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير
اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود ونحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك
ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان معا لئلا يكون
اجحافا وقيل يجب فان لان لا مع كل واحد ثبت له جواز الحذف [illegible] فلا يمنع اجتماع جائزين وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن
عند الناس منكم اذ الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم لا فرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدر قاربت وصيغة
فاعل للتشريك فقد تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا اذ المقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقض بعضهم على نحو ما مر وتسميتها
بما قاله مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسمية الكلام بالكلمة [illegible] لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما
يدل على قرب خبرها وما يدل على رجائه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها من بينها وسطى
بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط ملحوظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية
المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها تسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع
افعال المقاربة بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتأمله انتهى وهي على ما عده سبعة والا فهي اكثر من ذلك
كما سنذكره ان شاء الله كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلثة لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها وعسى

المالكية

على اعمال الاولى

وهي على ما عدا كاد وكرب وأوشك أن تدخل الخبر وعسى لرجاء واخلولق وأنشأ وطفق للشروع فيه تعمل عمل كان وأخبارها جملة مبدوءة بمضارع

واخلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو أن
يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار جديرا وحرى أي جديرا أو صار خليقا وأصلهما حرى أن يفعل واخلولق بأن يقوم
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأن وبقي أيضا وهو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على أنه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى أن يفعلن وإنما قلت فهو حرى على فعيل أو حر بكسر الراء كسم أن يكون يثنى ويجمع ويؤنث انتهى قال
ابن هشام في شرح الشذور ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها وأنها حرى بالتنوين اسما لا
فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا انتهى و
ممن نص عليها أيضا القاضي عياض في مشارق الأنوار وكان أبو حيان رجع عن إنكارها فقد ذكرها في الجنى لاطلاعه بعد ذلك على
ثبوتها ويعضده ما أشار إليه في التصريح من تناقض كلاميه أو لتشتت رأيه ثم الرجاء [illegible] المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال
وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والرجاء الطمع في المحبوب ووقع لابن مالك في سبك المنظوم أن اخلولق من أفعال المقاربة
ككاد قال بعض الأئمة وهو غريب يخالف لما في سائر كتبه تنبيهان الأول قد تأتي عسى للإشفاق كما للترجي قال ابن هشام في شرح
اللمحة عسى طمع فيما تهواه وإشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا و
هو شر لكم قال ابن بري ويحتمل أن يقال إنها تلازم المعنيين لأن المترجي للشيء طامع فيه مشفق أن لا يناله والأجود أن يقال
إنها للتوقع كما في لعل فإن كان للمحبوب فهو الترجي وللمكروه فهو الإشفاق الثاني القول بفعلية عسى مطلقا هو ما عليه الجمهور
وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا أبتا علك
أو عساكا والصحيح الأول لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها وذلك من آيات الفعل وأنشأ وطفق
بفتح الفاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل وأخذ وعلق وهب وأنشأ للشروع فيه أي شروعه
اسمها في خبرها وأفعاله كثيرة أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا وأفعال هذا الباب جميعا تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب
الخبر ككاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وأوشك كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وعسى كما مر في الآية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء
أن تمطر وأنشأ كقوله أنشأت نطوف في الأمور كما طوف الرحم الدوائر وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل
كقوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل وأخذ كقوله وأخذت سائل والرسوم تجيبني وفي الاعتبار
إجابة وسؤال وعلق كقوله أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير وهب كقوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى
فلج كأني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج يأتي
به الله إنه له كل يوم من خليقته أمر تنبيه حكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قائم قال ابن هشام ويتخرج على
أنها ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر وهذه الأفعال وإن كانت تعمل عمل كان إلا أنها تخالفها في بعض الأحكام
من ذلك أن خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية أو فعلية وهذه الأفعال أخبارها جمل فعلية مبدوءة بمضارع كما
كما مر في الأمثلة المذكورة كلها وشذ مجيء خبري كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا وقول الآخر أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما
قال ابن هشام كذا قالوا والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي
ولأن المرجو كونه صائما لا نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير يأتي في البيت الأول أيضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ وندر
وطفق مسحا فالخبر محذوف أي يمسح مسحا وليس هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص
بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب أو فعلية غير مبدوءة بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل
رسولا قال ابن هشام في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في
التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرة
بإذا قال ابن هشام في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فإن هذا هو محل الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها
مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا أن قوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه
من جهة رفع السببي خاصة انتهى قال ابن مالك أو مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال في التوضيح
وهذا مبني على الأصل متروك وذلك أن سائر أفعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر والأصل أن يكون خبرها كخبر
كان في الدخول على مبتدأ وخبره في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه
على الأصل شذوذا في مواضع انتهى [illegible] على هذا فلا يحسن أن يقال في البيتين والمثل على أنه مما حذف فيه الخبر كما قال ابن هشام

ويغلب في الأولين تجرد خبرهما عن أن نحو وما كادوا يفعلون والأوسطين اقترانه بها نحو عسى ربكم أن يرحمكم وهي في الأخيرين ممتنعة نحو وطفق زيد يكتب

والا انتفى الغرض المذكور مع ان التقدير خلافه فالكلام ثم تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من
الاحكام التي تنفصل بها عن اخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها
في خبرها كما تقرر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله وليكيه حتى كادها انه يكلمني الحجارة وملاعبه فشاذ وقد اول بان الحجارة بدل
من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهما كاد وكرب تجرده من ان المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول
الشاعر سقاك الله خيرها الله وقد كرب اسى قلبي يتقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدلولهما
يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان الموضوعة للاستقبال وقيل اقترانه بها نظرا الى الاصل
كقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت
اعناقها ان تقطعا وخص بعضهم اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرها الا التجرد
انتهى قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وذلك ثم قال في قوله ... افعله ان الاصل ان افعل
فاضمرت ان فلما كان يقول باقترانه فقد قال باقتران خبر كاد بان صريحا واما الذي ذكره ابن هشام وغيره ان سيبويه لم يذكر سيبويه في
خبرها الا التجرد وهو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في فعله في المصراع المذكور الاصل فلما حذفت الالف ونقلت
حركة اللام الى ما قبلها قال ابن هشام وهو ولحن من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا ... واعتد
بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى ويغلب في خبر فعلين الاوسطين وهما عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان
يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص
بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوبه لكن حذفه البصريون والجمهور ان التجريد خبره
اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي كعسى قال الشاطبي ... مما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع و
الابدي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج ويوشك
زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما ان جعلت
للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا لجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران الغالب في عسى التي للترجي ومن تجرده
قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والكرب في امسيت فتح التاء على الخطاب قال ابن هشام تبعا للنحاة
وهو المشهور وقال الدماميني في التحفة الذي سمعناه غير مرة عن مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها وقد يقوم السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
وهي اي ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لانهما في معنى عسى وكان القياس ... نحو اخلولقت السماء ان تمطر
وحرى زيد ان يقوم وفي خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال الشروع ممتنعة لانهما للاخذ في الفعل والشروع
فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا الشاعر يغني وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وتضمنه كلامه ان القرينة
كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور ... لا يظهر مصدرا بل انما ... عسيت صائما ولم يقل
عسيت الصوم واستشكل بان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في نحو عسى زيد الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه
فيما حكاه عنه ابن مالك الى ان المقرونة بها ليست خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب
زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يقولون ان عسى
في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بانه يكون بدلا لازما وما يتوقف عليه ...
وليس هذا شان البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا ينافي اللزوم فقد ... بعض
التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور باجوبة احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني
انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر ذلك
المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا
الرابع ان المصدر الحاصل في تاويل الوصف اي عسى زيد قائما ... مما جاء في كلامهم عسى ... ويرجع الى الجواب
الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما تقدم ... بين المصدر ... صاحب الغنا
وارتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة والطف ما يقع في الجواب ما رايته بخط بعض طلبة ابن مالك ... عنه وهو
ان يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم ... الاخبار به مجيء بان لتفيد التراخي لا لتفيد السلب انتهى تنبيه ... هذا الباب عسى
وانشا وكرب من المذكورة وغيرها ... لم يذكره ... لا تتصرف ملازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم

وعسى واخلولق وكرب ملازمة للمضي وجاء يكاد ويوشك وتختص عسى واوشك واخلولق باستغنائهما عن الخبر نحو عسى ان يقوم زيد واذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك تجريدها واعمالها في ضمير زيد

فاعل ولا مصدر واستثني منها اربعة وهي كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تعم يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدرها قالوا كاد كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالموت الذي انا كدت اليه قال ابن هشام في الاوضح والصواب ان كائد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير عزة انتهى وقال في تهذيبه حكى لك انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى نوى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت قديما على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم تضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضارع فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وليس كذلك بل قد ورد في لسان علية وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا قال ابن هشام في حواشي التسهيل ابن مالك حكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه فيه شاهد ثان وهو ورود الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن فلاح منه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر اشتهر القول بين المعربين كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعم فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره الرضي عليه من الله الرضى بقدر تمم لنا ذكره من مسائل هذا الباب وتختص عسى واوشك دون سائر اخواتها باستغنائهما عن الخبر وقلما اخلولق ولم يذكره مع الخلاف فيه فقد ذهب الحضرمي الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر في نحو اذا وليهما ان والفعل نحو عسى ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتهما في موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في احسب الناس ان يتركوا قال اذ لو قيل انه تام لقيل حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المصنف تنبيهان الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو عسى ان يقوم واوشك ان تقعد فان وليه ظاهر بالصفة المذكورة كمثال المصنف لم يتعين ذلك بل جاز فيه ثلاثة اوجه احدها وهو الثاني الوجهان الاتيان فيما اذا تقدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسيأتي بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مؤخرا الاعراب والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة والفعل الذي بعد ان فاعله ضمير يعود على فاعل وجاز عوده عليه وان تاخر لتقدمه رتبة ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف في التانيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده الثاني يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فتكون ناقصة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين الجامدين ولا جامد وغيره الثالث اذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى اجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظيره قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني واذا قدمت على احد الفعلين المذكورين اسما وقلت في عسى مثلا زيد عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما اعمالها اي عسى في ضمير زيد فتكون

لا يرد ندبر كرّ

بيربا هو مرفوع

فما بعدها خبرها وتعريفها عنه فما بعدها اسم معنى عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وعلى الثاني على الجميع تقول عسى ان

ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وهو ما وقع عليه الفعل بلا واسطة الاصل

مسند اليه وهو اسمها فما بعدها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه خبرها فتكون ناقصة وهذه لغة تميم والثاني تعريفها عنه اي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو ان والفعل اسم مأول مغن عن الخبر فتكون مسندة اليه فهي تامة ويظهر اثر ذلك اي المذكور من الوجهين في فضل التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الاول وهو وجه الاضمار تقول هند عست ان تقوم فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها عائد على هند وان يقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى مع معمولها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ والزيدون عسوا ان يقوموا وكذلك الهندات عسين ان يقمن وكذلك على الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتفرد عسى مفرغة عن الضمير في امثلة الجمع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مع مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها وهو الافصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فائدة يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرأ نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها بادئا به فقال الاول المفعول به وبقائه لدا المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر الفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى والضمير في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي فعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو اي الاسم الفضلة وهي عبارة عما يستغنى عنه من اجزاء الكلام معكم الا لعارض قال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يصدق في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يصدق في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل ان تعريفه مانع من خروج نحو ما ضربت زيدا ولا نحو ضرب عمرو واوجدت ضربا وخلق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع ربما بالاتصال او بقي الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة هي الجنس فان فائدة اضافته اليه على ما ذكره اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان تبيل فيكون بوبية حروف الفعل عن الجنس الاصطلاحي فضعفوا اسناد الوقوع اليه عن النحو وشمول التعريف المفعول في الفعل عن التكافؤ فبطل قول بعضهم انه لا فائدة فيه والاصل اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تأخره عنه اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما ترجح في كلامه ان الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو وورث سليمان داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الاسناد الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل ملتقى الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي لعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والاهم بوجه عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهتما فيتنافران في الظاهر انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك في الفية والرفع والنصب اجعلن اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثاني ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدأ نحو موسى ضرب عيسى الثالث ان يكون الفعل تعجبا نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن اذ لا يتصرف في معمولها الرابع ان يكون الفعل مصدرا عاملا نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم يوجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا لعمرا يضرب او بلام القسم نحو والله لا يولن الحق فلا يجوز والله الحق لا يولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل واختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا تلتبس بان المكسورة ولان مع الفتحة الخفيفة مدا للبس فان قلت هلا

بحث ترتيب المنصوبات

بحث تعريف المفعول

الالتباس

تأخره عنه وقد يتقدم جوازاً إن لم يفد الحصر نحو زيداً ضربت ووجوباً للزوم الصدر نحو من ضربت الثاني مما يرد

لجنبوا هذا اللبس عند وقوع أن وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل أجازوا مثل قولك إنك فاضل أكرمت قلت أجيب بأن ذلك لا يوقع
في محذور وإذ المفعول له التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع أن مفتوحة واللام مقدرة أو ظنها مكسورة وذلك
لأن التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بأن المكسورة تقع مثل ذلك في جواب السؤال
عن العلة مقدرة تقول أكرم زيداً إنه فاضل ولا تكرم عمراً إنه جاهل كأنه قيل لم أكرمه أو لم أكرمه فقيل إنه فاضل وإنه جاهل فاغتفروا
هذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب لا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعاً في خلاف الغرض و
قد يتقدم أي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس ذلك خاصاً بالمفعول به بل المفاعيل كلها إلا المفعول معه سواء في ذلك
ولذلك عبر عنه في التسهيل بمعمول الفعل فيتقدم جوازاً حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه لإفادة الحصر أي حصر فعل الفاعل
في المفعول نحو زيداً ضربت أي لا غيره أو وحده بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد أهل البيان يطبقون عليه وخالف
في ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى فاعبد الله مخلصاً له
الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بأن مخلصاً له الدين أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى ولو لم يكن فيها المانع من
ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال أمر ألا تعبدوا إلا إياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة
الاختصاص فإن قبلها لئن أشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الإضراب الذي
هو معنى بل واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو أفغير الله تأمروني أعبد وأجيب بأنه لما كان من أشرك بالله غيره كان
أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلاً هدينا ونوحاً هدينا
من قبل وهو من أقوى ما رد به وأجيب بأنه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي
وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي أغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل إياه تدعون فإن التقديم في الأولى
قطعاً ليس للاختصاص وفي إياه قطعاً للاختصاص انتهى على قول الجمهور ونشترط أن لا يكون التقديم مستحقاً تنبيه المشهور أن الحصر
والاختصاص مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص
ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة
الحصر وإنما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصه من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله إن الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسألة
بيانية تطفلنا بها تبعاً للمصنف ولأن التقديم والتأخير اللذان يلزمان النحوي النظر فيهما إنما المفيد منه صناعة هو الجواز والوجوب
فقط لا ذكر فوائدهما ووجوباً في مسألتين أشار إلى الأولى بقوله للزوم الصدر أي صدر الكلام وذلك إذا تضمن معنى الاستفهام
نحو من ضربت أو الشرط نحو أياً ما تدعوا أو أضيف إلى ما تضمن معنى أحدهما نحو غلام أيهم ضربت وغلام من تضرب أضرب الثانية أن
يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها نحو فأما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم أما نحو وربك
فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيداً تنبيهات الأول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيداً غلامه ضرب لأنه متأخر في التقدير من
وجوه أحدها بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره والثاني بالنظر إلى ضرب لأنه عامله والثالث بالنظر إلى معمول ضرب لأنه معموله
فيمتنع الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم ربه لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وكذا
زيداً ضرب غلامه لأنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا أيضاً غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد وما أراد ضرب زيد أخذ
زيد على الحال أو خبراً أراد ضمير زيد لأن المفسر فيهما هو الفاعل ولا يجوز أن نقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لأن الفاعل لا
يتقدم على الفعل فكيف نفسر ما هو متقدم لفظاً وليس متقدماً تقديراً بخلاف ضرب غلامه زيد فإن مرتبة المفسر قبل الضمير
يجوز تقديمه عليه ومنعوا أيضاً ما طعامك أكل إلا زيد لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو الفضلة
وذلك بأن قدمته على الفعل وأجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الأولى
لأن مرتبة المفعول بعد الفاعل فإذا لم يجز تقديم المفسر حكماً أي الفاعل أخر ما اتصل به ضمير المفسر فيقول إن تقدير غلامه ضرب
زيد ضرب زيد غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولأن المستثنى قد سد في الأخيرة مسد الفاعل
ولو فقد السماع بما منعوه فنظير الأولى قوله كعباً أخوه نهى وانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقر ونظير الثانية قوله
وأبير ما يهف الذي ألف الحمد ولم تعتد تعس الغني ونظير الثالثة قوله شربوهما ولحواهما ركبت عنبر يحدج حملاً ونظير الرابعة
قوله ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فلست تراه ناشئاً أبداً ونظير الخامسة قوله ما المرء ينفع إلا ربه فلام نسيما الغني
الله ما لك وعنبر بالعين المهملة وسكون النون ثم باء معجمة في البيت الثالث اسم امرأة من طسم سبيت فجعلوها في هودج وألحقوها
بالعقول والعقل فقال أشر هذا شر حماي حين صرت أكرم للشباب نشر منصوب على الظرفية بركبت أي ركبت في شربوهما د

كأنه لم يعبد الله

منصوبا لا غير المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله او المبين لنوعه او عدده نحو ضربت ضربا

والحلج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للمثنى كالمحفة فان قلت المقدم في المسئلة مفعول به وهذا الظرف زمان
فيهما مفترقان قلت المسئلة مفروضة فيما هو اعم من المفعول به لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد
نحو وورث سليمان داود او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم
او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا
تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل حالي او مقالي فالاول
كقوله تع قالوا خيرا اي انزل ربنا خيرا لمن قيل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تاهب لسفر مكة باضمار تريد او وجوبا وذلك
فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسيأتي الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اي باعد اياك من الاسد او بغيرها بشرط
عطف او تكرار نحو راسك والسيف اي باعد واحذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروءة والنجدة وقوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الفعل الزم الثاني مما يرد منصوبا لا غير المفعول المطلق سمي بذلك لصدق
المفعول عليه من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا
يقع فيها المفعول الا مقيدا به او له او فيه او معه واما اصطلاحا فنقيح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما فرق بفعل لفاعله ولم يقيد
اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف
قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين
واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم
يكن مشتقا منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى هذا النوع مبهما
او المبين لنوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقدم ويسمى كل من هذين النوعين
مختصا ومؤقتا ويدخل في قوله عدد الواحد لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى اخره المصدر في نحو قولك [illegible]
كرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان العدد ونحو المجرور الثاني في كرهت المجرور المجرور فانه وان كان مؤكدا لكنه لا
لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده
كونه كذلك بحسب الا اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في مشكله وكراهتي على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد على الحد
في نحو ضربت ضربتين وضربت ضربا اليما فانه مبين للعدد في الاول وللنوع في الثاني لوصفه باليم فهو المنقوض به وكذا الحال
المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا فلو كان قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على
هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر انتهى وقد يمنع الورود بالحمل ذلك على
الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لانه مفعول مطلق والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني
وفخر الدين الرازي وجار الله الزمخشري وابو عمرو ابن الحاجب جمال الدين ابن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فان زيدا كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان
فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلقها من العدم
فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون للمفعول المطلق بافعال
العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال
الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشأت كتابا وعملت خيرا
انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات
صفة غير الوجود تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه
الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل
عليها نحو ضربت ضربا مثال المفعول المطلق المؤكد لعامله ويشمله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل العامل
فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول ظاهر كلام سيبويه على ما قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني
والمبرد والسيرافي ورجحه الرضي عليه من الله الرضا ونسبه الى الاكثر لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه
ولان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ
للفعل وكونه بغير لفظه قليل فيحمل القليل على الكثير او ضربت ضرب الامير مثال المفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت
ضربا بتقدير او ضربت ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف

باب المفعول المطلق

نحو ضربتين ضرب الأمير القرن ولهما في النوعي خلاف ويجب حذف عامل ما سماعا في نحو سقيا ورعيا

ثم المضاف ومثاله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب اي الضرب المعهود فلو اردت بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتأخرين او ضربته ضربتين مثال المفعول المطلق المبين لعدده ومثاله قد كتبنا ذكره واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبدالله اظنه جالسا نصب عبدالله او اشارة اليه كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب ظننت ذلك بتشديد به الى الظن او مرادف له نحو شنئته بغضا واحببته مقتا او مشارك له في مادته وهو اما اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم غير نحو والله انبتكم من الارض نباتا او مصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل عند الاول انباتا وتبتلا ودال على نوع منه كقعد القرفصا ورجع القهقرى فالاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجعة القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوطين وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل وبعض نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل وما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا وما الشرطية ما شئت فقم اي اي نوع شئت فقم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد دائما باتفاق قال الرضي انما المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجواز جمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المتميز اذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعات فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول سرت سيري زيد وعمرو وتقلب قولا كثيرة ومنهم من منع وعين المسموع وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما مصدر نحو [illegible] الخبيث متعب وما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز مأكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء فلا يجوز ما احسن زيدا احسانا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما وكذا ما كان ناقصا لا مصدر له ولا يجوز كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا جزم به في التصريح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينصب بغير الثلاثة لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه وليس مفعولا مطلقا ثم هو اعني المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليل حالي او مقالي كقولك للقادم او لمن قال ما قدمت خير مقدم اي قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكد قال لانه انما جيء به للتقوية والتقرير والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو اما انت الا سيرا وفي نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك امتناع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اي المفعول المطلق سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها ولم تسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل المصدر عوضا منها من حيث انه يفهم منها في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقعد على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وجدعا اي جدعه الله جدعا قال الرضي ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة [illegible] على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو بعدا له وسحقا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو مكر واكرم وسعى لها سعيها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا وقال الشارح ويجب حذف فرع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما جائز لقصد الدوام والثبوت فيحذف ما هو موضوع للحدث [illegible] ومعاذ الله وسبحان الله واما النقل فما يدل عليه نحو كتاب الله

وقياسًا في نحو فشدّوا الوثاق فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً وله عليّ ألفٌ عرفًا وزيدٌ قائمٌ حقًّا وما أنت إلا سيرًا وإنّما أنت سيرًا وزيدٌ سيرًا سيرًا ومررت به فإذا له

وصبغة الله ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه شرع عند كليات فيه المصدر بما لا بد مما يتعلق به من فاعل أو مفعول فذكر ما هو مفصول للتكلم
من أحدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر في إظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله
وسبح سبحان الله وأحمد حمدا لك ويتقي ملحقا وصحح بعضهم بأنه إذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا
إنشاء وإذا كان إنشاء كان المصدر والفعل معا فيتبين بريدا بأنهما لا يجتمعان ولكن إن أتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وإن أتيت
بالفعل لم يجز أن تذكر المصدر انتهى وليس بشيء إنما وقع في الخطبة المذكورة من كلام أمير المؤمنين ليس مراد به الخبر وهو من الفصحاء بحيث
لا يخفى تنبيه من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع أفعالها أصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد قعدت جلوسا وهي ثلثة أنواع
أحدها ما يستعمل مفردا فقط نحو أفة وتفة لك أي قذرا والأفة وسخ الأذن والتفة وسخ الأظفار وذفرا أي نتنا وبهرا له أي تعسا
أما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكي أن الأعرابي دعا على القوم بهرهم الله عليهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو
بله زيد بالإضافة إلى المفعول أي تركه ويستعمل اسم فعل فيقول بله زيدا بالنصب أي دع زيدا واسما مرادفا لكيف فيقول بله زيد
بالرفع أي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا أخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد وويلا له وويله أي حزنا له وحزنه وكيفية التقدير
ظاهر من التفسير وقيل يقدر لويح رحم لأنها كلمة الترحم ولويل عذب لأنها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم
ضابطا كليا يدل على حذف الفعل معه لزوما لما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده ويجري عليه
ما لم يسمع وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمته طلبية كانت نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فإما
منا بعد وإما فداء أي تمنون منا أو تفدون فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة لشد الوثاق وعاقبته إما قتل وإما استرقاق
أو من أو فداء فيفصل هذا المطلوب بقوله فإما منا وإما فداء أو خبرية كقولك زيد يكتب فقراءته بعدا وبيعا وعمرو يشتري فإما
بيعا وإما أكلا ومنه قوله لأجهدن فإما درء واقعة تخشى وإما وقوع السؤال والأمل فدرء ووقوع تفصيل لعاقبة الجهد أي إما
أدرء وإما أبلغ وإنما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لإشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة

أو تفصيلا لا لعاقبة

المتقدمة مسده لأنه يشبه أن المراد منه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كسنت منا إلا لعاقبة مضمون جملة
كزيد يتيب سفرا قريبا أو بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه أو لغيره فالأول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من الصادر غيره
نحو له علي ألف عرفا فجملة له علي ألف نص في الاعتراف لا يتطرق عليها احتمال غيره فالمصدر اللازم بعدها وهو اعترافا يؤكده
الاعتراف الذي تضمنته الجملة كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون
الفاعل لأن الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب وأما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة إذ متميز بكمالها لا مضمون أحد
جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الألف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لأنا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو أيضا مضمون
الجملة ويسمى مؤكدا لنفسه لأنه بمنزلة تكرار ما قبله فكأنه الذي قبله بنفسه وقد جوز فيه الرفع خبر المبتدأ المحذوف أي هذا الكلام اعتراف
والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون
مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت بحسب الواقع فيكون غير حق فلما جاء مصدر المذكور صار نصا
في الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد متأثر والمؤثر غير المتأثر وإنما يجب الحذف
في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهو نصب المصدر فيهما لإشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه الأصح
كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له علي ألف ولا حقا زيد قائم لأن العامل فيهما فعل يفسره مضمون
الجملة أي اعترفت بذلك اعترافا وأحقه حقا ولا بأس في ذلك لا بعد تمام الجملة قال الرضي وأنا لا أرى بأسا من تكاتب كون الجملتين
أما عاملتين في المصدرين لإفادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان من هذا الباب ومنها ما وقع محصورا
بإلا وإنما أو مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالأول نحو ما أنت إلا سيرا وإنما أنت سيرا والثاني نحو زيد سيرا سيرا والتقدير إلا أنت
تسير سيرا وإنما أنت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجيء ذلك معرفا نحو ما أنت إلا سير البريد وزيد السير السير والاسم الذي
قبل المصدر في هذه الأمثلة اسم عين والمصدر لا يصلح أن يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر
لإشعاره بالمحذوف وكما ترمع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع وقيام الإثبات في الأول وحرف التكرير في الثاني مقام المحذوف وشبهاه أن الأول
لو لم يكن ثم داع إلى التكرير في الإفادة وإنما قامت إلا وإنما مقامه لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فإن لم يكن المصدر محصورا ولا
مكررا لم يجب الحذف نحو أنت تسير سيرا وإن شئت حذفت قلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل بل
رفع المصدر على الخبرية نحو إنما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة
بأن المقصود منها هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث لا يناسبه وإن كان
ما يرع لسبب ... في نحو ... اللهم فيه نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك بعض لمشابهته الاسم الفاعل الذي لا ولا للتفسير وضعا 11

صوت صوت حمار ولبيك وسعديك الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او حصوله نحو ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا

على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مثله
العمل كالفعل لمشابهته وهذا العامل لازم الحذف وقد وقع له في باب المبتدأ ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك
سلمت الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على
الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو ضمير المجرور قبله والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة
وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت
حمار او اقيم مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع
في نحو قوله له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو صوته صوت حمار لعدم
تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال
من الضمير المستتر في الظرف لكن ان كان نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنع
الصفة لا لانه معرفة واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف ذهب جزولي الى ان
الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور انهما متكافئان لان في النصب التقدير و
الاصل عدمه ومنها ما وقع مثنى دالا على التكثير والتكثير نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر
الب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل الب لك البابين اي اقيم على طاعتك
لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس
ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم صارت ياء بالاضافة كلديك وعليك وسعديك ومعناها بعد لبيك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد ولا تستعمل الا بعدها وتستعمل لبيك
بدونها ومثل ذلك دواليك اي تداولا الامر بعد تداول وحنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن وهذاذيك اي اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اي
كف كفا بعد كف وعامل هذين وعامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب
المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف كذا قيل ودفع بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف
ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لان المصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير
نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل انتهى
وجميع هذه المصادر لا يتصرف لا يستعمل لها افعال واما لبى يلبي فهو مشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله وبسمل من بسم الله
انتهى ومما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام او لا كقوله ارضى وذوبان الخطوب ينوشني
وامكث وانت في الحديد وقوله خمولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع من ان تكون همزة
التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدمه لفظا فقط و
انما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا الاخير المفعول
له ويقال المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سيأتي فعل ذلك
الفعل مراد به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام لتحصيله اي تحصيل المفعول له او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع
المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو ضربته تأديبا فتأديبا مفعول له لانه منصوب بفعل
وهو ضربت في الفعل اي الحدث وهو الجزء الغرب للتحصيل وفعل الفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله وان قيل التأديب عين الضرب فكيف
يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه التأدب قال بعض المحققين ويكفي به ايضا
ضربته تأديبا كما صرح به الرضي فلا عبرة بالنحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأدب والضرب سبب الاحداث وسببه
انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعد وفعل الفعل وهو القعود لحصوله
فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخرة عنه في الوجود كالتأديب للضرب او علة مؤثرة له
موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا بحسب الوجود الخارجي والثاني يكون علة
له بحسب الوجود الخارجي مما يحسب الوجود الذهني فلا تأثير له فبين التأديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود
مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد المأخوذ منه

لا الضمير



ويشترط كونه مصدراً متحداً بالعامل وقتاً وفاعلاً ومن ثَمَّ جُرَّ باللام في نحو والأرض وضعها للأنام وتهيّأتُ
للسفر غداً وجئتك لمجيئك إيّاي النوع الرابع المفعول معه

الحكم المذكور وأجيب بمنع تسليم أن تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحد ولا أن النصب لا يتحصّر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهم الحد في
الآن الذي نحن في التعريف ليس بنصب الحد بل مطلق النصب ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل ثم لا يخفى ما في هذا
الكلام من ارتكاب الاستخدام كالجار في الإيضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي أن يستخرج في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور
منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدراً لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات وزعم يونس أن قوماً
من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الأول لكونه مفعولاً له والمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فهو ذو
عبيد لا غيره فالعبيد علة للذكر ومنع ذلك سيبويه وحمله على الحال كما في الجماء الغفير وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد به عبيداً بأعيانها
قال ولو قلت أما البصرة فلا بصرة لك أما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما وأوله الزجاج على تقدير أما تملك العبيد أي
مهما يذكر شخص من أجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعل بعضهم مفعولاً به أي مهما يذكروا العبيد ومتحداً
بعامله وقتاً بأن يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جبناً أو يكون أول زمان الحدث
آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفاً من فرارك أو بالعكس نحو جئتك إصلاحاً لك وهذا الشرط اشترطه الأعلم وجماعة من المتأخرين ولم يشترطه
سيبويه ولا أحد من المتقدمين وفاعلاً بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق
حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط رأي المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا أحد
من المتقدمين أيضاً كما قال في الهمع وهو مرتضى الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب المشاركة وعليه يكون
انتصاب خوفاً وطمعاً من قوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً على المفعول له من غير حاجة إلى تكلف تقدير أي إرادة خوفكم وطمعكم أو إلى
جعل الخوف والطمع بمعنى الإخافة والإطماع أو جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي على عدم الاشتراط
بذلك بقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبلية والمستحق للسخطة إبليس
والمعطي للنظرة هو الله تعالى ومشترط الاتحاد يأول هذا أيضاً كما أول الآية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلاثة كونه مصدراً والاتحاد
زمانه وزمان عامله وفاعلهما وزاد بعضهم رابعاً وهو أن يكون مصدراً قلبياً كالرغبة في نحو جئتك رغبة في إكرامك فلم يجوزوا جئتك
قراءة للعلم لأن القراءة من أفعال اللسان قال الشاطبي وهذا الشرط اتحاد الزمان لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل
المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فأجاز جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيداً وفاقد أحد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام
ونحوها مما يفهم معناها من وفي والباء والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثَمَّ إشارة إلى المكان الاعتباري كما تقدم أي ومن أجل فقدان
الشرط المذكورة جيء باللام في قوله تعالى في نحو والأرض وضعها للأنام لفقد المصدرية فإن الأنام على الموضع وليس مصدراً فلذلك
جر باللام ومثله قوله عليه السلام إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها أي لأجل هرة وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غداً لفقدان اتحاد الوقت
فإن وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله قوله تعالى كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أي لأجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم
ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمجيئك إياي لفقدان اتحاد الفاعل فإن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المجيئه
المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم أي
لهدايته إياكم وقوله وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهات الأول الشروط المذكورة معتبرة
لجواز النصب لا لوجوبه وتحتمه حتى أن المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجرداً من أل والإضافة أم مضافاً أم محلى
بأل لكن الأرجح في الأول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن أبي موسى الجزولي منعه في الأول قال الشلوبين ولا أعرف
له في ذلك سلفاً الثاني ناصب المفعول له معنى الحدث الذي نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر لأنه جواب لم والجواب بد
بحسب السؤال فإذا قلت قمت فكأن المخاطب قال لم قمت فقلت إجلالاً لك أصله لإجلالك إلا أنه أسقط اللام و[illegible]
في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له إلا أن القياس يرد الأشياء إلى أصولها هذا هو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وأكثر المتأخرين
وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه واجب الإضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه
في الاشتقاق مثل قعدت جلوساً إذا عرفت هذا فكان على المصنف أن لا يعد المفعول له قسماً برأسه بل إن قال بمذهب جمهور
البصريين وهو الصحيح كان عليه إدخاله في المنصوب بنزع الخافض كما سيأتي وإن قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه إدراجه تحت
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث غير حده للمفعول له لأن نحو جئتك لإجلالك ليس مفعولاً له لأنه ليس بمنصوب وقد أخذ
في الحد المنصوب وعلم بأخذه لما قلناه أعلاه لأنه عد المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولاً له وهو داخل في نحو
بل هو عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر ونص ابن الحاجب على أنه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح الرابع مما يرد منصوباً لا
غير المفعول معه أي الذي فعل مصاحبه بأن يكون الفاعل مصاحباً له حين صدور الفعل عنه أو المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه

وهو المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول فعل او لا يتقدم على عامله نحو سرت وزيدا وما لك وزيدا

نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند اليه المجرور في المغضوب عليهم والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عائد على الحلف واغنى عن نفسه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الكلمة المنصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والمبرد ذهب بعضهم في قوله تعالى لقد
تقطع بينكم على قراءة النصب وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير يرجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معنى الذي فعل الفعل بمصاحبته على ان يكون
نائب الفاعل ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور عائد على الموصول كذا في الفوائد الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين
ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح اسم لهذا النوع كالمجرور الناطق علما للاذنان وسماه سيبويه هذا والمفعول
به على الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف لغو متعلق بالمذكور اي الاسم الذي

ان

ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل
ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية يخرج المذكور بعد واو
العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبته معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته لانه لا يجوز نصب ضيعته خلافا للصيمري فانه وان
كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبته معمول فعل قال الرضي ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في
وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيد بالعطف مشارك
في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه نحو سرت والطريق فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة
للمخاطب في السير المامور به وقد صرح نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم
اشتراك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم اشتراك لكن لا يكون مقصودا بل القصد الى
مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة
وهو الصحيح تنبيهات الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور ولعله لم يقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صدر الافاضل
تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجي جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة تفاديا عما ارتكبوه من التاويل في هذا المثال حيث
ادعوا الحالية فان ابن جني قال جاء زيد لما لقيت الشمس عند مجيئه فجعلها كالحال المفردة المشتبهة كمررت بالدار قائما سكانها وقال
ابن عمرون هي باؤه له بقولك مبكرا او نحوه انتهى وسياتي في ذلك مزيد كلام انشاء الله الثاني اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال
احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدمه من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة
واسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا يضر الا في الاستثناء
الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب بفعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد ولابست الطيالسة ورد
بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه منصوب على الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون انتصابه معنويا ورد بان الخلاف لو عمل
العامل المعنوي لما اضطر عند عدم اللفظ الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني من انه بنفس الواو ورد بانه لو كان كذلك لاتصل
الضمير بها اي بالواو كسائر الحروف التي تنصب مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب على الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت

بها كما يتصل

مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده عارية اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير كما قيل في لا الا واحد ان الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غير ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان
كذلك لانتصب في كل رجل وضيعته مطلقا وتبر كذلك الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال

المجازية

قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجزء من الجار فمنعوا
الفصل بينهما قاله في الهمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر الفاعيل فلا يقال بزيد وعمرا مررت لان الواو في
الاصل للعطف والمعطوف تابع تحققه التاخير ابن جني قال وانا لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن
المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا ضربت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعو وقوله اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه
والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب اراد لا القبه اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة
قال ابن مالك في شرح الكافية ولا حجة له في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في الاول ظ واما
الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوءه السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون في قوله وزججن الحواجب
والعيونا ثم قدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا ومثل المصنف
المفعول معه مع تقدم العامل لفظيا بقوله نحو سرت وزيدا ومع تقدم العامل معنويا بقوله ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ومثله
كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون لانه لا يمتنع وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا

وجئت انا وزيدا والعطف في الاوليين قبيح وفي الاخير سائغ وفي نحو ضربت زيدا وعمرا واجب

واختلف في تقديره فقيل تلابس هو مفعول له ام غير مفعول فزعم السيرافي انه غير مفعول ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه
قال وذلك لان ما دخلها معنى التحقير والانكار ليست سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع
واختلف في كان المقدرة فنص السيرافي وغيره الى انها تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال واما فلا تكون حالا وزعم
بعضهم انها ناقصة خبر عن اسمها للسؤال عن الحال والصحيح ان كانت ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال
كنت او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح تنبيه نحو هذا لك واياك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل
ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعملان فيه ولا يتكلم به خلافا لابي علي قال ابن هشام وانا اقول
سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا ما في معناه فقال ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر
في كلامه التعبير بالقبيح عن الامتناع قال لكن ما مشى في شرح التسهيل وانظر قوله لم يقيد بالناصب في ذلك فعلا بحذف فعلا كما في ما لك
وزيدا فان ذلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجواز ذلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير في ما لك وزيدا له داعيا
تقدم ما الاستفهام التي هي بالافعال اولى وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس
فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا المثال من قسم المثال الاول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو
قوله والعطف في المثالين الاولين وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعدها اسم بعد واو بمعنى مع وقبل
الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل وبفاصل ما قبيح اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل
لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في
الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المص في باب العطف واما الكوفيون فيجوزونه في السعة وجوزه البصريون في السعة
ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمرا الا ضعيفا وشرح العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر
والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع
مؤكد بضمير منفصل سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة
فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو
الذي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في
نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحبا الرجلين في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي عليه من الله الرضا وتبعه المص في الحاشية
ونقل الاتفاق غير الرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وجوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن
هشام في المغني نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور
بعد الواو حالات لم يذكرها المص احدها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك
في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال
لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود
قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا قبحه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحية نحو جاء زيد
وعمرو لان العطف هو الاصل فقد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان
كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله
علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف
والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت
الاول ولانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة
في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون الثاني اختلف في المفعول
معه فذهب قوم الى انه قياسي مط وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به محل السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم
التفصيل بين ما يجوز فيه العطف فيجوز نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما لا يجوز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون
سماعيا ويقال في المسئلة غير ذلك الثالث اذا وقع خبر لما قبله او حال فالاولى مطابقته لما قبله نحو كنت وزيدا قائما وجاء البرد والطيالسة
شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى
المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال لان السماع والقياس يقتضيانه فائدة لم تأت واو
المعية في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو

بعد المفعول معه

الخامس المفعول فيه وهو اسم زمان او مكان مبهم او ما بمنزلة احدهما منصوب بفعل فيه نحو جئت يوم الجمعة وصليت خلف زيد ونحو سرت عشرين يوما او عشرين فرسخا واما نحو دخلت الدار فمفعول به على الاصح

فصل الخامس المفعول فيه

فيه نحو ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر شركاءكم او جملة على جملة بتقدير فعل اى فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ووصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان الجمع لا يتعلق بالذوات بل المعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قال ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق للسلامة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا الاسم المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح كوفي ويسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسماء الجهات الست وهو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ويعني بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لانها تأتي خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اى اسم الزمان والمكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما وهو ان يقع كما سيأتي منصوب صفة اسم بفعل اصطلاحي او شبهه فعلى ذلك الفعل مراد به اللغوي اى الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في المفعول له فيه اى في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ قد يناقش في هذه اللفظ من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي هو صفته مع كونه عاما فقد نصوا على وجوب حذفه فتأمل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يوم طيب واسم المكان من قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل خرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فخرج بما بعده فان الشهود وان كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وهذا الحد تام في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا ومن المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه وهذا المشهور في اللغة وجاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سمي بذلك لان آدم جمع فيه خلقه وقيل لان سائر المخلوقات اجتمع فيه خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعلى هذا فالاسم اسلامي وغير ذلك ومن اسم المكان نحو صليت خلف زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات ومما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو جلست ناحيته واما ما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه فاربعة كما ذكرنا احدها اسماء العدد المميزة بهما نحو سرت عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت له اسمية المكان الثاني ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والغالب في هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلاة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ ولم يرجعا وطالت غيبتهما قال الشيخ في التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم مما اشبه الجهات الست في الابهام والافتقار جانب ومكان واعترض جانب بانه قيما يتعين معه التصريح بفي ومكان بانه ليس على الابهام لان المتعدي اليه لا بد ان يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قمت مكان القائل او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قال الرضي في الثاني واعترض الدماميني بان ذلك يحتاج الى نقل الثاني الصالح بلا انتصاب على الظرفية من اسماء المكان نوعا احدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اتحدت مادته ومادة عامله ونعني بالمادة الحروف الاصلية ولا يشترط مع ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا اذ لم يعمل مستقرا او نحوه فان قدر نعمل في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيي انك ذاهب والاصل افي حق وفي جهد رأيي وقد نطقوا بهذا الاصل قال افي حق مواساتي اخاكم وذلك شاذ لا يقاس عليه واما نحو دخلت الدار فمما وقع فيه اسم مكان غير مبهم منصوبا بعد دخلت فمفعول به على القول الاصح لا مفعول فيه ولا منصوب وكونه مفعولا به انما على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه او على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي للجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لانه سمى المنصوب على الاتساع باسقاط الجار والمنصوب بنزع الخافض وجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه كما يدل عليه تقسيمه وفي المسألة قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب الشلوبين
[illegible]

قيل هو

ويقال اليوم بعض الفرسخ

السادس المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح والمؤول المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وهو قياسي مع أنّ وأنْ نحو أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم وعجبت أنّ زيداً قائم

في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا فيه بسبب الجر ثم صار مفعولا فيه من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان كذا المفعول
له فيهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام فيه قياسي في الثاني كما كان حذف حرف الجر قياسيا
مع أنّ وأنْ وليس بقياسي في غير المواضع الثلاثة انتهى وعلى هذا كان على المصنف جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض
كما قلناه في المفعول له فتأمل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة قال الرضي رحمه
الله لم لا يجوز أن يجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه إذ المجيء في جاءني زيد راكبا
فعل مع الحدث قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه وكذا تمام أخواته في التمييز انتهى قال
بعض المحققين ولا يبعد أن يقال إن المفعول ما يتعلق به الفعل أولا وبالذات والحال ليست كذلك لأنه يتعلق بها بواسطة أنها
مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لأن تعلقه به بواسطة أنه مخرج عن أمر يقع معمولا على سبيل الاتفاق ومن ههنا يظهر
توجيه جعل النصب في المفاعيل أصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما يرد منصوبا لا غير المنصوب بنزع الخافض ونصبه على المفعول
به في الحقيقة لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث أن العامل الذي كان الجار منعه لما
زال الجار من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان مانعا [illegible] وأما لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب
أكثرهم لم يفرد له بابا لأنه داخل تحت المفعول به بل أكثرهم يسميه مفعولا به على توسع ولا مشاحة في الاصطلاح وقوله الاسم الصريح أو
المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع أقسام الصريح والمؤول وقوله المنصوب يخرج ما عدا المنصوبات ويشملها جميعا وقوله بفعل لازم
أو شبهه وكثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر أخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود وبعض أفراد المفعول له مما عامله
فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول له وفيه أيضا أنه لا مطرد ولا منعكس أما عدم اطراده فلدخول بعض أفراد
المفعول له على قول الجمهور كما رأيت مع عده له قسما برأسه وقد مر التنبيه على ذلك وأما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل
متعد إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف جر مقدر وهو فيما يخص القياسي والسماعي معا أو إلى أحدهما بالحد الأول [illegible]
هنا الفعل القاصر وإلى الآخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياسي لفظا وقد يكون تقديرا كما سيأتي بيانه فتأمل وهو أي المنصوب
بنزع الخافض قياسي مع أنّ وأنْ المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وإنما كان معهما قياسيا لاستطالتهما
بصلتهما نحو قوله تعالى أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع أن المخففة النون أي من أن جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون
عليك أن أسلموا أي بأن والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي أي في أن بل الله يمن عليكم أن هداكم ونطمع أن يدخلنا ربنا [illegible]
عجبت أنّ زيدا قائم مثال لما هو مع أنّ المشددة النون أي من أن زيدا قائم ومثله قوله تعالى وأن المساجد لله أي لأن [illegible] الآية
للمنصوب بفعل لازم وأما المنصوب بالمتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر مقدر فالأول نحو وعدت زيدا أن أكرمه
والثاني نحو يعدكم أنكم إذا متم في القياسي وأما السماعي فيهما وأما المنصوب بالمتعدي إلى اثنين أحدهما بالحد الأول [illegible]
بها الفعل القاصر والثاني بحرف جر مقدر فلفظا نحو أكرمت زيدا أن يكرمني وأكرمته أنه صالح ويعدك زيدا أن ينصر [illegible]
عمرا أنه مظلوم [illegible] وتقديرا نحو إياك أن تحذف أي بعد نفسك من أن تحذف [illegible]
الجار مع أنّ وأنْ تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت أن تفعل إذ لا يدرى هل المقدر في أن تفعل أو عن أن تفعل واستشكله [illegible]
في الرضي بقوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن بحذف الجار مع أن اللبس [illegible] المراد وأجاب في المغني بأنه إنما حذف الجار لدلالة بينة
المعنية وأما اختلاف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالاختلاف في تحقيق القرينة انتهى وأجاب
المرادي [illegible] بأنه أراد الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لأنهن [illegible] واستحسنه [illegible]
قال لأن من شرط امتناع اللبس [illegible] وعند قصد الإبهام لا يخاف اللبس [illegible] انتهى ومما
يحتملهما قول الشاعر ويرغب عن [illegible] ويرغب أن يرضى صنيع الألائم أنشده ابن السيد فإن قدر في أولا وعن ثانيا
فمدح وإن عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن للتنافي انتهى ما ذهب إليه المصنف من كون محل أنّ وأنْ وصلتهما
بعد نزع الخافض نصبا هو مذهب الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه
أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ومن صنع سيبويه
هذا [illegible] فهو أنه محتمل [illegible] نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه
يرى أنه نصب سهو كما قاله ابن هشام في المغني ورجح الرضي كونه نصبا لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا ولهذا [illegible]
[illegible] إشارة كليب بالأكف الأصابع وقال ابن هشام ومما يشهد للجر قوله تعالى وأن المساجد
لله فلا تدعوا مع الله أحدا وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون أصله لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله وفاتقون
لأن هذه أمتكم أمة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها لا تقول أنك فاضل عرفت وقوله [illegible]

وسماعي نحو نعم في غير ذلك نحو ذهبت الشام السابع الحال وهي الصفة المبينة للهيئة

ان تكون حينئذ الى وكذا دين بها انا الما ابرد ومجفض من عطفا على محل ان تكون اذا صلة لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم
دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات
انتهى الثالث قال ابن هشام اهل الكوفيون ذكروا هنا مع تجويزهم في جئت كي تكرمني ان يكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها
والمعنى لكي تكرمني ولجاز وا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها
انتهى وقد اثبتها هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان كلا يتجاوز به حد السماع وهو اما شاذ وذلك
نحو تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي فالديار او على الديار والاقلة اولى لكثرته وقوله نحن قيد بما بها من صيانة
واخفى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان
تسترضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقع تضمين اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار واخفى الذي لولا الاسى
لا هلكني ولا لزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم لا يحمل على الشذوذ فكما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته
ما ضمن معناه نحو قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى قال المص في شرح الاربعين النصب اولى من الحمل على النصب
بنزع الخافض فان التضمين كثير ووروده في النثر والنظم مسلوكا انتهى والكثير الاستعمال نحو ذهبنا الشام اي الى الشام لانهم كانوا
يجعلونها كثيرا يحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية
تشبيها لها بغير المختص من اسماء المكان ورده الرضي لاتفاقهم على ذلك باطلة تنبيهان الاول من السماعي المنصوب الثاني من باب اختار
المتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار كاختار
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين
ونهى عن نهيت زيدا القبيح اي عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال
ابن الطراوة والسهيلي ان اصح في استغفر ان تعدى الى الثاني بنفسه وتعديته عن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما ابن
هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس
من يد اي بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم يكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اي باخيها وصدق بالتخفيف كقوله
تعالى صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى وزوجناكها اي بها وزوجناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه
الافعال فقال الشيخ جدة وعرف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار صدق ذا دعا وسم وكرره زوجن نبينا حكاه ابو حيان
الخبر قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا طعامه وكلت لزيد طعامه ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وذلك
غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بنفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون من المنصوب
بنزع الخافض والاول هو المشهور الذي عليه الجمهور ولا ينبغي حملها او همه خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثاني الخلاف في
المنصوب في نحو شكرته وشكرت له هل هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار او هما من المتعدي تارة
بنفسه وتارة بالحرف ولكن احد الاستعمالين مستند واقيه فهو وفيه براسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى
الاول من ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل
ليس لازما مذهب او نحوي والنعت لنفسنا اي الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زائد فالالات
الحرف مع تكلمه مجموع عمل سرا المتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين
يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا والحرف زائدا باولى من كونه لازما والحرف زائد توسعا بل قد
ترجح هذا باب دعوى الحذف فاولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول الثالث ذهب الاخفش
الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي اما تعين الجار نقول بريت القلم السكين اي بالسكين فحذف الجار لتعينه كذا
نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو
في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى
فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال مررت اخوتك الزيدين اذ لا يدرى هل المختار
من الزيدين ومن الاخوة في شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسن ابن الطراوة ذهب الى مثل ذلك السابع تمام المنصوبات الاعير الحال
تذكر وتؤنث وهو الاوضح يقال الحال الحسن والحال الحسنة وقد يؤنث لفظها فيقال الحالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد لم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر

الثاني من المنصوبات

عن نعت ويشترط تنكيرها والأغلب كونها منتقلة مشتقة مقارنة لعاملها وقد تكون

عن نعت والهيئة وتكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد به هنا الحال الذي اعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي حينئذ اعم من ان يكون حال الفعل صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه
لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة لصاحبها اي مقارنا لطلوع الشمس وايضا هي
اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم نحو هو موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة او بخلاف ذلك ومن الاولى المؤكدة واعم من ان
تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى
حالا مقدرة قاله بعض المحققين وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحال المحسوسة المشاهدة كما هو المتبا
در فيخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان اريد الصفة فالتعبير بها اوضح لكن يخرج عنه مثل جاء زيد و
الشمس طالعة وجاء زيد وعمرو وجاء الناس انتهى وقد ظهر من النقل المتقدم ان المراد بهذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة
حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاويلها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي ثبوتها خلاف ولعله
لم يلتفت اليها لشذوذها وتصيد للمتدبرها لم يدخل نحو القهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز نحو لله
دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا فان ضاحكا صفة مبينة للهيئة لكنه
نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا تنبيهان الاول
الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا او معنى كما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته اي يشبهه لان
المشابهة مقيدة بحال الخروج وللمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا او معنى كقوله تعم هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا
وهو في المعنى مفعول به لما اول هذا اي انبه او اشير ولهما معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله به ولم
يقيده بعضهم فقيل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال
الدماميني في المنهل وقد بقي انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى اوقعت
بزيد الضرب قال هذا وانا لا ارى وجها للتخصيص بالمفعول به دون غيره من سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال
استوى الماء والخشبة طويلة ولا سرت والنيل حذا في زيادته القبض ولا جئت يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف على ما في الكافية
جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج
الى جعل ضربت الضرب شديدا الى تاويل الحدث الضرب شديدا وجئت وزيدا راكبين في معنى جاء زيد راكبا او يعم كل مفعول
كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة تعجا را الله وصاحب اللباب الى كل ذهب طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يناقش في شمول
التعبير بالمفعول من غير قيد لكل من المفاعيل بما اسلفناه في بحث المفعول به ومذهب سيبويه ان الحال قد تكون للمبتدا ايضا
وصححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة
الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بنحو
مبكرا ونحوه قال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة
زاده
في النصب وعند عدم ظهور اعرابها وطرد الباب في غير ذلك ولان التنكير اصل والمقصود يحصل بها والتعريف على العكس وما
ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو اجتهد وحدك اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مرتبين وارسلها العراك اي معتركة
جاؤا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة الكوفيون
ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء
فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة
لانها ماخوذة من التحول او هو التنقل كجاء زيد راكبا فان الركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على
متصف بها لانها لا بد ان يدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا
كما مر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمونه من الحدث لانه جئ بها للتقييد فان
كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو هذا بعلي شيخا فان الاشا
رة المقيدة بالوقت مضمون الحال لم يقع الى البعل اذ الحال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اي حصولها في الحال
زمانا وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اي تكون بقلة فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا
للتقليل قال ابن هشام في التوضيح لكن وقع للمص في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فليتنبه له تا تبترى

ثانية وجامدة

كلهم جميعا فانه لا بد من شانها العطف فى البعث من لازم الجنوه والعموم من مقتضياته للجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات
صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة له
ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهرى فى القاموس الزرافة كسحابة وقد يشدد فاوها الجماعة
من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركا وبذلك لانها شبهها بالبعير والبقر والنمر من زوفى فى الكلام زاد لطول عنقها
زيادة على المعتاد ويضم اولها فى اللغتين جمعها زرافى انتهى قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها
مبتدأ واطول خبره والجملة حال ايضا انتهى قال فى التصريح ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى
وفيه انه يشترط لوصف المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون مقدرة بفعل نص عليه الرضى وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
الى السماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام فى الاوضح ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا فى الاية للحال التى تجدد
صاحبها وقال فى المغنى هذا سهو لان القران قديم وقال الدماميني فى شرحه السهو على المص فان الانزال يقتضى الانتقال
والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهى على ضربين مؤولة بالمشتق وغير مؤولة فالاولى فى ثلثة مسائل احدها ان يقصد فيها التشبيه كقول
ابى الطيب بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون ما اشتهر
بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار ولك ان تجعله على حذف مضاف اى مثل قمر ومثل خوط
بان كما يرشد اليه قول الفقيه وكرزيد اسدا اى كاسد اى مثل اسد وبه صرح فى التسهيل فقال وتقدير مضاف قبله قال فى التصريح وهو
اصرح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد
اى متقابضين وكلمته فاه الى فى اى متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول
به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى ولو كان على الاضمار لم يمتنع وذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه
الى فى فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من فى غيره واجاب
ابو على بانه انما يقال ذلك فى معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل قال وجعل
فاه حالا من كلمته فاه الى فى اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى فى او من فيه الى فى انتهى قال شيخ شيوخنا الخرفوشى رحمه الله
وحرر بان الاصل فى هذه الامثلة ان يكون المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما فى بعته يدا بيد اى يد زيد بيد
بيدا ويحسنه كما فى جمعهم ثم لما كان فوه الى فى وتضمنهم بفضيضهم وذو يد بذى يد ونحوها فى معنى متشافهين وكافة ومتقابضين نحو ذلك
اعطيت معنى الكلام والجمل حين قامت مقام المفردات وادت معانيها اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه
انتهى قال فى التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه فيقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل
انتهى الثالثة ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مترتبين على هذا النمط وعلمته الحرف بابا بابا اى مفصلا قال الرضى وضابطه
هذا ان ياتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف فى نصب الجزء الثانى فذهب الزجاج الى انه توكيد والحال هو الاول
لانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول بمعنى انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا
لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم بعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال الدماميني وقدره
بعضهم بابا مغايرا لباب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة فيشمل هذا جميع الابواب وذهب الفارسى الى انه
منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره
فى الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن
التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال فى الهمع وهذا هو المختار عندى لظهورها فى بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن الذين
من قبلكم باعا فباعا وجزم بما قاله ولا بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا لانه لما تعدد ذلك المتحد مع صلاحية كل واحد
للاعراب جرى عليهما اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن قاسم فى شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف
فى شىء من هذه المكررات الا الفاء وقال الرضى او ثم نحو قضوا الاكبر فالاكبر او ثم الاكبر قال ابو حيان والتكرار فى مثل هذا لا يدل على ما يريد به شفع
الواحد بل لاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك
صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد
والمختار فى الجزء الثانى ما اختاره ابو حيان فى النصب والثانية فى سبع مسائل وهى ان تكون موصوفة نحو انا انزلناه قرانا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل
لان الحال وهى الاسم الجامد وطات اى مهدت الطريق لما هو حال فى الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفى اللباب موطاة

مقدرة والأصل تأخرها عن صاحبها ويجب إن كان مجرورا .

كونها موطئة لا موطأة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطئا لطرقه خالفه الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما
وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد منتصب لذلك الاسم اتصافا بها ويجري عليه صفة وهي العجم قال
فقوله انما في الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان تكون الموطئة على لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطأ
انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى ويدل على
سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزا بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او على نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة مما الكم في المال
فيثبت او طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال الواقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا
لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا وهذا تمرك شهريزا بشين معجمة مضمومة ومكسورة مع الاعجام ضرب من التمر وان شئت اضفت واتبعت
مثل ثوب خز او ثوب خزا وفرعا لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الاوضح لابن هشام من التمثيل
بتنحتون من الجبال بيوتا فمنحوتات بيوتا على هذا مفعول به لا حال نبه عليه الشمني في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وهذا
جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتأويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي
والتأويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن مالك ان الجميع يؤول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب الحق انه لا حاجة
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق
انتهى ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمانها بعد زمان عاملها كقوله ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم فان
زمن الخلود لا يتصف مقارنته للدخول فلم يبق الا تقديره وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رءوسكم
ومقصرين اي مقارنين للحلق او التقصير لان نفسهما متأخر عن زمان الدخول لكن تضمن العامل في الحال فلا تكون مقارنة له ولا
حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال
المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد
شنع بعض المتأخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرين فانما هما
في معنى الحال وذلك ان الله وعدهم دخول المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير امنين والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع
في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان في حال حدث وقوعها فهي بمعنى الحال او كان قبل
حدوثها فهي بمعنى الاستقبال او بعده فهي بمعنى الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام كي
كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول زيد في منزل خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية كان خطأ لان
الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال تحليق وتقصير امنين وغير خائفين فهي حال بمعنى الحال و
ليست كالتي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مستقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى قال
وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع به الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال على ظاهر
اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد ولما كان هذا عندهم لا يجوز قالوا حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا له
الصيد غدا فنقول مقدرا حال بمعنى الحال اي يقدر له الان الصيد عليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا
قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم الى الصلوة باردتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واطال
فيه بما يطول ايراده نبينا الدليل قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال المذكور اي مقدرا
حال المرور به ان يصيد به غدا ويبني على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
حالا لان الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها
غير صاحبها ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا الصيد به غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان المقدر
هو او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان
يكون هو مقدرا لانه معناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها انتهى الشمني المشهور تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين
القسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهو الحال المحكية
اي الماضية التي تقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني ونعم ما فعل اذ هو راجع الى ارتكاب كونها محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المضي المقارن لزمن عاملها الماضي انتهى والاصل اي الكثير الغالب في الحال
تأخرها عن صاحبها لانها بمنزلة الخبر والاصل فيه التأخر كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو

ويمتنع إن كان نكرة محضة هو قليل أي يجب تقديمها على العامل إن كان لها الصدر

المضاف والمضاف إليه ولا عمله لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف قال ابن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك في شرحه لكن إلا أنه فصل في شرح التسهيل فقال إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف إليه نحو هذا شارب السويق ملتوتا [illegible] الإضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وإن كانت محضة لم يجز بإجماع وتوزع في ذلك بما [illegible] بالحرف وشرطه كونه غير زائد نحو ما جاءني من أحد أو مضمرا أسما كانت الحال أو فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند ضحكت بل ضاحكة فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالإضافة هذا قول الجمهور وقضية [illegible] أيضا ومذهب ابن جني وابن كيسان فأجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح قال تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس وقول الشاعر
إذا المرء أعيته السيادة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد وقال الآخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي
وأجيب بأن الشعر ضرورة وكافة في الآية حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتأنيث مع أنه يلزم على القول بها [illegible] الناس تقديم الحال المحصورة بالا وتعدي أرسل باللام والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثر ودفع الأول بأن تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كالمتقدم والثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر فإن تعدي أرسل باللام كثير فصيح وارد في التنزيل كقوله وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فأجازوا التقديم فيما إذا كان صاحب الحال المجرور مضمرا كمررت ضاحكة بك أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه إذا لم يكن كذلك أما إذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التأخير اتفاقا بل يجوز نحو ما جاء راكبا من أحد حكاية قال الشيخ في حاشية المغني ههنا حكاية أخبرنا بها إجازة وإن لم يكن سماعا شيخنا العلامة أبو محمد بن الشيخ أبي إسحاق إبراهيم [illegible] قال أخبرنا شيخنا القاضي أبو سعيد العقباني قال سمعت [illegible] يهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم فقلت له قوله بعثت إلى الأحمر والأسود فقال لي هذا خبر آحاد فلا يفيد إلا الظن والمطلوب في المسألة القطع فقلت له قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس فقال هذا يبنى على قول من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به [illegible] أنتفي وأقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق أنه وإن كان آحادا في [illegible] فهو متواتر معنى لأنه نقل عنه من الأحاديث ما دل على عموم رسالته ما لا يبلغ عدد المشترك منه حد التواتر وأفاد القطع بمنزلة شجاعة علي وإذا كانت تفاصيلها آحادا وسخاء حاتم [illegible] القطع بمنزلة معنى البين [illegible] لقطع بحقيقته لأن الرسول معصوم فكل ما هو خبر معصوم [illegible] على أنه [illegible] الإسناد لا يدل على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف تنبيهان الأول يجب تأخير الحال أيضا إذا كانت نكرة محضة نحو وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين وكأنه إنما أهمل ذكره نظرا إلى أن شرطية علم الحصر لا تجوز تقديمه من الأبواب تما الأصل تأخيره غير مختص بالحال قاله في التصريح ويمكن أن يجيء هنا خلاف الكسائي في الثاني فيما إذا تقدم المحصور مع إلا أنه لا فرق بين الحال والمفعول الثاني فهم كلامه أن الحال إذا لم يكن صاحبها مجرورا لا يجب تأخيرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بأن كان مرفوعا أو منصوبا سواء كان ظاهرا أو مضمرا كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا هذا مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر أو فعلا كرأيت تركب هندا وفي المرفوع الظاهر المؤخر عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون تسعى وراكبا زيد قيل والإجماع على الجواز إذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا أبصارهم يخرجون والأصل المذكور أي يجب تقديمها إن كان صاحبها نكرة محضة أي غير مختصة لأن النكرة بالتقديم لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر وذلك لئلا تلتبس بالصفة في النصب نحو ضربت رجلا راكبا ثم حمل غيره عليه وإن لم يلتبس طردا للباب وسوى كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام قال سيبويه أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال قياما والأغلب كونه معرفة أو مختصا إما بتقديم الحال كما مر أو بوصف كمررت برجل فرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق وتكفي صفة واحدة خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا أو بإضافة نحو في أربعة أيام سواء أو بمعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا أو بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قال ابن مالك في شرح العمدة أو بعدها لكونه في سياق النفي نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون أو نهي كقوله لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام أو استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا تتمة يمتنع أيضا إذا أضيف صاحبها إلى ضمير عائد على ملابس الحال نحو جاء زيدا خوه وجاء زائرا هندا أخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما كان محصورا أيضا نحو ما جاء راكبا إلا زيد وعند البعض السابق والأصل في الحال تأخيرها عن عاملها أيضا ويجوز تقديمها عليه إن كان فعلا متصرفا كقوله تعالى خشعا أبصارهم يخرجون أو وصفا يشبهه سواء كان اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل أو اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب أو صفة مشبهة نحو زيد عنيا وغيرها يجب تقدمها على العامل إن كان لها الصدر أي صدر الكلام

نحو كيف جاء زيد ولا يجيء من المضاف إليه إلا إذا صح قيامه مقام المضاف نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا أو كان المضاف بعضه نحو أعجبني وجه هند راكبة أو عاملا في الحال

نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال فعلى القول بأ[نها ظرف]
يكون معنى المثال في أي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على أي حال جاء زيد وعلى الأول لا يفتقر إلى الاستقرار متعلقا
أين ومتى ويجب تأخيرها عن العامل في مسائل أحدها أن يكون العامل نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها
قاله ابن مالك ووجهه أن التقديم يؤدي إلى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشيء لأن الممتنع هو التقديم على المنعوت لأن
النعت لا يتقدم فكذا لا يتقدم معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قاله متعقب الثاني أن يكون فعلا جامدا نحو ما أحسنه
مقبلا لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه الثالث أن يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لأن معمول
اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابع أن يكون مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو أعجبني ركوب الفرس مسرجا لأن معمول المصدر المقدر
من أن والفعل لا يتقدم الخامس أن يكون صلة لأل أو لحرف مصدري نحو الفاضل ضاحكا زيد ويعجبني أن يجيء زيد ضاحكا لأن معمول
صلة أل والحرف المصدري لا يتقدم عليهما السادس أن يكون مقرونا بلام الابتداء في غير باب إن أو بلام القسم نحو لأصبر محتسبا ولأ
قومن طائعا لأن ما في حيز لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب إن من نحو إن زيدا لمنطلقا ليعبد ربه السابع
أن يكون لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الإشارة والاستفهام التعظيمي نحو كأن
قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمرا قائما في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما أنت جارة فلا يجوز تقديم
الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامن أن يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا أفصح الناس
خطيبا لأنه أشبه الجامد لأنه انحط عن رتبة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التأنيث والتثنية
والجمع ويستثنى من المتضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون ظرفا أو مجرورا مسبوقا بمخبر عنه فيجوز توسيط الحال بين المخبر عنه
والمخبر به المتأخر من الظرف والمجرور فتقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا في الدار وهذا قول الأخفش وعليه قراءة بعضهم
وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف
وهو بادي ذلة لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام في الأوضح والحق تخالفه ومطويات
معمولا لصلة ما وقبضته وأن السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ وبيمينه معمول لها
لا عاملها قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فأجاز بقوة إن كانت الحال ظرفا أو مجرورا وبضعف إن كانت
غير ذلك لأن الظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من اسم التفضيل ما إذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى أو مختلفين وأحدهما مفضل على الآخر فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو قولك للبر هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد
مفردا أنفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير في أطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في أنفع ومعانا حال
من عمرو فبسرا ومفردا فاضلان مفضلتان والعامل في بسرا ورطبا أفعل التفضيل وهو أطيب وفي مفردا ومعانا أنفع هذا هو الصحيح و
إليه ذهب المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف ونسبه ابن مالك إلى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد
السيرافي والفارسي في حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار كان تامة صلة لإذا في المستقبل ولإذ في الماضي وجوز بعض المغاربة
أن يكون كان ناقصة ويكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين ويستدل بالتعريف نحو زيد المحسن أحسن منه المسيء ويحتاج الحال إلى
تنبيه قد يعمل ذلك في مفهم التشبيه فيعمل في حالين مفضل أحدهما على الآخر ومتأخر عنه كقوله تعيرنا أنا عالة ونحن صعاليك
أنتم ملوكا أي تعيرنا أنا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا وأقام المضاف إليه مقامه معملا
لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا الإعراب أجود ما قيل في البيت ولا يجيء الحال من المضاف إليه في حال من الأحوال إلا إذا
صح أي جاز عينا مر أي قيام المضاف إليه مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا فحنيفا حال من
المضاف إليه وهو إبراهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فإنه لو قيل في غير القرآن اتبع إبراهيم لكان صحيحا أو
كان المضاف بعضه أي بعض المضاف إليه نحو أعجبني وجه هند راكبة فراكبة حال من المضاف إليه وهو هند إذ المضاف وهو الوجه
بعض هند ومثله قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا فكل من ميتا وإخوانا حال
من المضاف إليه وهو الأخ والضمير والمضاف إلى كل منهما بعضه ولا خفاء في أن اشتراط صحة قيام المضاف إليه مقام المضاف
يغني عن هذا الشرط فإنه لو قيل أعجبتني هند راكبة وفي غير القرآن أيأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر
عليه لكفاه أو كان المضاف عاملا في الحال أو الاستقبال وإعادته على المخبر عنه وإنما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف إليه
أحد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من أن العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه
يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو نحوه فالقاعدة موفاة لأن الحال
وصاحبها معمولا لشيء واحد وإذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف إليه مقامه أو كان المضاف بعضه كان معمول العامل

نحو اعجبني ذهاب ابن مسرعا التام التمييز وهو النكرة الرافعة للابهام المستقر عن ذات او نسبة
ويفترق عن الحال باغلبية جموده وعدم مجيئه جملة

يمكن

المضاف اليه هو عامل الحال وعلى هذا فالواجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما بينتُها من المغني بخلاف ما اذا كان فانه لا يستبيل
الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه الخلاف وانعقد ابن مذهب الفارسي
جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في
موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها
في العامل واما ميتا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا من قوله تعالى ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر باب ... لكن الذي
ينبغي ... التمييز ... قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او بمثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات
كثيرة وحتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يلزم بعض الاسماء
الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضافان قال الرضي وقد يقع كافة في كلام المتأخرين ومن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وتخطّأ في ذلك
حتى وهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني نحو قول الزمخشري الحالية من الفاعل او من
المفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ان قدّر
كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اضاف استعماله فيما لا يعقل اخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل
اذ قال محيطا بكافة الابواب شدة اخراجه اياه عن النصب البتة ووقع الحريري في المقامات ابدا وقاطبة مضافة غير حال قال بقاطبة
الكتاب قال ابن الخشاب ... قاطبة معناه ... وادخاله حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو لانه كان يقصر
... التام منصوبا لاجل التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قال تعالى وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا النكرة اي اسم النكرة ولا ترد الجملة وانها نكرة ... قال الرضي الجملة ليست لا نكرة ولا
معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى
خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج عنها المعرفة المنصوبة
على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فانه فيه ما في حسن وجها الا التنكير واما نحو قولهما ... الخمسة عشر الدرهم وقوله
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله ... شمعل واخو فوق ذاته ... الحروح من
الشيز ... لباب البر ... بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما زيد ... من قال باعلام ... هذا مذهب البصريين
... الكوفيون ... وان تعريف التمييز ... الرافعة للابهام المستقر اي الثابت في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر ... بحسب الوضع هو الثابت ... لكن الاطلاق منصرف الى الكامل وهو الوضعي فانه صاحب العمق
... ما اورده الرضي على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت ... لكن قال
بعضهم هذا لا ينفع ... المقصود ... الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت
عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشا من الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له قال بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن
في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود تعين المعين الا انه لزم الابهام
من غير قصد ... ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستقر
لكن لا عن ذات بل عن وصف او عن نسبة واقعة في جملة او ما ضاهاها كما سياتي بيانه تنبيهات الاول قال شيخ شيوخنا ... في
شرح التهذيب ... وعبارته هنا ... من صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى ... ولو ... نظر ... لما
انكا فيه وجه ... اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن طاب ... ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم
ذات مقدرة والمعنى طاب شيء منسوب الى زيد ثم يفسر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه ... وقولك
نفسا تمييز المنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد تجوّز نظرا الى ان الابهام ناش من جهة النسبة وكذا
الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا الثاني هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا اي حسن رجل ... البدل في الضمير المبهم ونحو
اسماء الاشارة ومن ثم ... وصف العدد نحو نبئت عشرة ... ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها ... التوابع عن الحد وقد
ذكر بعضها ... في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال باوجه سبعة كما في المغني احدها اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال
فان الاغلبية اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا
... على بعض المعاصرين من ... الجمود ... فقال ما معناه شارحا التمييز اكثر جمودا بالنسبة الى الحال ... وغايته
فاحلل ... والثاني عدم مجيئه جملة بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب

لا يجوز

ابن الشنهوي

بيان التمييز

مكبرة

ويمنع جواز تقديمه على عامله على الاصح فان كان مشتقا احتمل الحال فالاول عن مفرد غالبا

ويجوز النحو فيمع على قوله في نحو والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا اشتغال في تعريف التعريف لنكرة فان النكرة ضرب من
الاسم ولئن اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقديمه
على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر وان كان اسما نحو عندي رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول
نحو كفى زيد رجلا باجماع في هذه الثلاثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل ونحوه او متصرفا تمييزه منقول نحو طاب زيد
نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وهذا مذهب سيبويه والفراء واكثر البصريين ومتأخري المغاربة وذلك لان التمييز في هذه الصورة
فاعل في الاصل وقد نقل الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير احتياطا عن الاخلال بالاصل
وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قال الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو
حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال المجنون ليلى بالفراق حبيبها وما كان
بالفراق نفسا يطيب وقال الاخر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال الاخر ولست اذا ذرعا اضيق
بضائع ولا يائسا عند التعسر من يسر وقال الاخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا وغير ذلك من الشواهد
غير ذلك والحق ان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يثبتون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده
فيه حسن كان ايضا فانبيهات الاول اذا كان العامل وصفا فيما منع اجاز التقديم في الفعل ان يجيز مع الوصف الا مع اسم
التفضيل الثاني اتفق الجميع على تقديم جواز التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قال الرضي
يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت قال ابن عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام
عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجا
الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذ ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا واما قوله
تبارك رحمانا رحيما وموئلا فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح ورحيما نعت له لا نعت والقول بانهما تمييزان خطاء
السادس كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون موكدة
لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر فمبين واما ما اجازه المبرد من وافقهم نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام مندفع
بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود
مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر عليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا
واما قوله فنعم الفتاة فتاة الهند لو بذلت رد التحية نطقا او ايماء ففتاة حال موكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من
الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجوها اخر احدها ان التمييز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي
عشرون درهما الثاني ان التمييز بمعنى من والحال بمعنى في نحو حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانه
واجب النصب فان كان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجب النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال
نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس او حال لكونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط ورد
ضعفه ابن الحاجب في اماليه المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا منتقلة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فقولك فلان لله
دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل يريد الا الملابسة
وكذلك لله دره عالما والحال الموكدة ايضا غير مستقيم لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها
وانت هيهنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول
فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال الموكدة واذا بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا الا ارى بينهما فرقا لان معنى
التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال فروسيته الا ابهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
فروسيته ونصره تحكيم من في الله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تنبيه مما يحتمل الحالية والتمييز
قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف فالحالية فقط لا انه على الهيئة واما التمييز فلا دخول عليه ولا يجوز عند قصد
التمييز ادخال من عليه دفعا لتوهم الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنعت من لانه تمييز منقول عن الفاعل والاصل
كرم ضيف زيد فالاول اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يصدر عن مفرد مقدار غالبا لا دائما فانه قد يصدر
عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله لتركبن طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة يعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاذرع
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل وغير ذلك وما يعرف به قدر

لان النعت لا يتقدم على المنعوت



والخفض قليل وعن غيره قليلا والخفض كثير والثاني عن نسبة في جملة او نحوها او اضافة نحو طاب زيد نفسا وخاتم فضة واشتعل الرأس شيبا

المرفوع والمكسور كالذراع نحو ذراع خزا وقفيز بُرّا ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا
وقولك على التمرة مثلها زبدا وسواك انشاء انّا نحوك على مثلك بالضد [illegible] وقولك مثلك رجلا [illegible]
ونحو ذلك من المقاييس فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز ربما يضاف المقدار لان المقادير لان قولك عندي عشرون درهما
وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرين هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون لا ما وزن به وكذا في غيرها
قال الرضي والخفض اي خفض اضافة تمييز المقدار باضافة التمييز اليه كثير نحو قفيز بر ومنوا عسل وتمر قليل لما بيننا هذا
اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرون درهما او مضافا نحو بمثله مددا وملء الارض ذهبا تعين الاول النصب
ويقصد عن غيره اي غير المقدار قليلا والضابطة كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعة ذهب قليل قطعة قال بعض المحققين فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة
الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة
خز كثير لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تمييز ونصبه التمييز وهو الاصل في التمييز والخفض
فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى [illegible] ان الخفض معه اكثر لسقوط التنوين والتنوين مع الاضافة ويجوز جر التمييز بمن اي سواء
كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب ولم يكن نحو رطل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد نحو
عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز بتعريفه الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا الثالثة
ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا والخلاف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تنبيه
تمييز الذات ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى الوجهين يجب افراد التمييز والا [illegible] الوحدة
نحو عشرين ضربا [illegible] والثاني يجب [illegible] الوحدة نحو عشرين [illegible] او تمرة كلا فالاول لبيان الانواع والثاني لبيان الاحاد
ان كان غيره وليس بجنس نحو عشرين درهما وجب افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا
فلا نقول عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق بما قصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا ومحصل التقسيم ان التمييز لذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس
او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا تقسيم الرضي عليه رحمة الله الرضا
والثاني اي التمييز رافع للابهام المستقر عن نسبة يصدق عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو ما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متصفة شحما
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل نحو انا اكثر منك [illegible] مستقرا او الصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة وويلمه [illegible] الشباب معيشة وبالزيد فارسا او في نحو
نحو اعجبني طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال للتمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر
وهو افصح اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجتان والطسوج حبتان كذا في القاموس حبل الفاضل الهندي مثال المكيل و
سنهاه بعضهم وليس بشيء وقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الذي يوزن به او يكال به انتهى وخاتم فضة مثال التمييز عن
عن غير المقدار اشتعل الرأس شيبا مثال التمييز عن النسبة في جملة لله دره فارسا مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى
التعجب [illegible] فارسا وفي الاضافة [illegible] كما هو [illegible] مثالا لذلك [illegible] كان مرجع الضمير
[illegible] معلوما [illegible] من تمييز الذات [illegible] الضمير مبهم فيحتاج الى تمييز والدر بفتح الدال وتشديد
الراء [illegible] الكثرة في الاصل مصدر [illegible] اللبن [illegible] بالكسر والضم [illegible] اللبن نفسه [illegible] ويقال المراد في مثله الخير
[illegible] لكل خير [illegible] الخليل [illegible] رجلا رأى [illegible]
من كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معنى لله دره اللبن الذي رضعته من امه واكثر ما يمثل به النحاة مضافا الى الضمير الغائب وقد
مضافا الى المخاطب او ضمير المتكلم والظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى قصدا للتعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية
الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل
قادر مصدر للاشياء العجيبة سبحانه ونعم تنبيهان الاول قضية [illegible] ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور لكن
[illegible] خلافا [illegible] الثاني التسهيل [illegible] تمييز المفرد الثاني التمييز عن النسبة [illegible] هو
عن [illegible] نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس [illegible] على التمييز مبالغة وتوكيدا لان
ذكر شيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره [illegible] ونحو فجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض

واما عن غيره فقليلا

خفض على كونه تمييز

اما ان يكون [illegible]

ولله دره فارسا والناصب لمبين الذات هي ولمبين النسبة هو المسند وفعل وشبهه النوع الثالث
ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مراد

او رفع الفعل على الاولى ونصب عيونا على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتلميذه
الابذي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وما ذكر الشلوبين عيونا في الاية على انها مقدرة لا انها حال لانه لم يكن
عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونا
مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلزم مجيء مثله
التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فالذين يجعلون متفجرا بها بل هي نفس المتفجر انتهى ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر
منك مالا اصله مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهو الضمير فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ...
تمييز عن غير ذلك نحو امتلا الاناء ماء لان مثل هذا التركيب يصح ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو
لله دره فارسا وحسبك بزيد ناصرا وما احسنه رجلا واكرم به ابا الثالث اذا اتحد مميزه المنتصب بما قبله معنى طابقه في الافراد وضده
فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون
رجال ونحوه واما قولهم نعم وحسن اولئك رفيقا ففيه وجهان احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد
وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد
فيطابق نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او يكون مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه
فان كان معنى التمييز مفردا اعتبر افراده لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر
نحو كالانفتاح سعيا وحسنوا اسفارا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس اراء ...
ومنه بالاخسرين اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا وقروا عينا اولى من انفسا واعينا
المقصود باختصاص ... فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور تعين جمعه وان كان بعد مفرد فتقول اكرم الزيدون
اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افرد لاوهم ان المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظفت زيد ثيابا لا ثوبا لو
افردت لاوهمت انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي اي تلك الذات واختلفوا في صحة اعمالها مع انها جامدة
لشبهها باسم الفاعل لانها له في المعنى مغيرة ... شبيهة بضارب بين زيد وبطل ... شبيها بضارب عمرا في الاسمية والطلب ...
ووجوبا بها لتمامها بالتنوين والنون وقيل لشبهها بالفعل من ذلك في خامس ... فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل ...
مشبه واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي
الاصل لا تعمل لانها فرع الكل وهو لا يعمل الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمل وصحح هذا القول لان
حمله على ما هو اشبه اولى كما في التصريح والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل
كطاب زيد نفسا وشبهه والمراد به هنا ما تضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف او تضمن معناه فقط كاسم الفاعل ونحو لله دره فارسا
... وعزي في العمدة ... شبهه
وذهب قوم الى ان العامل في مبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى
المحققين وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو
ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة
لغة الامالة والاسناد ومنها ضافت الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية
بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد قائم وقام زيد وبما بعده نحو ... لان الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم
وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول هو مصطلح سيبويه وابن مالك
واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه وقيل يجوز في كل ... والمضاف اليه اصطلاحا اما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل الجمل
المضاف اليها نحو يوم ينفخ في الصور نسب اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر ... لا المقدر ... وعن المفعول
فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى المجرور
الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ... فلا معنى لتقدير الحرف فيها الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم
صفته كل مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه مجرورا بذلك
متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى تنبيهات الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه الاضافة اللفظية على المشهور
من انها ليست على معنى الحرف فينتقض الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يتعين فيها تقدير
الحرف كما نبه عليه ... وسياتي تحقيق ذلك الثاني استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور نحو ... واجاب بعض
المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك مجرور تقديرا واعترض بانه تكلف ... وقال بعضهم ... بانه عام مخصوص

كما النبه

التمييز

النوع الثالث ما يرد مجرورا لا غير

الاول المضاف

مجرور بحرف جر مقدر

ويمتنع إضافة المضمر وأسماء الإشارات وأسماء الاستفهام والشرط والموصول سوى أي في الثلاثة وبعض الأسماء يجب إضافتها إما إلى الجمل وهو إذ وحيث أو إلى المفرد ظاهر أو مضمر

قال ولعل هذا أقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال راسا الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان احدهما انه الاضافة
الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا ينافيه قولنا في تعريف الاضافة انها توجب لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم
كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل في
الاخفش والمازني معا في قولهم في نحو اياي واياك واياه فانهم ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم انها اذ ثبت
اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب واذا ثبتت اضافته الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب
الحكم باضافته الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب فاما كون الضمائر بعد غير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام اللفظية قد تتخلف في
بعض الصور بدليل عن جر غدوة وتخلف لولا عن جر المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من
المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من
المتأخرين من ان الضمائر لا تضاف مطلقا ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع
اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي في كلام ذكر الضمائر مستوفيا في المبنيات واضافة اسماء الاشارة وسياتي بعد ذكرها بتمامه
واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع النحاة واضافة اسماء الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن وما ومهما واي واين
ايان ومتى وانى وسياتي شرح بعضها في حد بقية المفردات ثم نعم واضافة اسماء الشرط وياتي ذكرها في حد بقية الافعال والموصولة
وياتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف سوى اي في الثلاثة اي في اسماء الا
الاستفهام والشرط والموصول فانها لا تمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى المفرد مضافا اليه وسياتي
شرحها مستوفى في حد بقية المفردات ثم نعم وبعض الاسماء يجب اضافتها اعاد الضمير مؤنثا على بعض مع كونه مذكرا لاكتسابه التانيث
من المضاف اليه كما سيجيء بيان ذلك في هذا الباب عن قريب ثم نعم واضافتها اما الى الجمل وهو نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت
او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وشرط الاسمية
ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه ووجهوه بان اذ لما كانت لما مضى وكان
الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه
حسن ونقض بنحو اذ زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والرضي بجوازه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا
او معنى كما قرر معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد وقد يحذف جزء من الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد
كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها
ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي يظهر لي من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر الذال حينئذ لالتقاء الساكنين
على الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ في حينئذ معربة والكسر جر اعراب
بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة وهو مردود بانه قد
سبق ما ذكر البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا
لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه ومثل هذا
على انه مبني … مرة على الكسرة لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على الفتح طلبا للتخفيف وسياتي تمام الكلام على اذ في حد بقية
المفردات ثم نعم وحيث نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص عليه سيبويه واضافتها الى
الفعلية اكثر قال ابن النحاس ولم يات في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها
الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط في اضافتها
الى الجمل لفظها وزعم المهدوي وشارح اللذيذ في حيث في قوله ثمت راح في الملبين الى حيث تحجى المازمان ومنى لما ابهما خرجت عن الظرفية
مفعولا به عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس بشيء و
انما دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام وهذا البيت
عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين
نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم آياتنا تعرف ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول
الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا وماضيا وامرا نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسياتي الكلام عليها في حد بقية
المفردات او الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا
وبعض واي كقوله نعم وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو
ما يضاف للمفرد مطلقا لكونه ظاهرا او مضمرا وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما ولا يضافان

وهو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وذو ظاهرا فقط ووحده ولبيك ونحوه

الا اذا استعمل بثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين خلافا للكوفيين وثانيها ان تضمنهما التا كيد
ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثالث الاضافة الى ما يدل على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلا اخي وخليلي
اجدني حيوانا ونحو ان ذا منا اشد تغليبا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك
وجه وقبل لان ذا مثنى في المعنى مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين ذلك ما ذكر الثالث ان يكون المضاف
اليه كلمة واحدة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو قال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند الملمات
قال بعضهم ولا يونث كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستكرون تنوين ما غلبت عليه التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو
ظرف مكان ليس حيل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما رآه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة الماوى الا
او معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل و
اذا كانت مظروفها معنى كانت للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورة بمن
وبها ينبغي ان يحمل ما نقله الجوهري حيث قال وما منصوبا ابدا على الظرف لا يخفضه سوى من واما قول العامة ذهبت الى عنده
فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل
كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر فقولوا لي هذا
عندنا ليس ثابتا ومن ثم تمنى ان يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب علا لدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند امكن منها
من وجهين احدهما انها ان تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن
الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا
قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها
معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك وستأتي الكلام
عليها في بحث المستثنى انشاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعا عن الاضافة وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال
تؤلف من جزئين فرعين لا سوى وعند النحويين انها فيما يلزم الاضافة فيقتضي منعه فتدبر او ذو الكونه ظاهرا فقط اي بخلاف هو
او لو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وقال تعالى نحن اولو قوة واولو باس شديد وخرج بذو التي بمعنى
صاحب لانه الموصولة نحو وذا النون فانهما نحو او لات الاحمال وان كن اولات حمل واستشهد بواذوي عدل واسالحوا ذات
بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضافان الا الى اسم الجنس ونعني به ما يقابل الصفة فلا يجوز جاءني رجال اولو
عاقل ولا رجل ذو عاقل وذلك لان ذا واولو وفروعهما في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم
لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو مضافة الى الذهب فقالوا ذو ذهب
اما جاز كونها صفة لم يكن للمجيء بها فائدة قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير بوضعه لا يدل على حقيقة
معينة ليقصد الوصف بها وان كان المراد به معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن ابن اخي الا
صمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه من يصطنع الخير بالغني فهو لحوه تلعة المترى فات املق اغفا بنوه
لولا الناس نسيا ساقلا لما وصلوه وهموا لوالعموا ذاد كلب كالوه لانه في اخر الدهر يبتسا الفوه من بينا لسوى الرحمن
بكر مجارموه والذي فال بار زاق الورى طرا سلوه وعلى الناس بحمد الله فاغنوا واحمدوه فلالسوا الثواب عنها سمعوا تولى وعوه انت
ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه انما المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يصطنع المعروف
في الناس ذووه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا
او حال لكونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو
وحده نحو اذا دعي الله وحده وقوله وكنت اذا كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطر او هو
ملازم للتذكير والافراد والنصب والنحويين فيه اقوال احدها ما ذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال نحو
في موضع اتحاد واتحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحد ناب
مناب ايحاد وايحاد ناب مناب موحد وموحد نائب مناب انفراد وانفراد ناب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل
بلا فائدة من غير ضرورة الثاني انه مصدر وحده وهو يحذف الزوائد وذهب ابن خروف الثالث انه مصدر لم يلفظ بفعل وعلى هذين
القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه منصوب على الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد
واختاره هشام وفيها وجهين احدهما ما قاله يونس والثاني ان يكون مصدرا لا فعل له وهو للخبر كما قالوا زيد اقبالا اي اقبل اقبالا

ولزم عنهما او مضمرا فقط وحده وهو لبيك واخواته تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين ونوني المثنى والجمع وملحقاتهما فان كانت اضافة

وحكى الاصمعي وحد يحد وعليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اي بمفرده وحكى ابن سيده
جلسا على وحدهما وبالاضافة نسيج وجحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده والاول
المدح والثاني الذم وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده جلسا على وحديهما تنبيه اختلف في وحده فالكوفيون بانه نصب على الحال
فيما اذا قيل رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرونه في حال ايجادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل وشيخ ابو بكر بن طلحة
كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا انهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه
ان مررت به وحدي البيت وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت كلا يمنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده
فان المعنى يصح معهما وما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة و
هجاجيك وهذاذيك بذالين معجمين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وقد مر معنى ذلك كله وتقول الا علامات الكاف فيها
حرف خطاب مثلها في ذلك وقد رد بقولهم حنانيه ولبي يدي وحذفهم النون لاجلها ولم يجدوها في ذلك وبانها لا تلحق الاسماء
التي تشبه الحرف وشذت اضافة لبي لضمير الغائب نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا
فلبي فلبي يدي مسور وقال في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه وفي هذا البيت رد على يونس في زعمه ان لبيك مفرد
مالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الالف ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك وقول المبرد ان ما ذلك
خلاف يونس جائز في لبيك واخواته وهم وانما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب تجريد المضاف من التنوين نحو جاء غلام
زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين قدر وجوده ثم حذف نحو كم رجل وهو جواب مسئلة قال الشيخ [illegible]
من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير
فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يتصور تقديره هذا فيما ينافيه من البناء المشابه للحرف وعدم الصرف المشابه
بالفعل والصواب ما قاله الرضي عليه من الله الرضوان انه يعني انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على
على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول وكنا خمسة عشر في التيام على رغم الحسود بغير آفة وقد اصبحت نونا واضحى حبيبي
لانا بغير اضافة يجب تجريده ايضا من نوني المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلاة وبعض
اثنيك وعشريك وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قولهم
الفاعلون الخير والآمرونه ومضروبته وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو بساتين زيد وشياطين الانس وفهم من
اقتصاره على تجريده مما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس نحو هذه عدتها وهو ابو عذرها
اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت ومنه واقام الصلاة ونظم ذلك بعضهم فقال ثلاثة تحذف تاءاتها مضافة عند
جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلاة وقد يفعل ذلك بعد قول الشاعر واخلفوك عدا الامر الذي
وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو تمرة وخمسة ونحوهما فان حذفها لذلك فيهما موقع في الالباس وقد خرج جماعة
على حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسره بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرته اذ زعموا ان مفعل بغير الهاء مفقود
وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى
معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة ولا يكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف في حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما
مرفوع او منصوب فلفظية تنسب الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه اذ لا فائدة لها سوى التخفيف للفظ
من غير حملها شيئا له قاله بعض المحققين وتسمى غير محضة ايضا ومجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبني على كون الصفة عاملة
اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون
الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة لا بد لجائزة العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي
في بابها انشاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا اعمال اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببهما نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ونحو
حذا مر فاضافتهما الى ذلك لتشبيه نحو زيد ضامر البطن مسود الوجه وموقي الخدام لفظية ابدا وكذا عملها في غير سببهما نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه
بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولذلك لا يجوز لتقوية شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول
الذي لم يسم فاعله وفي المفعول المنصوب ثانيا على ان عملهما في غير المفعول به من المفعولات لا جنبية يحتاج الى شرط
هو الاعتماد وكونه بمعنى الحال والاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الان
او غدا وزيد مضروب العبد او معطى الدرهم فاضافتهما لفظية لكن لا اضافات من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به

والمبرد يجعله حالا انه منفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

من شعر [illegible] قال البيت [illegible]

صفة الى معمولها فلفظية

لسنده طلبهما له ومثلهما في ذلك بنية المبالغة فهذا ملخص ما قرره الرضي ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك
بحذف التنوين او نوني المثنى والجمع على حده فهو في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف
التنوين والنونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربو بكر ومعطو درهم واما في المضافين الى الفاعل في
الصفة المشبهة فقد يكون في المتضايفين معا نحو زيد قائم الغلام وموثوب المدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه وموثوب خدامه وحسن وجهه عند من
جوز ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والموثوب المدام والحسن الوجه وافاد المصنف بقوله اللفظية في تحسبه
انها لا تفيد غيره وفي كلام بعضهم انها تفيد في الحسن الوجه ونحوه دفع القبح لا التخفيف تلك ادعى دفع القبح لخلو الصفة لفظا من ضمير
يعود الى الموصوف لانا اذا رفعنا الوجه لزم خلو الصفة من ضمير وبلا ضمير اذ المرفوع لا يستتر وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة
بالموصوف وفي نصبه على التشبيه اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر
لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز
هكذا قرره ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي المختصر لابن مالك ردا على ابن الحاجب في قوله لا تخفيفا فقال بل يفيده
التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص من ضارب وهو سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا والتخصيص حاصل فقط التخصيص
حاصل بالمعمول مثل ان تاتي الاضافة انتهى وقد سبقه الى هذا الرضي ره والا يكن الاضافة اضافة صفة الى معمولها فمعنوية النسبة
الى معنى اللفظية اي المضاف لعود اثرها الى من المضاف التعريف او التخصيص او لافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة كما ذكر كذا قرره
بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه اولى من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة وتسمى متصلة
لانها خالصة من شائبة الانفصال ويعتذر كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على نوع واحد فاما ان يكن المضاف
للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافة الى معنى الحرف كما سيأتي ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر
ربيع الاول وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم ولهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته
ويجب فيه التأويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي والاضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى وجانب الغربي وبقلة
الحمقاء ان قلنا ان الحمقاء صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل ورأيت في بعض الكتب الطبية انها انما اضيفت الى الحمقا
لان سيدتنا فاطمة الزهراء كانت تحبها فمنعها بنو امية لعنهم الله تعالى ابد الابدين بقلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض
كتب الحديث وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا
الثاني وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستندين الى ما سمع من ذلك مما ذكرناه من غير تأويل ومنعها
البصريون واولوا ما ورد منهما لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تأويل الاول منهما هو على
حذف موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الاولى وفي الثاني كرم قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي
بان ثم حذف الموصوف واقيمت صفته الى جنسها للتبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا يقاس ذلك
بل هو مقصور على السماع واضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد المعلات اي صاحب المعلات واضافة المؤكد بفتح
الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه النجا
بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته فكانه قال الجلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف
النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد وقد ذهب كثير
البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام
عليكما ومنهم قولهم هذا حي زيد اي زيد زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول في ابيات قالهن شاعر يسمى رباح قالهن حي رباح وعكسه
المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتأكيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قبيلة لزادت
عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها
صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال
كالقول ... السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف
اليه معمولا قبل الاضافة لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح
تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر واثبت ابن مالك
في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه والموصوف
الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وعكسه وتقدم ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة

بالنصب

صفة ولا المضاف اليها معمولا م

ولا تفيد الا تخفيفا والثانية معنوية وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة

وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يتم الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما
لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه
كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للصاحب المضاف اليه المعرفة كغلام
زيد وسعيد هذا وضارب زيد امس وزيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد قال في المغني وقال ابن الدهان في شرحه نظر
فان مقتضاه انهم اطلقوا التخصيص ولم يريدوا به ما ذكره لدخول التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في
النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يندفع كلام ابن حيان حيث
قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه تداخل القسمين لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيمه
والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص التام انتهى تنبيهات الاول سيستفاد من
كلام المصنف هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا يجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف مما يعرفه لان الاهم من الاضافة المعرفة
تعريف المضاف وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل ربما ادت الاضافة المعرفة ان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر ان
يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا حذفت ال من الاول وقدرا لشياع في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمر والمبهمات
لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف والصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف
اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص لم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى تتقي فائز فان الصفة في ذلك للمضاف اليه لان

تنبيه

المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا لحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني الثاني استثني
من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب ابا ونديد
بمعنى مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك او مثلك وحسبك من رجل عاد الكلام ونعت النكرة بها واختلف في سبب ذلك
فعن عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي وابن الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في
ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى فيها التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم لم يلتزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في
اسم الفاعل اما اذا اريد بها المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما
فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل
مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فلنبكن المغلوب غير الغالب والمسلوب
غير السالب واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس في ذلك بلازم
لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة



وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناها من شبهك ونظيرك وسواك ونحوك وعديلك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وفي
جلبك وقد لك قال في الارتشاف وما حنى والشماء الثاني ما كان وافعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا الدلالة ربه كما لا يحمل المعارف والحال لا تكون معرفة ولا تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا ابا له
ثلاثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى الضمير اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة
في الظاهر والدليل على اضافتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه والجمهور
الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها متعلق بكون محذوف وانهم ترك المجرور منزلة المضاف في طوله بصفته بسبب ان
المضاف في اصل معناه ومعنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد وجيء
على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن يعيش وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار
لسلامته في قولين الاخيرين من تاويل وزيادة وحذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يجوزان تعرب
الاسماء الستة بالحروف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا
غلامين لهم بحذف نون التثنية ويجاب عنهما بان شبيه الشيء جار مجراه وعلى القولين يحتاج الى تقدير الخبر قال وبرد الثالث مرارا احدها
ان الذي يقول لا ابا لك بعض العرب الذي يقول لا ابا لزيد جميع والثاني قولهم لا غلامي لهم بحذف النون نحو الثالث هل اضافة
الجمل للتعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او للتخصيص لان الجمل نكرات اختلفوا فيه لصاحب البسيط ونقل بعضها للثاني و
استظهر الاول والمضاف اليه فيها اي في الاضافة المعنوية ان كان مباينا للمضاف اي مصادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا
صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال معناه الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية اي لا صادقا
المعنوية بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد لا تكون خاتما وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه

ظرفا

والمضاف إليه إن كان جنساً للمضاف فهو بمعنى من، أو ظرفاً له فبمعنى في، وإلا فبمعنى اللام، وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله: كما شرقت صدر القناة من الدم، وقوله

ظرفاً له أي للمضاف سواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان فبمعنى في الظرفية الزمانية نحو الليل تربص أربعة أشهر وظرف المكان بحقيقتها
نحو قتيل كربلاء وشهيد الدار ومجازاً نحو ألد الخصام وهذه الإضافة أعني التي بمعنى في أثبتها المعربة تبعاً لابن الحاجب وابن مالك قال ابن
مالك وقد أغفلها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقديرها بغيرها في شواهدها إلا بتكلف قال أبو حيان لا
أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره وأما ما استدل به فمتأول انتهى ورد بأن [illegible] وقد قال بها عبد القاهر وابن [illegible] وحكاها
عنهما ابن إياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته ولم يذكرها المص فلعلها ذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعلل بعضهم بأنه لم تكثر إضافة الشيء إلى الظرف
قال بعض المحققين وفيه بحث لأن هذا إنما يتم لو أريد بالظرف الظرف الحقيقي أما لو أريد به مدخول في فلا إذ إضافة الألوان إلى [illegible]
أكثر من أن تحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر أن المراد بالظرف مدخول في إذ نظر الكتاب ينبغي أن يكون بمعنى النظر في الكتاب
الفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل التقليل على الإضافة فإن تقدير الإضافة بفي قليل بالنسبة إلى تقديرها
باللام ومن ثم صرح ابن مالك بعزوه أو كان المضاف إليه غيرهما أي غير جنس المضاف وظرفه سواء كان مبايناً له أو [illegible] أو أعم منه مطلقاً فبمعنى
اللام كغلام زيد ويوم الأحد وشجر الأراك وعلم الفقه فإن بين الغلام وزيد تبايناً وبين اليوم والأحد عموماً وخصوصاً مطلقاً فإن اليوم قد
يكون أحداً وقد لا يكون والأحد لا يكون إلا يوماً وكذا بين العلم والفقه فإن العلم قد يكون فقهاً وقد لا يكون والفقه لا يكون إلا علماً
فأما إذا كان المضاف أخص من المضاف إليه مطلقاً كأحد اليوم أو مساوياً له [illegible] فالإضافة ممتنعة [illegible] الأول كون الإضافة في نحو يوم
الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام هو ما صرح به أئمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر [illegible] اللام [illegible] بالمعنى أن الإضافة فيها
في ذلك بيانية وإظهار [illegible] قال بعضهم ويمكن أن يقال إن الحامل لهم على ذلك أنهم اشترطوا في الإضافة بمعنى من
كون المضاف إليه من جنس المضاف وجائز الحمل عليه وهاهنا ليس كذلك إذ ليس كل واحد من الأحد والفقه والأراك جنساً لما أضيف إليه
ولا يحمل عليه إذ لا يقال اليوم الأحد والعلم الفقه والشجر الأراك وإنما يقال الأحد يوم والفقه علم والأراك شجر انتهى الثاني [illegible]
المص تقدير الحروف في الإضافة اللفظية مع اقتضاء حده للمضاف إليه التقدير فيها أيضاً والمشهور أن التقدير إنما هو في الإضافة
المعنوية خاصة وذهب بعضهم إلى أن الإضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو [illegible] فعال لما يريد مصدقاً لما معه وإن ظ
كلام النحاة منافيه وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التأنيث وبالعكس أي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر التذكير
[illegible] الصورتين مطلقاً بل بشرط الاستغناء عنه أي عن المضاف عند سقوطه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة فالأول [illegible]
وهو الأعشى وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فأنث شرقت مع أنه مسند إلى مذكر وهو صدر لأنه اكتسب
التأنيث من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم
أني عنك غير مفحم [illegible] أسباب السماء أبوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلماً لأنه يسلمك إلى ما تريد [illegible] يكرهه
ويبغضه [illegible] فلا [illegible] يقول لو كنت في جب بعيد القعر [illegible] لما تخلص مني [illegible]
[illegible] بالقول الذي [illegible] حتى [illegible] فيما عن جوابك [illegible] وصولي إلى الغرض منك قال
[illegible] الواو من قوله ورقيت بمعنى أو [illegible] إن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء [illegible]
[illegible] بالقول الذي [illegible]
[illegible] للناس كما أن القناة تشرق بالدم [illegible] في صدر القناة استعارة [illegible] الدم عليه بحيث يكون [illegible]
[illegible] إلى هذا البيت [illegible] في قوله [illegible]
[illegible] صديق [illegible] كما شرقت صدر القناة من الدم [illegible]
[illegible] جواز أن يكون [illegible]
[illegible] الموصولة بالذكر لكونها أشهر والنقض بها أظهر قال بعض [illegible] أن يكون مرادهم بما [illegible]
كما أن الإيجاب شرف على ما تقرر في علم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل أن يكون مراده بعمرو [illegible] المذكور في قول الشاعر [illegible]
[illegible] بقول الآخر طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلي و
نقضن بعضي وقوله رما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام في المغني ويحتمل أن يكون من ذلك قوله
[illegible] وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها أي من الشفا ويحتمل أن الضمير فيها للنار [illegible]
[illegible] المؤنث ظاهراً ومضمراً [illegible]
[illegible] القناة [illegible]
[illegible] فلما أضاءت [illegible] إنارة العقل مكسوف بطوع الهوى وعقل عاصي الهوى [illegible]
[illegible] مكسوف [illegible] ابن هشام [illegible]

لا يكون

من السماء

الموصوف [illegible]

انارة العقل مكسوف بطوع الهوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ونحو انسح غلام هند الثاني المجرور بالحرف وهو اثنا عشر ما كسبت وشيء
بسطة حروف جر ملفوظ والمشهور حروف الجر عشرون

ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فجعل لفعل التشابه قريب فلذا كونه قريب من حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا
التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وانتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز لم
يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ونحو انسح قامت غلام هند وجاءت زيد اذ لا يقال قامت هند وعلمت ان غلامها ولا جاءت
زيد وانت تريد امه وادام ما لك في التسهيل شرطا آخر لم يذكره المصنف وكونها بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه نحو قوله
اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي تستفيده من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء
بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني
يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة
الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة باللام يوم الجمعة وزاد الفارسي فيهما الخبر بجواز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث
كل كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادي في شرح
التسهيل ولا ينبغي هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار الشارح بعد التغليبية الى جواز وصحة لكون الاصل والافصح
التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير
اذا اضيف لمصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو غلام ايهم
انت افضل ووجب الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى
هذا اشار الشيخ امين الدين العرقي الحلي بقوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى بصحبة
ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل بيتين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى
قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورة
المخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل
بالاستفهام الثالث الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك
في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واستدلوا له بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق
مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقرئ بعض السلف ويحسبكم مثل ما اصابه بالفتح وقول الفرزدق وادما مثلهم
بشر وقول الاخرم لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فيمن فتح غير وقد جاء مفتوحا وقد يقول جميع ذلك وزعم
ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله
مثلان وتاول الاية وما بعدها الفرزدق فيما مر بتاويلات مشهورة ولا يتاتى بحث هذا في غير لان قولهم غيران واغيار ليس بعربي ولو كان المضاف
غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم
وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع
وقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك وهو مرجوح عند ابن عصفور
فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غير ابي عمرو يوم لا تملك نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث
يطلع الفجر وقال الحر التغلبي ما عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل
روي بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام سالني سائل عن ابن نهب نصبا فانشد ثم لم تعلق البيت ثم
لم يزد على ذلك فتنبه انتهى وقال في شرح المغني بعد حكاية ذلك وجه صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف
الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى ان البيت المسئول عنه فيه هذا الحكم حيث قال هذا حين اسلو فيبني حين المضاف
الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المسئول عنه بانشاد مثيلك البيتين صريح في ذكره محل النصب اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع
الفجر فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا الاسم المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر فدخل تحته الفعل الى الفاعل والى
المفعول نحو ضرب زيد عمرا وغيره ذلك مما ليس من المعرف كما خرج بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ اعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي
ان الفعل يضا فحيث يكون حرف الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا له اذ التحقيق ان المضاف لا يكون
الا اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعول له ليس بها ولا باسم ومن حيث هو مضاف
الى زيد ما دخل به اي مجرور مضاف فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل
عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك
المشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها مع عشرون وذكر كونها ثلاثة الاسم

ان ذلك والنحو ملكية

ولنا مما يرد مجرورا الاسم المجرور بحرف

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من

مشهورة غير مستلزمة دانها الميت في الاستثنا وبدون ما ذكره وان نصبت فعلا لا لكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وشيئا الكلام
عليها في باب الاستثنا ايضا نعم واما الثلثة الاخيرة فشاذة واما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر لفظ
الجلالة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية
سمع من بعضهم اخرجها متى كمه وقال ابو ذويب الهذلي يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي
فعندهما من حروف الجر عند سيبويه والبصريين فانوا لا يجر بها الا ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشي كيمه بمعنى لمه وما وان
المصدريتان مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
واما الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائما واختاره المص كما سيجي بيانه في خدمة الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر لانها
ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وتسميها الكوفيون حروف
الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك جلست
في الدار دلت في على ان الدار وعا للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة
من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد يقال منا على ما زعم الكسائي والفراء انها الاصل وخففت لكثرة الاستعمال
وقال ابن هشام هي لغة لبعض العرب وقال ابو حيان مفردة وقدمها لانها ام حروف الجر كما قال الجوهري وغيره وقال الدماميني العرض من
اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولها ستة عشر معنى احدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية هنا نهاية
المسافة وكذا في قوله الى لانتهاء الغاية لانه يراد لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية وانما المراد بالغاية جميع المسافة قال الرضي
ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال الخركيري ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصد والمراد هنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تختص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التي لها غرض ولا ترد ان نحو سرت الى ان امتد من اول النهار الى اخره فالاحسن ان المراد بالغاية الكمانية اي الابتداء له فيها
نهاية ولا تستعمل في ابتداء لا نهاية له كما في الامور الابدية قال الرضي الذي تميز للابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان
خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة وتأويلها تعسف وفي غيرهما نحو انه
من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجي اليه الثاني التبعيض وعلامتها جواز الاستغنا عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والمفعول التبعيض في هذا المثال
محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا فان اعربت المفعول مقدرا جاز في المجرور وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا
بمحذوف صفة للمفعول وان اعرب مؤخرا تعين تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اي اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها الا انه لا يتجه ذلك في نحو وقد كان من مطر اي مع ان من بيانية اي مطر
سلزلا فنقول المراد جعل الذي في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم
ملائكة لا ينفع ذا الجد منك الجد انكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها
المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص على العموم وتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول نحو ما جاءني من رجل
والثاني نحو ما جاءني من احد ولها ثلثة شروط احدها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون فاعلا او مفعولا او مبتدا
نحو ما جاءني ولا تحوه هل تحس منهم من احد ومبتدا نحو هل من خالق غير الله قال ابن هشام في التوضيح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير
مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو يعلم
المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى
فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الايتين للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك
واستدل له بنحو قربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا
الحادي عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس قال ابن هشام والظاهر انها للابتداء وبعقبها الدماميني بانه ان اريد كون النظر
الة للنظر فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس نص الابتداء وان اريد انه الطرف فمع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية لا
بمعنى الباء فيهما معنيان متغايران ومرجع ذلك الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثاني عشر موافقة في نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قاله ابو عبيدة والتحقيق انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا قاله
ابن هشام والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل

[margin beside line 10:] صح

[margin beside lines 24–26:] لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة وبالعكس في المعرفة

[margin beside line 33:] قوله تقربت منه

والى وعن وعلى

انتهى قال الشمنى هذا البيت يجرى فى قول سيبويه علوا يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو فضرناه من القوم على التضمين معنا منهم بالنصر الخا
عشر التجريد نحو لى من فلان صديق حميم قيل والعلم منى ان التجريد بيتين ابتدائية او ظرفية السادس عشر التبيين نحو قوله انت فى من نزله
هرون من موسى قيل والظاهرات من فى الحديث للابتداء اذا التقدير عزيك حتى بمنزلة قرب هرون من موسى وعدل الفصل الظهو
المعنى والى كلها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية والزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرها من باب الى
الفقه الثانى المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر فى الحكم به او عليه او التعلق نحو من انصارى الى الله وايديكم الى التهلكة
وايديكم الى المرافق والى اموالكم وقال عنزة وما ورد من ذلك يؤول على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى فى الاية الاولى
من يضيف نصرته الى نصرة الله ثم او من ينصرنى حال كونه ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهى المتعلقة فى تعجب او تفضيل بحب او
بغض مبنية لفاعلية معنويها نحو ما احب زيدا الى وقوله تعالى رب السجن احب الى واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك
الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اى منتهى اليك الخامس الظرفية كفى ذكره جماعة فى قوله ولا تركنى بالوعيد
كانه الى الناس مطلى به القار اجرب اى فى الناس وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف
وقلب الكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء
كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الى ابن احمر اى منى السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى
الشباب وذكره اشهى الى من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهى الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم
افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو اى تهواهم وخرجه غيره على تضمين تهوى معنى تميل وعن ولها عشرة معان احدها المجاوزة
وهو الاكثر فيها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شىء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى بها سرت عن البلد
اى بعدت عنها بسبب السير الثانى البدل نحو لا تجزى نفس عن نفس وفى الحديث صومى عن امك اى بدل نفس وبدل امك الثالث
الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اى لاجله الخامس مرادفة بعد
نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم بدليل فتقبل
من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله رميت السهم عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس
حكاهما الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره ان يقال ذلك اذا كانت القوس هى المرمية وحكى ايضا رميت على القوس وعلى والقول
بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج بن معزوز والاستاذ ابو على فى احد
قوليه انها اسم دائما ولا يكون حرفا ونسبوه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنا
نحو فضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ثم انه قد يكون على مجرورها كما مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو
او اجد على النار هدى قال الزمخشرى معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وهاهنا بحث نفيس
اثرت ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ لعبد الرزاق ابن اسحق السمرقندى وكانت
فى حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شرف الدين على الجرجانى ورد الى سمرقند فى سنة تسعين وسبعمائة
فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر فى بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازانى
عليه وابطله ولم يكن احد يجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك حتى بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط
السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة فى اثناء البحث فلم يتمالك مولانا نعمان الدين الخوارزمى سمتا لا وهو يتكلم فى اثناء البحث وكان اشد
تلامذة العلامة فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلافه عند ذلك قال ... ثم ان الواقع المذكور ان لا حيلة ولا احد الا ...
عند العصا وكلاما فى هذا البحث قال لا باس ايراد الكلام الجميع باللغة العربية فسرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف
الاستعلاء فى قوله تعالى على هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشىء وركبه قال المحقق التفتازانى فى
هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا فى متعلق الحرف وتبعيتها فى الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفى التشبيه حالة منتزعة
من عدة امور واعترض عليه المحقق الجرجانى بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركيب الطرفين
يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازانى بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة
امور بصورة اخرى لذلك هذا انما يوجب انتساب التعدد فى المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافى كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجانى هذا الجواب
فى كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا ننتزع تمامها من كل واحد من تلك الامور بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض
منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء مفرد فلا يكون مشبها به وقال ام ستادى وانا اقول ويمكن الجواب عنه بان
معنى انتزاعها من تلك الامور هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وبنضادنها كالاستعلاء فانه ... فانه ينتزع صلة
من تعاديب الراكب المركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ... للتشبيه مثالا لتن يقول

لاح في الصبح عنقود ملاحية في الشمائل وقالوا استعارة التفاتي والحمائل الكواكب التي حول الجوزاء والتام ان ليس في هذه الاستعارات الا
تشبيه الهيئة بالهيئة الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله
اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح اللمحة قال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن
معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك
انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف له محصل لانه ان لم يحمل على معنى عن فكيف يصح المعنى وان حملت بمعنى عن لم يكن ذلك
محمولا على ضده لانه لا يطلب حقيقة عن بعض لو قيل رضيت ما ولا بأس بسخط لكان له وجه انتهى وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان
معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة الخامس التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل
هدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح اثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس
يستوفون اي من الناس السابع مرادفة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقرأ ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فقوله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزئته
بجانب قوسي ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة
العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهوى
ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير
من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب
والاخراج او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت
على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان يكون زائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله ان الكريم
وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد
ان لم يجد شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن
مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان راق الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق
عليه زاد عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله
الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازا ثم اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو
ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو فاصحاب الجنة ففي رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو ادخلوا في امم
اي مع امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف وهي من باب الاستعارة التبعية الخامس مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر
والكلى السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا اي منهم بدليل
الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق
وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها والثالث الباء
وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر في نحو بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قال ابو حيان ولها اربعة عشر معنى احدها الالصاق وهو
معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقة نحو امسكت بالحبل او
مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمنا المعنى النصب
كالهمزة والتضعيف ولهذه الغاية انفردت بها من سائر حروف الجر ويطلق التعدية على معنى اخر وهو ايضا ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر وهذا هو بهذا المعنى متحققة في جميع حروف الجر وذهب لك على بعض من غاص بان فعل التعدية بزيد المقام
المعنى الثاني وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي
الفاعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا
وردوه بالاية ووردوها مع المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر
الحجر انتهى الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله لانه
لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه وقد لقيت
بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا
بالكفر اي معه او كافرين قال ابن هشام في المغني وقد اختلف في الباء من قوله فسبح بحمد ربك فقيل المصاحبة والحمد مضاف

انتهى م

بقوله اذهب الله سمع

والباء

الى المفعول اى حامدا لله اى منزهه عما لا يليق به واثبات لما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضافا الى الفاعل اى سبحت بما حمد به نفسه
اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال شيخ شيوخنا الخرشي رحمه الله في الشرح الكبير
بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم لم ينفوا الصفات راسا حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا سميع
بذاته قادر بذاته عليم بذاته وكذا البواقي وهذا لا يستلزم ما ذكر بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى ما يخل وان
نقيضه عكس ما ارادوا من التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثم انتهى السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم
بسحر السابع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
اى بدلهم وانتصب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافات الاحسان بضعف
واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة فقيل تختص بالسؤال ثم ان في الهمع نقل كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به
خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها
في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها العاشر الاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل امنكم
عليه الا كما امنتكم على اخيه الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا
يشرب بها عباد الله اى منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اى ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر بها ان يشرب
منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير
نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسألك مستحلفا بالله و
الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اى الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع
على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل
كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اى فهي المتعدية
قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه
قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض
بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب و
هو غير جائز ... [illegible] ... كفى هذه مجردة عن الباء قول الشاعر كفى لجسمك مما عيب الجزء محترا ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي
بمعنى اجزا واغنى ولا التي بمعنى وقى ولا الى الواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية
لا شيئين كقوله نعم وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد
فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرفت
ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول
كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع
كثرتها لكن جزم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست الثالث المبتدا وذلك في قولك
بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها زيدت اما في اصل المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع
الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام في
... ذكر زيادة الباء في الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما
ربك بغافل عما تعملون وبعد اولم يروا نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى
اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم
يجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل في ثلاثة مواضع
بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجرا لو فعلت
بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فينقاس وقد مر مثاله و
موجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه وجزاء سيئة بمثلها والاولى تعلق بمثلها باستقر محذوف
هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس
التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او بعينه انتهى وهي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة ... نحو
بذا وتكسر في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر لياء فانها تفتح معه نحو يا لله ولله تم

واللام وسبعة تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ

الداخلة على الفعل نحو لئن نزل منه الحساب قال الرضي نقل فتحها مع جميع المظهرات ولها عشرون معنا احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر
عن ذكر الاخيرين منبها بتقليلا للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وقيل هو فعل بن جملة مستقلة اي ادعوك
لعمرو واسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو وقول ابن لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان
ربك اوحى لها الثامن موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة العاشر موافقة
من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم
كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع
لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى التعليل المجازي بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام السادس عشر
القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم
يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في المغني
لان الضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو
هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله
في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين
العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني لان من شأن المضاف
ان يجر المضاف اليه ولا فلا استئنافه ومنها اللام المسماة بلام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره نحو ان كنتم للرؤيا
تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التأخير والفرعية
في نحو وكنا لحكمهم شاهدين ومنها اللام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسيأتي الكلام عليها وهي على ثلاثة اقسام كما في المغني
احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه متعلقة بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا
تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن
بابشاذ في شرح الجمل ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول
والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستحباب والاختيار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل
فتقول مجيبا هو لفلان فتأتي باللام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستحباب والاختيار المعني ايضا نحو قولك الى من يصل هذا
الفعل فتقول هذا الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل
الملك والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انها للغاية وللغاية منتهى
لفعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب
كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف ومثال المبينة للمفعولية
سقيا لزيد وجدعا له والتقدير ارادني لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانهما في معنى خسر وهلك انتهى ويجر
الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية نذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ
بضم الميم فيهما وبنون النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقالوا ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني
سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقات ساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف
في الحروف ولا شبهها ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قاله
في المغني وفي النهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر لانهم قالوا اصل مذ منذ ويلزم على قولهم ان المخفف من ان حرفا ان وان
رب باعتبار ان فيها عشرة احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان اصلها منذ كانهما
حذفت نونها وتركت ضمتها على اصلها الا ترى انهم قالوا لا غلبة على مذ الاسمية ولا غلبة على منذ الحرفية فلو كانت منذ هذه

في حد نفسه
الا فعال الاثم

وتختصّان بالزمان وربّ وتختصّ بالنكرة

تساويهما في الحكم انتهى (و) يختصّان بالزمان غير المستقبل من الماضي او الحال وكان عليه التقييد بذلك لئلا يتوهم انهما يطلقان للزمان وليس
كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا كما قال الرضي ره ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين
مذ حجج ومذ دهر وقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيته مذ ثلثة ايام اي من
ابتدائها الى انتهائها او ربّ والقول بحرفيتها كما مشى عليه في الاطلاق السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين والاخفش
في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انه اسم وهو مرتضى الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها
وبالوجهين الاربع مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ست عشرة وضمها مع اسكان الباء وضمها وفي معناها
ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون الثاني للتكثير دائما الثالث لهما على السواء الرابع انها لم توضع
لواحد منهما بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات
والافتخار وللتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا الثامن
عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا هو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني فمن الاول ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله ع يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء شهر رمضان
يا ربّ صائمه لن يصومه ويا ربّ قائمه لن يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية والحديث
والمثال مسوقة للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل ومن الثاني قول الشاعر الا ربّ مولود
وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع
معا وثمان اراد آدم وعيسى ع والقمر انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت
اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء وبالضم اتباعا لضمة الهاء قاله الدماميني
(و) تختصّ ربّ بالظاهر النكرة لفظا ومعنى فقط نحو ربّ رجل واخيه ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم خلافا للمبرد وابن السراج
والفارسي واكثر المتأخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض
والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش وقاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى
القلة والكثرة مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقول ام معاوية يا ربّ قائلة غدا يا لهف ام معاوية وقوله الا ربّ مولود
البيت ويغلب حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف هي فيجب بقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه ومع التجرد اقل كقوله
رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله تنبيهات الاول قد يجر ربّ ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره
بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نسوة ولقلة ذلك وشذوذه لم يذكره
المص وجعلها تجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع فيه ابن مالك ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك
في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس كذلك والكوفيون اوردوه على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا
ان عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على
مرجع هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب فليراجع الثاني تنفرد ربّ من بين حروف الجر بوجوب التصدير كذا قال غير واحد فقيل
لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي تنزل منزلة النفي والنفي له صدر الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير
بوقوعها خبر الثاني في قوله اماويّ اني ربّ واحد امه ملكت فلا اسر لديّ ولا قتل وهذا كما ترى غلط فان ما في البيت لا ينافي
الصدرية بدليل ان زيدا ما ابوه قائم وزيد لابوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط انتهى وبهذا التعبير
هو ابن ام قاسم المرادي (و) التاء (و) تختصّ باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم وما حكاه الاخفش تربّ الكعبة فشاذ واشذ منه
حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحياتك وتلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل
منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره قال التفتازاني [illegible]
بعيد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله الكثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رده السهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها بدلا
للاخر وقوله فيها معنى التعجب بخصوصهم على ان ذلك لازم في كلام القسم واما التاء فقد [illegible] فيها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت
قد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التاء ايم وحتى وهي لانتهاء الغاية زمانية [illegible] نحو اكلت السمكة حتى رأسها
او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذي اجزاء ان يكون آخرا او متصلا بالآخر نحو سرت
البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها بعضا غير داخل فيما قبلها اتفاقا لكونه غير جزء له سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا
لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجرّ بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى

مذ ومنذ يومنا اي في يومنا وهذا من الحال كان سقط صحّ

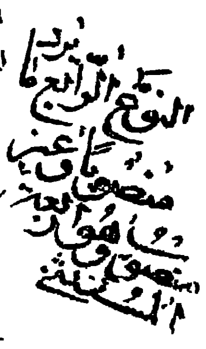
والثاني تختص باسم الله تعالى وحتى والكاف والواو ولا تختص بظاهر معين

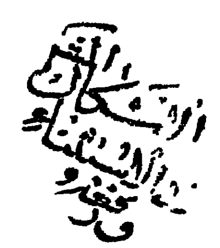
يوم الثلاثا فالجر بها جائز ويجوز العطف تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا فاقوال اصحها
الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني
وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة
والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها متفقا لتوهم ابن الحاجب ما ذكره في الكافية
فحتى من مجيئها بمعنى مع كثيرا والاصح لا يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه بان الى تاتي بمعنى مع قليلا
ايضا منوهما من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد
الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز
الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في مثال
بما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف
اصبحت فقال كخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة
وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب
قال ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدى اداتي التشبيه والا صار المعنى
ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل وهو ممتنع ونفي المشابهة عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادة مثل لان
زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت
فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور
وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الصفة وقيل الكاف
اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول ولا ينقاس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف
ولم يرتضه بعضهم تنبيه لا يرد على كلام المصنف جر حتى والكاف للضمير في قوله انت حتاك تقصد كل فج وقوله وام
اوعال كها او اقربا لانه ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها
واو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين فالثانية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب واما واو رب
فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو
بظاهر معين كما اختص ما قبلها بما مر فائدة من الحروف ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فتقعان
اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فعلى هذا فالمعنى من جانب يمينه
وذلك محتمل لملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كونه للخلو من الملاصقة الاول لتاخيره انتهى ولا يجر عن في المشهور الا بمن وقد
يجر بعلى وهو نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو على عن يميني مرت الطير سنحا قال ابن الدماميني في شرح التسهيل ولا اعرف من انشده
ثم ما ولا تفيد اسمية عن وعلى مجرد دخول عن عليهما كما يغلط فيه كثير فاذا قلت زيد على السطح وسرت على البلد احتمل الاسمية
الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما تقول
غدوت من عليه وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته
مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير لجريانهما مجرى
الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان
الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي
ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفاء بما فيه من التعسف الثالث
انهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان ومذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين
واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان
بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب
كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما حينئذ قولان احدهما وهو المشهور انهما ظرفان
مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة الثاني انهما مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فتقع
اسما مرادفا لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال
كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة

النوع الرابع ما يرد منصوبا وهو ما بعد الا في الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى ما قبلها نفيا او ثبوتا فان كان مخرجا من متعدد فمتصل والا فمنقطع

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير فيه راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي
فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى وقد وقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت برجل
مررت بكالاسد وفصّل في شرح بانت سعاد عن ابن مضاء انها اسم بدليل انها بمعنى مثل وهو غريب في تعيين الحرفية حيث كانت زائدة
خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا
لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج على الفصيح
على الشاذ الثالث انه اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي
الزوجات كلهم بجر كلهم بالمجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وزاد في عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤوسكم
وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين
النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني في التحفة
اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين الخشمي المعروف بابن النشار انه كان بيده كراسة من تفسير الثعلبي او غيره وفيها ان ارجلكم في اية
الوضوء مخفوض بالجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور
في الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي وقال له بحدة خذها فاستاء واكتأبت بهذا الكلام وازمرت في وجه
صاحبه فتركته ومضيت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور وقد عطف لتبيان قال لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد
في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد
لا نعلم احدا اجازه فيه ولا يحفظ من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وتأولا قولهم خرب
بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم
به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر
ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصر الفراء
على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في
المعرفة هل يجيز النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع والمانع يقول
لم يرد الا في الافراد وهو قريب ... ان رأي الفراء تشبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه
وهذا يدفع استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه
ليس في المجرور وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو مجرور ... وهنا انقضى الكلام المحرر على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يجر
الا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اي
الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا وغير والصفة واحد اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة
متعلق بالمذكور على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب الى ما قبله ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فزيد في المثال الاول
مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام
الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد المقدر اذ ما قام احد الا زيد ويشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع فلذلك بينهما مفصلا بقوله فان كان
المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جاء القوم الا زيدا وما جاء الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا
تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا تنبيهان الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان
ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها ... اما تضمنا او تصريحا والمختلفان في الماهية
لا يتساويان في جميع الاجزاء حتى يجمعهما في حد واحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فلا يمكن
جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقول المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل
ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته الحقيقية
المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او
تقديرا ليس شرطا الا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جانب العموم ... انتهى وعلى هذا
... تعريف المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا
فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفيت القيام عن زيد فهو غير القيام الذي ثبت له في ضمن القوم
فيلزم التناقض وكذا قولك ضربت القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد
ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ثم نفيت

بالمجاورة





فالمستثنى بإلا إن لم يكن يذكر معه المستثنى منه أعرب بحسب

المستثنى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم يختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في
قولك جاء القوم عام مخصوص أي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيد قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد
بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف رحمه الله رضي هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافه بما نسب
الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول ولانه يتعذر دعوى عدم الدخول
لكان صريحا بلفظ كحضره العشرة وهو مخ وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد
فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج ورد عليهما بانه لا يخفى انهم اسم مركب من اكثر
من لفظين وقيل وليس كذلك انه ليس بالجملة وان هذا لفظ ثم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولك جاء في القوم
يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى قال الرضي واستحسنه الرضي ان المستثنى داخل في المستثنى منه والاستثناء خرج كلا ومن
لا نسلم انما يلزم لو كانت النسبة الى مجموع المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما اجري الاعراب على المستثنى منه وان كان
المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير يكونه مضافا الى ما قبله او تابعا من التوابع
او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب وان صح لكن المتن في عند الاشكال لان كلامنا فيما
انتهى قال بعض المتاخرين ونحن نقول ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور
اخراج ونحن نقول نسبة المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتم انتهى وقد سبقه الى
هذا صاحب غاية التحقيق قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب الحكم انتهى والكن منتفع هنا ان الثاني
سمي المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق اقوى فلهذه
المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا
في المتعدد قبل الا قبل الاستثناء سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن
نحو جاءني القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرك بعض المتاخرين ههنا فقال لعلا
كان الاستثناء متصلا ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما جاءني احد الا حمارا ما جاءني احد
ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثني الحمار منه ويدل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على نفيه
احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد لخروج زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال فيما جاء في زيد الا راكبا وكذا القول في
البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني احد الا حمارا وعدم
اشتغاله فيما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير
فاما صح له الا شياء بالاعتبارين المختلفين فلا باس بعضره على احد فما القصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقه وهو انه متصل
لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوي وبقي الكلام ناقصا اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب
وجر لقيامه مقام المستثنى منه لان الاصل ان العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل
لا يطرقون الاصالة لتصحيح ما قام الا مقامه وقيل بطريق الاصالة والتحقيق للمفصل بالاول وفيه نظر اذ الفصل انما يكون مسوغا للترك لتناء
في الجملة لا مقتضيا للترك فيها للترك بها وجوبا او اختيارا وما قام الا مقامه يجب فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق بدليل
قوله ما برئت من ريبة وذم الا بنات جرننا العم ويسمى المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم المفرغ وحده وانما سمي بذلك تسمية
له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم من ان
المراد بالمفرغ المفرغ على الحذف والايصال كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على ان ذلك لو تفسر المفرغ بالمفرغ
عن العامل لاعراب المستثنى منه وذلك ان يجعله مما كان لو وقع التفريغ فيه تنبيهان الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة
ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها
والفاعل نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول
فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله والمفعول معه فلا يقع لانه لا يكون في المفعول معه الا والبدل
قال الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن
عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بانفصال وامام وقع والحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وقال سرا كبا جاعلا ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو انتهى ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا درهم كالدرهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ
الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف
البيان والتاكيد ينافيهما التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعدد مما ثل ينافي عطف البيان لانه انما علم ومختص مثل فغلا اما كان ان يقدر

والنعت

قوله في دخول المتكلم في عموم خطابه نحو قوله تعالى على عشرة الا واحد والعشرة بعضها ويكون الا بعد الواحد وهو والعشرة يحتمل الا

قوله أول

قوله الثاني

قوله الثالث

بنوع من

بالانفصال

العوامل وسمّي مفرّغا والكلام معه غير موجب غالبا وإذا ذكر فإن كان الكلام موجبا نصب

عطف بيان متعدد شامل المذكور وغيره وكذا التأكيد لا يلتبس لنا اللفظ تأكيد غيرها فلذا يشمل المستثنى حتى تقدرها وما تخرج منها
التأكيد المستثنى وأما الوصف فجوّزه الرمني صاحب اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني أحد إلا ظريف وما لقيت أحدا إلا أخبر منه
وفي المغني لابن هشام أن التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يجد جوازه إلا عن الزمخشري وأبي البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك
وظن التفتازاني أن المسألة إجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة الثاني كل استثناء
مفرغ لا يكون إلا متصلا لأنه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام وإليه أشير ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء
الثالث يقدر المستثنى منه في المفرغ بقدر الضرورة ويقابل المستثنى ويناسبه في جنسه ووصفه نحو ما ضربت إلا زيدا أي أحدا
وما جئت وما مررت إلا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول للفعل المحذوف ولهذا إنما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما
قام إلا زيد لم يجز النصب لأن الفاعل لا يحذف وأجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل قال المرادي في شرح التسهيل
والكلام معه أي مع المستثنى المفرغ غير موجب بفتح الجيم وهو ما يتقدم نفي أو شبهه من نهي واستفهام إنكاري غالبا لأنه إذا تم لا
لاستغنائه لاشتراك أفراد الجنس في وقوع الفعل منها أو عليها ومحال الفعل واحدا يا هذا ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان من غير
الغالب نحو كل حيوان يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا التمساح وقرأت إلا يوم كذا إذ لا يبعد أن تقرأ جميع الأيام إلا اليوم المستثنى
ضابطه استقامة الفعل كما قال ابن الحاجب وشرحه بعضهم استقامة المعنى بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم كالمثال الأول
أو تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور أن المتكلم لا يريد
جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع والشهر أو مثل ذلك انتهى قال ابن مالك في شرح التسهيل إذا كان في الإيجاب معنى النفي عومل
معاملته نحو عدمت إلا زيدا وصمت إلا يوم الجمعة فإنه بمعنى لم أجد ولم أفطر انتهى تنبيهان الأول لا يرى ما زال إلا عالما وإن كان
الكلام غير موجب لأن معنى زال نفي والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا
على صفة العلم وهو محال الثاني إذا كان الموجب لا زما للنفي كلولا ولو فذهب المبرد إلى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم إلا
لأكرمتك ولو كان معنا إلا زيد لغلبنا قال أبو حيان في الارتشاف والصحيح أنه لا يجوز وإن ذكر مع المستثنى المستثنى منه
الكلام تاما ففيه تفصيل فإن كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه شيء مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو
قوله تعالى فشربوا منه إلا قليلا أو منقطعا نحو جاء القوم إلا حمارا أو تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر أو تقدم نحو قام إلا زيدا القوم و
اختلف في ناصب المستثنى فقيل هو إلا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه
والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل إلا بواسطتها وهو رأي السيرافي وقال ابن عصفور
وغيره وهو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين قال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها مستقلا وإليه
ذهب ابن خروف وعزاه إلى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب إلى سيبويه وكل يدعون وصال ليلى وليلى لا تقر لهم
بذاكا وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي النهاية لابن عصفور أن الزجاج قال للفارسي في مسائل في سد أشيرا
لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم إلا زيدا فقال لأنه بتقدير استثنى فقال له لم لا تقدره امتنع زيد فانقطع الفارسي فقال هذا
جواب ميداني ثم كتب فيه شيئا وقيل العامل أن بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد إلا حكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير
نحو قام القوم إلا زيدا إلا أن زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له تنبيهان الأول أن كلام المصنف يقتضي تعين النصب في الكلام التام
الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الإبدال فيه لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قوله قراءة فشربوا منه إلا قليل بالرفع وقال ابن مالك
في توضيح البخاري لا يعرف أكثر المتأخرين في هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر محذوفه فمن الأول
قول أبي قتادة أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم وإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن الثاني والخبر قوله كل أمتي معافى إلا
المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل أي إلا قليل منهم لم يشرب وخرج ابن مالك في مختصره العمدة وقال أبو حيان الثاني
أن تقدم موجب جاز فيما بعد إلا وجهان النصب على الاستثناء وهو الأفصح وأن يكون ما بعد إلا تابعا لإعراب المستثنى منه إن رفعا
فرفع أو نصبا فنصب أو جرا فجر سواء كان ما قبل إلا ظاهرا أو مضمرا قال واختلفوا في إعرابه فقيل هو نعت ثم نعت بما بعد إلا الظاهر
والضمير يعني أن المضمر ينعت في هذا الباب وقيل لا ينعت بما بعدها إلا النكرة والمعرف بلام الجنس فإن كان معرفا بلام العهد أو لا صار
لزم النصب على الاستثناء وزعم أن من الإتباع قوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان الثالث إذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه تعين نصبه أيضا سواء كان متصلا أو منقطعا وسواء كان في سياق الإيجاب كقام إلا زيدا القوم أو في غيره كقول الكميت وما لي إلا آل
أحمد شيعة وما لي إلا مشعب الحق مشعب ولا يجوز الإبدال لأن التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون
والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام إلا زيدا أحد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما لي إلا
أبوك ناصر وقال حسان إذا لم يكن إلا النبيون شافع قال ابن هشام وتحقيره أن العامل فرغ لما بعد إلا وأن المؤخر عام أريد به خاص

الا الكتابة ... اهل العلم ... [illegible]

وإن يكن متصلا فالأحسن اتباعه على اللفظ نحو ما فعلوه إلا قليل فإن تعذر فعلى المحل نحو لا إله إلا الله

يصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل ونظيره في ان المتبوع مع وصفه تابع ما مررت بمثلك احد انتهى وقال ابن الصائغ الوجه ان يكون هو
بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون تبديل شيء من شيء لعين واحدة اشير فانه لا يكون الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان
كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين
وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما
بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض
لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف للمبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان
الربط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهوره افادة التبعيض وعن الثاني بانه لا يمنع من ذلك لوقوعه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز
في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما
جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد
وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا
زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل انتهى فان قلت قال ابن الحاجب ما المقتضي
مرة للتبيين في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام
عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل
وابن عامر بالنصب على الاستثناء تنبيهات الاول زاد جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسألة لغة ترجيح
الاتباع على النصب قيدين آخرين احدهما ان يكون المستثنى منه احترازا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا و
ثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه يترجح في هاتين
الصورتين ترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي
لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا
الا ابن عصفور فانه حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده انتهى فلا يرد على تضعيف اطلاق المصنف الثاني خلافا لا تيسيفا
من كلام المصنف دقيقه هذه الاتباع فينبغي التصريح باحد القولين فقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد المذ هبين
الاولية الثالث علل كثير ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في
الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل ومقتضى ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان
المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويا انتهى قلت وقد صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لو حصلت
المشاكلة في تركيب استويا والاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفوائد الضيائية من ان النصب على الاستثناء انما
هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة فان تعذر اتباع المستثنى للمستثنى
منه على اللفظ لمانع فعلى المحل يحمل الاتباع عند الامكان وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاء
من رجل الا زيد فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن لكونه لانها
وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جاءني
من رجل ولا امرأة والا ناقضة لما يقع بعدها من النفي لا ايجابا فان يكون شاملا لافراد ما بعدها فلا يجوز الابدال على اللفظ الا على
مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب معرفا كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية ولا يمكن ارتكاب ذلك هنا الثاني
المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به فشيئا منصوب على البدلية من محل شيء لانه في محل نصب خبر ليس لا بدل
من لفظ المجرور بها لانها وضعت لتدل على تأكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور بها مباشرا لها او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم
ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما يتقدمها من نفي واذا بطل فلا يؤكد الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة
مرفوع على البدلية من المحل كما سيأتي لتعذر الابدال من لفظ اسم لا لامرين احدهما ان لا تقدر عاملة بعد الا لانها لا تعمل في معرفة والثاني
ان لا لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا ولا يرد نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به مع انتقاض النفي فيه بالا لان لا
انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو مع الا مفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعدها وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي
بمنزلة ما كان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل لكان لا للنفي ولا لكان والنفي جميعا
وكان يجب هنا يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم انها بمنزلة ما في العمل فليس كذلك بل عملها للفعلية
والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قاله ابن الحاجب في
امالية الخلاف في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار

ومع بطلان النفي

وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب وتميم يجيزون الاتباع نحو ما جاء القوم الا حمار

الاشكال الوارد على لا اله الا الله وفيه

محل الاسم قبل لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين فيشكل على تقدير اشكال فيما ان اعتبار الاسم لا على انه مبدل فتحتمل دخول لا فذلك يدخول الناسخ كما قال الرضي في باب ان واشباهها ان المرجح في البدل تكرير العامل وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه مبدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن لا يذكر الخبر فيقال الله موجود انتهى ونقضه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا دافعا للاشكال انتهى قلت والعجب من اجابة ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وحكاه في الجمع فكيف يكون مناسبة كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم كلام اخر وهو اذا قلت لا احد فيها الا زيد فهو بدل لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا نقول في كلمة الشهادة وهو في معنى ما الا في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه امدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدر ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره تعالى وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ والا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدأ وركبت لا مع الخبر انتهى كلامه وهذا جيد لولا انه يلزم منه نصب خبر المبتدأ فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممنوع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي وللزوم ما الزم حينئذ انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير كما بحثوا عنه لا يتم وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما شرعا ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل فيه غير ذلك قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقدير ان الله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فحال ان ينتفي واجب الوجود في عالم الامكان فاذا قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء الواجب وهو في الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قول المصنف فالاحسن اتباعه ان نصبه على الاستثناء جائز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صورة المجرور بمن والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة ايضا الكسائي انما لم يجز الابدال لما يعتقد بالخصوص من صورة اسم لا التبرئة وقال في الجمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا اله الا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام ورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكره قيل على الخبر لا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء انتهى وقيل على الخبر لا نفسها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرده ان لا لا تعمل الا في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منه لفظا فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص على التقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص كذا كان مستثنى منقطعا يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم ويرده انها لا تفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم الشامل وان امكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب لانه استثناء منقطع لا يستغنى عنه بهذا فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجيزون مع اختيارهم النصب على الاستثناء الاتباع اي جعله تابعا للمستثنى منه على انه بدل نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء او ما جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل في المبدل منه قلت يجيء على سبيل المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسانا الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء القوم الا حمارا فقد نفيت مجيء القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في المنع والثاني انه حمل ذلك على الغلط لان المتكلم هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا الحمار انما يعني ما في الدار الا حمار وصار ذكره احدا توكيدا للعلم انه ليس ثم احد ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار وذكر ابن الحاجب وابن هشام في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من تغليب العاقل على غيره فانه يجوز ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب ولا يرد ذلك على هذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس لهم عليهم سلطان الا المتكلف

الاشكال الوارد على لا اله الا الله وفيه

٢ اقوال

جواب

٨ اجوبة

قال ابن هشام
نقل الاتفاق
نحو

جواب ثالث

وابن هشام
ولا اله الا الله

ثم ذو المستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها ويجر مع حرفيتها وبليس ولا يكون منصوب بالخبرية
واسمهما مستتر وجوباً وبما خلا وما عدا منصوب

ونحوه تنبيه ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلام المصنف ونقله غير واحد لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شروح التسهيل
ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويفرقون بين الا الاتباع
الغلق بالوقع الا من اقرب البعض قال الدماميني في شرح التسهيل وغيره يقول انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه
غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه تتمة لما ذكره من مسائل هذا الباب والمستثنى بخلا و
عدا وحاشا ينصب تارة مع فعليتها اي على انها افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوباً وفي مرجعه الخلاف الآتي بيانه وفي
خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي مستأنفة وصححه ابن عصفور فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف الا
عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما
قبله فكذلك هذه الجملة قال في التصريح قال ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب الجمهور وفي الافعال الاستثنائية ويجر مع حرفيتها
اي على انها حروف جر وترتيبها في الاولى ليس لنصب والجر في الثلاثة سواء كما توهم عبارة التسهيل الصادق بالاولى والجر الاخير اغلب حتى
ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بنقل صحيح النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا
نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا
الشمطاء والطفل الصغير وروايته في الموضعين بالجر توجب القول بحرفيتها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني وذهبوا الى ان الجر بها جائز والكثيرون ان النصب بها فعلا قليل
لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة
والشتم وكثير من النحويين يصل البيت الاول من هذين البيتين ويركب مع عجز الثاني وانشدهما بيتا واحدا والصواب ما انشدناه
نبه عليها ابن مالك في بعض مصنفاته ثم الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها
من سوء ذكر في غيره او فيه ولا تستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى مثل
الرضي وربما اراد ونحن بتخوفه من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يصمه فيكون آكد وابلغ انتهى ثم ان في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحشا
بحذف الالف الاولى كقوله حشا رهط النبي فان منهم بحورا لا يكدرها الدلاء قال المرادي في الجنى الداني وحاشا على مذهب كلام في حد تقدم
المفردات تتمة نعم والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس زيدا ولا يكون زيدا واسمهما ضمير مستتر
وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وهي انما يظهر بعدها اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بالا تقول
قام القوم ليس اياك ولا يكون اياك كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فمن ضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
وفي مرجع الضمير الخلاف الآتي في فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حد تتمة المفردات تتمة نعم وجملة الاستثناء حال او مستأنفة كما مر
قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت محله مستثنى
كما قاله ابو حيان في النكت الحسان انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جار في جمل الافعال الثلاثة
المذكورة انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على راي جمهور البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز
مجيء الحال المذكورة بدون قد راسا كما سيأتي فائدة هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة
الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به
حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو
ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة
سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحويا عدهم في المزهر والمستثنى
بما خلا وبما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب
كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع
ولهذا دخلتهما نون الوقاية قال في التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص
عليه في التسهيل وموضعهما نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك وقع الحال معرفة لتأويلها بنكرة قال ابن هشام والتأويل
خالين عن زيد ومجاوزين زيدا فان قلت خلا لا يتعدى الا ان كان بمعنى جاوز قلنا لو اصل هذا وخلاك ذم فينبغي التأويل بخالين زيد
قلت قال الرضي ربما خلا في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
انتهى فتدبر وقيل على الظرفية لتقدير نائب على نيابتها عن المضاف اليه وقت خلوهم او وقت عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على

وغير وسوى مجرور بالاضافة وتعرب غير باعراب المستثنى بالا وسوى كغير عند قوم

الاستثناء فالمعنى ما بعدهما والمنصوب على معنى لا يكون ذلك المعنى بغير انتهى وفي المغني وجوب النصب بعدهما هو الجمهور وزعم الكسائي
والجرمي والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على تقديرهما حرفي جر ونقل ابو زيد قال في المغني فان قالوا ذلك فيا
فقياسه لان ما الزائدة قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكى
الجرمي عن العرب تبيينها الاول اقتصارا على ذكرها مع عدا وخلا يفهم على ما يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه سيبويه
خلافا لبعضهم واما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر فقال ابن مالك الا ان السماع واستدل عليه بما
وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ما
توهم من ان ما حاشا فاطمة من كلامه صلى الله عليه وسلم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشا
فاطمة ولا غيرها انتهى وفيه لا يسند لاحتمال ان لا زائدة بعد الواو لتوكيد النفي متعين ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم
ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي ومقوله هو لتحبيبنا الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع لاحتمال ان يكون لا نافية وغيرها منصوب
بحذف ونا لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه صلى الله عليه وسلم ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة
الثاني قال ابو حيان وغيره الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع
عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع ويقولون قبضت
عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم ايضا اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين
وقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب لان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون
خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر
وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين
ولا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قاله ابن هشام في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة
نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم
باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الصفة وتضمن معنى الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير
فيوصف بها وبتاليها جمع منكر نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية كقوله انخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر
اي لو كان غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث وتفارق الا هذه غيرا بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانه
لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء بها فلا يقال عندي درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وهي اشهرها
وسوى كسما وسوى كهدى وسواء ككساء وهي غريبة نقلها من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفارسي قال ابن هشام
في شرح اللمحة والذي يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يستثن من
هذه اللغات في الاستثناء الا سوى المكسورة السين بمعنى المقصورة وما سمعوا اكثرهم لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثني بما سواها
فبالقياس عليها انتهى قلت فهي دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على المسموعية منها الزجاج في الجمل وابن بابشاذ في شرحه قال الزجاج
واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ في الشرح وسوى وسوى وسواء يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور
وجوبا بالاضافة اي مضاف المستثنى اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اي مثل اعرابه على التفصيل السابق فيه فتقول قام
القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب في الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد بالرفع
كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما في الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين ويجوز الرفع على لغة التميميين كما تقول ما في
الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة اولئك وبه ادوا بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا في لغة الجميع
كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص واختلف في ناصبها اذا نصبت منصوبة في غير تفريغ فقال ابن خروف هو ناصبها كما في الاسم الذي بعد
الا ويجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد الا لا الا لان الا قدرت مع غير وحدها النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسي على الحال من المستثنى
منه وفيها معنى الاستثناء وصحح ذلك بان غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام
واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا عند قوم وهم الزجاجي وابن مالك وممن تبعهما وصحح ابن مالك في كثير من كتبه هذا القول وبالغ
في نصرته في شرح التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك الا الزجاجي
لا حجة له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على القول الصحيح لاحتمال كونه
مرويا بالمعنى او لحنا من الراوي واما الشعر فضرورة قال وقوى ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اتاني سواك وهو
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم ولا يشكل به ما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فما ان يقصد ان الخلاف لا بعض

حديث ما حاشا فاطمة وغيرها

وظرف عند آخرين

بحاله الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتأويل ويكون المعنى لم يختلف سواك فيكون ثم المختلف فيه انتهى لا يحتاج مع ابن مالك في
الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال ابو حيان في شرح التسهيل قد اكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع
في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان
الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك
الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد
والاندلسيين وجرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي صلعم لامرين
احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث تجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو
ما روي من قوله زوجتكها بما معك من القرآن املكتكها بما معك خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه صلعم لم يلفظ
بالجميع بل لا يجزم بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط
المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث
لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلعم كان افصح الناس وان تكلم بلغة غيره
لغير اهله فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى له ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا
بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب له التمييز في هذا الفن ولذلك تضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم
بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب الا يستدل بها ايضا وهو خلاف
الاجماع قال والاستدلال بالحديث انما يسقط الاحتجاج اذا ثبت ان المنكر في الحديث المستدل به ليس من لفظه ع وان لفظه كان كذا او
ان الراوي غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه
يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله ويأتي بالحديث للاعتضاد لا للاثبات فاعدم تحرير محمله بذلك واجاب ابن خلدون باجوبة
احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه
وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي البحث مع ابي حيان لا يتسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف
عند قوم آخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى هيهنا بمعنى غير لانه غير لا
تدخل هيهنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير دل على انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر
مكانك قالوا ولا تخرج من النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب
وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقاء العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير
ظرف قليلا قال ابن هشام في الاوضح والى هذا اذهب قال المبرد انه اقرب الاقوال ففي المسئلة ثلاثة اقوال تنبيه تلخص ان ادوات
الاستثناء اربعة انواع حرف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وسوى وفعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية
وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا من ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وميد بابدالها ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع
مضافا الى صلتها ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح
بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها
بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر
قال ابن مالك وغيره انها هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة
على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والمشهور انها اسم ملازم وقال ابن مالك في التوضيح
والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل على الاسمية انتهى ومما عدوا من ادواته ايضا
لا سيما بعد لان ما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى من اداة ولذا الاستثناء بعدها
الكلام على ذلك في شرح الديباجة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف لا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح
قوله تنير الكلام لا سيما الكريم الحمد لا سيما الذي شهادته من في خبره ينقلب وجملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما ينيلك
من ذي الجلال الرضا وجملة شرطية كقوله ارى النساك بحاولهم والعمى ولا سيما ان نكت بالمرسل الضخم وقد يحذف ما بعدها
وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل
حين كانت اسم لا للتبرئة فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهي بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول
الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في لا سيما ان ركب اي خصوصا ان ركب اخصه بزيادة المحبة وفي لا
سيما وهو راكب والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله

بحاله

المشتغل عنه بعامل ...

مفعلا بغيره المشتغل إذ تلا ما لا يتلوه الا فعل كأدوات التحضيض نحو هلا زيدا أكرمته ورفعا بالابتداء إذا

تلا ما تلاه الا اسم كأداة الفجائية نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو

فيه بالعقود وبالأيمان لا سيما عقد وفاء بر من أعظم القرب فهل المحل والنياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام خلاف
ابن جني الثاني وأبو حيان الأول وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما الثاني ثم ان منصوبا وغير منصوب المشتغل عنه العامل وهو اسم بعد
عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه
إذا تقرر هذا فالمفعول إذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول
دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يعمل فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصبه ضميره اي ضمير
ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المتقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم ومتعلق ضميره ولولا ذلك لعمل فيه
فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ومعنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالوضع لاح
فظهر انه لا حاجة إلى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة
ككون الاسم مضافا إليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه لأن الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف
او موصوفا العامل ذلك لضميره او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او معطوفا عليه موصوف
عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط
التعلق ان يكون ضمير المنصوب بالمفسر قال الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب نصبه ووجوب رفعه و
رجحان نصبه على رفعه وتساوي الأمرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا بغير العامل المشتغل عنه بنصب
ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لأن المفسر إنما آخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدرا على
الاسم لا كما يلزم مخالفة الأصل من وجهين تقديم الشيء في غير محله الآن بمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في
الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الأصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته
اي ضربت زيدا ضربته الا إذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او زيدا جلست عليه او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر
ما يناسبه بالترادف او باللزوم إذ تقدير المذكور يقتضي في الأولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع إذ المضروب غلام زيد
فوجب ان يقدر في الأول جاوزت لأن مررت تعدت بالباء بمعنى جاوزت وفي الثاني لابست لأن جلس الشيء يستلزم ملا
بسته عليه وفي الثالث اهنت فإن ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس لازما مع كل متعد بالحرف
ولا كل سببي لأنه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لأن العامل لا يتعدى الى
ضمير الظرف بنفسه وكذلك لا مانع في زيدا اهنت أخاه لأن إهانة لا تختلف الضرب انتهى تنبيه ما ذهب إليه من ان لنا نصبا له
مقدر هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي
هو عامل في الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لأنهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وإنما يجب نصبه
إذا تلا ما لا يتلوه الا الفعل كأدوات التحضيض لأنها مختصة بالجمل الفعلية وهي خمسة هلا وألا بتشديد اللام وهي أشهرها ولذلك
مثل بها فقال هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا ولولا ولوما وإنما قال كأدوات التحضيض لعدم انحصار ما لا يتلوه الا الفعل
فيها اذ منها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو حيثما زيدا فأكرمه الا ان هذين
النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر فلا يليها الا صريح الفعل فلا
يجوز أين عمرا لقيته وحيثما خالدا لقيته فأكرمه الا اذا كانت أداة الشرط إذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في نثر الكلام
ان زيدا لقيته فأكرمه ويجوز في الشعر قاله في الأوضح تنبيهان الأول قيل عبارة المصنف أولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية فإنه قال يجب
النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لوجهين الأول انه لم يشملهما ظرف الزمان المستقبل نحو ائتيك يوم الجمعة زيدا تلقاه والثاني
لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما استثنى الهمزة من ادوات الاستفهام لأنها قد تلي الفعل
لما سيأتي واما من ادوات الشرط لأن شرطها فعل لازم الحذف وغير مفسر لشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره أما يكن من شيء
قال الرضي الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرتفع الاسم كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي التقدير
ان هلك منفس اهلكته لأن هلك مطاوع اهلكته ويروى ان منفسا اهلكته بالنصب على تقدير اهلكت منفسا
اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا على الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كما ذهب الأخفش والكسائي الى
موافقتهم فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية وادوات الشرط
اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني و
هلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كإذا الفجائية
على الأصح نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وهذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصحح ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية

ناصبه ان كان مضمرا
او منصوبا
وغير منصوب
او مشتغل

مع منصوبه

مع انه يتعدى الى الضمير بنفسه

وفصل بينه وبين المشتغل ما له الصدر نحو زيد هل ويترجح نصبه ان ظاهر الفعل نحو ازيدا ضربته

وبه صرح المص في حاشيته المفردات ويقابل الاصح قولان احدهما جواز النصب مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب كما سيأتي
قال ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيهما مع قوله فيهما في بحث الظرف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها انتهى
الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش ونقل ابن عصفور
ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة
الاسمية في دخول واو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة
بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في تخطئة
سيبويه في تجويز الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد ضربه عمرو وقال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن الفعل
بعدها بقد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال بعدها وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف
فيلزم المبتدا بعدها اللازم فيما اذا لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام ونقل عن بعض شراح الكافية من العجم انه كما
يندفع على تقدير حمل اللزوم فيه على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر
ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد
المدان لهان على ما القى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كاذ العكس مختصا مما لا يتلوه الا الاسم فيها قال ابن هشام في
الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيدا ضربته لامتناع الفعل قال شارحه وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها
ما الحرفية لا يزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص
ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع نصبه على الاشتغال كما في انما زيدا ضربته على زوال
الاختصاص في المغني والصواب نصا بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى او فصل بينه اي الاسم وبين العامل
المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمنع ان يعمل ما بعده فيما قبله لما فات ذلك لصدارته وذلك كالاستفهام و
الشرط والعرض والتحضيض وان واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لها ولكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وكالا
للتمني ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد ان ضربته ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيد الا
تضربه وزيد هلا ضربته وزيد اني ضربته وزيد الا رجل يضربه وزيد لهو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته او ان
ضربته قال ابن مالك واجراء التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب
المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض واخويه قرينة يرجح بها نصب الاسم التالي لها
وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه تنبيهان الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر احدها ان يكون
العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيد الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شيء فعلوه في
الزبر وزيد يوم تراه يفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة
لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيف اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثانية ان يكون
العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل
المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يتعدى فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل وهو ممتنع
في جميع الابواب اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل على ضميره المنفصل وذلك جائز في باب ظن
الثالثة ان يكون العامل ما الى استثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك لان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة
مستانفة لكن صيرت الجملتان قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح
فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثلها اذ العمل فيما هو جملة واحدة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على
معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ان من
مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صدق حد المشتغل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل
من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسمة لا يقال فيشكل حد المص المشتغل عنه
العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز رفعه في بعض الصور يكفي في دخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر
يفسره العامل المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء ومعدنه مفعلة من الظن
وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواقع الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد همزة
الاستفهام نحو ازيدا ضربته فترجح نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال
وانما لم يجب دخولها عليها كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها او بعد ما او لا

على

وزيد كم ضربته

في صورة جملة

العامل عليه

او لا او ان

نحو زيدا اضربه وبتساوي الامران ان لم تفت المناسبة في العطف على التقدير نحو زيد قام وعمرا اكرمته

او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا حرف النفي بحرف الاستفهام في جهات الكلام
معها غير موجب وبعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا تليها في الغالب الا الافعال تنبيهات
الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل
وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم لشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا
عدلت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا ضربه ومن امة الله ضربها قال الرضي
الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور
قيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه
الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان للجملة مع الهمزة نصيبا طلبية وكون الطلبية فعلية اولى لما مر ولا نصيب
مع حرف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلاثة كلم ولما ولن وليست مثلها اذ لا يتقدم معمولها وهو الفعل لضعفها
عن العمل فلا يقال لم زيدا اضربه ولا لن بكرا اقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب اراد
فلم الق ذا رجاء القه وحصل بنصبه تناسب جملتين في الوا العطف وذلك اذا كان الجملة المعطوف عليها فعلية فنصب الاسم
بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية فيحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب
عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف احدهما على الاخرى احسن من تخالفهما
كذا قالوا قال الدماميني وهذا انما يدل صريحا على ان تخالفهما بالاسمية والفعلية وقد حكى قولان في المسئلة بالجواز فذلك الاول — [illegible]
المنع وهو محكي عن ابن جني والاجازة يجوز في الواو فقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال
ابن هشام في شرح اللمحة وتشبيه القول بالمنع مكرم ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول برشد عادة النحاة
بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل هذا بالنسبة الى
المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا ولا فرق نبه عليه ابن هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما
نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته ترجح الرفع بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام
الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما ذكر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا ولكن عمرا رايته وما اكرمت
زيدا بل عمرا اكرمته انما لم تكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما يعطف المفرد
لا الجملة فهي هنا حروف ابتداء نزلت منزلة العاطف في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعلا يفهم معنى الطلب فاضافة
الفعل الى الطلب بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تضربه وبكرا ضيقا الله لا تهنه وبكرا
رحمه الله ومثله الا ولا دون جهتهن الولا الدالة بحا صورتها صورة الخبر ومعناها الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم
الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاشتغال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما
لا يعمل فيما قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها
تنبيه يترجح نصب الاسم على غيره في مسائل اخر احدها ان يكون الاسم جوابا بالاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل ايهم رايت احدا
او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام زيد رايته وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم
وصفا مخلا وذلك كما اذا اردنا ان نخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا باشترائك بهذا الثمن
فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد وان رفعت احتمل
ان يكون اشتريته خبرا له وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة
لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء
من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالثة
ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا اضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير المصرف للمبتدا ذكره بعضهم وفيه انه ينبغي ان يعد
مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال
ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك رد في موضع اخر من المغني قول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما
انه من الاشتغال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زائدة وهذا لكن ان يدعي انه من الاشتغال ومنع بعضهم الشرط
المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال فتامل ويتساوى الامران اي الرفع والنصب ان لم تفت المناسبة
اي تناسب الجملتين في العطف على التقدير وذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية تجري على اسم قبلها — مناسبة
نحو زيد قام وعمرا اكرمته فهي صلة ارفع نادرة او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية الصدر وفعلية

نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المدعو بيا او ايا او هيا او اى وا للبعد او بالهمزة مع القرب

الخبر ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة فان رعيت كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية
كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فلما انه حاصل على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وضمنت
كمثال سيبويه لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع
الى زيد واعتذر له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها
وتصحيح المثال انما يكون بزيادة ضمير فيه نحو وعمرو كلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عنها اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا
كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراده قال الرضي وايضا يرد على ذلك وجه مثال الشارح لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن
مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله نعم والقمر قدرناه منازل في قراءة ابي عمرو والحرميين بالرفع ورجح السيرافي النصب على
العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه في مسألة بما اعتذر به السيرافي فالاولى
ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في غيرها والسيرافي اعتذر له على مذهبه من اشتراط الرابط في المسئلة
تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع عندهما واجب ان ورد النصب فهو على حذف في زيدا
ضربته ابتداء ويكون عطف جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة الاخفش و
السيرافي فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمته
وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمع كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو فرد
بانها انما يكون الجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف شبه الطائفتين المتقدمتين جميع حروف العطف
يحصل بها الربط واحتجوا بقول ابينا انشده ثعلب فلذي اجود في البلاد لعلني استرهب [illegible] او بباحسود ورجع على ان التقدير
او بباقي حسود والثاني اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل في زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته مثل زيد قائم وعمرا اكرمته
فيستوي فيه بكر الوجهان اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكرا اكرمته فالرفع اولى لان اسم الفاعل اذا لم ينصب المفعول
به لم تتم مشابهته للفعل اذ فقد به فرع الضعيف لمشابهته للفعل نحو زيد يحيي غلامه ويترجح الرفع اي رفع الاسم المشتغل عنه
العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل فيما عدا ذلك اي المذكور من موجب النصب ومرجحه وموجب
الرفع وتساوي الامرين لانه لا يحتاج الى تقدير على عدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثم اوجب بعض النحويين ومنع النصب وليس بشيء فقد
نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها
بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى منه في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في
زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه قاله المرادي الثالث مما
يرد منصوبا وغيره منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض ابلعي ماءك فانها نزلت منزلة من له
صلاحية للنداء ثم نوديت بيا قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او هيا قال فاصاخ يرجو ان
يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام في المغني ونقل ابن يعقوب
في القاموس راي بالفتح والقصر والسكون قال المرشح [illegible] في روض الفتح [illegible] قال ابن هشام وقد ذكره
الفها وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يعرفون بعربيتهم او آ بالمد نحو آ زيد حكاه الاخفش في كتابه
الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غير وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها
همزة اخرى ساكنة سهو وفيه كلها مع البعد للبعيد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها ففي الصحاح ان ايا لنداء البعيد والقريب
قال في المغني وبئس ذلك وفي اي اقوال فقيل هي للبعيد كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط
وجعل ابن عصفور آ في المقرب للقريب وبالهمزة مع القرب اي لنداء القريب قال اقاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد
ازمعت صرمي فاجملي ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسيأتي عليها مزيد كلام ان شاء الله
وبيا وهي ام الباب تستعمل مع البعد والقرب قاله ابو حيان وهو الذي يظهر من استقراء كلام العرب قال ابن مالك وهي للبعيد
حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب
هو خرق لاجماعهم تنبيهات الاول قال بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو بيا الخ اولى من قول ابن الحاجب المطلوب اقباله
لخروج نداء المتفجع في نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل ندائه على المجاز والمراد بالمطلوب الاقبال السؤال الاجابة بعيد مما
انتهى الثاني يدخل في هذا الحد المندوب على راي ابن الحاجب لانه متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره ولم يذكر المص حكما
في هذا الباب لانها الا وردها الى راي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه مناد قال الجزولي المندوب منادى

قام زيد

مفعول منع

معنه

فالمفعول

الثالث المنادى

وقد يحذف حرف النداء الا مع اسم جنس

على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من
تلهفهم يا لميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع منه نحو وا ويلاه وواثبورا
وا حزناه اي احضر حتى تتعجب من فظاعتك الدليل على انه منه قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا
امرهم بقوله واثبوراه انتهى اشار الى انه يجوز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس ويشترط كونه اي المنادى
مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول
الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك
فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال قد كفيت اياك قد كفيتك وقيل ان يا في
البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدأ والثاني كذلك وتوكيد او بدل او فصل والموصول خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر
المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت المذكور ولا حجة في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا
مطرد وهو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان
العبرة ولا نقل عند النداء يا هو ولا يصح النداء من وراه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع
اداتي التعريف صورة وان كان في احدهما وان كان من الفائدة ما ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب
الوجود فانه يجوز اجماعا فيقول يا الله باثبات الالف وبحذفها ويا اللهم بحذف التاء فقط لان اللام لا تنفك عنه لانها قد صارت كالجزء
الهمزة تخفيفا لكثرة استعمالها فاذ حلت عليه اللام لدفع شيء لما ذهب اليه الكسائي ومن تبعه من انها من الصفة وادغمت لام التعريف فيما بعدها
ولزمت كالعوض عن الهمزة ومن ثم تقطع في النداء ووصل ان في اسم الله للتعظيم لا التعريف ونسب لسيبويه فان هذا الاسم الشريف يختص
باشياء لا توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكر ومنها زيادة الميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سيأتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله فتح او
ضم مثل قال الله نعم ويقول الله نعم ولا تقول مثل هذا في الليل والتين فان كانت قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا
لكنت متسفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة وهذا ثقيل على اللسان واللام كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه
في القسم بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطع همزته فالله لا تعلن كذا منزلته انوالله ذكره ابن ابي شاذن وصرح في شرح الجمل وقول الشاعر
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ فلا يقاس عليه خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك في الشعر محتجين
بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ
وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما
او في النداء لغير فكذلك لعدم دخول التنوين في غير الشعر عليه او لغيره يتعين فكذلك فائدة المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجاربردي في شرح
الشافية تنبيه الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما استثناء امرين لا يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي
به من جملة نحو يا الرجل قائم من سمي بذلك نص على ذلك سيبويه قال لانك معناه يا من قولك له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول
نحو يا الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه فلا الانفراد والفرق بينهما ان الذي قام محكي بحال التي نصبت له قبل التسمية
وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم لم يكن المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع
قد زال بالتسمية انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة يا الاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس
صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن لتقديره دخول الياء على غير الالف واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف بالال
في غير الصور المذكورة توصل الى ندائه بأي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بهاء التنبيه او اسم الاشارة ويجب وصفهما بما فيه
اي بالاسم الذي فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق والحارث مما فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام
من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر بالالف واللام خال من خطاب
نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي رأيت كما لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة عار من كاف الخطاب نحو يا
اي هذا الرجل ولا يقال يا اي هذا الرجل كما لا يجوز نداؤه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكأي اسم الاشارة في الوصف بذي
اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الذي لا يوصف بمثله وسيأتي على اي هذه مزيد كلام في صدر بقية المفردات وقد
يحذف حرف النداء وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذف غيرها قال ابن
بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثني لكن انتهى نص غيره واصل من
الائمة على انه لا يحذف منها الا يا وقد عيرها لانها ام واغلب في الاستعمال والمندوب نوع من المنادى فينبغي ان يكون فيها اكثر دورا وكلا
قل فحذف عنها مع القرينة وينبه المنادى نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا مع اسم الجنس ولاراد

خصائص لفظ الله

منع الشاف

الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب

في القسم قولهم

حذف حرف النداء الا مع

به هذا ما يكون

[illegible] على الميم [illegible] وصل الميم [illegible]

به هنا ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا
غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا راكبا فرسا زيد افضل من هذه الثلاثة واحدا بعينها ولا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه
اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة بقصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المشبهة
بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف فيما تعرف بها شيء لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف
لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قال الرضي واجاز بعضهم
الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي والانصاف
القياس عليه لكثرته نظما ونثرا والا مع المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيها بامر الله يا
عمرا وحكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقوله فوا كبدا
من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الالم كقول الاخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه لان الرزية
سبب الالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتا والندبة من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظم المصاب
ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو
عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان احدهما وا وهي الغالب فيه والمختصة به والثانية يا فانه لم يلتبس بالمنادى
المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الاتي تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله ويا
[illegible] يا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف لمد الصوت سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا نحو وا امير المؤمنينا او [illegible] نحو وا
راساه او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلاه او مركبا نحو وامعدي كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين
في صلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو ويا احسنتاه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذاه او كسرة كذلك نحو واعبد
الملكاه واحذاما فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيتا وقلبت الالف بعد الكسرة ياء نحو واغلامكي وواوا بعد الضمة نحو
واغلامكو واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى ويلحق في الوقف زيادة ها
السكت بعد حرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكوه فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة نحو واشا
كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل
بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب ولانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء مع المد
ولانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيه
مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب منه والا مع المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من شدة
او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسياتي بيان احكامه مستوفى وانما لا يحذف معه حرف النداء لان المراد فيه التنبيه
باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما والا مع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه
مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على
تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل النداء
واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام ورده البصريون
بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق
لا منادى اي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن
هشام ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل والا مع لفظ الجلالة وهو الله
مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه الالف واللام ان يتوصل الى ندائه بأي او باسم الاشارة كما تقدم
فلما حذفت الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقول
امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وانهم كلامهم جواز الحذف في غير الاغلب وهو
مذهب النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وصل الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء
لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت
دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل هي ماخوذة من
فعل والاصل يا الله امنا بخير فخفف وجاز الجمع بينهما وبين يا في السعة قال ابو علي [illegible] لقولهم واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو
الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاجت الى جواب ثان ولكان سادة مسد الجواب للشرط وقوله فامطر
علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا منك بعذاب ان كان هذا

لبعضهم

هو الحق من عند

وغير المقصودة نصب نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا

هو الحق من عندك فامطر علينا ويتجه بلا ذكر الجواب لانه لو كان كذلك لحسن اللهم انما يجيء في حسنه دليل على ان الميم ليست مأخوذة منه
اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قال ابن يعيش في شرح المفصل بعد نقل هذا في آخره ما نقوله وما عليك ان تقول كما صبحنا وصلينا يا اللهم ما
نابه وعلينا شيئا مسلما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلا بين الموصوف
والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض لانه على النداء اخرى يا فاطر السموات
وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على الصفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه
لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن الرحيم والآية ونحوها محتملة للنداء فائدة قد يخرج لفظ اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين احدهما
ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول اللهم لا والثاني ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة
وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا باستعمال اللهم فيما في شوبه ضعف كانه تستعان في اثباته بالله
تنبيه استثنى بعضهم المستغاث والمتعجب قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل
لاحكام المنادى الاعرابية المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما قد يدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان
معرفة سابقا على النداء او نكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين بيناه لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما انه في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب في بنائهما
على ما يرفعان به قبل النداء اي حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فيدخل في
ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا زيدان
ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي
وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لاجل التنوين فيقول يا قاض ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا
فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا
عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك قال ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء
كانت او مشتقة في نثر او نظم نصب جوابا واختلف في الناصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو ويحذف لكثرة الاستعمال ودلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال فيكون هي العاملة ومثل المضاف الثلاثة تسمية على ترتيب اللف بقوله نحو يا عبد الله مركبا اضافيا او علما
ثعلب اجاز ضم الحرف في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا طالب الحق
هديته السبيل يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا
تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد من اليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء
النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا
منه فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كان مقبلا عليها
جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة   قاله ابن عقيل
والكل في الاوضح والارشاد نقل نكار وجوب التكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني قال في التراح تنبيه   ابن هشام
التعبير بالمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما لا
يخفى ولو قال او ما فيه اضافة لسلم لشموله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة المصنف صفة
للمنادى ولنا ان نجعله صفة للمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد فتم المنادى
فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر التاني في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه لم يوجد فيه
معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سيأتي ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه
منادى مفردا فلا يكون هناك شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة
اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا غلاما
ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يبعد مجيء مثله في حسن وجهه في الاسماء
بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله تبيد نواصيها وصفر انيها وبيض خلافيها وحمر اكمها هذا كلامه وقد عرفت منه تقدير
الموصوف بحذف الآخر وقال الفاضل الهندي يا ايها الطالع جبلا تحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع النداء التعريف ثم نصب

وقوع اللهم في غير النداء

الزيادة معروضة عند الفقهاء والخليل قال في الهداية قال بعضهم مفعول به غايته العلماء

في قوله المضاف

الاشكال في يا طالعا جبلا

مقالة الموصوف في المفاعل

ما لها لكونه

طالسا الكوفيين ونلم مضارعا المضاف اليه فيحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمتنع ادخال يا على ثلاثين من
نحو يا ثلاثة وثلاثين تسمية بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم ويات يا ويجوز عند فقد تنبيها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت
معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان عادت معرفا فيجب ضمه لانه نكرة
مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتجويزه في الحاق الصرم وقد قال لي الاخفش ويخرج وجوده ان الثاني المنتج
علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يبدل ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع
الحال من الضمير المستتر فيما او صفة وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا
ولذلك حرف المضارع بالياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه عليه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا الخامس
اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز فيها نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب جزم به ابن مالك في
التسهيل والمنادى المستغاث يخفض اي يجر بلام مفتوحة اي كلام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وهي لام الاختصاص دخلت على المنادى
للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستحضار لغرابته واختلف
فيها فقيل هي زائدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يؤتى بالالف وقيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه
فبماذا التعلق فقال ابن جني هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه قد عمل
في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور لان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور ولانه عامل في
بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الصائغ وابن عصفور ونسبه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن
معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديته باللام واقتصر
الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا
الاعتراض بما ذكره هو في موضع اخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين عن
الفراء ان هذا اللام بقية اسم وهو ال والاصل يا ال زيد يا ال زيد ثم حذفت همزة ال للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين
وضعف بانه يقال فيما لا ال له يا لله ويا للدواهي يا للعجب ثم خفض بها لكونها عونا على مد الصوت لتعين على القصد من الاستغاثة ولو
قال يجر لكان اولى لان الخفض من القاب البنا ويفتح اي يبنى على الفتح وجوبا لالفها اي الاستغاثة اذا الحقت به ولا لام فيه حينئذ
عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف
تقتضي الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه نظر لا تنافي بينهما في نحو يا لاحمد الا ان يجري غير المنصرف بالفتحة الثاني يعتبر
طرد الباب لانه التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف الا فتح ما قبلها اعرابية
كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه تزيد لو وقفت على زيد بالالف فتحة ما قبلها نصب وما قيل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح
في حكم الكسر فليس بشيء ويخفض المستغاث بما كان يخفض به قبل النداء اما كسرة ظاهرة نحو يا لزيد او فتحة نائبة عنها ظاهرة
نحو يا لاحمد او مقدرة نحو يا لموسى او ياء نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضي ومحلا
نحو يا لهذا ويا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كاف الخطاب
واللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا اما وقع موقعه ولقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين
بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي ومعطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب فتكسر
فان اعيدت معه يا فتحت كقوله يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد والمستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا زيدا
وقول الشاعر يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان
منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبيهات الاول حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى
امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه
نحو يا للعلماء بجر اللام ويفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة ويجوز كسر لامه على تقدير
مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصر انك دعوت لذلك الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما
وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر
حرف النداء المقتضي للبناء لضعفها في اقتضائها البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر قاله الرضي الثالث قد يجر المستغاث من اجله
بمن كقول الشاعر يا للرجال لذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا والمستغاث من اجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح
فلا ينصرف اليه الا عند الاطلاق وانه يجوز اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فافهم الرابع

فينادي

ن يا زيدا نتهم والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافا الى علم آخر يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو



فلا يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سببا كقوله فهل من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اي للناس لمن يشمت
بنا. تتميم المنادى المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان وصفا مشبها للمضارع
في كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمي يا ضاربي وهل الاصل الفتح او السكون قولان وما
عدا ذلك وليس باب او ام فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم و
مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب
السجن احب الي نحو رب هذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة
وهو الاكثر او مفتوحة وهو قليل وقرئ بهما في السبعة او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين التاء والالف والياء وهو
قبيح وسبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما فهذه عشرة كاملة
ما المضاف الى المضاف الى الياء يجب ثبوت الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف الياء
اكتفاء بالكسرة وجاز فتح الميم كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة
عما لا تلومي واهجعي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد. والعلم المفرد الموصوف
بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان الكوفي او بنت او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم آخر يختار مع جواز الضم فتحه عند
البصريين غير المبرد تخفيفا واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بفتح زيد وهند اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز
بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرئ وابنم وعلى تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا
كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى
عمرو لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه ملابسه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذ فتحة الاول
على قول سيبويه فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثاني فتحة اعراب وعلى
اعرابية وعلى الثاني وعلى الثالث بناء غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله يا حكم
ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن عمرو
ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني
ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك
الكوفيون وانشدوا عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد بفتح عمر وحمله البصريون على ان اصله يا عمرا بالالف
فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب وان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة
ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا. تنبيهات الاول لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فتعين الضم
في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا بناء على
ان التركيب الثاني يشمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فقول الرضي لا حاجة لتقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين
الا بتثنية ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدان حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن
عمرو ما فتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدان بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدين بن عمرو ويا زيدان بن
عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى مجرى الدال وفتحها او ضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول
بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات ذكرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة
اتباعا نحو يا علي بن حزم لا المقدرة فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت وكذا نحو رقاش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون فتح الاتباع
تقديرا الثالث قال ابن مالك الحق بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا اصل بن فضل كناية بهما عن المجهول النسب لكثرة استعمالهما
كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى
ولفظ المضاف اليه ابن نحو يا كريم بن الكريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف او ابن الشريف ويا كلب بن الكلب او ابن الكلب انتهى ونقل
ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضمه. الرابع حكى الاخفش
ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضمة ما قبله وكان قائله راعى ان التابع ينبغي ان ينحو نحو المتبوع ولم يراع ان اصل الحامل على الاتباع
قصد التخفيف. الخامس وافق ابن عصفور غير النداء اذا وصف بابن العلمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى
ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف ان كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء
سطر قال ابن ... وعلة حذف التنوين عند سيبويه التقاء الساكنين ولكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد

والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو سلام الله يا مطر عليها والمضاف المكرر يجوز ضمه ونصبه كتيم الأول
في نحو يا تيم تيم عدي نصبه وتوابع المضاف تنصب مطلقا المفردة

فاثرها في الحذف فيقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابو الحسين ويونس الغائب يحتمل الذي وكذا مع المؤنث المنصرف نحو يا هند ابنة عاصم
في من صرف ونحو يا هند ونص عليه ابن بابشاذ في شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا يثبتون الرجل الى امه
قد يثبت التنوين في الضرورة كقوله جارية من قيس ابن ثعلبة ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدأ او لان او لكان او لظننت اثبت
التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا نحو هذان زيد
وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابنا خالد وهذا زيد ابن خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع
ولان التقاء الساكنين يزول بالتصغير فيها ثم اشترطا ان لا يكون ابن اول سطر فلا تنوين اذا كان في اول سطر كان في محل يبدو به قال لان
القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده فكرهوا على خلاف ما لا يوجبه النطق غالبا والمنادى المنون ضرورة سواء
كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وروينا الرواية بالوجهين
وقول كثير حييت عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجلا
واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دخل الى التنوين فاقرت كلمة على حالها حتى قال سيبويه في النصب لم يسمع عربيا يقوله لكن
حفظه واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب
ويظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على الحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر
المذهبين ومن نفى الضم لم يجز الا النصب ووافق الاعلم وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك لان بقاء الضم راجح في
العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون المضموم
يجيء منصوبا واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز
قال ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر مثل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول
في نحو قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على
كونه منادى مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باضمار يا او مفعولا باضمار اعني قال ابن
مالك او توكيدا وبعد اختلاف جهتي التعريف وانفصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند
سيبويه فيكون الثاني عند سيبويه مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيمه فحذف ضميره والحم للتأكيد وهو تأكيد
لفظي للاول والتأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله وانما تبعه على ما كان عليه فلذلك يجيء منصوبا وعلى هذا الاضافة للاول ما اضيف
اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي تيم عدي ولم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله نعم كلا هدينا لان القرينة
الدالة على المحذوف موجودة بعد المضاف وعند الفراء الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثاني
توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثانيا على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء والكثير يأباه وعلى جوازه ففيه
فصل بين المضاف والمضاف اليه وجعلهما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلام
والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال
الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيف الى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك ففتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي
الاصل يا تيم عدي بالضم فلما تكرر فتح اتباعا بالنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو ونحوه جنس ايواله ولا يختص ذلك بالعلمين عند البصريين
بل اسماء الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس ونصبه
وضعفه منونا من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد تنبيه انما اضاف الشاعر تيما الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في قريش وتيم غالب
ابن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان تيم ضبة وقوله لا ابا لكم للغلظة في الخطاب وقوله لا يلقينكم من القاذا وحذف النون
بالفتح المغلظ العتيقة قال المصنف هذه في احكام توابع المنادى وتعرض لها هنا كغيره لما فيها من الخصوصية الزائدة على مطلق التابع
الاتي ذكره وتوابعه اي المنادى المضاف اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل تنصب وجوبا مطلقا سواء كان المنادى
مبنيا او معربا نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في النعت ويا زيد او يا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيد او يا عبد الله عائد
الكلب في البيان وكذا البدل ويا زيد ويا عبد الله وغلام زيد في عطف النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع ان كان مبنيا وعلى
لفظه ان كان معربا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهما ابن
الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به بلفظ الغائب اعتبارا بالاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد
نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتأول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال ادعوك كلكم واما التوابع
المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني
جائزة الوجهين اما توابع المنادى المفرد وتدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف نحو المنصوب

يجوز فيه الضم والنصب وتابع للمنادى المنصوب ح

فتوابع المعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محله والبدل كالمستقل مطلقا والمعطوف فان كان مع ال فالخليل يختار رفعه ويونس نصبه والمبرد وكان كالخليل

وجعله في حكم المستثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه ولا حاجة لادخال شبه المضاف في المفرد الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفرد حقيقة
او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمندوب بالنصب ترفع
باعرابه نحو يا عبد الله الظريف والحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرز ابي البنات ويا عبد الله والحارث في النسق
بال ومر على ذلك ان اجاز الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين المعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وعلل
الاول بكونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حذف النداء كما تقول يا ايها الرجل والثاني ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الر
وهو غريب لم يذكره غيره انتهى اما البدل والنسق المجرد من ال فسياتي حكمهما وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به من جميع المستثنى المبني على الفتح لالحاق الف
الاستغاثة فلا يجيء فيه توابعه لا المقصد اي توابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا و
بناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا لقول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا انتهى فيحتمل ان يكون عطف
هذا المحتمل المض ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت متعينا بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على
الاول جاريا على لفظه والثاني على محله واستشكل ابن الطراوة ذلك بان الشيء لا يبين نفسه ورد بجواز قولك يا زيد زيد اذا قلته
بحضرة اثنين اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد
واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان فيه ذلك ان يكون
لتابع المنادى المبني على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع ونقل بعضهم هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب
فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي في منعه وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في
يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف ونصبه على تقدير اعني الظريف ليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان
ترفع حملا على لفظه اي المنادى وقيل لان الضم لاطراده هنا يشبه انه يصح ان يبنى كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في الفاعل
فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ورد بان الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا لكع
مطرد فيه الكسر في كل فعال للسب المؤنث في النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظهما وقيل الرفع فيها هنا
عرضت بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع للتابع على هذا حرف النداء بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير
البدل والا فاين الرافع وصرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف
ولا يحسن التخريج عليه والخلاص من هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير يدعى زيد
بالحمل على ذلك نحو وفيه ان معنى المنادى انشاء وما قدروه معنى خبر وقال بعضهم الذي ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه لا يتم الجملة
الندائية الا به ونحو ذلك لانه في معنى المفعول فاعل في لفظه فلذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف
ما لا يخفى كما عرفت هو بغير الجملة فالمسالة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان شان التابع
ان يكون تابعا للمحل وهو هنا منصوب المحل على المفعولية فتقول في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا
غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة ولا ينصب كما لو كان المنادى فتقول يا زيد
بشر ويا عبد الله بشر ويا اخا عبد الله ويا عبد الله اخا زيد كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك
ويجوز عندنا ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف
البيان وعطف النسق المقرون بال على هذا الفصل لتخيل تقدير حرف النداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحح هذه المسالة مبنية على ان
في المبدل اما المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل فالخليل ابن احمد الفراهيدي
نسبة الى فراهيد وهي بطن من الازد وهو فريد العصر وفريج الدهر واستاذ اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض
اهل العلم انه لا يجوز على الصراط بعد الانبياء احد اذكى ذهنا من الخليل رحمه يختار مع تجويز النصب رفعه لانه من ساكنة المنادى في حركته
ونظر الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يتبع مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه
سيبويه والمازني ويونس بن حبيب لقيه استاذ سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي الحرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظه ما
ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والجرمي
وعزى في غالب المتون هذا المذهب الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ
وسببه انه لم يكن في هذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه
صنف المازني كتاب الالف واللام سال المبرد عن عمقه فيه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت المبرد بكسر الراء المثبت للحق
فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه فيه ان كان المعطوف مع ال مثلا كالخليل والنبي والصعق فهو كالخليل في اختيار الرفع او نجا
الرفع كالخليل لان ال لم تعد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل

لان المطبوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من التاكيد وغيره من التوابع

بل يجوز بناؤها على المنادى وعرضها في الفاعل

فكالخليل وإن تأكيدًا أو بدلًا أو نعتًا أو عطف بيان أو نسقًا مقرونًا بأل وتوابع ما يقدر ضمه كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظًا

فترفع للبناء المقدر حملًا على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل الرابع مميز أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة

والمبرد فهو كيونس في اختيار النصب لأنه يكون مع باحدال فيه قريبًا من كونها مشابهًا للمضاف هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو النصب وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو فنقضًا كما قاله غيره من الشراح أن المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان المعطوف معارضًا من الحسن في عرض أل ويجوز نعتها فكانه ابن بحر عن أبي أنه يوافق أبا عمرو في اختيار النصب لنزوم أل كالصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له فكيف يضم وهو سهو من ابن الحاجب تبعه عليه الرضي رحمه الله قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشامي أعلى الله مقامه بعد نقل عبارة ابن الحاجب في الكافية إنما أعلم من شرحه ولا من غيره التنزيل على ما هو الصحيح بعد نفي كلام مع السهو في النقل إنه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الأصلية انتهى وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب ابن هشام في الجامع الصغير ولا يمكن المعطوف مع أل بل كان مجردًا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل فحكمه ضمه إن كان مفردًا معرفة والنصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا أبا عبد الله يا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا أبا عبد الله ويا عبد الله لأن العاطف كالنائب عن العامل وأجازه الكوفيون والمازني نحو يا زيد ويا عمرو بالنصب قياسًا على المعطوف مع أل قال ابن مالك وما رواه غيره بعيد عن الصحة إذا لم ينو إعادة يا فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد أن يشركا في عامل واحد انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل أي المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص نحو يا قاضي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا ناطشر ويا معدي كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظًا نحو يا زيد فترفع أي توابع ما يقدر ضمه للبناء المقدر حملًا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظًا حملًا على اللفظ الظاهر لأن المقدر كالظاهر وتنصب للنصب المقدر حملًا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظًا حملًا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاضي كرز وكرز ويا موسى الحارث والحارث ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء أجمعون وأجمعين ويا تأبط شرًا أخو زيد ويا معدي كرب العباس والعباس وقس على ذلك لأن المنادى المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوبه لأنه مفعول به لا كما تقول إنه مضموم المحل إنه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الأصل لفظًا لكان مضمومًا وجاز أن يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما في نحو عجبت من ضرب هذا الرجل فإن محله الجر باعتبار كونه مضافًا إليه والرفع باعتبار كونه فاعلًا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكأن المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظًا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولًا به تنبيهان الأول تابع أي واسم الإشارة يجب رفعه عند غير المازني لأنه هو المقصود بالنداء وجعلوا الإعراب بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيهًا على أنه المنادى نحو يا أيها الرجل ويا هذا الرجل إن كان المراد أولًا نداء الرجل وإنما أتي باسم الإشارة وصلة لنداء الرجل وإن المراد نداء اسم الإشارة دونه جاز فيه الرفع والنصب كما قال أبو حيان الثاني لا أي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين ابن مالك في شرح الخلاصة فقال إن كان مشتقًا فهو نعت نحو يا أيها الفاضل وإن كان جامدًا فهو عطف بيان نحو يا أيها الغلام انتهى وأما تابع اسم الإشارة في النداء وغيره فإن كان مشتقًا فلا خلاف في كونه وصفًا وإن كان جامدًا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال إنه عطف بيان ومن لم يشترطه قال إنه وصف وسماه سيبويه وصفًا أيضًا وقال ابن عصفور ولهذا النحويون في مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستشكل اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف منه وأجيب بأنه إذا قدر عطف بيان قدر أنه فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل عليه والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتًا قدرت أل للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة له فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكان أعرف منه قال وهذا معنى كلام سيبويه وقال السهيلي في سيبويه إن سماه صفة فمذهب الشراح في هذه التوابع كلها وقد تسمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرف مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبًا أو غير منصوب مميز أسماء العدد بفتحتين ما تعد قيل كثيرة تطلق على الواحد وما تألف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج وقد يتكلف لإدراجه فيه ولما الكسر والحق أنه ليس بعدد وإن تألف منه الأعداد كما أن الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وإن تألف منه الأجسام قال الزمخشري في الخلاصة وقال الكشي قول الجمع أرباب الحساب على أن تعريف العدد بأنه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد إذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر إذ الحاشية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد أجمعوا على أن العدد ما يحيط اوكسر فقول الحاشية التحتانية للواحد هو النصف والفوقانية واحد ونصف لأنها تزيد على الواحد نصفًا والنصف غير كما هو شأن حواشي الأعداد فالواحد نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ويمنع منهم أن يكون الاثنان من العدد قالوا لأن العدد الأقل وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب وأما النحاة فعلى أن كلًّا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك وهم في تعريفه عبارات أحسنها قول الشلجي العدد ما يقع جوابًا لكم مميز الثلاثة إلى العشرة وبدخول الغاية في حكم ما قبلها مجرورًا بإضافتها إليه لأنها العدد وإضافته إليهم

مجموع ومميز ما بين العشرة والمائة منصوب مفرد ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه مجرور مفرد ورفضوا جمع المائة

الى مميزه كسكل مميز كما تقول ثلثة رجال واما نحو احد عشر رجلا فسيأتي وجهه مجموع وحقه ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر اما كونه مجموعا فلقصد لفظا توضح المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما ان اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات وجا قد ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل وعجار وتسع تمرات ولذا جاء في غيرها الا في سبع سنابل لانه قد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة جوار واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ فيا سابحو ثلثة قروء ما ترجح قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ وسماعا نحو ثلثة شسوع فان استسماعا قليل في الاستعمال تنبيهان الاول قال بعضهم وبما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر او اسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتان حنظل ويجوز ان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم جمع فعلى هذا فالمراد بقوله مجرور اعم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني لا يقتصر على ما سمع وهو مذهب الاكثر والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لم يستثن المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا نحو ثلثمائة وقد يجمعها اعتمادا على ما سيأتي في كلامه فربما من انهم رفضوا جمعها وسيجي الكلام على ذلك ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي تجعل الثلثة كالاسم الواحد فكرهوا ذلك لاجراء قولهم خمسة عشر زيد لان الاضافة الى زيد هو المقصود بالاولى وانما جي به لبيان المضاف فكان الجميع كالشي الواحد والثاني العقود فلا يتصور اضافتها الا مع حذف النون ولا مع بقائها مع حذف فيها فلما يلزم من حذف نون اصلية وصحت مع الكلمة مع بقائها فلانه يلزم بقاء نون تشبه نون الجمع المحذوف وكل منهما مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا اخي له تسع وتسعون نعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض من التفسير حاصل فلا يسوغ العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العددان لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه لما جي فيه باعتبار المعنى فذكر انما برجح حكم التانيث كما رجح ذكر كاعبات ومعصر وهذا منه مخالف لما في شرح التسهيل من انه بدل لا تمييز وبيعني الاشكال في ان اسباطا جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك مقتضى ما ذهب اليه ان تقول رايت احد عشر انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة فاسباطا واقع موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى وقول العلامة التفتازاني ان الزمخشري اعرف باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما قاله الا عصبية وحيث التأمل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا اذ لو قيل قطعناهم اسباطا لفات بيان العدد وحمله غير المالك لا يمكن تخريج القرآن عليه انتهى وفي سلسلة الحسن عن غير الغالب نظرا انتهى بنسبته حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرة واخواتها الى مميزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه وهو شاذ ولا يقاس عليه فلا يرد على نصبه كلام المص ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف مجرور بالاضافة اليه مفرد نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثة الاف رجل وانما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة عشر وتسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يفترقان بهذا القسم اعطى مميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجي مميز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة من نون جعلها علامة تميزا وجعلها بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد ويجاب بان نية الطرح غالبية لا لازمة قال الزجاج ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسع مائة سنين قال ابن الحاجب وجهه انه فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان واحد من ثلث مائة واقل سنين ثلثة فكانه قيل ثلث مائة ثلث سنين فيكون تسع مائة وهذا بعينه جار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبي وهذا ايضا يلزم في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون سنة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا انتهى ويجي مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ولا يرد شي من التمييز على نصبه كلام المص لانه شاذ ورفضوا اي العرب تركوا جمع المائة مضافا اليها ثلث واخواتها ولم يقولوا ثلث مئات ومئين وان جرى على القياس لان مميز الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما في الاتيان به من تكرر معنا الجمع

واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد والاثنان مذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث
ولا يجامعهما المعدود بل يقال رجل ورجلان والثلثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
ثم تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتي عشرة في المؤنث ثلثة عشر امرأة ثلث عشرة

لان الجمع مؤنث معنى والمائة بالتاء مؤنث معمول بالحقيقة لذلك وثلاث المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو على قليل
وقد جاء في الشعر ثلثمائين قال الشاعر ثلثمائين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قال الوفيسي في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت
دياتهم ثلث مائة ابعير فرهن رداءه بالديات والثلثة هو دليل شرفه ووجوه الاهاتم اخياتهم حم سنو الاهتم شارح سمى بذلك لانه
كسر ثنيته يوم الكلاب الهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على تفسير كلام المتن لانه شاذ قال الرضي وان لم يضف المائة ثلث واخواتها وجب
واضيف ثلث الجمع الى المفرد نحو مات نعل انتهى واصول العدد يرجع اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بذلك تعبير لفظ ع الى كلا يضبطها عدد
وهي واحد الى عشرة والغاية داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتا عشرة كلمة وما عداها فهو متفرع عليها
اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واما بالتركيب
التضمني نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافي نحو ثلث مائة فالواحد اسم فاعل من وحد يحد اى انفرد فهو بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد والاثنان
لفظ موضوع للواحدين من المثنى فاللام محذوفة مذكران مع العدد المذكور فيقال رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرأة
واحدة وامرأتان اثنتان او ثنتان على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث كما في ذلك مما اوزان فاعلا مطلق العشرة اذا
ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر المقالة الثالثة والثالثة عشرة ولا يجامعهما اى الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا
رجلان بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والتثنية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي لانه يستفاد
العدد والمعدود بكلمتين فانما قلت ثلثة افاد العدد من دون الجنس واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد فاذا قصدت الفائدتين جمعت بين العدد
والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا قال ابن هشام وغيره واما قوله كان خصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ الامر على الضرورة
ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يناسب مثل هذا ضرورة ان تحمل العدد وهو جنيل الانتفاء من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في
شرح الكافية فيتجه التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد تمييز الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف في ما جعله
تمييزها بوجه يغني عن ذكر العدد انتهى والثلاثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث سواء كان كل منهما حقيقيا نحو
ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهى مؤنثة وانثت ثمانية مع
الايام وهي مذكر قال في البسيط وذلك للفرق وهكذا الالباس وهذا غريب لعنهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت ههنا علامة التذكير قال
وهذا الذي قصد الشيخ بقوله في مقابلة المولى اكد ملبس بن المذكور برابع النسوا ونيرز بدابات المجال نحي تمام لو تقال الثلثة واخواتها
اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث لتاخر
رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسب حذف التاء والمذكر خفيف فناسب دخولها ليعتدلا كما في البسيط بينهما الا ان يحل ما ذكرنا
لم يحذف العدد فان حذف فيجوز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشرا اى عشرة ايام وفي الحديث من صام رمضان واتبعه ستا
من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف موصوف اى
عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث فالثاني ان كان معنى العدد مؤنثا
واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الوجهان فتقول ثلثة اشهر وثلث اشهر وثلث شخص وثلثة اشخص اى نساء وثلث انفس وثلثة انفس اى رجال
والاول هو الغالب لكنه انما جاز تذكيره وتانيثه كثنا وثلث نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق والثالث تذكير العدد
من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤنث فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا ينصرف لانه علم كما قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف
هو رأي الزمخشري وابن جني وابن خروف وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ما انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وثمانية ضعف خمسين قال المصنف
يعني ابن الحاجب ان جار الله كان ناسيا ثم استضعفه لضعفه قال ووجه ان نحو ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بالنكرة من غير تخصيص قال
ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا يصح استعمالها نحو رجل خير من المرأة وذلك جائز
في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المثبتة ايضا
في الايجاب للشعراء لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي فانه تتمة لاحكام العدد في التذكير والتانيث تعود الى ما
بالمخاطبات في الاعداد المركبة عند احد عشر واثنا عشر بحذف التاء بتذكير الجزئين في العدد المذكر واحدى عشرة والمؤنث اثنتا عشرة المؤنث على لغة
الحجازيين وثنتا عشرة امرأة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث تنبيهات الاول
ان الهمزة في احد واحدى منقلبة عن الواو لان الاول شاذ لانه لم يقلبوها الا في الجمع والثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كما شاع
ولكن شاذ عند غيره وقد اختاروا بعض في الاعداد المنفية على احد واحدة تخفيفا وقيل خوف الالتباس بالصفة وقد يستعمل واحد ايضا
بينها ايضا لكن قليلا نحو واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وربما قيل وحاد عشر قال الرضي ويستعمل احد لكثر في غير التنيف
مضافين مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا في التنيف ويضاف واما احد فيستعمل مكرر والعموم لعقل الا في نفي او نهي او

رجلا الى تسعة عشر رجلا في المذكر وثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ويستويان في عشرين واخواتها ثم تعطف فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة المبنيات منها المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب سبق ذكره ولو حكما

اما استفهاما نحو ما جاءني احد بلزومه الافراد والتذكير فان نعم لست كاحد من النساء ونحوه فشيء نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا تقول لقيت احدا
الا ابدا لخلاف المبرد قال ابو علي همزته في غير الموجب بدل من الواو واصلية لا بدلية من الواو انتهى ملخصا وقد ذهب اليه ابو علي وذهب اليه جماعة
منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ومصر واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الموجب فهمزتها غير مبدلة انتهى وكان
الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما لم يروا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية والاولى ان يقال همزته في كل موضع منقلبة
عن الواو بمعنى ما بالواحد ما فيها واحد فكيف ما فوقه ونحن نستعمل في الموجب بلا تخفيف ولا اضافة فاستعمل واحد كما في قل هو الله احد الثاني
ما ذكرنا من الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان يكون للالحاق بمنزلة الف
معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم
علما وهي هنا ليست علما فاذا بطل ان يكون للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر
من اربعة احرف ثبت انها للتانيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين وفي ثنتي عشرة اما
لان التاء بدل عن الياء وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبع او لان احدى الكلمتين معربة والاخرى مبنية فكانهما فذتا
او لانهما منفصلتان بدليل حذف النون ولان اثنين بمنزلة ثنيين وتاء ثنتين للالحاق بمنزلة تاء بنت بسكون ما قبلها فكانها
الحقها بجذع كما الحقت اخت بقفل فالتاء زائدة قال الرضي تمام كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي
لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا
في الثاني فدل على انهم لم يعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بتاء كتف قال ابن بابشاذ وهذا الوضع من عجب الاشياء
وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كتف ونحوه التخفيف ومذهب اهل الحجاز في مثل هذا التثقيل وقد انعكس المذهبان في هذا
الباب لسلوكه على سواء انتهى ثم حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب حتى يختص بها انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها
وبذلك قرأ الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين عشر بحركة الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثنتي عشر تقول
ثلاثة عشر رجلا بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسعة عشر بدخول الغاية في عدد المذكر وثلاث عشرة امرأة بتذكير
الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد الى تسع عشرة بدخول الغاية ايضا في عدد المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون
النيف تقليلا لمخالفة الاصل تنبيه اذا قلت عندي ثماني عشرة امرأة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانية وذلك اسكانها كما في
معديكرب ونحوه ولك حذفها قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى من الكسر لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى
ثمان ركعات بفتح النون ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود فنقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون
رجلا وثلاثون امرأة الى التسعين ثم تعطف اسم العقود على النيف فتقول عندي احد وعشرون رجلا في المذكر واحدى وعشرون امرأة في المؤنث
اثنان وعشرون رجلا في المذكر اثنتان او ثنتان وعشرون امرأة في المؤنث بتذكير احد واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما مضى
ثلاثة وعشرون رجلا في المذكر وثلاث وعشرون امرأة في المؤنث بتانيث ثلاثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر وهكذا الى ان تنتهي العقود
فتقول ثلاثة وتسعون رجلا الى تسعة وتسعين رجلا وثلاث وتسعون امرأة الى تسع وتسعين امرأة ويستوي المذكر والمؤنث في المائة والالف
وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليهما على ما عرفتهما نحو مائة وثلاثة رجال والف وثلاث نسوة ويعطف الاقل على الاكثر الا في
التواريخ فيقدم الاقل لكون الاكثر معلوما نحو سنة خمس وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ تمام هذا المتن وسنة تسع وسبعين والف وهو تاريخ
اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف على انواع المعرب فاخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء ولم يستوفها احالة على المطولات
كما هو شان المختصرات ولذلك قال المبنيات وهو مبتدا خبرها قوله منها المضمر ويسمى الضمير وتسميته بالاول اجرى على قاعدة البصريين لانه
من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر ويجوز ان يكون من اضمره بمعنى اهزله لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على
حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين وتسميته الكوفيين كناية والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية يقابل
الصريح قال ابن هشام في تصريح بما هو وعفو من الكنى ولا اجتزي في الدا من دونها ستر وبني لشبهه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على
حرف او حرفين كياء الجر ولامه وواو العطف فانه رد بل وهل وما كان وضعه منها على اكثر من ذلك فمحمول عليه طردا للباب وقيل
لشبهه في المعنى لان كل مضمر معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف وقيل لافتقاره الى شيء اذ لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم
والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب وقيل للجمود اي عدم التصرف في لفظه بتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم صحة
الاعراب فيه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغته الدالة على المعاني فهو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كان التحقيق
حد المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم او غائب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيد الاسماء الظاهرة المعرفة او الاسماء الظاهرة

كيفية العدد في التواريخ

ومن المبنيات منها المضمر

فان استقل فمنفصل والا فمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

[illegible]

كلها غيب فاخرجها بقوله سبق ذكره كما تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن [illegible] شرطا فيها وقد علم ان [illegible] الضمير موضوع لجزئي باعتبار هذا المفهوم على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب كل متكلم او مخاطب او غائب والتنكير فيه للعموم كما نقل مع المراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا او كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا [illegible] الكلام نحو ولابويه فان الضمير عائد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية او كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون لفظا الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فيحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا بافعال المدح والذم نحو نعم وبئس وما جرى مجراهما [illegible] للشان وسياتي ذكر هذه المواضع في كلام المصنف مفصلا فنستوفي الكلام عليها هناك انشاء الله تعالى وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس لكن هذا يتخلف في التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التنكير والتكرار [illegible] الكسائي القائل بان الفاعل يحذف [illegible] بيانه فان استقل الضمير بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها كان كالاسماء الظاهرة فهو منفصل [illegible] والا استقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل [illegible] والكاف والهاء [illegible] وهو التحقيق [illegible] المنفصل والمتصل [illegible] المتصل اصل المنفصل [illegible] المنفصل فان [illegible] والضمير المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور [illegible] بالرفع والنصب والجر فانت مثلا مرفوع ان لم يتصف بالرفع [illegible] في التركيب الا في موضع مرفوع [illegible] والضمير المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة بقي خمسة عشر وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلثة في خمسة فيبقى ستون ويضم اليها ياء المخاطبة كما ذهب اليه سيبويه خلافا للاخفش [illegible] في قوله انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر احد وستون ضميرا امثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء ضربنا وضربت بفتحها وضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك بالفتح واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة بي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل الا لتعذر الضمير المتصل لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فما امكن لا يجوز العدول عنه نحو ضربتك واكرمتك لا يجوز فيهما ضرب اياك ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتيتك [illegible] حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو ما نعبد الا اياه واما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما علينا الا تكون جارتنا الا يجاورنا الا ديار فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه مفسرا بعد كونه نحو اياه ضربته فاكرمته او بقرينة السؤال اياه جوابا لمن قال من اضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره وذلك كثير في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد اي بعد نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او معطوفا نحو جاء في زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما نحو جاءني اما انت واما زيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فالبيت [illegible] السابع ان يقع بعد اللام الفارقة بين النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك [illegible] الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك يا انت التاسع ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت وبوبت لانفصال الضمير لمناسبته بالمفعول الاول كما اذا اضمرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه او الذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا ذاهب الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم فائزين فقد اعزي [illegible] استنزالكم فسلا والثاني عشر ان ينصب بمصدر [illegible]

وأنت في ها سلنيه وشبهه بالخيار. فصل: يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها يسمى ضمير الشأن والقصة ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمدة وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ولا يثنى ولا يجمع

إلى المرفوع نحو عجبت من ضربك الأمير إياك فإن قالوا يجوز من ضربك الأمير قلنا يجوز نضرنا إياكم فإن نحو إياكم فهو جوابنا الثالث عشر أن يكون عامله حرف لنفي نحو ما هن أمهاتهم الرابع عشر أن يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي أو نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر أن يجتمع ضميران ويفضل غير الأخص نحو أحببتني أكرامك إياي وأكرامه إياك السادس عشر أن يجتمع ضميران في مرتبة ولعله بأن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب نحو ظننتني إياي وحسبتنا إياك وعلمته إياه وأما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهما يقرع العظم نابها وإنما سهله اختلاف لفظي الضميرين ومع ذلك شاذ وأنت في هاء سلنيه وشبهها من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع نحو أعطيتكه بالخيار فإن شئت وصلت نظرًا إلى الأصل فقلت سلنيه أعطيتكه وإن شئت فصلت فرارًا من توالي اتصالين في فضلتين فقلت سلني إياه وأعطيتك إياه وكلا مذهبي الاتصال والانفصال على السواء هو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية مع أنه اعترض فيه كلام أكثر النحويين واختار في التسهيل الاتصال لكونه الأصل ولا مرجح لغيره واختصر سيبويه قال ابن مالك فهم كلامه ترجيح الانفصال وأجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله تعالى إن الله ملككم إياهم ولو شاء ملكهم إياكم انتهى وذهب الشلوبين إلى رجحان الانفصال في كلام سيبويه قال المرادي وهو بعيد فإن كان الأول من الضميرين أخص وأريد الفصل اتفاقًا الاختلاف محل الضمير نحو عجبت من حبي إياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيك لي كاذبًا لقد كان حبيك حقًا يقينًا وإن كان غير أخص وجب الفصل كما تقدم أو مرفوعًا وجب الوصل نحو ضربته إلا إذا كان مرفوعًا بكان أو إحدى أخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الأصل وورد في أفصح الكلام كقوله عليه السلام إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله والوصل عند الجمهور لأن حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعد كقوله لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بفعل ناسخ نحو خلتنيه ونحوه وكل من الترجيحين ما سيأتي من مذهب الوصل قوله بلغت صنع امرئ بر إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن وروده الفصل قوله أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن تنبيه ما ذكر من جواز الانفصال في أخوات كان كما ذكره ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في الأوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب البسيط أن خبر غير كان لا يكون متصلًا وجزم به أبو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسني لليس شاذ ونص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله إذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل إلا لك ديار وفي لتكن على هذا ضرورتان انفصال يعني اتصال الضمير واثباته عدم نون الوقاية هذه مسئلة في بيان الضمير المسمى بالشأن وضمير الشأن والقصة وضمير الأمر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين لأنه لا يدرى عندهم على ما يعود وتسمية البصريين أولى لأنهم سموه بمعناه والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه قد للتقليل فإن هذا الضمير وقوعه في الكلام قليل بالنسبة إلى غيره من الضمائر يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب بإضافة الضمير إلى الغائب مفسر بها أي بالجملة [illegible] هذا الإبهام أن يكون مفهوم الجملة شيئًا عظيمًا يعتنى به فلا يتوقع شيئًا هو الذي يأتي بعده قال الرضي هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الأمير مقبل أي الشأن هذا فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي بالتفسير بعد هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لأنه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لأجل التفسير بل هي كسائر أخبار المبتدأ لكن سميت تفسيرًا لما بينته انتهى ويكون اسمية إذا كان الضمير مبتدأ ولو دخله الناسخ اسمية وفعلية كما سيأتي ويسمى ذلك الضمير ضمير الشأن إن كان مذكرًا وقال بعض المحققين قد يتوهم كثير من الناس أن التذكير باعتبار لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لأنه إنما يكون كذلك لو رجع هذا الضمير إلى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع إلى المتعقل ذهنًا انتهى قلت لمراده باعتبار الشأن والقصة في التذكير بالشأن أن الضمير إذا كان مذكرًا ناسب أن يرجع إلى الشأن المعقول وإذا كان مؤنثًا ناسب أن يرجع إلى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيهما إلى المتعقل ذهنًا فإن أراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وإن أراد به من يقول بأنه راجع إلى الشأن الملفوظ به أو القصة الملفوظ بها فليس من الناس من يحسن تأنيثه أي تأنيث الضمير الذي تورد مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر إن كان المؤنث فيها أي في الجملة المفسرة له عمدة نحو هي هند مليحة بخلاف ما إذا كان فضلة فلا يحسن أنها بنيت غرفة ذكا لفضلة فلا يحسن أنها كان القرآن معجزة وذلك لأن الضمير مقصود به فلا يراعى مطابقته للفظ لكنه مع ذلك جائز بتأويل القصة مبالغة ولم يسمع وإنما قال يحسن تأنيثه لا ترون كان في الكلم والسبب إلى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع إلى المتعقل في الذهن بأنه يحسن تأنيثه مراعاة للفظ هذا مذهب البصريين وأوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث ويبعد قول العرب إنه أمة الله ذاهبة وقراءة أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل بالمؤنثة بالتاء إلا أن يعلمه هو مذكر كذا قيل ووقع للرضي ما ينبغي في شرح التسهيل أن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة ضمير الشأن لا يفسر أن وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجري مجرى نحو ما في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو كأنها قمر جاريتك فصل حال نه تأنيث نحو فإنها لا تعمى الأبصار ولا عبرة بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن أنها شمس وجهك ولا بتأنيث فاعل فعل بلا علامة تأنيث فلا يحسن أنها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسم ما وأو مفعولًا في باب إن وظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وأبو الحسن وجوزه النحويون قال أبو حيان ومنعه غير

الضمير في قوله [illegible] التعظيم والتفخيم إذ ذكر الشيء مبهمًا ثم مفسرًا أوقع في النفوس من ذكره مفسرًا من أول الأمر

ضمير الشأن

ولا يفسر بمفرد ولا يتبع بتابع نحو هو الأمير راكب وكقوله هند كريمة وانه الأمير راكب وكان الناس صنفان فائدة ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا

مع كثرته في كلام الله تعالى احد نواسخ كان وظن واخواتهما ومنع بعضهم على ما الشبيهة بليس ومنع بعضهم على كاد والاصح عليها كقوله هو ربنا من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت ويحتمل ان يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل ... ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر لا ينثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين وجمل بل لا يكون الا مفردا لانه يرجع الى هو الشأن والقصة المتعقلات في الذهن لا يكون الا مفردا واما من قال لانه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزم ان ينثني ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل فنذبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشأن والقصة وهما معنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وهذا التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيون لان كلا منهما عندهم جائز ولكن يخطئهم على مذهب غيرهم ليس بصواب وكما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت على مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئونني فيها على مذاهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قال الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لان التأكيد ابهامه من النكرة وهي لا تؤكد ولان البدل لا ابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق ايضا ويمكن توجيهه بان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونه نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشارك المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى ومثل المتن للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة مثالان لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب مثال لما عمل فيه الناسخ وهوان ومثله قوله علينه النحو لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قوله وكان الناس مبتداء وصنفان خبره والجملة خبر كان فالضمير فيه مستتر ... اي اسمعه لانه غاية الوضوح والجواز ... وكان الناس ... فريقين نوع منهم يتمنى ونوع يثني على بالذي كنت صنعت في ... لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا لابي يوسف بن سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران ابن المراغة ... بنصب سكران ورفع ابن المراغة والصواب ان كان زائدة اذهجا تميما بجو الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتداء وخبره والجملة مفسرة والاشهر في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل بنفسه ومضمر رابط ولا يحذف فيه المبتداء ولا عزم الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يلائم الاختصار والذي سوغ حذفه منصوبا سيبويه بالنصب في سورة الفسلاء مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازات كاسم والشرط فدخلت في باب ان المفتوحة اذا خففت بعد المدغما النون واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم يأت لان ان المكسورة قد علمت مخففة في اللفظ نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهتها للفعل ... تعين لزوم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت ... اللفظ وهذا في المضمر لانه فرع عن ذلك والمضمر فرع الظاهر الذي ... فاعمل الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه وجماعة الى ان المضمر محذوف فلا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك وسيأتي لذلك مزيد كلام في حذف المفردات الثالث اجمع الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم الظاهرية انه حرف فعلى هذا كان زيد قائم والعامل كان وليس في حوانيهما واما انما الله ... حرف كف عن العمل وقرى ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد فهو مبتدأ اي المعبود الله احد فالضمير راجع الى شان هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين الرضي ثم عنه المحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسند ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه قد ذكرها ابن هشام في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن مالك وابن هشام عداها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سيأتي بيانه والمواضع المشار اليها اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين في المعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني منهما على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع فيه ويجوز المنصوب على المفعول والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مستترا ... ولا يفسره الا ... وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز ... التمييز التأخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة ويلحق بها فعل ... المدح او الذم ... رجلا زيد ...

وإن تلا ها التنبيه أو شبهه بالخيار فقد يغني عن الجملة ضمير غائب مفسّر بها في ضمير الشأن والقصة
ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمدة وقد يستتر ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو نواسخه ولا يثنى ولا يجمع

إلى المرفوع نحو عجبت من ضربي إياك فإن قالوا نجوز من ضربيك لا غير قلنا نجوّز ضربناياكم أو ضربناكم فهو جوابنا الثالث عشر أن يكون
عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم الرابع عشر أن يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي
الخامس عشر أن يجتمع ضميران ويتقدم غير الأخص نحو أعطيتهوا إياي أكرامه إياي أكرامك إياي السادس عشر أن يجتمع ضميران في مرتبة ولعدم بأن
يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب نحو ظننتني إياي ونحبك إياك وعلمته إياه وأما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
وإنما سهله اختلاف لفظي الضميرين مع ذلك شاذ وأنت في ها التنبيه وشبهها من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع نحو
أعطيتكه بالخيار فإن شئت وصلت نظراً إلى الأصل فقلت سلنيه أعطيتكه وإن شئت فصلت هرباً من توالي اتصالين في كلمة فقلت
سلني إياه وأعطيتك إياه وكلا مرتبتي الاتصال والانفصال على السواء هو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية بل قال ابن عقيل هو كلام أكثر النحويين
واختار في التسهيل الاتصال لكونه الأصل ولا مرجح لغيره واقتصر سيبويه قال ابن مالك فتم كلام مرجح الاتصال وأجاز غير سيبويه
الانفصال ويدل عليه قوله إن الله ملككم إياهم ولو شاء ملككم إياكم انتهى وذهب الشلوبين إلى رجحان الانفصال وهو كلام سيبويه قاله
المرادي وهو بعيد فإن كان الأول من الضميرين مرجحاً وأرجح الفصل اتفاقاً والاختلاف محله في الضمير نحو عجبت من حبي إياه ومن الوصل قوله
لئن كان حبيك لي كاذباً لقد كان حبيك حقاً يقيناً وإن كان غير أخص وجب الفصل كما تقدم أو مرفوعاً وجب الوصل نحو ضربته إلا إذا
كان مرفوعاً بكان أو إحدى أخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الأصل وورود في أفصح الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم إن
يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لأن حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعد
كقوله لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب بفعل قلبي ثاني نحو خلتنيه وخلتني إياه
وكل من الترجيحين ما سبق من ورود الوصل في كلم [illegible] إذ يريكهم الله [illegible] لا يكتنا الجهد مسنداً ومن ورود الفصل قوله
أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن تنبيه ما ذكر من جواز الانفصال في أخوات كان ككانه وما بعده
إليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في الأوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفى أن خبر كان لا يكون
متصلاً وجزم به أبو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسي وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء وعلى قوله
إذ ذهب القوم الكرام ليسي [illegible] على هذا ضرورة [illegible] انفصال الضمير والثانية عدم [illegible]
هذه مسألة في بيان الضمير المسمى بالشأن وضمير الشأن والقصة وضمير الأمر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
لأنه لا يدرى عندهم على ما يعود وسمته البصريون بذلك لأنهم سموه بمعناه والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه وقد للتقليل فإن هذا
الضمير وقوعه في الكلام قليل بالنسبة إلى غيره من الضمائر يتقدم على الجملة المفسرة ضمير غائب بإضافة الضمير إلى الغائب مفسر بها أي
بالجملة لا بعد الإبقاء يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعنى به فلا يقال هو الذباب يطير قال الرضي هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة
إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل ما الشأن والقصة فقلت هو
الأمير مقبل أي الشأن هذا فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى بالتفسير عن هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لأنه
معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك أن هذه الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر أخبار المبتدأ لكن سميت تفسيراً لما بينته
انتهى ويكون اسمه إذا كان الضمير مبتدأ وإذا دخله الناسخ اسمه أيضاً فيليه كما سيأتي يسمى ذلك الضمير ضمير الشأن إن كان مذكراً وقال بعض
المحققين قد يتوهم كثير من الناس أن التذكير باعتبار لفظ الشأن والتأنيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لأنه إنما يكون كذلك لو
رجع هذا الضمير إلى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع إلى ما تمثل بينها أعني قلت المراد باعتبار الشأن والقصة في التذكير والتأنيث
أن الضمير إذا كان مذكراً ناسب أن يرجع إلى الشأن المعقول وإذا كان مؤنثاً ناسب أن يرجع إلى القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيهما
إلى المعقول منهما فإن أراد بكثير من الناس من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وإن أراد به من يقول بأنه راجع إلى الشأن الملفوظ به أو القصة
الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تأنيثه أي تأنيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر إن كان المؤنث فيها أي في الجملة
المفسرة له عمدة نحو هي هند مليحة خلاف ما إذا كان فضلة فلا يحسن أنها بنيت غرفة وكالفضلة فلا يحسن أنها كان القرآن معجزة وذلك
لأن الضمير مقصود به [illegible] فلا يراعى مطابقته للفظ لكنه مع ذلك جائز باعتبار القصة قياساً ولم يسمع وإنما قال يحسن تأنيثه لأنه لا يرد كما
في العلم [illegible] إلى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع إلى المعقول في الذهن كما مر ويحسن تأنيثه مراعاة للفظ هذا مذهب البصريين
وأوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث ويرده قول العرب إنه أمة الله ذاهبة وقراءة أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل فإن آية
إن يعلمه هو مذكر كذا قيل وتبع الدماميني في شرح التسهيل أن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة فينبغي تحقيق ذلك التفسير يجري مجرى
في الحكم المذكور مذكر شبه به مؤنث [illegible] تأنيث [illegible] لا نعو الإنصاف ولا عبرة بمؤنث شبه به مذكر فلا يحسن أنها
شمس وجهك ولا بتأنيث فاعل فعل بلا علامة تأنيث فلا يحسن أنها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتدأ واسم ما ومنصوباً في
إن وظن وقد يستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه إلا الابتداء على خلاف فيه [illegible] الفراء وأبو الحسن وجوزه الكوفيون قال أبو حيان ومنع غيره

الخبر بتزليقرض التعظيم
والتعظيم إذ ذكر الشيء
مبهماً ثم مفسراً أوقع في
النفوس من ذكره
مفسراً من أول
الأمر

ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة وانه الامير راكب وكان الناس صنفان فائدة ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في ستة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا لنعم وبئس مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا

مع كثرته في كلام الله تعالى واحد نواسخه كان وظن واخواتهما ومنع بعضهم عمل ما الشبيهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والاصح عملها كقوله تعالى
من يأسوا الكافر ... ببرنابات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالياء من تحت يحتمل
ان يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر لا يثنى ولا يجمع ولا
يفسر بجملتين وجمل بل لا يكون الا مفردا لان مرجعه الذي هو الشأن والقصة المتفق ... لا يكون الا مفردا واما من قال لانه
ضمير مبهم مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه ان يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل ... ولا يفسر بمفرد لانه
كناية عن الشأن والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان
قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان الى ... لا
ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وهو
فاسد لان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لان كلا منهما غير ممتنع عندهم فكيف
نغلطهم على مذهب غيرهم ليس بصواب وهو كما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت علي مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئونني
فيها على مذاهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين انه لم يسمع شاهد على ما ذهبوا اليه كما قال الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد
ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لان التأكيد ... من النكرة وهي لا تؤكد ... لا الابهام المقصود منه بالبدل وعطف
البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق ... ووجهه الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى
رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع
انتهى ومثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وهي هند كريمة مثالا لما عمل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني
مؤنث وانه الامير راكب مثالا لما عمل فيه الناسخ وهو ان ومثله قوله تعالى انه الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قوله
والناس مبتدأ وصنفان خبره ... شامت قيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي على ...
اي اصنعه لانه عائد الموصول ... وكان الناس ... نوعين نوع منهم يشمت ونوع يثني علي بالذي كنت اصنع في حياتي تنبيهان الاول
لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا ليوسف بن سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة
اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن يرفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة
والاشهر في انشاده نصب سكران ونصب ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر هو محذوفا ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيها
الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال جماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل بنفسه وهو ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ
ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار والذي جوز حذفه منصوبا
بالنصب في سعة الفضلاء مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل هو ان
نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما مر والتزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت ... نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وانما لم يلتزم ... لان المكسورة قد عملت مخففة في الظاهر نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهتها بفتحها وبما فتح اوله الماضي
فيلزم ... اهمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت ... في المضمر لان هذا فرع ... للمضمر فرع الظاهر الذي ... فاعمل الاصل
في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه وجماعة الى ان ... لا يجب ان يكون ضمير شأن واختاره ابن مالك
وسيأتي ذلك في باب ... الثالث اتفق الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم ابن الطراوة انه حرف ... كان زيد قائم
فالقاء لكان وليس واخواتهما واما انما الله اله واحد فحرف كف عن العمل وفي ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما قل هو الله احد
فهو ... المعبود الله احد ... فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين
الرضي ثم غيره والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المتأخر
لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسند ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه قد ذكرها ابن مالك في شرح الجمل ... التسهيل
في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن مالك عدها ... ابن هشام عدها سبعة والمصنف ... الرضي
كما سيأتي بيانه والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين للمعمول بعدهما واعملنا العامل الثاني فيه على
مذهب البصريين نحو ضربني واكرمت زيدا ففي ضربني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية
والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز ولا يفسر
الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا ... ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز والتمييز ... التأخير فقد
عاد الضمير الى ... لفظا ورتبة ... بما فعل الذي ... ساء مثلا القوم ...
رجلا زيد ... الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المخصوص هو الفاعل ...

زيدًا وسيد لا منه ظاهر مخفوض نحو ربه زيدًا أو كان مجرورًا برب على ضعف نحو ربه رجلًا أو كان الضمير للشأن

والقصة ومنها أسماء الإشارة وهي ما وضع لمشار إليه المحسوس فالمفرد المذكر ولمثناه ذان مرفوع المحل وذين منصوب ومجروره

والذم انتهى أو كان الضمير مبدلًا منه لا مفسر له مخفوض نحو ربه زيدًا فالضمير في ربه زيدًا عائد إلى المبدل منه أو هو زيد المنصوب على البدل من
ربه [illegible] التأخير عن المبدل منه فعاد الضمير إلى المتأخر لفظًا ورتبة وهذه المسألة قال الرضي [illegible] أجازها الأخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان
هي جائزة بالإجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال الرضي [illegible] ابن مالك وأبو حيان ومنعه قوم ورده أبو حيان [illegible]
انتهى قوله [illegible] وقال سيبويه [illegible] أو كان الضمير مجرورًا برب على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرور [illegible]
نحو ربه رجلًا فالضمير المجرور برب عائد إلى التمييز وهو رجلًا ورتبة التمييز التأخير كما مر فعاد الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة [illegible] ذهب الزمخشري
إلى أن [illegible] التمييز [illegible] ثم قال في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز أن يرجع الضمير إلى السماء وعلى المعنى كما قال [illegible] ونحوه
[illegible] ويجوز أن يكون ضميرًا مبهمًا مفسرًا [illegible] سبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثاني على التمييز [illegible]
[illegible] ضمير مبهم [illegible] سبع سموات تفسيرًا كقولهم ربه رجلًا انتهى وضعف كلامه بوجهين أحدهما
[illegible] بقياس [illegible] الضمير في ربه رجلًا [illegible] لأن رب لا تدخل إلا على النكرات وهذا لا يوجد في سويهن وفيه نظر [illegible]
على تعريف هذا الضمير [illegible] الثاني أن هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطًا كليًا إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى
إلى السماء وأنه سوى سبع سموات [illegible] فيكون قد أخبر بإخبارين أحدهما استواؤه إلى السماء والآخر تسويته سبع سموات [illegible]
أن الذي استوى إليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه نظر [illegible] أو كان الضمير للشأن والقصة كما مر [illegible]
في التسهيل موضعين آخرين يعود فيهما الضمير على متأخر لفظًا ورتبة أن يكون الضمير مخبرًا عنه [illegible] نحو إن هي إلا حياتنا الدنيا قال [illegible]
هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك
وهذا من جيد كلامه [illegible] كان نفسًا لشيء أو موصوفًا بشيء [illegible] المبتدأ الذي هو ضمير عائد
عليه باعتبار ما قيد به [illegible] إن هي إلا حياتنا الدنيا قال [illegible] كلام الزمخشري دليل على ما ذهب إليه [illegible] وضع هي موضع
الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لأن الخبر يدل عليها ويبينها يعني سياق هذا الكلام دل على أن المفسر هو الخبر [illegible]
المفسر [illegible] الثاني أن يكون الضمير متصلًا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدًا ومن شواهد قوله
ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا من الناس أبقى مجده الدهر مطعمًا [illegible] فلا يقاس عليه [illegible]
الموضعين [illegible] يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل [illegible] ضمير بلفظ المرفوع المنفصل [illegible]
[illegible] وكون ما بعده خبرًا [illegible] ويسميه البصريون فصلًا [illegible] بين كون ما بعده خبرًا [illegible] والكوفيون
عمادًا [illegible] بأن يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة أو كالمعرفة [illegible] نحو أولئك هم المفلحون [illegible]
[illegible] وقال بعضهم [illegible] لكن لما كان الغرض به الإعلام [illegible] خبر لا صفة [illegible]
[illegible] فلم يجعل له موضع من الإعراب فقال الكوفيون له موضع [illegible] الكسائي موضعه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب
ما قبله [illegible] بين المبتدأ والخبر [illegible] وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع [illegible] الكسائي وبين معمولي إن بالعكس [illegible]
من العرب [illegible] مبتدأ ما بعده خبره [illegible] وحكى الجرمي [illegible] بني تميم وحكى عن أبي زيد [illegible] تجدوه عند الله هو خير وأعظم
بالرفع وقال قيس بن ذريح [illegible] تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر ومنها أي من المبنيات أسماء الإشارة وهي الأسماء
ما وضع لمشار إليه أي لمعنى مشار إليه إشارة حسية إذ مطلق الإشارة [illegible] ولا ينتقض بما عدا المحدود من المعارف فإنها
وإن كانت موضوعة لمشار إليها إلا أن الإشارة فيها ذهنية [illegible] أن يكون الأصل في أسماء الإشارة أن لا يشار بها إلا إلى
مشاهد محسوس قريبًا أو بعيدًا فإن أشير بها إلى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي ذلكما مما علمني ربي وإلى المحسوس غير المشاهد نحو تلك الجنة
فلتصييره كالمشاهد وإنما بنيت أسماء الإشارة لشبهها بالحرف في الافتقار إلى [illegible] وقال ابن مالك لتضمنها معنى
الحرف [illegible] الإشارة [illegible] كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه لكن لم يستعمل
[illegible] حرفًا فضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع لمعنى الإشارة [illegible] لام العهد [illegible] إلى ما هو
ذهني [illegible] الإشارة [illegible] ووضع لها اسم الإشارة فللمفرد المذكر من
أسماء الإشارة [illegible] وقدم الكلام على [illegible] ولمثناه ذان حال كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوب المحل ومجروره وليست
الألف فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لأنهما ليسا مثنيين حقيقيين بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لأن من شرط المثنى
قبول التنكير كما مر [illegible] الإشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة
المثنى المنصوب والمجرور [illegible] جماعة من المحققين [illegible] إلى أنهما معربان [illegible] حقيقيان [illegible] ويكون
وكلام ابن هشام [illegible] [illegible] إن هذان [illegible]
بالألف في اسم الإشارة وتشديد نونها في قراءة [illegible] أن اسم إن ضمير الشأن محذوف

الأحيوتنا الدنيا

ضمير الفصل

أسماء الإشارة

ذان وذين

والمؤنث ذي وذه وتي وته و[illegible] تان رفعا وتين نصبا وجرا ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويدخلها هاء [illegible] وتلحقها كاف الخطاب

ولا اصل انه هذان انهما ساحران تحدث النبك [illegible] وفي صحيح ... ضمير الشأن كما حذف من قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وهو ضعيف
لما تقدم ثالثها ان ان بمعنى نعم شاهدها في قوله [illegible] قال له لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها وهي لا تعمل شيئا لانها حرف
تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف اي لهما ساحران ويضعفه ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ
كالجمع بين متنافيين فالثالث توجيه على لغة خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة والحرث فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما [illegible] ومنها
ان اباه طعنه وقالت ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثني هذا اجتمع الفان الف هذا والف
التثنية فوجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء ومن قدر العكس
لم يغير الالف عن لفظها الخامس ان ترجيحه على ولا اعرابه وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب السادس انه مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذه
فقراءة هذان ان قيل ان الاصل في المبني ان لا يختلف صيغه مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي هنا
ابيح لمناسبة ياء ابنتي وحكى السيوطي في تاريخ ابناء الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سأل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه
من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاغراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة ونحمل
التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك فقال ما احسنه لو قال به تقدم فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن وللمفرد المؤنث ذي بذال معجمة
مكسورة فياء ساكنة بدلة من الهاء اذ فرق بين المذكر والمؤنث بالياء التي هي علامة التانيث في نحو تقومين وذه ما خلا من حركة الهاء [illegible]
والاسراع وذه باسكان الهاء وانم انه بناء وقال بعضهم لسكون في الوقف لاجله وفي الوصل اجراء مجرى الوقف وذهي باشباع كسرة الهاء
قال بعض المحققين الياء الحاصلة بالاشباع لا تكتب كالواو الحاصلة به فكتبه به وضربه بالياء وواو وكان تخصيص اسم الاشارة هنا
بكمانه تقليلا للاشتراك كما تبدده وتم انتهى وذات نص الثناء وقال ابن هشام الاشارة ذا والتا للتانيث وهي التاء في ارم ونحو
ما فيها تاء الفرق وليس بصيغة وتي بابدال الذال التي هي تاء مما لغة في الفرق بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان و
تهي بالاشباع نظير ما مر وتما نقل في التاء للفرق بين المذكر والمؤنث هذه العشرة كلها للواحد ولمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا
على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر واما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما
مؤنثان فلكون المشار اليه الحجة بمعنى البرهان مذكر وذكره في المغني تنبيه قد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما
راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال الوجه انه اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولا فرق في لسانه بين المذكر والمؤنث والمفرد [illegible]
في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس على المذكر والمؤنث فيه سواء قال بعضهم الاحسن ما يقال بان [illegible]
التذكير في الآية انتهى ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء مدا في لغة الحجاز وبها جاء التنزيل والهمزة الاخيرة مضمومة [illegible]
مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد وذكر ذلك الفراء في لغة القران تقول اولاء واولى هنو اي المذكر
واولاء واولى ذهبن في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء واولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام واذا قصرت كتبت بالياء لان الغرض هو الاصل فلتلتبس الى حرف جر وتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد
يبدل همزتها هاء وينون هلا وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما استعمل الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما ورد ما قولهم اولاء
على وزن توراة كما قال بخلد لا تقل هولاء هذا ابكي لنا ابكي اسفا وغلطا فليس بعربي بل هو تخفيف هولاء بحذف الف قبله همزة اولا
واو ويدخلها اي اسماء الاشارة المذكورة للمؤنث ما ذكرنا منه لاطلاق لانه منها ما لا يدخلها ولا يلحقه كاف ولا لام كثم هاء التنبيه
اي الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على ما يذكر بعدهما من شاء الله تعالى نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان هذان لساحران
احكى اننى هاتين هولاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال تعالى ها انتم هولاء وبغيرها قليلا كقوله فقلت ها لعمر الله ذا قسمي
فصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هولاء تنبيه هاء المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي
علم على الكلمة المركبة من ها فانها تمد [illegible] الى التثنية لتنبيه المراد به كقوله [illegible] ولا يجهان نضبط
همزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء يكون اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهره انه ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء
الساكنين هي والتاء الاولى من التنبيه وما جزم به من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان امثالها اذا
اريد بها نفسها قد تزاد في اخرها همزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد وتلحقها اي اسماء الاشارة المذكورة كاف تدل على الخطاب وهي
حرف عند الاكثر لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك كذا قيل فتأمل ولانها انما تفيد معنى في غيرها
وهو كون اسم الاشارة الذي لحقته مخاطبا به واحدا او اثنان او جمع من قبيل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا
رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف لانه لا ينافي الى
النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب
من افراد وتذكير وضدهما تنبيه اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع

وقد استقام الامر قال وما علمنا بها قال لان المقدم هنا هذا وهو مبني

المذكر بميم

بلا لام للمتوسط ومعها للبعيد والأُولى في المثنى وفي الجمع عند من مدّه فيما دخله حرف التنبيه ومنها الموصول وهو حرفي واسمي فالحرفي كل أوّل مع صلته بالمصدر

المذكر ويبونين في الجمع المؤنث نحو ذانك وذانيك كما ذكر ولكن إنما قلنا إلا لأنها قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل يكون مفتوحة في الكل كهي مكسورة في الثانية وقد تلحق مجردة من الزوائد في جميع الأحوال قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك أزكى لكم ولا تقولوا لمن لا يلقي ذلكم خير لكم فإن تعز ذلكم وهذا لا يجوز في الأسماء لا يقال يا زيدون عرفك عمرو أي عرفكم تنبيه وتضمين طلا اللذان الكاف تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المراد اختصاصها بذي وتا وتي وقال ثعلب لا يقال ذيك وفي الصحاح انه خطأ بلا لام حال من الكاف أي تلحق أسماء الإشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام للمشار إليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك ومع أي حال كونها مع اللام وهو موضوع للبعيد لا لتعظيم البعيد أو على توكيده على خلاف فيه شيئا بيانه واصلها السكون كما في تلك وإنما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو حزنا بينها وبين لام الجر وفي نحو ذلك بفتح اللام المشار إليه البعيد نحو ذلك الأولى في المثنى مطلقا والأولى في الجمع عند من مده وإلا فيما دخله حرف التنبيه فلا تلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا أولاء لك فهذا لأن إذا أريد الإشارة إلى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون والجمع البعيد قيل أولئك بالألف ولا يجوز القصر تنبيهان الأول انه كلامه أنه لا يلحق كاف الخطاب من أسماء الإشارة فهو للقريب أما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم أن الأسماء الإشارة ثلاث مراتب قربى وهي المجردة عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا الواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى بعيد في أن رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون وأما بتشديدها فللبعيد والجمع القريب أولى وللمتوسط أولئك وللبعيد أولالك بالقصر وهي على ذلك المؤنث هذا مذهب الجمهور وفضية أن القصر في أولى لا يتعين للبعد لمنا بدون اللام ويطلبه ما زعم أن القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتم وذهب جماعة إلى أن ليس لها إلا مرتبتان قربى وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره إلى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل بأوجه أقواها أن الفراء روى أن الحجازيين من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين لبس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وأن تميما يقولون ذاك وذانك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان احداهما للقريب والأخرى للبعيد الأول أيضا قال الدماميني في نسخة الإيضاح لا مزيد يا هذا وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما حذف من الاسم والثاني قد يشار إلى القريب بما للبعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى أو المشار إليه نحو ذلك الكتاب أو لتحقيره نحو ذلك الذي يدع اليتيم وقد يشار للبعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى ذلك نتلوه عليك ثم قال إن هذا لهو القصص الحق الثالث ... الإشارة إلى الأمكنة خاصة بخلاف ما تقدم فإنها تقع لكل مشار إليه زمانا أو مكانا أو غيرهما ويختص بالمكان للقريب هنا وههنا وللمتوسط هناك وههناك وللبعيد هنالك وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على الأصل لالتقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنالك أو هنا التي للقريب الظاهر الثاني انتهى ومن أثبت المرتبة الوسطى في الإشارة فهو سوى بين هناك وهنالك ثم في هذه الألفاظ ظرفية أو الجر بمن وإلى وفي كالمفهن الفتح والإفراد وقد تستعمل غير ظرف الزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون وقول الشاعر وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزع ... لأن هنا حنت ... والبيت ... الكاف ومنها أي ومن المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا إذ الكلام في المبنيات من الأسماء وذكر الحرفي معه استطرادا للفائدة وقد سبقه إلى ذلك غير واحد وإنما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره إلى جملة والموصول الحرفي كل حرف أوّل مع صلته أي ما يتصل به بالمصدر ولم يحتج إلى عائد ولفظ كل هنا ... لأن التعريف إنما يكون ... فالحد في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل وهو حرف أوّل مع صلته بالمصدر ... على ... أفراد الموصول الحرفي كل حرف ... من صحة الحمل ... والغرض في ذلك الإشارة إلى أن الحد ... فيكون مانعا ... جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه ... على جواز زيادة الاسم والصرفيون ... وهو تحقيق والمراد بالتأويل السبك ... في كلامهم في ... المفردات ... بالمعنى لفعل المصدر نحو هذا جاءني حين قمت ... لكن لا معنى ... ومن قوله تعالى أحد لو هو أقرب للتقوى والثمن الموصول الحرفي خمسة أحدها أن المفتوحة الهمزة المشددة النون ... مع معموليها بمصدر والثاني أن بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا على الأصح ... المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر ... على الأصح والرابع كي وتوصل ... ملازم التعليل ... والخامس لو المصدرية على رأي ذهب إليه الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي

ولك أن تقول ...

فالمرتبان ...
الموصول ...
في ...
... وفيه ...

والمشهور خمسة أنْ وأنّ وما ولو وكي نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم وبما
نسوا يوم الحساب ولكيلا يكون على المؤمنين حرج ويود أحدهم لو يعمر والموصول الاسمي

مثال ذلك توصل بفعل متصرف غير أمر وأكثرهم لم يثبت وروده مصدرية فمثال أنّ المشددة إذا كان الخبر مشتقا نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وقوله
بلغني أنك [illegible] الدار أي استقرارك لأن الخبر هو الحقيقة وهو الحدث وإذا كان جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه زيدا لأن كل خبر جامد
يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وإن شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قال الرضي وتسمية اليه بأنه
أي بالقيام هذا هو الصحيح واختلف في أن من ذلك جملتها كون الموصولة بالماضي في الموصولة بالمضارع والحال في ذلك أن الحرف الداخل على المضارع مخلصة للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بأن الشرطية فإنها تدخل على المضارع وتخلصه
للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا أن الثاني كونها توصل بالأمر والحال في ذلك الرضي وأبو حيان محتجين بأنها لو وصلت بالأمر لأفادت
الأمر والأولى كل شيء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى الصنو والاستقبال في الموصولة بالماضي والتجاء عند التأويل بالمصدر
على أنه قد يمنع فوات معنى الأمر بجواز التأويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر
قومك أن أن ناصبة للفعل أي إنا أرسلناه بأن أنذر قومك بأن قلنا له أنذر أي بالأمر بالإنذار فالمعنى على هذا إذا قلت كتبت إليه
بأن قم فالمعنى كتبت إليه بالأمر بالقيام وهو نظير ما يليهم بالمصدر بعد إذا كانت الصلة منفية نحو وأن لا تصوموا شر لكم أي عدم
صومكم شر لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب أي بنسيانهم إياه ومثالها ستجيء الكلام عليها في حديقة المفردات ثم ومثال كي لكيلا يكون
على المؤمنين حرج أي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئت كي تكرمني أي لكرامتي ولا حاجة إلى تقدير اللام قبلها لأن معنا التعليل
دائما عند اللام تبعا للكوفيين كما سيأتي في نواصب المضارع وأما البصريون فيقولون إن قدرت اللام قبلها فهي المصدرية وإن لم تقدر
اللام فهي تعليلية جارة ويجب إضمار أن بعدها ومثال لو يود أحدهم لو يعمر أي التعمير ويقول المانعون لو ورودها مصدرية أنها شرطية
وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره ولا خفاء بما فيه من التكلفات تنبيهات الأول يغلب
وقوع لو هذه بعد ودّ أو يود ونحوهما من معنى تمنٍّ كاحبّ وتمنّى ولهذا نصب الفعل بعدها كما نصب في جواب ليت فالجملة التي
في جوابها [illegible] لو تمادهن أي ودّوا لو تدهن فيدهنوا فإن الفعل لكلاله لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بعد ما ذكر قول قتيلة
بالتصغير بنت النضر الحارث وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم أخاها النضر فأنشدته إياها لا تحل لجنيني في توجهها والفعل فعل معرف ما كان ضرك لو
مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق فقال لو سمعته ما قتلته ومنه قول الأعشى وربما فات قوم جل أمرهم من التأني وكان الحزم
لو عجلوا الثاني أثبت المصنف والمشهور عند أن الموصول الحرفي في غير المشهور وأكثر من خمسة فمنهم من عدّ منها الذي على ما قاله
يونس والفراء والفارسي ولو نصفا أكثر من رفقت ذلك ابن هشام فقد ذهبوا إلى أنها تقع مصدرية وتوصل بالماضي والمضارع وجعلوا منه
قوله ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا أي تبشير الله وكخوضهم ونقل ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي
أحسن أي على إحسانه قال ابن هشام وعن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي هبل الجمحي يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال العز
ما صنعوا أي ليت رزق رجال مثل ما أكلهم نون كفوت وربيع كالذي وسعوا وخبثه كالذي [illegible] خوضهم أنها حرف وقال الرضي وكالأكثر
على القول بأن الذي مصدرية في أنها اسم قال بعضهم يشكل على القول بأنها حرف دخول أل عليها لأنها تجمع أقساما من خواص الاسم
انتهى وهذا إنما يرد لو كانت أل على هذا حرفا مستقلا ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما أي
اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الأسماء وقوله افتقر أي احتاج إلى صلة أخرج ما عدا المحدود إذ المراد بالصلة الاصطلاحية
ولا يفتقر إليها غيره لا يقال الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لأنها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود
إليه لأنا نقول إنما يلزم ذلك لو فسرنا الصلة بما ذكرنا أما إذا فسرناها بأنها جملة خبرية متصلة باسم لا يتم جزءا إلا بها مشتملة على ضمير عائد
إليه فلا دور وقوله وعائد والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لأنه مأخوذ من مفهوم الصلة والنكتة في
التصريح بذكره وافقه ما جرى على ألسنة المعربين من أن الموصول يحتاج إلى صلة وعائد وإنما حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي
كما فعله جماعة ففيه أمور واحدها أن ألفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في أن المتبادر معناها الاصطلاحي الثاني
لزوم الإجمال إذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء وإلا لا تتضح بها الجملة الخبرية والمطلق إذا لم يرد به الإطلاق
كان مجملا الثالث انتقاض الحد بمن الشرطية فإنها مفتقرة إلى صلة وعائد نحو من تكرمه أكرمه وحمل التعريف على اللفظي كما فعله شارح
التهذيب للمقام ضيق عطن كما لا يخفى تنبيه الصلة لا تكون إلا جملة لأن وضع الموصول على وصف الجملة المتكلم على أنه معهود للمخاطب
بجريه لكونه أو كون متعلقه محكوما عليه أو به فالأول نحو الذي ضربني أو الذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي أخوك هو والذي
أخوك غلامه والحكم على شيء من مضمونات الجمل أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء
الموصول للحكم وضعيا أصليا لم يستعمل معه جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصليا لا بالتبع وهو الجملة وهي إنما هو
كلام بمعقده نحو الذي عندك والذي في الدار لأن التقدير الذي استقر وما قيل نحو الضارب والمضروب فإن صلة أل مبتدأ
مأوّلة بمفرد كما قال الرضي وغيره والأصل الضرب والمضرب فكرهوا دخول المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أو [illegible]

ذو وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث وفروعهما مسألة إذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رأيت فذا موصولة وما ومن مبتدآن

[illegible]

ماذا ومن ذا

مسألة

فالجواب رفع ولك الغاؤها فهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى اى شيء واى شخص فالكل مفعول
والجواب على التقديرين نصب وقس عليه ماذا عرض ومن ذا قام الا ان الجواب رفع مط

والعائد محذوف اى ما الذى صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع اى مرفوع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب في كون منهما جملة
فتقول الاحسان او زيد اى الذى صنعته الاحسان والذى رايته زيد وهو اوجه الوجهين في قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو
اى الذى ينفقونه العفو والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت ازيد ام عمرو وقال لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى
ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور في السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المص غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدان
للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدا بين لكونهما نكرتين ويجوز لك الغاؤها اى جعل ذا زائدة بين ما ومن وبين مدخولها وكانك قلت ما صنعت
ومن رايت فهما اى ما ومن ح مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يتمشى على مذهب الكوفيين ولزمهم ذلك من تجويز زيادة الاسماء
والبصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبهما اى ما ومن معها اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت بمعنى اى شيء صنعت
ومن ذا رايت بمعنى اى شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا تسأل فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب
كما سيأتي فالكل اى مجموع ماذا او من ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين
مع اسم الاستفهام نصب اى منصوب او ذو نصب على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت
الاحسان ورايت زيدا وهو احد الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو في العفو بالنصب والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا
ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدا محذوف والاول اولى ولذلك لم يعتبر المص غيره وقس عليه اى على ما ذكر من الكلام
ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولة اى ما الذى عرض ومن الذى قام ولك الغاؤها
فكانك قلت ما عرض ومن قام ولك تركيب ما ومن معها بمعنى اى شيء عرض واى شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلاثة مبتدان
وخبرهما على الاول ذا مع صلته وعلى مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل من السؤالين
رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل تقدير فطابقها كذلك ولا يجوز النصب فيه لانه يجوز
ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطابقة وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور
في السؤال ولا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف ليحصل المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات
الاول ما اجازه المص من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا
ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما
دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف الثاني اذا قدر ما في صنعت ومن ذا رايت ضميرا وذكر لفظا وقيل ماذا صنعته
ومن ذا رايته جاز في ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كون اسمي الاستفهام مفعولين بل يجوز ان يكونا
مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الاسمية والعائد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير والاول
اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين في تعليل كون ما
ومن اذا ركبا مفعولين مقدمين انه انما قدما للزومهما الصدر وبتضمينهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما بالنسبة
الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ماذا ليس من ادوات الاستفهام الا بمرصد تركيبها وانها كذلك عند العرب نقل عن ابن المرحل
المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما تضمنه قول ماما
شاهد على ان الاستفهام متى اذا ركب مع ذا تفارق وجوب الصدر فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول
عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون عشرون ماذا انتهى ويبنى على ذلك انه لا يجب
ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير في نحو ماذا بل قبلها اى صنعت ماذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من وجوه
ماذا ان يكون كلها اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب
نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان
التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى فتحصل ان ماذا تاتي على خمسة اوجه ان تكون ذا اشارية او موصولة او زائدة وما في الثلثة
استفهامية الرابع ان يكون مجموعهما اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعهما اسم جنس او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما
عدا الخامس جارية في من ذا ايضا الخامس ما تقرر من حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء
الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون موصولا كقوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل اى لانت الذي اكرم اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها
نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دارمية بالعلياء فالسند
فالعلياء صلة الدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول بما اشتدت
الحاجة اليه وتوفرت الرغبة عليه وذلك في مسائل احديها لا يتقدم الصلة على الموصول ولا شيء منها ... ولا تاخر عن خبر

ومنها المركب وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فإن تضمن الثاني حرفاً بنيا كخمسة عشر وحادي عشر وأخواتهما إلا اثني عشر

الذي زيداً أكرمته وقد جاء استثناء في قولك جاء الذين إلا زيداً أكرمتهم ولا يتعلق بما في الصلة ما يكون متصدراً نحو بل ولكن ولعل ونحو جواب القسم ونحو ذلك
ثم اعلم أنه قيل الموصول لا يفصل بينهما بأجنبي كتابع وغيره فلا تقول جاء الذين كلهم ضربوا أنفسهم واغتفر بجملة الاعتراض والنداء إذ ليس بأجنبي
نحو قوله ما ذاق [illegible] المقدمة [illegible] ما يحظيك يا لقيم حسن تضليل وقوله ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً والحق يدفع ترهات الباطل
وقول الآخر وأنت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم وأثواب المكارم والحمد وقد قوله [illegible] فإن قلنا هذه [illegible] لا تخونني يكن مثل من يا ذئب يصطحبان
الثانية قد يحذف ما علم من الموصول الاسمي غير الألف واللام [illegible] الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول
آخر ومن حجتهم قوله تعالى آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم لأن الذي أنزل إلينا هو الذي أنزل إلى من قبلنا ولهذا العقد ما في قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وقول حسان أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول الآخر ما الذي دأبه
احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان أي ومن يمدحه والذي أطاع هواه ومنع ذلك البصريون وخطئوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من
ذلك من حيث القياس إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كان [illegible] نحو [illegible] وليس الموصول ما ترقى منها ولا يحذف
من الموصول [illegible] إلا في المواضع المختصة كما يجيء في الأفعال الناقصة وذلك لقوة الدلالة عليها بكون الحروف التي قبلها كالثابتة
الثالثة يجوز حذف الصلة قليلاً للدلالة أو لصلة أخرى كقوله [illegible] وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد أو لذي
[illegible] كقوله [illegible] فاجمع جموعك ثم [illegible] اللتيا والتي [illegible] بعد اللتيا معطوفاً عليها
إذا [illegible] اللذ وهي [illegible] أن الداهية الصغيرة والكبيرة وصلنا إلى الحالة التي [illegible] تقصر العبارة عن الإحاطة به [illegible] تركنا
[illegible] يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الأنامل وهي تصغير التي على خلاف القياس
لأن قياس التصغير [illegible] المصغر وهذا [illegible] على فتحة [illegible] بين تصغير المعرب والمبني [illegible] عوضوا عن ضم أوله زيادة الألف
في آخره [illegible] اللذيا واللتيا [illegible] الأول على القياس [illegible] التصغير [illegible] والألف
[illegible] الكلام على حذف العائد [illegible] الكلام على جملة الصلة [illegible] ومنها أي من المبنيات المركب وهو ما أي اسم
[illegible] وغيره من الأسماء [illegible] من لفظين [illegible] ومهملين أو مختلفين [illegible] من قول ابن الحاجب
من كلمتين [illegible] فخرج ما ليس بمركب وشمل نحو [illegible] وتأبط شراً [illegible] فأخرج بقوله ليس بينهما نسبة
[illegible] خمسة عشر فإنه يخرج [illegible] العدد [illegible] قبل التركيب نسبة العطف إذ أصله خمسة وعشرة
[illegible] حرف العطف [illegible] على وجه يخرج منها هذه التسمية دونها [illegible]
[illegible] المركب [illegible] حرف العطف [illegible] معنى حرف [illegible] لتوجيه البناء [illegible]
[illegible] خمسة عشر [illegible] العقد المخصوص [illegible] تضمن الحرف الحقيقي كخمسة عشر
[illegible] فإن تضمن اللفظ الثاني حرفاً بنيا أي اللفظان كخمسة عشر [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] التخفيف [illegible] الأول [illegible] إلى الثاني فأشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو
[illegible] على حركة [illegible] في الإعراب [illegible] التركيب [illegible] حادي عشر بفتح الياء [illegible]
[illegible] لتضمن الثاني حرف [illegible] حادي وعشرة [illegible] واحد من أحد عشر
[illegible] عشر واحد من ثلاثة عشر أي من الثلاثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة [illegible] بأن معنى العطف [illegible]
[illegible] اسم فاعل [illegible] المركب كما [illegible] من ألفاظ الآحاد [illegible] عشرة ولم يمكن بناؤه من مجموع المركب
[illegible] الفاعل اسم ثلاثي [illegible] الفاء [illegible] الاسمين أكثر من ثلاثة ولا [illegible] حذف بعض حروف كل واحد
[illegible] من كل واحد [illegible] حادي عشر من أحد عشر لكونهما اسمي فاعلين [illegible]
[illegible] اسم الفاعل [illegible] من مجموعهما على أحدهما [illegible] ويكون المراد [illegible] المعنى كونهما من المجموع لأن
[illegible] الأول [illegible] المراد [illegible] العدد [illegible] الثاني [illegible] على تلك الصورة
[illegible] على [illegible] الفاعل [illegible] معطوف على [illegible] ولا [illegible] المعطوف
[illegible] حادي عشر وكذا أخواته متضمن لمعنى الحرف [illegible] المعطوف [illegible] كما في الحادي والعشرين [illegible]
[illegible] حادي عشر [illegible] على أحد عشر وأخواتها أي أخوات [illegible] عشر وهي أحد عشر إلى تسعة عشر وأخوات حادي عشر وهي
[illegible] عشر [illegible] تاسع عشر إلا اثني عشر [illegible] وهما اثنا عشر [illegible] من أخوات خمسة عشر [illegible]
[illegible] على [illegible] المقتضية للبناء [illegible] المضاف في حذف النون منه لأن الأصل اثنان
[illegible] اثنا عشر [illegible] وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع [illegible] الواو الذي يؤذن بالانفصال [illegible]
[illegible] بالمضاف [illegible] في [illegible] الكلمة [illegible] عشر على [illegible] ولتضمنه معنى

اذ الاول منهما معرب على المختار ولا اعراب للثاني لم يكن قبل التركيب

الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حروف التثنية ومع وجودها لم يمكن البناء ومع حذفها يبطل دليل التثنية ولان في نحو يا زيدان ويا زيدون وبا زيدون مبني اتفاقا فلو قيام هذا العلة لما اقتضى بناء المثنى والجمع وجود علامة التثنية والجمع عن كونهما اعرابا ويقابل المختار ما ذهب ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كما في اخواته ولتضمنه في الاحوال الثلاثة كاثنان واثنين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لزم البناء لانها نظير العشرة في الواحد ولهذا قالوا لا يكون الا كذلك
تنبيها للاول شعل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف نحو يا بيننا يوم يوم وصباحا مساء حين حين اي يوما فيوما وصباحا ومساء وحينا فحينا واحوال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اي ملاصقا يعني لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه وكفة كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التوالي واخبرته كاشفا للخبر اي صحرة اي انكشاف وبحرة اي انتشاء اي غير مستور من الصحراء والبحرة من الجهر وقد تضاصد هذه الظروف والاحوال الى اعجازها فيكون المعنى فيها يا بيننا يوما بعد يوم ونصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري بيتا ونحو بيت ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة وخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية وجب في حنايتها واقتنع التركيب قال علو لا يوم يوم ما اردنا جزائك والفرض تلك الجزاء واستعمل كخمسة عشر احوال لانه الحالية كثيرة نحو اشعر شذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين كلها بمعنى متفرقين وسقط بين بين اي بين الحي والميت وبين الشابين زائدة لان بين تقتضي شيئين وعلة البناء في ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الا هذه كما سمعت في المذكورة وقيل مع انه يمكن انه لا يقدر بينها ايضا حرف العطف كما في الآخر انتهى ويمكن ان يتحمل بعيد ذلك تلك لما لم يكن الا زمنة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم حملت على حالة خروجهما عنهما فاضيف مع كونها احوال الا ظرفا واما هذه فلا زمنة للحالية ليس لها حالة تخرجها فتحمل عليها وانما اشتقاق هذه الاحوال شغر من شغرت عليه حيث ما اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من الشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف وهو الميم بدلا من الباء ويقال شذر بذر بالباء او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب بمعنى الاسباب ونحوها وقد وقع مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفاء فيهما وكسرها [illegible] شاة تعبير الحاجس منها او الحيص الجري والبوص السبق والتقديم اي في فرار وهرب وسبق بعضهم بعضا فعظم الشدة [illegible]
ولم يكسروا كون البناء ولنحو الثاني [illegible] خمسة عشر واخواتها الا اثني عشر فيه الحي مستحق الاعلال نحو هذه خمسة عشرك فيجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في الثاني وابقاء الاول على بنائه مثال هو نغير ردية وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو ما فعلت خمسة عشر واجازوا ايضا هذا الوجه دون اضافة الى مستحق العدد نحو هذه خمسة عشر خمسة عشر ومر نصب بخمسة عشر بالاضافة في الاحوال الثلاثة ولم يرتضه بحسب العوامل واسندلوا بقوله على ذلك كلف [illegible] فيه ثلث نعاما وهي تضحي بقاء الجزئين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالث اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني ومنعه انما جاز اعراب الثاني مع فنا سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف في الاصل لان تلك الاصل نحي باللحاق قال الرضي ولا يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني الا غير منصرف في الافصح كما سيجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والاصل ربعل اسم صنم بك دق العنق وسميت به لكثرة تكسيرها اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب مبنيا كسيبويه فانه مبني اعرابه وكان مبنيا على اصله فويه من سيبويه مبني على الكسر وقيل التركيب لا صوت لا حظ له في الاعراب وبني على حركة فرارا عن التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا لقيام سبب البناء فيه وهو ما مر من افتقاره الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بياء كما مر فان ختم بها كمعدي كرب فقيل يبنى على السكون وقيل على الفتح تقديرا والا ثلاثة اوجه فائدة غلب اسم سيبويه علي امام النحو في الشهير عثمان بن قنبر بختم لقب الشيرازي قال الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي في كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن محمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب الالقاب ان اسم سيبويه سيبويه ابن [illegible] ومعناه رائحة التفاح سمي بذلك وقيل لانه كانت تعتضبه [illegible] سعر وقيل كان من يلقاه لا يشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح لا مناسبة بين معنى العجم مقلوبة كما قالوا سيبويه والسيب التفاح وويه رائحته والتقدير رائحة التفاح وعليه يقول جار الله الزمخشري الا صلى الاله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يغن عنه بنو قلم وقد ابنائه منبر ينبغي الاول جاز الجري في نحو سيبويه اجراؤه مجرى بعلبك في بناء الاول ومنع صرف الثاني قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وشبه بهما اسما واحدا وتضمنه كلام التسهيل وغيره سماعا بل صرح بعضهم بذلك لا يبنيه على قضية كلام العجم لان المنحل الكلمة الثاني في هو بعلبك لغنا عن اعراب احد بناء الجزئين اما الاول فلما مر واما الثاني فتنبيها له بما تضمن الحرف كخمسة عشر لكونهما اي الجزئين اصلهما شيئا هي وهي ونعيف

مبنيا كبيت بيت التوابع كل فرع باعراب سابقه وهي خمسة

لان المضاف والمضاف اليه كشي واحد لان تنوينه اضافه الاول الى الثاني فيتأثر بالعوامل فان لم يتأثر فان كان ساكنا كالفعل بالتركيب والاعلال والثاني مجرور ماله مفردا من التصرف ومنع صرف من صرف معروف ومعرف من لم يعرف منوع قال الرضي وبعضهم لا يضيف المضاف اليه وان كان منصرفا مثل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني الاضافة اما ضعفه فلان التركيب لا ينافي عنده في منع الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقية بل في شبه بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة حقيقية لا انصب ياء معد يكرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب كانها في الرفع والجر كما في القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المصنف كما علمت والثالث عدد ما من المركب المبني ومنه افعل هذا بادي بدا وبادي بدي وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدي بادي بدء على وزن بديع فخفف بان طرحت همزة بدي وبان قلبت همزة بادي ياء مفتوحة واسكنت الياء فوزن بدي بعد الحذف فعي واصل بادي بدي بادي بداء كصباح فصنع بهمزة بادي ما تقدم وحذف همزة بداء ومعناهما اول مبتدئ من بدأ يبدأ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذ اظهر فهما في الاصل مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وبني فيهما لا لتخفيف الهمزة من اخرها والاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت تقلت نفي.

مبتدئا مبتدئ في بداء يكم يختلف اعرابات ان اعرابه وانما يبين ان كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا وكذا ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا ابن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد حين ارسل الله عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم لنا القوة والبطش بمنزلة الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الياء في ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولو قيل انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء من ايدي وبادي تخفيفا للجزء في كلامهم كثيرا فصار كالامثال كما كان في قولهم اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما راوا اسكان الاول وهو في موضع نصب راوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقال من جهتهم في تشبثهم الكثرة استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بداء في الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلا يفهم من ايدي سبا المتشتتين ولا من بادي الاول فكان بمنزلة بعلبك في الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فشبه ببعلبك فاما لا اول كالجزء فوجب بناؤه انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعله سيبويه بمنزلة خمسة عشر قال الرضي وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا التضمين انما الحرفا مثله ولو كان الامر على ما قال الزمخشري لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لانهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين ولوجب تنوين سبا لانه اسم رجل ولبس بعلم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بانه من عد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني جعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعد يكرب وبعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله وما جرى في كلامهم كثيرا وقد ثبت صنعه في تحجيره هذا الباب بهذا العلم نحو قوم جاءني زيد بن عمرو ولا اثر لسبين باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبته الاسمية عليه والا فقياس صفة لا يجمع على فواعل كل فرع مثلبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب اي بجنس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذكور فقوله كل فرع يشمل المحدود وغيره مما هو فرع عن غيره في الاعراب او في العمل او غيرهما وما بعده يخرج ما عدا المحدود وقد يرد على ادخال كل في الحد من البيان واحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الاعراب فرعا عن غيرها وهو احسن من حد الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا تحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين بينهما الاول المراد بالتوابع توابع الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا ينقض بنحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما ملاحظة نحو جاءني هؤلاء الرجال هشام او الفاء او ثم او او والثاني ذلك لكي وقوع العاطف صدرا فلا يجوز ان وزيدا او عمرو وزيد قائمان الثالث ان لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا ذاهبا ولا ما الحسن عمرا وزيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو زيد الخامس ان لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم عمرو وزيد وخالف ثعلب في هذا الاخير فلم يشترطه والبصريون يقصرون ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام الرابع قيل قد يفهم من ذلك ايضا جواز تقديمه على معمول التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك ما اكل ووافقهم الزمخشري في احد الوجوه المذكورة في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم ببليغا والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستئصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما يتأتى على راي الكوفيين وهي اي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يوجه لان التابع ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم يحل بينهما عاطف وعطف نسق ان حل وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل على معنى في متبوعه وتاكيد ان كان تقوية للاول لفظا ومعنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب لسيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل فيها مقدر من جنس عامل الاول واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو

بيان لفظ بادي بدا وايدي سبا ومعناهما

التوابع

ويا زيد الفاضل وكلا رجل ظريفا اللبث اهم قوله سابقه يوجب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشرط احدها ان يكون بالواو وفاد

اختلاف في عامل التابع

الأول النعت وهو ما دل على معنى في متبوعه مطلقا والأغلب اشتقاقه

عامل صيل منه انا المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشراكهما وقال اكثر المتأخرين عامل معقد من جنس عامل المبدل منه قال بوحيان وهو
وإما غير النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف النسق لانها انما جمعت
في تشبيه بنت كأنها والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل
جميع التوابع دل على معنى في متبوعه فصل اخرج ما عدا النعت فاورد نحو اعجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم فقال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في
متبوعها فان المعطوف يدل على كون المتبوع فيما يشاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتأكيد يدل على كون التبع يجوز فيه ولا نماد كونه
والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة
ولا شيء من هذه الدلالات بمقصود مطلقا وقيد ناظر اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصول المعونة في الكلام فهو
به اخراج الحال لان الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول له الحال ورد على ان الحال خارجة من مبحث التوابع
وايضا فقد تم ذكر التابع والمتبوع يمنع اخراجها به قال بعضهم يصح ان يتم ذكر التابع مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا
تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي
هو في ضمن التعريف ولا خفاء فيما يخرج به من التوابع والتعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة
حصول المتبوع لها وفي شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة لا اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد
واعجبني زيد وعلمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في بعض متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وغيره بما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يبقى عند اللفظ منه ازمنة
هذا التوجيه لما تبين مطلقا وانه يخالف ما عملها النص عليه وان ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد نسبة
الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع نسبتها الاول يرد على هذا التعريف الجسم
الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وشيئا فيه كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود
فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف الوصف
بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان يزاد فيه او متعلقه واعتذر
الاعتذار عن بعد هذه الزيادة بان المراد المعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق ينزل حالة منزلة
حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال المتعلق الشيء وصفا الذي تنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مضروب حماره لحصول الفائدة بذلك
او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع تتميمه بالمتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق
وانما يتميز عن الوصف بحال الموصوف مع اشتراكهما في الدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما الثالث فائدة النعت التخصيص وهو تقليل
الاشتراك في النكرات كجاءني رجل تاجر او التوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كجاءني الرجل التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم
من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا عبدك المسكين والتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين والتفصيل نحو مررت برجلين عربي
وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او التأكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا
قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين وقيل
الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام مفهوم المنعوت وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق
نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة
قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع مفسر على ان هذا الجواب لا يتأتى في نحو الانسان الحيوان الناطق فالحق
في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت سقفا وحيطان والاغلب في النعت
اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتأويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال
ابن الحاجب معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا
وغيره لكنه لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق
بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب ونحو المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال
ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في نحو مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل دالا
وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له
على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو
كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما تبين من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة انتهى والذين
يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي مأول بمنسوب وذي مال بصاحب واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين

وهو إما بحال موصوفه فيتبعه إعرابا وتعريفا وتنكيرا وإفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا أو

وأما في البواقي فإن رفع ضمير الموصوف أيضا فهو موافق نحو جاءتني امرأة كريمة الأب ورجلان كريما الأب ورجال كرام الأب وإلا

نحو جاءني رجل حسنة جاريته أو غلامه أو عالية داره ولقيت امرأتين حسنا عبداهما أو قائما أو قائمة في الدار جاريتهما

وذلك قولهم [illegible] إليه تنبيه الوصف الجامد على زيد بن قيس وسماعي في العبا ما ذكر فيه الوصف بالمقادير نحو عندك رجال ثلاثة قال

كان ما [illegible] لا يحصيها [illegible] ونقول عندك بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغيرها من المقادير والسماعي على غير

إما [illegible] نحو مررت برجل أسد أو حمار قال المبرد وهو يتقيد بمثل أي شديد مثل أو مثل حمار وقال غيره هو ما [illegible]

شائع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل [illegible] وهو عند الكوفيين على التأويل بعادل ومرضي وعند البصريين على تقدير

مضاف أي ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في رسالته والمشهور أن الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو الحق إنما الخلاف حيث لم

المبالغة فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر إذا لم يكن في أوله ميم فإن كان كالمسير

لم ينعت به لا المفرد ولا غيره [illegible] وهو أي النعت إما بحال موصوفه أي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل حسن فالحسن

حال قائمة بالرجل [illegible] حقيقيا وتبعه أي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه موصوفه إعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا

وتنكيرا وإفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لاتحادهما فيما صدق عليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف

وهي أنواع متضادة الإعراب وإنما المراد أنه لا بد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب والجر واحد منها ومن التعريف والتنكير واحد منها

ومن الإفراد والتثنية والجمع واحد منها ومن التذكير والتأنيث واحد منها فلا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من أربعة من هذه العشرة

نبه على الأول قال بعضهم ذكر الإعراب لا حاجة إليه لظهور العلم به من كونه تابعا إلا أن يقال أراد جمع الأمور التي فيها التبعية

لتنضبط فعلى الثاني يحمل ما تقرر حيث لم يمنع مانع من التبعية كما في المكبر وإفراده وتذكيره كما نقل أن تذكيره كمفعول بمعنى فاعل

وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح أو ما يشبه كرجل نحو [illegible] ولا يشكل شيء من ذلك على قضية إطلاق [illegible]

وأما قولهم برمة أعشار وأكسار وثوب أسمال ونطفة أمشاج فلأن البرمة [illegible] الأعشار وهي قطعها والثوب يؤلف من كل قطعة

سمل أي خلق والنطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الأجزاء تلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجاء على ذلك كونه أفعالا

جمع قلة فيحكم حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للأنعام ونقل سيبويه أنه [illegible] المراد بحال الموصوف وبحال المتعلق ما جعل للأول

ولو بحسب الأول وما جعل للثاني لو بحسب [illegible] التركيب إن كان قائما به في الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف

وإن كان ليس المراد بالحسن الوجه ونحو رأيت زيدا الحسن وجهه أو ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وإن كان الحسن قائما بزيد ويتبعه

أي يتبع النعت الذي هو بحال متعلق موصوفه موصوفه في الثلاثة الأول وجمع أولى وهي الإعراب وجه الثلاثة والتعريف والتنكير وفي التحقيق إنما

يتبعه في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما في الخمسة البواقي وهي الإفراد والتثنية والجمع

والتذكير والتأنيث ففيه تفصيل فإن رفع أي النعت الذي هو بحال المتعلق بموصوفه ضمير الموصوف بأن حول الإسناد عن المتعلق إلى ضمير

وجر المتعلق بالإضافة إن كان معرفة ونصب على التمييز إن كان نكرة ويسمى نعتا جاريا لأنه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة بمتعلقه

فهو موافق في البواقي كما أنه موافق في الثلاثة الأول فهو كالنعت بحال موصوفه لأنه رافع ضمير الموصوف وهو الأن كذلك معنى وهذا نحو

جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة أو كريمة أبا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الأب بالإضافة أو كريمان أبا بالتمييز وجاءني رجال كرام الأب بالإضافة

أو كرام أبا بالتمييز وإلا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل الحال محله فيفرد لو رفع ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث لمرفوعه

نحو جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت جاريته وجاءتني امرأة قائم أبوها كما تقول قام أبوها وجاءني رجل عالية أو عال داره كما تقول

علت داره وعلا داره لأن الدار مؤنث لفظي وقد تقدم أن الفاعل إن كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتأنيث ولقيت

امرأتين حسنا عبداهما كما تقول حسن عبداهما ولقيت امرأتين قائما أو قائمة في الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما أو قامت

جاريتهما لما مر من أن الفاعل إذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا من الفعل بغير إلا جاز في فعله التذكير والتأنيث والتأنيث أرجح ونحو مررت برجلين

قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وبرجال قائم آباؤهم كما تقول قام آباؤهم ولا تقول قائمين أبواهما ولا قائمين آباؤهم إلا على لغة أكلوني البراغيث

لكن يترجح قيام آباؤهم على قائم آباؤهم وإذا رفع النعت الضمير [illegible] كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امرأة ضاربته هي ما ضاربها

رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما وغلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هما وضربه هم ولا تقول

ضارباه هما ولا ضاربوه هم إلا على تلك اللغة ويترجح ضاربهم جموع ضاربيهم على ضاربهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن موسى وذهب الأخفش والفراء

وطائفة إلى أن الأرجح هو الإفراد وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم وجاءني غلمان رجال ضاربوهم

فالتكسير أرجح وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجل ضاربيه هم أو غلام رجال ضاربه

هم فالإفراد أرجح واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة تنبيه يشتمل على فوائد الأولى قال في البسيط الأسماء في الوصف على أربعة

ما يوصف ويوصف به وهو اسم الإشارة والمعرف بأل والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان مشتقا بالمحدث وما لا يوصف ولا يوصف به

وهو ثلاثة المكني والعلم عند سيبويه وما أوغل من الأسماء في شبه الحروف كأين وكم وكيف والمضمرات وما أحسن قول الشاعر أضمرت في القلب

حبي شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما أضمرت يوما له فقال لي المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الأعلام وما يوصف

الوصف بالجوامد

أي حال واحد

أو بحال متعلقه

أو جمع أو بحال متعلق

أي بحال قائمة بمتعلق

موصوفه [illegible]

[illegible]

[illegible]

الثاني المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن

به ولا يوصف وهو الجمل انتهى وقال ابن هشام في تذكرته المعارف اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وقسم ينعت ولا ينعت به وهو اسم الاشارة وقسم
ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال وبالمضاف الى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيئان احدهما العلم
ينعت بما فيه ال وبالمضاف وبالاشارة والثاني المضاف ينعت بالمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى وينبغي ان اسم الاشارة انما يوصف بما فيه ال
والموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثالث اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه
وجب التفريق بالعطف بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغني بالتثنية والجمع عن التفريق نحو
مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت بزيد وهند الصالحين ورجل وافراس
صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر فتقول مررت برجال وافراس سابقين وامتنع سابقات واختيار عند التفصيل فتقول على التغليب
مررت بعبيد وافراس سابقين وعلى عدمه سابقات الرابع اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعناه وجنسه جاز زيد واتى عمرو الظريفان وهذا
زيد ورايت عمرا العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين وسقيت خالدا وسقيت بكرا الكاتبين وخصص بعضهم ذلك بنعت
فلنضم لين وخبري مبتداين وليس بشيء وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت او في المعنى والعمل والجنس لهذا ابن زيد
ونحو عمرا وفي المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو او في العمل والاتفاق كهذا مولى زيد وموجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار
مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو
العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فصار الامر
كالعامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع
ان لم يختلفا في العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفا بالنسبة الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد
عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب البصريين وقال الفراء يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن
سعدان اتباعهما في الرابع يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما نحو الحمد لله الحميد
هو وامراته حمالة الحطب اي اذم والمقيمين الصلوة اي امدح اللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم
كمررت بهذا العالم والنعت الملتزم وسماؤه بالشعرى العبور والاولى بمثل ما الحمار والجفير والمؤكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيها
القطع فان كان النكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيارا كقوله الى الدار دار الربان تزلنا على خال لنا ذي مال وذوي رحم وان
نفينا عن نعتها حاله لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع
بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد
الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قال ابن هشام والملاق النعت
عليه بحاز من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه الخامس يجوز تعاطف النعوت مختلفة كانت او متفقة قال ابو حيان ويختص بالواو
نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الى اخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث تقع بعضها اثر بعض كقوله
بالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالائب اي الذي صبح فغنم فاب قال ابن عصفور واذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم
يكن العطف الا بالواو والاجماع يجمع حروف العطف الا حتى وام السادس قد تلي النعت اما او لا لافادة شك او تنويع او نحوهما فيجب
من تكررها مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل الا يجب تكرار لا السابع يجوز حذف المنعوت مكثرا ان علم وكان النعت اما مفردا
صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وبعض ما قبله من مجرور بمن نحو منا ظعن ومنا اقام
اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او بفي نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر ورجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل
امتنع الحذف عالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله لم ولنا جاءت من المرسلين اي نبا من المرسلين بناء على ان من لا تزاد في
الايجاب ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن او في امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله يرمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي كان من رمى اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم من الكلام كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه
قرئ به وان نعيبها الا يخرجها من كونها سفينة الان جئت بالحق اي الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا يتهم بحواشيه رزنا اي نافعا
الثاني من التوابع المعطوف بالحرف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الحرفي في كلام الواسطة لان ذلك اعم ومن قولهم
ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاثر وتصدق التسمية
واما النسق باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق
اصطلاح كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى فهو تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله بواسطة الواو
او الفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن خرج ما عدا المحدود لا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان نسبته
للنسبة بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين انما هو بحاز في نفسه عطف

الثاني المعطوف

نحو جاء زيد وعمرو وجمعناكم والأولين

عد الصحيح حروف العطف باشتقاقها على المختار بناء على انها عن غير العاطفة كما سيأتي بيانه في حد بقية المفردات أو ثم وليس منها البتة خلافا للكوفيين ولا
لا الاخفلا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا فانها للتفسير الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب عند البصريين خلافا للفراء وهشام
وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كليهما
في زمان واحد وان يكون حصل من عمرو اولا وان يكون من زيد اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها ودلت على مطلق الاجماع في الحكم
ومن ثم يعطف بها اللاحق على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه جمعناكم والاولين
فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال
والتجرد من القرائن المعتبرة راجحة وللتأخر مرجحا وللتقدم مرجوحا هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث قاله في البحر
وغيره رادا لقول ابي حيان من ان قوله ثالث كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين
بل هو قول ثالث خارج عن القولين فتجب طرحه تنبيه تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة
السابقة الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو
ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل
ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله
الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه وزيد ضربت عمرا
واخاه السادس عطف العقد على النيف السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب
وبال الثامن عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها
يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسال عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب
ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له فيكون يوم الترحل هو ثامنا بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل
الدماميني عن بعضهم انه يلزم على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين
زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب بانه
على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وبان الدخول يشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة
اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه
انتهى والحق الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم ولو قال في الجمع وقال الفراء راتب حلا يقول اختصم عبد الله فزيد العاشر والحادي عشر عطف
العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا
على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب
والعيونا اي وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان والجامع بينهما
الملازمة والالف ولولا هذا لم يعقد لو داشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف الشيء على
مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله وبالتك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا
وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام والذي غرّه تسمية وعندي نظر لامكان ان يراد بالخطيئة
ما وقع خطا وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف ما تضمنه
الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله
نحو ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم اي وكيف امسيت كذا
قيل وفي انفراد الواو بذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل بدل الاضراب الفاء
للجمع والتعقيب والترتيب في سياق الكلام عليها المفردات وثم وتبدل ثاؤها فاء كقولهم في جدث جدف وثم بالحاقها تاء ساكنة و
مفتوحة تختص حينئذ بعطف الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان تقع
زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من
الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجأوا
الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة
فخالف قوم في اقتضائها اياهما تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من
سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك وبقوله

الواو

الفاء

وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له او بالعكس

ثم زدتكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها
لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال ابن هشام وعن هذا الجواب لا ينفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبار والجواب الصحيح
اما ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية ان سواه عطف على … المراد
… الثانية … ثم دام على الهداية لان المغفرة تتوقف على الهداية وفي الرابعة ان انشاء علي عطف على ما تقدم قبل ثم
… ومن قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب وفي البيت المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا
ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء
فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ المراد … في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم
… عنه قاله غير واحد قال بعضهم والحق لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان في زمان واحد واجيب بان الترتيب …
في خطاب لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان فينقطع حكم عنده والتدريج هنا ان
ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه … كما سيأتي
بيانه في حتى المفردات انشاء تنبيهان الاول لا تعطف حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه … ذلك
الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم … جملة … معطوفة
على سريت قال ابن هشام في المغني الثاني اذا عطفت حتى على مجرور قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو
مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال ان لم تتعين للعطف وجبت الاعادة نحو اعتكفت في
الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا … نحو عجبت … ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية
واما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة وسيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي
حرف ابتداء كبل ويختص بالجمل فلا تعطف المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل هي شاء وخرق ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف … قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا ام شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته
فالاولى ان يقدر … ام ارى شاء وذهب ابن جني الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المصنف في الحديقة المفرد كما سننبه
… واو … لمعان احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا الثالث التخيير وهي الواقعة بين شيئين … بان يمتنع
الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء
الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما جاز لانه
في كلام … الاضراب عنهم بانهم مائة الف … التحقيق …
… الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا ازيد … السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره … في بعض
كتبه وعدل … بعضهم فقال انها للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فانه مع كل منها تفريقا …
ومثل بقوله ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم … نحو
الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن يجيء … فقالوا … صدر …
… عن العبارتين تعبير بالتفصيل ومثل قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى قالت اليهود
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالي في قالوا تنبيهان الاول
لم يذكر المتقدمون … معاني او … لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق … الى معنى الواو واما معنيه
… مستفادا من القرائن الثاني قال … او في النهي نقيضه او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره وفي مثل هذا بمعنى الواو ونفي الجمع
وقال ابن الحاجب بل هي بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي والنكرة في سياق النفي تعم …
… وجوبا لنهي يقطع آثما او كفورا اي واحدا منهما … النهي … بتفصيل المعنى ولا تطع واحدا منهما
فالتعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها قال وهو معنى دقيق وبل للاضراب … الكلام عليها في حديقة المفردات ولا يعطف بها
… وللعطف بها ثلاثة شروط احدها ان … مفردا … نحو جاء زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا و…
اخي لا … وزعم ابن سعدان ان العطف بها ليس في كلامهم قال … وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه …
… وهو مسموع انتهى … الثاني ان لا يقترن بعاطف … لا بل …
… واذا قلت ما جاءني زيد ولا … الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا أو مستترا إلا مع الفصل بالمنفصل أو فاصل ما أو توسط لا بين العاطف والمعطوف

لا زيد لا منصوبة على زيد اسم لرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والأبدي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ
أبو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي في إجازة يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وبه منعه
قولهم يعتاد حلفاك لا كذلك ونحو امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية والقواعل
جبال صغار ولكن لتقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا وإنما يستفاد من ذلك تقرير حكم
ما قبلها والنهي عن إهانته وإثبات المجيء والأمر بالإهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط أحدها أن يتقدمها نفي أو نهي كما مر
فإن قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني أن لا تقترن بالواو قاله الفارسي وأكثر النحويين
فإن قرنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو فقيل العاطفة الواو ولكن حرف ابتداء ابن كيسان إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لا
ما قبلها لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو
وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين
المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي أن يحمل
مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الثالث أن يليها مفرد فإن وليها جملة فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة
الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقوله إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن
وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه تنبيه ذهب يونس إلى أن لكن
لا تستعمل مثل المفرد إلا بالواو وإنما هي العاطفة وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من
كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه مثال العطف إلا بولكن وهذا من شواهد ما قاله وكل الأئمة لا يجيز العطف بها غير مسبوقة
بواو وهو التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما أسنده العرب انتهى بشعار ما أتى على ذلك إلا أنه جعل العطف من قبيل عطف الجمل
كما تقدم مما ابن علته وخرج قول ابن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ونظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه
وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على الاسم المشابه له في المعنى كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الأولى
أثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل واللائي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع
على صافات لأنه في المعنى قبل والأحسن في تأويل أثرن ويقبضن فقابضات أو بالعكس أي يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على
الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج أم صبي قد حبا أو دارج فعطف دارج على حبا وهو ماض لتأول دارج بدرج
أو جب حابل والعواهج جمع عوهج وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق وقول
الأعرابي تبيتها ضرب بأرضه يقصد في أسوقها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع لتأول جائر يجور أو يقصد بقاصد
وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدره الزمخشري على فالق قال في المغني ولكل منهما
مرجحان فيرجح قول ابن مالك سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم التأويل والتوافق
بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في نظير هذا الموضع فيفهم أيضا في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر أن غير ذلك
يخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الإنشاء وبالعكس ليس وفيه نصا دليل نظر لعطف
عطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلاثة أقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال وأما عطف الخبر على الإنشاء وعكسه فقال في
المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه
الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني في تحفته وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين
فقال الحاصل أن البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند من جوزه يجوز لغة
ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور إلا إذا اتفقا
زمانا كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وقوله تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل
لك قصورا وأجازه قوم مطلقا قال يجوز قام زيد ويقعد غدا وبالعكس وهو ظاهر قول ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فإن قلت
الأمثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت أجيب بأنه لما كان الغرض إنما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل
الفعلين صح كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع بارزا كان أو مستترا إلا لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
أنه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث أنه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فكره العطف
عليه فلم يستحسن إلا مع الفصل بينه وبين ما بعده بتأكيده بالضمير المنفصل ليكون كأنه معطوف عليه في الصورة وإن كان العطف
في الحقيقة على المتصل أو مع فاصل ما أي فاصل كان أو مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفي بذلك
فصل بين المتعاطفين ولم يلزم التأكيد مع ذلك للطول الذي يكسبه سوء العطف ومثل للثلاثة نثرا على ترتيب اللف فقال

نحو جئت أنا وزيد ويدخلونها هم ومن صلح وما أشركنا ولا آباؤنا ويعاد الخافض على المعطوف
على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو .

نحو جئت أنا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن أنت وزوجك
الجنة ومثله الفصل بتوكيد بغير كقولك ضربتم أجمعون وزيد ومن عليكم من ويلتنا وكنا الظالمين بنيا ونحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح من صلح
معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الهاء وقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط
لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وما الأحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله كنت وأبو بكر وعمر ولذلك قيل هو مروي
بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره
ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانهم تقييد المسألة بالضمير أن العطف على الظاهر أو ضمير جائز بدون فاصل وبالمتصل أن المنفصل
مرفوعا كان أو منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو إياك والأسد وبالمرفوع أن المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وإن لم يفصل
لأنه لا يتنزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والأولين والضمير نحو رأيته وإياك كما يعطف على الضمير كذلك نحو رأيت
زيدا وعمرا ورأيت زيدا وإياك ويصح لا شك في الأخيرة لامكان الاتصال نحو رأيتك وزيدا مر بعد بقوله تعالى ولقد وصينا الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم وإياكم هذه تتمة ما ذكره من أحكام العطف ويعاد الخافض وجوبا حرفا كان أو اسما على المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت
بك وبزيد وقوله تعالى نعبد إلهك وإله آبائك وإنما وجب ذلك لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل لأن
الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا أو ظاهرا فكرهوا العطف عليه أن يكون العطف على
بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز إذا عطف الضمير على المجرور إلا بإعادة الجار أيضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس
للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق إلا إعادة الخافض ولا يعاد الخافض الاسمي إلا
إذا لم يلتبس أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض وأنه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد فإنه لا يمكن أن يكون هنا بينان بين بالنسبة إلى
زيد وحده وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده لأن البينية أمر يقتضي طرفين فإن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فإن التبس نحو
غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود قال الرضي رحمه الله ووجوب
إعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزيادي إلى عدم وجوبه إن أكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك أنت وزيد
والفراء إن أكد بالظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد بل هو مع مخالفة القياس قليل مسموع وذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى عدم
وجوب ذلك مطلقا ووافقهم أبو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وأبو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام
قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح
مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل
لاستلزامه الفصل بالأجنبي بين جزئي الصلة وقوى هذا المجد ورجح أبو علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة
وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز أيضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بخفض الأرحام
وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب
ما فيها غيره وفرسه رواه قطرب بجر فرسه ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام
من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد أن يقال في هذه المسألة قول على ما يراه سيبويه من المرتقبة بعدكم بما فيها من الأرحام أنه
انتهى تنبيهات الأول محل الخلاف إذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فإن كان ضميرا نحو مررت بك وبه وجبت إعادة الخافض اتفاقا
الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسألة لا يجب فيها إعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل الصافي مما يمكن أن يجعل الفراء في
أي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض لفظا حال الشعر بإجماع ومثالها قولك شجاعا عمرو زيد عجبت منهما
وأنه يحل أن يحذف الجار منهما أن مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قيل ينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الجر غير مختص
بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف على مجرورها نحو لولاك وزيد فلو نعت على توهم أنك نطقت بضمير
الرفع ففي جوازه نظر قال المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاختصاص في بعض المعمولات من أوهم
ينبو قول بعضهم في لولاي وموسى أن موسى محتمل الجر وهذا خطأ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ولأن لولا لا تجر
الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسألة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مرفوع لأن لولا محكوم لها
بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية وكذا ما أشبه الزائد ولا يعطف على معمولي عاملين
مختلفين على القول المشهور ومن سعة أقوال في جميع الصور إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وأن في الدار زيدا والحجرة عمرا أي في صورة
تقديم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع أو المنصوب والإتيان بالمعطوف على ذلك الترتيب فإن العطف على معمولي عاملين
مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو رأي الأعلم وابن الحاجب وعزي إلى كثير وعلل الأعلم الجواز بأن يستوي أجزاء الكلام وأن له في تقدمه
المخبر عنه والمخبر عنه حق لو لم يستوي أجزاء الكلام وأنه يجوز زيد في الدار والحجرة عمرو ولم يجز قال الرضي ويلزمه تجويز مثل قولنا زيد في

والثالث التأكيد وهو تابع يقيد تقرير متبوعه او شمول الحكم

غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكر اخوه لاستواء اول الكلام واخره فهو لا يجيزه وعلل ابن الحاجب بان ذلك ثبت في كلامهم وزيد لا استقراء من العطف على معمولي عاملين والمضبوط بالضابط المذكور وجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالف للاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها انتهى ولم يلزم منها لزوم الاعلام من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يجيء الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل فهلا ثنا ولو لها السامعون ما حكى حتى لا يكون تحكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات الثالثة اما الرفع فظاهر لانها لو لم تكن مبتدأ ... على ولما النصب فعلى نيابتهما منابا ان وفي ويقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين ويقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فنابت منها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانه لم يميز فوائين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين ومتاخريهم واستدلوا بان العاطف نائب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقوان يقوم مقام عاملين وتاولوا موهم الجواز هنا ولو الاية بتقدير في فالعمل لها وانما نائب مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان وباستصحاب ايات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي ايات وعليهما فليس في معمولين ولو البيت والمثل باضمار وحار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء تمرة ولكن يضعف ان الجار في كل صورة توهم الحذف قال ابن هشام ويتمسكل على مذهب سيبويه ومن قال بقوله قوله يهون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس منهيا ولا قاصر عنك مأمورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيا بقاصر عنك مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا الى الامور العائد اليها الضمير في الدخولها في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا حرفيا او اسميا سواء تقدم المجرور المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور المعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وامتنع نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة بخلاف ما اذا تاخر نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس في غير العوامل اللفظية والمنع فيها وغير اللفظية هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والمسجد بكر لان الابتداء رافع لزيد ولبكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن الحاجب السابع الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزايدة لانه عارض والحكم للاقل نحو ليس زيد بعالم ولا خارج نحوه وما شيء من عسل زيد ولا لبن بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا سابقا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر انتهى ومن التوابع التأكيد بالهمزة ويا بدلها الفاعل التيف في نحو اكرم ويقال التوكيد بالواو وهو الافصح وهو تابع وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يقيد تقرير متبوعه اي تقرير مفهوم متبوعه او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ الابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التقرير بثبت في المتبوع ويدل عليه اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت غير التوكيدي والعطف بالحروف فظاهر واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة فانه تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس جنبه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاء العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هنا لك من يسمى بابي حفص الا شخصان او ثلثة كما قيل وفي دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيدت من خارج ومن علم المخاطب والسامع بوقوع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم وانما لم يقصد بها الا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان البدل للتقرير معناه ان تقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع ثبت قوله او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز به عن شيء بل لبيان فائدة التوكيد تقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن

لافراده وهو اما لفظي فهو اللفظ المكرر او معنوي والفاظه النفس والعين وتطابقان المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع تقول جاء زيد نفسه والزيدان انفسهما

تمام الحكم

السامع بان الذي توهمه انما هو على بعض افراد المتبوع وحكم على الكل يجوز الفعل الا عند ابن مالك فاذا اكد ذلك توهم المجاز وثبتت الحقيقة
وشيئا بيانا ما يرتفع به من كل هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان في جاء القوم
كلهم يفيد المتبوع بان الذي توهم كون المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي التوكيد اما لفظي وهو اي التاكيد اللفظي
اللفظ المكرر بعينه نحو جاءني زيد زيد ابوا اتوا في الفعل نحو حبلت حبلت واسكنت في رحلت البحر او في الرتبة وان لم يكن لاحتمال
الافراد معنى بل ضمة الى الاول الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن شيطان ليطان ويجيء التاكيد اللفظي عند ارادة السامع لدفع ضرر
غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجيء ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه ربما ظن انك اردت عمرا فجعلت نفسه تاكيدا
على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجيء ايضا عند ارادة دفع ظن السامع به تجوزا في المنسوب نحو زيد قتيل قتيل
دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد مما قصد دفع ظنه به التجوز في المنسوب اليه يجوز اللفظ نحو ضرب زيد زيد اي ضرب لا امر يقوم
مقامه واما المعنوي كما سيأتي مثبتا الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما مر وفي الفعل باعادته بنصه
نحو قام قام زيد وبمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل جير كانت ايضا بعبارته وفي الجملة كقوله ايا من لست
اقلاه ولا في البعد انساك الله على ذلك الله الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد الا مع ما دخل عليه
نحو قمت قمت كرمتك كرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم ومفصولة بفاصل ولو حرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل ثم
هل اتينهم وقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا يلفي لما بي
ولا للما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان ان زيدا قائم قال ابن مالك وهو مردود لعدم السماع او شاذ لا يعتمد
عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورة اما الحرف الجوابي فيعاد وحده نحو لا لا ونعم نعم
والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد وقوله نعم ففي الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاكثر اقتران
الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الا نيتا نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ويأتي بدونه نحو قوله والله لا اغزون قريشا
والله لا اغزون قريشا والله لا اغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا
لتوهم ان الضرب وقع مرتين وتراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا ورد المؤكد بالعاطف فهل يكون
توكيدا او عطف نسق قلت النحويون على انه عطف نسق وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف
كذا قال ابن هشام في تفسيره اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك فان العاطف في ذلك نظير العطف في الانفصال المتعدد وقد مران الاولى
العطف عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا منفصلا فيكرر بحسب الارادة بلا شرط نحو قوله يا امراة
امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل وقوله وايا ك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا
جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع طبقه في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا
انا ومررت بك انت وضربته هو ومررت به هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المتصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء الثاني
لا يزيد تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار
لا يزيد على ثلث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل ويل فيها
ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القول ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين
اي بهذا فلا يجتمعان وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن ومعنوي هذا قسيم قوله اما لفظي واتما اخره وان كان هو المقصود به
المعقد به في التوابع قال ابن عقيل لطول الكلام فيه والفاظه محصورة وهي النفس والعين ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع تجوزا في
المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي ولان يكون امر بقطعه ونسب اليه لكونه سببا
امرا وهو المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه ارتفع ظن التجوز وثبتت الحقيقة تنبيه محل كون النفس والعين من الفاظ التوكيد اذا
اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الذات وبالعين الجارحة المخصوصة نحو ازهقت زيدا نفسه وطرفت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل
بعض من كل وهو ان يطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وهما اي النفس والعين فيها اي في التثنية كالجمع يجمعان في توكيد
الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه او عينه وجاءت هند نفسها او عينها والزيدان انفسهما او اعينهما والهندات انفسهما
او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس
والعين في توكيد الاثنين هو ما صححه ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح به بعضهم بجواز الاوجه الثلثة وجزم
به ابن هشام في شرح الشذور وقال والاكثر في النفس والعين منه اثابة الفاظ افصحها الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي
الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى واما اختير لتثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على
الافراد لان التثنية جمع في المعنى نبه الجمع وشرحه ابن مالك وذلك تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان

عقلة عن سماع الفظ او ... الرفع قهيه يكون دس ... عليطا او كونه منا ... الشرع ... او مجازا ... في المتكلم ... ليشعر ... وتوضيح ... او زيادة حملة ... بحرف ... السامع ... الذم

اوان زيدا م

قال: وكلتا للمثنى وكلٌّ في جميع وعامّة لغيره من ذي أجزاء يصحّ افتراقها ولو حكماً نحو اشتريت العبد كلَّه وتتّصل بضمير مطابق للمؤكَّد

لنفساهما وعيناهما ومنع ذلك أبو حيان وقال إنه غلط لم يقله أحد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما
على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب في التثنية في مثل النفس والعين في جواز الأفراد فيهما إذا أضيفتا إلى متضمنه وهو مثنى لفظاً نحو قطعت رؤوس
الكبشين أي رأسيهما ومعنى كقوله فقد عزّ ... الأفواه عند عزيتهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد
والتثنية فمن الأول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهما ومن الإفراد ... ومن التثنية
قراءة الجمهور رسولاهما وتردد ابن مالك في قياس الجمع والإفراد فيما يفصلهما المعنى وخصوص الجمهور القياس بالجمع وقصروا الإفراد على ما ورد وإنما قوي
على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرطوا أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد لأنه إذا كان له أكثر
التبس ولا يجوز نحو قطعت أذنيهما تريد الاثنين بالجمع ولا الإفراد للإلباس ... التأكيد بالنفس والعين في التأكيد إلا جمع قلة فلا يؤكد
بنفوس ولا عيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي أن يقيد جمع القلة بأفعل فإن فيه أجمع على أعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني
بأن في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل وفيهما ... بجواز ... هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم
النفس على الأصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فإن النفس هنا الذات حقيقة والعين مستعارة لها على المجاز ... وقاله بعضهم
وفي استعارة العين للنفس نظر فتأمل الخامس يجوز أن تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد فأما
جاؤوا بأجمعهم فليس من التوكيد لأن الباء لا تزاد ولأنه بالضم ولو كان توكيداً لكانت الباء زائدة وكان يصح إسقاطها وكان ... ومنها
غالباً ... وإنما هو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وأفلس والمعنى جاؤوا بجماعتهم وخرج بعضهم على
زيادة الباء قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن وفيه نظر ... بيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكراً ومؤنثاً ويكونان لتقرير شمول الحكم
عند إرادة المتكلم ودفع ظن السامع تجوزه في الحكم على مدلول المتبوع المتعلق وإنما المراد بعضه نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما
قال التفتازاني وفي كونه يجوز ذلك لدفع توهم عدم الشمول نظر لأن المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً فلا يتوهم عدم
الشمول اللهم إلا أن يقال إن الفعل الصادر عن أحد المتصاحبين قد ينسب إليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وإنما يخرجان من الملح
الأجاج دون العذب الفرات فالتأكيد بكلا فيما يدفع مثل هذا انتهى ومنعه إطلاق المثنى على الواحد ممنوع فإن العرب كثيراً ما تطلق عليه مجازاً
ألا ترى إلى قول الشاعر ... غافلين ... غافلين ... على جبل غافل ... إنما كان
قيل قلت وفيه نظر فإنه لم يطلق غافلين على غافل ... بل اللفظ ... غافل ...
... غافلين ... من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما قالوا إنما هو
مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازاً ... على إطلاق المثنى على الواحد ... تنبيهات الأول لا تؤكد بكلا وكلتا
المثنى ... الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور إلى الجواز ... ابن مالك في التسهيل واختلف النقل عن الأخفش ...
بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون فالتأكيد بأجمع ... بعد كل لا يرفع به احتمال ...
قال أبو حيان والجواب أن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا ... ولم يسمع من العرب
التوكيد في ذلك الثاني يشترط في التوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع
اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجوازه ابن مالك تبعاً للأخفش وقال أبو حيان إنه يحتاج إلى صريح سماع من كلامهم
... والذي يقتضيه القواعد المنع لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابع ... الرابع قال ابن هشام ...
التوكيد بعد إرادة المجاز ... ولهذا ... الإتيان بألفاظ متعددة ... لم يؤكد كما لا يقال اختصم الزيدان كلاهما
انتهى إلى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وإنما هو مربد واحد جعله وما حوله مربداً مجازاً فعلم أن التوكيد لا يمنع أن يكون في المؤكد
مجاز تماماً انتهى قلت وفيه نظر أما ... اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت أن الجمهور على جوازه وأما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع إرادة
المجاز في نفس المؤكد بل رفع إرادته في نسبة الفعل إلى مدلول المؤكد ... فإن التأكيد بكلاهما فيه إفادة شمول الحكم بالسيلان المربد وما
حوله ... توهم أن السائل إنما هو المربد وحده لكن حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازاً وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما
ولا إرادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف ... وكل وجميع وعامة لغيره أي لغير المثنى من ذي أجزاء مفرداً كان أو جمعاً قال
إذ التكثير والاجتماع لا يتحققان إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكلي ما لم يلحظ أفراده مجتمعة ولم ينظر أجزاء لا يصح تأكيده بكل وجميع انتهى يصح
... أي الأجزاء نحو جاء القوم كلهم وجميعهم وعامتهم فالقوم ذو أجزاء يصح افتراقها وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها حساً
كهذا المثال بل يكفي ولو كان حكماً نحو اشتريت العبد كله وجميعه وعامته فالعبد ذو أجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلاً وإن لم يصح افتراقها
... بناء زيد كله فإنه لا يصح افتراق أجزائه لا حساً ولا حكماً وإنما يؤكد بهذه الألفاظ ذو أجزاء كذلك لأنها إنما تكون لتقرير
شمول الحكم لما في المؤكد ... توهم أن المراد الحكم على البعض وإنما حكم على الكل تجوزاً ... وتتصل ألفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد
إلى المؤكد لفظاً لتحصيل الربط بين التابع والمتبوع مطابق للمؤكد في ... وتذكيره وتأنيثه ... نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها

... وتؤكد بهما ... ومعناه ... وكلا ... فائدة ... الثاني ... الاتفاق ... ولا ... كلاهما ...

وقد يتبع كل بأجمع وأخواته مطابقة مسألتان لا تؤكد النكرة إلا مع الفائدة ثم أشنع رأيت رجالا نفسه
وجاز شربت زيدا كله وإذا

والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التأكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا
خلافا لابن هشام ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم إنا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيها بل الصواب على أن كلا حال من ضمير الظرف
وفيه ضعف لتنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرف
قال ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك أهملها أكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ابنها
فداك حي خولان جميعهم وهمدان ولكنها في عامة لا رقية بينها في أنها فلا تصح مع المؤنث والمذكر تقول اشتريت الأمة عامتها والعبيد
عامته كما قال نعم ويعقوب قلت ويمنع الاتصال المثلث بقيت عامة باكرة لا بجميع فعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا كقوله فهنيك
عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند إرادة تقوية التوكيد كل بأجمع وأخواته وهي أكتع وأبصع وأبتع حال كونها مطابقة للمؤكد في التذكير
والتأنيث والإفراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله أجمع أكتع أبصع أبتع والأمة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء والقوم كلهم أجمعون
أكتعون أبصعون أبتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع ولما التثنية فقضية إطلاقه أنها تطابق فيها أيضا وهو مذهب الأخفش والكوفيين
قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع جمهور البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لأنه لم
يسمع ونحى الصحيح وبها لا يثنى لتعريفها بجمع ومعاني التوكيد وأخواته خلافا للكوفيين تنبيهات الأول الجمهور على أنه لا يؤكد بأجمع دون
كل اختيارا كما قال أبو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى لأغوينهم أجمعين وإن جهنم لموعدهم أجمعين لأملأن
جهنم من الجنة والناس أجمعين وفي الحديث فليصل جميع فصلوا جلوسا أجمعين قال أبو حيان ولا يبقى دليل المنع ووجوب تقديم كل عند
الاجتماع لأن النفس يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد قال في الجمع الثاني لا يؤكد بأخوات
أجمع دونه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشاعر وساتره بادي الشمس أكتع وقول الراجز تحملني الذلفاء
تحملني الذلفاء حولا أكتعا وقول عشي تبيت تولوا بالدوائر واتقوا بنعمان بردعه أكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث
اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله أو جميعها توكيد للمؤكد الأول قال الرضي قال ابن برهان إذا قلت
جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله
وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو أن أجمعين
توكيد لما قبله وما بعده جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز أن يجمع بين جميع ألفاظ التوكيد في تركيب لقصد
المبالغة في التأكيد وما أظن العرب فاهت بجمع الجميع وإنما هذا قياس من النحويين انتهى وقال الموفق نقلا عن ابن عصفور إذا
اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فأجمع فأكتع فأبصع وأبتع وأنت مخير بين أبصع وأبتع فأيهما شئت قدمته فإن جئت
بالنفس أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك أو أجمع أتيت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال
الرضي المشهور أنك إذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أبصع أبتع ولا خلاف أنه لا يجوز
تأخير أجمع عن أخواته وقال ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع انتهى الخامس قال بعضهم أخوات أجمع تابعة لها على معنى أنها إذا أفردت
لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والأكثرون على أن أكتع مأخوذ من حول كتيع أي تام وأبصع من تبصع العرق أي سال قال
الرضي والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل أبضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبصع العرق وتبضع وبالمعجمة أصح وأبتع من البتع بالتحريك
وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التوكيدي بالتأمل الصادق السادس الجمهور على أنه لا تعرض في أجمعين إلى اتحاد وقت الفعل بل معناها ومعنى كل
سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد إلى أنه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل فإذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين
ومتفرقين وإذا قيل أجمعون أفادت قيامهم في وقت واحد وإن هذا هو السبب في ذكر أجمعين بعد كل في الآية ورد بقوله تعالى لأغوينهم
أجمعين فإن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بإفادته الاجتماع لاحظ أنه بحسب أصل الاشتقاق يدل على
الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا بأس به ولا يبعد من نوع ومن توهم خروجها
عن الرتبة لهم بحواية الإغواء فقد أغرب المشاكل ألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان
أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب إلى سيبويه والثاني أنه بالعلمية علق على معنى الإحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها كتعريف
أسامة انتهى ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال قال المرادي في شرح الألفية هاتان مسألتان الأولى لا تؤكد النكرة
بالتوكيد المعنوي إلا مع الفائدة هذا ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة لأن
من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الأوضح هذا المذهب هو الصحيح
من ثم أي من أجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رأيت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز شربت زيدا كله وصمت حولا كله لحصول
الفائدة فإن الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي فعلى هذا الاشتراط ...

أكّد المرفوع المتصل بارزا او مستترا بالنفس او بالعين وبعد توكيده المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم التوابع البدل وهو المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وهو بدل الكل من الكل

التاكيد المؤكد تعريفا وتنكيرا عند جمهور البصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الآخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وقول الآخر [illegible] حولا كاملا كله وقول الآخر [illegible] يا ليت عدة حول كله رجب قال ابن مالك ولم ينقل استعماله عن العرب [illegible] واستعماله [illegible] قال في الهمع والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت والضرورة انتهى وينبغي ان يكون [illegible] ذلك [illegible] ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان تنبيهات الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا [illegible] فلا ينبغي الجمود على ما قالوه فتامل الثاني نقل غير واحد الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد ولعل من حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشيته للتسهيل هذا النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه شيء من اغرابه بعض الكوفيين كانه كل توكيد العجايا في قوله عجايا كلها الا قليلا ولا نسلم ان توكيد عجايا لا يفيد ثم كيف يجيز عاقل التكلم بشيء غير مفيد ثم قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقم انت نفسك وقوموا انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير وتاء التانيث لو قيل خرجت الجارية نفسها او نفسها لتوهم [illegible] واجروا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وهذا يبطل قول من قال ان الضعف كالتاكيد ونحوه ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الابهام باقيا وخرج بقيد الضمير المرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل نحو [illegible] نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين غيرهما فيؤكد بها المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم او اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله التوابع من التوابع البدل والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين ونقل [illegible] وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع هو كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه مخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظ واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اقسام المعطوف بل في مثل قولنا جاء زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لسان كما يفيده كلمة بل [illegible] الجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له واعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما تم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا ولسانا فليس المتبوع المعطوف ببل في كون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدل منه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع فاتم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد امر لا يبينا والبدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس [illegible] القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل المقصود نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد وليس ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام نفيه الى التابع مقصودة لكن اثباتا فيصدق عليه انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان ينتسب الى شيء نفيا [illegible] الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين عد البدل تابعا ظاهر على القول بان عامله عامل المبدل منه واما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يجعل تابعا على المسامحة لكان النسبة الصورية [illegible] والى هذا اشار شارح الصباح حيث قال ان البدل يكون مقصودا [illegible] مستقلا [illegible] كما لم يكن من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو باعتبار اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو الذي يكون مدلوله عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله [illegible] بدل الكل من الكل [illegible] وزعم ابن مالك في [illegible]

[illegible] وقال [illegible] المبدل منه في المعنى [illegible]

[illegible] في اسماء [illegible]

[illegible] من اشيء نسبة قال الرضي [illegible]

[illegible] كما هو ظاهر كلام سيبويه [illegible]

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه مبين والمبين فرع المبين فيكون المقصود هو الاول قال الجواب
انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في شيء من الابدال الا البدل الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود ظاهر دون الاول
انتهى قال المحقق الجرجاني في الكلام انهم لم يريدوا بالمقصود بالنسبة ان المتبوع لم يقصد اصلا بل ارادوا ان التابع مقصود اصليا والحاصل ان تمثيل قول النحاة
احوال نقول ان قصد فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد الاسناد الى الثاني وجيء
بالاول توطئة ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون انتهى وقال شارح اللب تبعا ان الرضي لما لم يظهر له ما ذكره ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون
اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي ولله در المصنف حيث سلم مما وقع فيه ابن الحاجب واوقع غيره بما رجع عنه انتهى وعني
المصنف اشار الى الفرق لكنه ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود احترازا من تداخل القسمين لكنه اعترض به الرضي لكنه
قال في الشافية الحاجبية ان هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة
مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا ذكر مفسرا لرجل اذ هو دال على ما دل عليه رجل مع زيادة التعريف
فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود فان الابهام مقصود لاثر التفسير كما ... فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان
وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى تم والثاني بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع
الا على ما دون النصف ولا يسمى كلت الرغيف نصفه او ثلثه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في هذا البدل من اتصاله بضمير يعود
الى المبدل منه مذكور كبعت العبد نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من
الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف
العاجز لا يستطيع تنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر
بانه تسامح فيه موافقة للناس قال البعض لا تمييز لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص
بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قرأت اداب
ابن المقفع فلم ار فيها لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض وذلك خطأ لانهما معرفتان لا تدخلهما ال ومثل ذلك
... قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش والفارسي ومن الغريب ما وقع في الكتاب الهادي للشادي فقلا عن الازهري ان
النحويين اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وان اباه الاصمعي وانما اباه الاصمعي لان مثل العرب على جواز دخول الالف واللام
عليهما لانهما معرفتان بالاضافة انتهى ما قصدناه انتهى والثالث بدل الاشتمال واختلافهم فيه تبين المصنف بقوله وهو الذي اشتمل عليه
المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند
ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل الاشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني ...
وابن مالك واختلف في تعليله ... لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض المتأخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس
زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد بكونه يدل عليه ويتقاضاه ...
بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على انه سلب شيء فهو يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا
فافهم وقال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ثوبه فان الاول اكتسب من الثاني
كونه سالبا ... ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقالت طائفة ونقل
لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ودبر زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل
الاسناد على الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى
المنسوب ... بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهو مذهب المبرد وقال الرضي واورد
عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقال الابتداء مشتمل على نسبة مجازا وعلى الحقيقة ... وقيل لا تعين
اشتمال احدهما على الاخر بل تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني
نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا قلنا فانه لا اشتمال فيه لاحدهما على الاخر ولا بد في هذا البدل
من الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر ومثال المقدر قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او الاصل ناره
ثم ناب ال عن الضمير تنبيهات الاول يشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل والاشتمال لزوم عطف
الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ... تقدير الكلام وبدل البعض من الكل

والبدل المباين وهو ان ذكر البدل الغير سمي بدل البداء كقولك حبيبي قمر شمس ويقع من الفصحاء أو لتدارك الغلط بدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس ولا يقع من فصيح هذا ثم البدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من ضمير الغائب نحو ضربته زيدا

وبدل الاشتمال نحو من جزء الاسم لا انتباه الذهن اليه بحيث انه هل يجوز نحو جزء الاسم هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام
العرب والظاهر الثاني قال بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد التفصيل بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال المراد بكله
ما للعام وببعضه الخاص وبحذف فيما اضمار وتنوينه فاذا قلت اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه كلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض بقوله
ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه اي اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المجهولة والرابع البدل المباين للمبدل
منه وهو ثلاثة اقسام وذكر المصنف منها قسمين فقال ان ذكر البدل الغير سمي بدل بداء بالدال المهملة والمد وهو بدل اضراب ثم وذلك ان
تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا … الشعر كثير الحصول … والتغزل
في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو قولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره
سيبويه ويشهد لصحته قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بل ليس بشيء لان
بل لم يثبت حذفها … وذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس بدل الغلط اي سبق اللسان الى زيد … ان تقول جاءني الفرس فسبقت
الى زيد ثم تداركت الغلط بقولك الفرس فقولنا بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من
اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا التصيد عن روية فلا يكون في شعر … وقد اهمل المصنف القسم الثالث من اقسام البدل المباين
وهو بدل النسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبقه لسانك اليه لكن تنسى … ثم بعد ذلك تتذكر فتذكر بدل المقصود فبدل
بدل شيء انه بدل … ذكر نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط من صفة اللسان والنسيان من صفة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا
من فصيح ولا فيما يصدر عن روية … وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكمنا باهمال
المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المصنف … في حاشيته هذا المتن … بانه غير
مشهور ولا يقع من الفصحاء فقربناه كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء لانه غير فصيح قال … ولا ادري لاي معنى حكموا
بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا
منهم فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى ولهذا المراد ان الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يعتقده فتنبه فذكر المقصود كان لفظ
المذكور على سبيل السهو … وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة لان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة
باعتبار انتفاء المطابقة … وحكم بعض … وهو حسن … الاول فصبر اطلاق المصنف ان بدل الغلط
يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين … وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب يقع
عن روية وفكر فهذا النوع غريب … يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر … المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل … على
بدل الغلط انه يقع على غير قصد … هو حسن … بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده …
طالبه من لقيه فلم يعرفه واسند … لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة
السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وقال بعضهم انه … على التقديم والتأخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس … بعضهم بان ذا لا
يوجد في شيء … والتأخير كثير … ويبطله انه يلزم عليه … وهو باطل الثاني الاحسن في الشعر عطف …
بدل المباين ببل … لئلا يتوهم كون البدل … صفة لما قبله كما في قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون
اردت بقولك حمارا البليد … كذا قاله غير واحد … كلام بعض المحققين ان ادخال الغلط … في بدل البداء ابلغ في المعنى من الصفة
بكلمة بل … الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض … يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا
جنات عدن فجنات … بدلا من الجنة وهي بدل كل من البعض … جنات كثيرة لا جنات واحدة وقوله رحم الله اعظما
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظم وهي بعضه وقوله كاني غداة البين يوم ترحلوا … بدل من الغداة وهي بعضه
انتهى والجمهور يؤولون ذلك كله … الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغائب
نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص
من الظاهر فلو ابدل منهما … بالنسبة … فلم يقولوا بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول …
ضمير الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك … ضربته زيدا كذلك … بدل الظاهر من
… بدل الكل … بدل البعض والاشتمال … كقوله … فرجل … شلت … الناس …
الاول من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال
من ضمير المتكلم … وانما جاز ذلك لان مدلول الثاني … مدلول الاول فلم يبل بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد
فائدة … على المتبوع … بدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تكون لنا عيدا
لاولنا وآخرنا فاولنا وآخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام … لم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد

مشعر ما المذكور نوع من … الغلط … الاشتباه … قال الرضي … بالشمس … بدل … غيرها … المذكور … من … التقديم … الفصاحة

وقال بعض المحققين يجب أن الضمير مثله ولا نعلم وما مثل به لذلك مصنوع على العرب وقمت أنت وأحببت
زيدا إياه تأكيد لفظي الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد أبو عبد الله
ويتبعه في أربعة من عشرة

أفاده الأخفش تجويزه مطلقا متمسكا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا وقال بعض المحققين وهو الإمام جمال الدين محمد بن مالك
في التسهيل وتبعه الشيخ جمال الدين بن هشام في الأوضح والجامع لا يبدل الظاهر من مضمر مثله أي من مضمر وتوقفا على السماع ولا مانع
قال في شرح التسهيل إنه لم يسمع وما مثل به لذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب وما أوهم ذلك جعل توكيدا نحو قمت أنت ورأيتك إياك
أنت ومررت بك أنت ورأيتك إياك وأحببت زيدا إياه تأكيد لفظي أما نحو قمت أنت فكونه تأكيدا متفق عليه من الفريقين وأما
نحو رأيتك إياك فالبصريون على أنه بدل والكوفيون على أنه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي أصح من قول البصريين لأن نسبة
إياك المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رأيتك إياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت
المرفوع تأكيد بإجماع فليكن المنصوب تأكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا قال المرادي وكأنه يعني بقوله تأكيدا بالإجماع أنه يجوز لا أنه
يتعين فإنهم قد أعربوا قمت أنت بدلا انتهى ثم قال الرضي والشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت توكيد
المتصل بالضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا أرادت البدل وأبين
التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه
عن العرب تلقاه منه ولا عبرة بالقول فهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا قياسا
انتهى وأما نحو أحببت زيدا إياه فقال ابن مالك الصحيح عندي أنه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا
قال ابن هشام وفيما قاله نظر لأنه لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون
بدلا وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلا انتهى وظاهر إيراده قوله وقد قالت العرب إلخ أنه في سياق الرد على ابن مالك أن فيه ردا عليه
وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من أوجه الإعراب وكذا في واحد من التذكير والإفراد وضديهما إن كان بدل كل
يمنع مانع ككون أحدهما مصدرا نحو معا أو واحد اثنين أو جمعا أو قصد به التفصيل كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها
الزمان فشلت ويخالف في التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن إن اتحد اللفظ في إبدال النكرة
من مثلها اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية فإنها
قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا أن تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين ... السماع علينا قد كثر
فلأوا بنيك خير منك أبي ليونس النحو والصفهانيين يجوز قطع البدل نحو مررت بزيد أخيك ويحسن مع الفصل نحو ... من ذلكم النار
ويجب مع متعدد ولم يستوف العدد نحو ... الخامس من التوابع عطف البيان سمي
بذلك لأنه تكرار الأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك رددته على نفسه ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة لأنه
مفسر لمتبوعه قال الأعلم في شرح الجمل هذا الباب ترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة أي النعت السابق
بيانه في توضيح متبوعه لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع كالجنس يشمل
جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لأن المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكأنه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه مخرج
لبقية التوابع لأنها لا تفيد ذلك نحو جاء زيد أخوك فأخوك عطف بيان لزيد ذكره لإيضاحه ... ولم يجمعوا على مجيء عطف بيان
لإيضاح المعرفة وذهب الكوفيون وجماعة إلى أنه يجيء لتخصيص النكرة أيضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل
لم يثبت ... وحجتهم أن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص
يبين غير الأخص الثاني قال السعد التفتازاني في شرح التلخيص فائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح لما ذكر صاحب الكشاف أن البيت
الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك انتهى ... قول
الزمخشري بأنهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه إشعار بمعنى مما يشعر بالمدح المشتق إلا أن يقال لما وصف البيت
هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيكون ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم أن مجيء عطف البيان للمدح رأي ... لا
يرد على من انحصر في فائدته على ذكر الإيضاح من النحويين ولو سلم أنه رأي الجميع أمكن ... إن كان ...
الاسم الأغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كونه أخص من متبوعه وهو خلاف لقول سيبويه في ... عطف بيانا — أي النعت ...
مع أن الإشارة أخص من المضاف إلى ذي الأداة كما قال ابن هشام وقال ... موضعا لا ... فلأن عطف البيان في الجامد
بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت ... فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى ... المذكور
على الرجلين ... ابن مالك في شرح الكافية والصواب ... قول أكثر النحويين ... في حاشية التسهيل ... لا يلزم من كونه موضحا أن
يكون أعرف لأنا نقول جاز أن يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون أوضح منه عند الانفراد ... في شرح الإيضاح ...
أي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في أربعة من عشرة أي من الإعراب ... والتعريف والتنكير والتذكير ... حاشية ...
جاء في ... الفاضل ... المفصل ... واحد من ثلاثة ... والرفع ... والإفراد ...

ثالثها منع بعض البدل في نحو هند قام أبوها زيد لان المبدل منه مستغنى عنه وهنا لا بد منه وفي نحو يا زيد
الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل ويا الحارث والضارب زيد ممتنعان

ايضا ابنه ومنه لا فراد والتثنية والجمع ومذكرات والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفات والتعريف واحد من اثنين
وهو التعريف والتنكير فيجمع في عشرة اشياء اعرابه بدل كل من كل فانه من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخو ابوها
زيد فزيد عطف بيان على ابوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في
الكلام وهنا لا بد له لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة لو وقعت خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سياتي
والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه اخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط الضمير وجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا انتهى فيه نظر فقوله
ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا او معنى وهو مذهب الجانب حكى المبرد عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته
من لفظي ولهذا جعل الزمخشري ان عبد الله عطف بيان قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لتوهمه انه يجعل بعد الموصول لان المبدل
منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع انتهى والحق ان المبدل منه ليس في حكم المطروح لا لفظا ولا
معنى الا في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد هدى الزمخشري
الى الحق في المسألة فقال في قولهم ان المبدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك انتهى كلامه وهذا نظير مثال المص وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان المبدل في نية الطرح انه يقدر
له عامل من جنس الاول وقد يعتد به ان الاول مطرح المعنى لان في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يبق ما
يربط الخبر بالمبتدا وقال الرضي عليه من الرضا الا كلام الا في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به ابيك ومثله الضمير في كلما نحو كلما
ضربت اياه زيدا الخ وقد يعتبر الاول في الاسناد دون الثاني قال وكانه لهو السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد وقال ابن السيد علقها
وتراجعا تركت هوازن مثل قرن الاعضب لو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل
الغلط وقولهم ان المنسوب اليه هو المبدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلثة الباقية في الكلام ولا بد
ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لولم تذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه
منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد
فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في
نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب
باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان وان الصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها
واجاز الفراء اضافة تلك الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فائدة قال الاعلم في شرح الجمل
الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين
استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجئ بزاد بخبز او بتمر او بسمن او الشيء
الملفوف في البجاد والقياسي نحو يا اخانا زيدا اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا اخانا زيد تنبيهات الاول هذه العلة وهي كون البدل
في نية تكرار العامل تجري في مسائل اخر فيمتنع البدلية وتتعين البيانية وتتعين عطف البيان ولذلك قال المص في نحو يا زيد الحارث فمنها
ان يتبع مجرور اي مفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل
لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كانت معها جمع معلل نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف عليه مثلها
ومنها تابع مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندك فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم
اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان
يتبع المنادى بالعلم منونا او منصوبا نحو يا سعيد كرزا بالرفع وكرزا بالنصب فلو جعل كرزا وكرز بدلا لزم ضمه بخلاف يا سعيد كرز بالضم
فانه يتعين ان يكون عطف بيان ونسبه عن ابي مدة الثاني البدلية في جميع هذه المسائل مبنى على ان البدل لا بد ان يكون بيان ويجب اعراب البدل
في نية تكرار العامل وفيه نظر ثم يتمسك في الثاني مالا يعتمد وقد خالف في الاول وقد جوز في امثاله ان يكون تاكيدا وكونه بدلا
مع انه لا يجوز ان يكون قاله هشام في حاشية التسهيل وسبقه الى ذلك ابن الخواص في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة انما اغتفر
ذلك في الثاني لان قيل ثواني الكلام يكون ماذا له بدل في الموضع ما يتسع في التوسع في ثواني الامور بخلاف اولها
الثاني والتمثيل بنحو ثم ما لا يحفظ الموضع ثم انما هو تسمحه انه في هذه قاعدة يبنى عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث
انما قال المص ويفترق عطف البيان عن البدل في نحو هند قام اخوها اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في غير ما ذكره من الصور فمنها
ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات قال ابن هشام وهم الزمخشري واجاز في انا علمه

مشهور

ابناء

الأسماء العاملة للشبه بالأفعال وهي خمسة الأول المصدر وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل

ان يكون بيانا للهاء من قوله نعم الا ما ان يضبه وهو لا [illegible] هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين ابو حيان والسيد ابن مالك القياس
عليها واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا للمضمر كرأيته اياه وللظاهر كرأيت زيدا وخالفهم ابن مالك وقد تم الكلام على ذلك ومنها انه
لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات [illegible] ومغفرة وذو عقاب أليم
[illegible] والنحويين الذين ظلموا من هذا الاثير مثلكم [illegible] اقوال [illegible] زيد ابو من هو ومنها انه لا يكون تابعا للجملة بخلاف
البدل نحو اتبعوا المرسلين من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه
لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كامر وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه
ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد [illegible] ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه
وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك [illegible] المسكين [illegible] وانما [illegible] البدل عطف [illegible] في انه [illegible] الجملة اشتق
للتبيين والعطف [illegible] المفرد المحض قال ابن هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال
فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند الى شيء [illegible] فلذلك وجب [illegible] مرفوعا [illegible] والمفعول [illegible] التقديم على [illegible]
وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي [illegible] متمما
الفاعل بالتبعية للفاعل لا اقتضائه لها فصار الفعل يعمل في المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات واسمائها
فروع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله وهي خمسة
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل واعترض [illegible] في
الحاشية [illegible] الحاجب وبعضهم سبعة بزيادة الثالث ولم يتعرض له لانه محول من اسم الفاعل كما سنبينه وأوصلها ابن هشام في
الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان واما اسم المصدر فانما لم يتعرض المصنف لاعماله بل [illegible]
بمنع اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمدان فاكتفى عن ذكرهما هنا بذكرهما في حد [illegible] الجمل وسيأتي
الكلام عليهما هنالك ثم [illegible] تنبيه انما [illegible] هنا [illegible] فهذه الاسماء ما ذكره قبلها من التوابع في العد الاول من الاسماء
العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع
الذي يصدر عنه الابل فقال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الشيء بلفظ مدلوله [illegible]
به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الازمنة كلها وهو اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة
وهذا كالجنس يشمل المحدود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حد في
التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروفه [illegible] فالاولى ان [illegible] الجريان بما قاله غيره [illegible] اسم
الحدث [illegible] ما اشتق منه مفعولا به على انه مطلق وخرج المذكورات قطعا [illegible] هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر
اصل الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق احتج البصريون من ثلاثة اوجه احدها ان
المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان
والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من
الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان
يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على
المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون من ثلاثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربت ضربا [illegible] العامل [illegible]
وبعض الحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى
بالاصالة ورد بنحو قام القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الآخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما
ويصح بصحته كقولك عاور عوارا والمتبوع اولى بالاصالة ورد بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور
يعور وليس احدهما مشتقا من الآخر تنبيهان الاول [illegible] بعض المتأخرين تعيين الفعل الذي يشتق المصدر منه على قول الكوفيين على الخلاف في
الافعال [illegible] زمانه اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه الثاني اختلف
في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل وبعض ما استدل به على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل
على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تتضمن حروف المصدر والفعل فيهما ما في المصدر من الدلالة على الحدث [illegible]
الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل [illegible] فليس فيهما ما في الفعل من الدلالة [illegible]

ويعمل عمل فعله مطلقاً الا اذا كان مفعولاً مطلقاً الا اذا كان بدلاً عن الفعل ففيه وجهان والاكثر

معين يذهب اليها غير الحالة التي اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال الحسن بن المطهر الحلي رحمه الله في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة
انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها ولان الافعال اصولها القريبة
والمصادر التي هي افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لاسبابها القريبة ومن المصادر لاسبابها
البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلاثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو ضرب [illegible] وكبير
واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو ثلم وثلب وحيث
اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازماً لزم المصدر وان متعدياً فمتعد على
حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيداً ومن اعطائك زيداً درهماً ومن ظنك عمراً قائماً ومن اعلامك زيداً عمراً قائماً
مطلقاً اي سواء كان ماضياً او حالاً او مستقبلاً تقول اعجبني ضرب زيد عمراً امس كما تقول الآن او غداً تنبيهان الاول اختلف في سبب
اعمال المصدر عمل فعله فقيل لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه يتقدر بان والفعل وهو مقتضى كلام المصنف حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبيهة بالافعال تأمل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع
خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معناها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان بمعنى الحال لغيرهم
لكونها اشهر واكثر استعمالاً منهما بل تقديره بما لم يتم لدربان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالاً الا [illegible] بان انتهى وقال غيره
والحق منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال لكنها
وتلك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الآن وما تصنع
غداً انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مراداً به المضي
او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالاً او مستقبلاً لانهما مدلولا المضارع وقال
بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذلك عمل في الازمنة كلها لان الفعل لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر امور
الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك زيداً لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد به عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد
بالتاء او تثنية او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتاك او ضرباتك زيداً لان الفعل يدل على القليل والكثير والمصدر انما
عمل لمشابهته له ولمضارعته او نيابته عنه [illegible] ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس
عليه قال ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيداً لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا
يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت يأساً مبيناً من نوالكم ولن ترى طارداً للحر كالياس فمن متعلق بيأس محذوفاً لا بيأساً
كما توهمه بعضهم فان اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذراً فيك من عهدت عذولا الرابع ان لا يكون مضمراً فلا
ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم
وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق وتأوله البصريون على تعلق عن
بمحذوف اي اعني عنها وفيه نظر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله مضمراً في المجرور وجماعة في الظرف واجاز الرضي
اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين في اعمالهم ضمير المصدر مع اختلافهم في اعماله [illegible] الخامس ان لا يكون
محذوفاً فلا يجوز حذفه لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله كموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر
ولهذا رد على من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وابقى معمول المبتدأ وجعلوا من ذلك
قوله هل تذكرون الى الربيع رحيلكم ومسحكم صلبكم رحمن قربانا لانه بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير وقولكم
يا رحمن قربانا فاذا تقررت هذه الشروط فالمصدر يعمل عمل فعله مطلقاً كما مر الا اذا كان مفعولاً مطلقاً لان تقديره بان والفعل او بما والفعل
متعذر اذ ليس معنى ضربت ضرباً او ضرباً شديداً ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولاً
في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضرباً مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو قولك ضربت ضرباً زيداً او قولك ضرباً زيداً
من قال لك كم ضربت لان المصدر بدل الفعل الظاهر في المثال الاول والمقدر في الثاني الا اذا كان المفعول المطلق بدلاً من الفعل اي
ساداً مسده بعد حذفه وجوباً ففيه وجهان ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينوب عنه بالحذف وهذا
رأي المبرد والسيرافي وثانيهما وهو الاكثر ان يكون العامل المصدر لا الفعل المحذوف لكونه مصدراً لا لكونه بدلاً عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما
لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقياً زيداً فزيداً منصوب بسقياً من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدراً هو
مفعول مطلق والاكثر ان يجعل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه مذهب سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب
بعضهم الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلاً عن الفعل حقيقة
اذ لو كان لم يعتد بالفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازاً اذ لم يجز اظهار الفعل فكأنه بدل منه قال الرضي [illegible]

ان يضاف الى فاعله ولا يتقدم معموله عليها واعماله مع اللام ضعيف كقوله ضعيف النكاية اعداءه

السلطان علي بن موسى الرضا

ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من فصله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى
ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما مجرورا تابعه منصوبا حملا على المحل نحو اعجبني ضرب
زيد الكريم بنصب الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا كقوله تعالى ... ومما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق بنصب افواه برفع
الافواه والقواقيز جمع قاقوزة بالزاي وهو انا بفتح ويروى القواقير بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز زيد وتابع ما اضيف
اليه المصدر من فاعل او مفعول يجري على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب
حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا نحو قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا فالليان عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع
الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك المحل بلا خلاف فان كان المفعول اضافة
اليه مفعولا نحو يعجبني زيد اكرام بكر وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر عليه
لانه عند العمل ما ول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الذي هو صلة الحرف ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فما قبل على اضمار قال ابن هشام واجاز ابن السهيلي تقديم المجرور
واستدل بقوله تعالى لا يبغون عنها حولا وقوله تعالى ابعل الناس من مرافقها بجرحها انتهى وتبعه الرضي فقال وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه
اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي وفي نظائره
ان عدم تأويل وشبهه في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ولكن لا يمنع الظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل
فيهما في غاية لتعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبعون منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني فيما ينبغي التنبيه عليه وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري والفعل حيث
يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب الشارقين لامكان التأويل اذا جئت بالفعل وجعلت
ما تسنده اليه فيستقيم التأويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلا فان التأويل بذلك يمتنع لما يلزم من تفاصيل
الفعل بلا فاعل او نائب عنه فهي في هذه الاولى يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول فان تقدم ما يخيل انه معمول
المصدر فقدر له عامل متقدم كغيره المتأخر كما اذا قلت اعجبني عمرا الضرب يعد نصبا التقدير اعجبني ضرب عمرو الضرب بعد ذلك وحاول المصدر فما هو
عليه بالمذكور اخرا ومن القسم الثاني يجوز تقديم معمول الذي هو ظرف وشبهه لانتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما رأفة كان للناس عجبا
ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة فخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن الفعل تفضيل قال ابن هشام في شرح هذه القصيدة
من بنات الفحل تفضيل وان كان مصدرا لانه ليس محل بان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله عليه مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر
يعمل منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول وحذفه اكثر منونا او مضافا للمفعول ومقرونا باللام نحو
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعماله مضافا للمفعول مع ذكر الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره فليل وليس خاصا
بالشعر خلافا لما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع قال ابن هشام وغيره ولا
يصح الاستدلال بالاية على الجمع لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء
على ان من موصولة متضمنة معنى الشرط او شرطية وحذف الجزاء والجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين
واما الحمل على الفاعلية للمصدر اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفيه
دعوى الفساد المبني نظر لان حج المستطيع من فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذ لم يقم احد منهم فكلهم يأثمون انتهى
ثم واعمال المنون اقيس من اعماله مضافا ومقرونا بال لانه يشبه الفعل في التنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون فقالوا لو عمل
المنون للفعل وقد روا اطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف من جهة القياس لبعده عن مشابهة الفعل بانه اسم مال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك
لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقول المرى للشاعر يصف رجلا يضعف الرأي ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر
مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكاية اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب عدوا ومنها
للسلامة وبين نزار من العطف على التنزيل قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ومما احسن قول العميد فخر الكتاب ... الذين ... الحجب الاسلامي
شيء من صاحب المعالي ... بالكمال وان يحمد اليه ... في الاجر ... الى الحق فاعمل ... للعاملين على
واقسم بمن بالعقل وحكى ابن هشام في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثاني
المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان
تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا اي اليسير اي ان ضربك خالدا او لا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب

هنا الاثنان م

يتعلق م

فصد م

الثاني والثالث اسم الفاعل واسم المفعول فاسم الفاعل

عن روايته وقد ذهب المختصر وابن الحراوة قال الشيخ ابن الذيب وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بأن الشواهد التي ذكروها لا حجة فيها لتقدير ضمير منه
معظم ذلك لما يقع بعده من منصوب ما يدل عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيفا لنكاية اعداءه ويكايد اعداءه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف
بال الا في بيت وهو قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض المحسنين فقيرا بنصب المسيء ورفع الاله وهو مصدر رزق يرزق
رزقا كذكروا ولمكان الطراوه وغيرها ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاله
بفعل مقدر قال الازهري في شرح التسهيل تكميل لا باس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لا يقتضي ذكر المصدر عن ذكره
فنقول انه يطلق على ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة
والمحمدة الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل بمعنى الاعطاء والكلام
فانه في الاصل يعطى الاعطاء والكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون و
البغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك
هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والبصريون يمنعونه ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانهم لم يكثر كثرة تقتضي ان
يقاس عليه الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما يبدى بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى نحو قال ابن
هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصابا مصدر بمعنى مضاف الى فاعله
ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة و
البيت حكاية شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص هي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل الذمة
ابا عثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت
له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا اية من كتاب الله
ولست ارى ان امكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا
البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجل فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا
عثمان المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن
امازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام قومي فقال لي باسمك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال
فكرهت ان اجيبه على لغة قومي لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين ففطن لما قصدته واعجبه ثم قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم
ان مصابكم رجلا اترفع رجلا ام تنصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم فاخذ
اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب به والدليل عليه ان الكلام معلق
الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رأيت يا ابا العباس
رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي
وقال الحريري انه للعرجي وليس بصحيح قال والصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكورة في اول القصيدة الثاني حكى
ان المعارض للمازني هو اليزيدي ذكره غير ابن وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان مؤدب المأمون للرشيد وتوفي سنة اثنين ومائتين
على ما ذكره ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال صلاح الصفدي ولعل
اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار انتهى وفي الشرع ولكن رأيته في كتاب البصائر
لابي حيان التوحيدي ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض يعقوب بن
السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه قال محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم
رجلا وقال احمد رجل منا لا غير يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد ابي داود تعصبا لا جهلا الثالث قال الدماميني في الحقيقة يمكن ان يراد
على تقدير رفع الرجل في البيت معنى صحيحا ولا تثبت ذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها
اهدى السلام صفة جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل
على وجه المبالغة اي ظالم كالدم ونحو ذلك لا يبقى يحصل للبيت ما ذكرناه معنى نتنزه به اساريره وجه من امور التحريف ولا يلم بساحته طائفة
منه الثاني والثالث من اسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه
سمي لكونه في الثلاثي وغلب اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لمن قام به ... بمعنى الاختصاص
هذه الصيغة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجيها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم
الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم
المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانهم لم يريدوا ان اسم الفاعل بمعنى اسم هو على

اعمالهم

المصدر الميمي وانما سمي واحيانا اسم مصدر ع

ما دلّ على حدث وفاعله على معنى الحدوث فان كان صلة لال عمل مطلقاً والا فيشترط كونه للحال والاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف او ذي حال

وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير لهذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمخرج فانه جاعل شخص خارجا ولا المستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتجه اختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معنى المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان الفعل ... ما دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث واسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد التحقيق انهما المطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحادث نحو مضروب ومن الثابت نحو احسن وهما خارجان بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدث فقط بل اعم تنبيهات الاول المراد عندهم الحدوث وعدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قال بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ بل مستفاد من العلم بان كل ما هو صفة له تعالى فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المعنى ويفعل ان اريد به الحال والاستقبال كجاء الضارب زيدا امس او الان او غدا تنبيهات الاول جعله اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة ال ولم يقل فان كان بال مثلا لانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الحباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم فان ترد به المعنى فاضف فان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة تبعد عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف فمقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك اصحاب الاخفش بعيد وهو الحق لمن تامله وقال في المغني ولو صح ان الذي في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنع من اعمالهما كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببيا وهذا ينصب الاجنبي كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل مطلقا فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا يبطل ما حكاه بدر بن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني ثم ابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في كتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بخوف او برحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما والا اي وان لم يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال لتتم مشابهته للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما اذا كان للماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا واعتماده على نفي بحرفه او اسم او فعل نحو ما او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام بحرفه او اسم نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد المخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ان زيدا ضارب عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اي امهين ونحو ضارب عمرا الان او غدا لمن قال اضارب زيد عمرا اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كوعل ناطح ونحو يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وتقدم ما فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك انه اعتماد على حرف النداء ورد عليه ابنه بان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او موصوف او ذي حال لانه وصف يقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه وذكره بعد ... وضعه فيلحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانهم يقصدون به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام تنبيهات الاول ...

قوله فاعل مشتق ... لفظ اسم الفاعل ... من الفعل ... بالنسبة ... فلما كان ... اسم الفاعل ...

ولا يعمل الماضي خلافا للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه

احدهما ان يعتمد زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان وكونه بمعنى الحال او الاستقبال قال في
المغني الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية ووقع للزمخشري في الكشاف انه
يعمل وان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ان نصب الشمس والقمر عطفا على الليل و
نصبهما باضمار فعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة
المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وناقض في ذلك فجعل
اخرى منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى الماضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقوله تعالى مالك يوم الدين كانت
الاضافة حقيقية كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال السعد التفتازاني
في حواشيه وتذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما اشتمل الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى الماضي يحتمل الاضافة حقيقية
كما في مالك يوم الدين والى الاخرين غير حقيقية كما في جاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني واجيب بانه ايهام الاضافة بين
ان يجعل المستمر عاملا او مضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضي ومقابليه وعلى الجهتان معا فجعلت الاضافة
حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان مدلول الاضافة حقيقية او غيرها على
كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين وهو ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والتفاوت
نظرا الى الماضي فتحصل اضافته فلا اضافة الثالثة زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين اخرين احدهما ان لا يصغر والثاني ان لا يوصف
فلا يقال هذا رجيل ضويرب زيدا ولا رايت ضاربا مسيئا زيدا لما يشرح للفعل قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر
ورد بان الكوفيين خلا الفراء اجازوه مطلقا وقياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك و
ابو البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء الرابع وجود الشرط
لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من
الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح كما قرره الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى
من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انما هو للتشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى الخامس
لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل
بخبير مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدا وخبير خبره وفيه نظر ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فائدة تابع لمعمول المجرور باسم الفاعل كمعنى جاء
ننا لا بن ضارب اللفظ او النصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والزمخشري وابن مالك من المتاخرين وباضمار
عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي خلافا للكسائي وهو على رجزة الكوفي الاسدي وانما قيل
له الكسائي لانه على حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء
فقال حمزة من يقرا فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه خاليا من ال وغير مقصود
به الحكاية وحجتهم من القياس انه في معنى الفعل مشتق منه ورد بانه عمله لمشابهته له لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل اسم
التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه
النصب لا حجة له مع كونه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال تعالى ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي الان على ما يقتضيه كما في قوله ردفنا من عمران
بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال
التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه
تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله تنبيها على انما جعلت الواو في وكلبهم باسط من كلام الله لا من جملة الاية لير تبط الكلام
فيكون للاستئناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهو كما ترى فان قلت يلزم من صنيعك هذا ان الواو التي هي جزء من
الاية قلت لا محذور في ذلك فقد وقع مثله في كلام الائمة تنبيها على ذلك النووي وجزم الثاني بخلاف ما هو في رفعه الظاهر والمعمول
به وجوزوه من الحمولة الفعلية لكونها اجنبية اما رفعه الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على
انه لا يرفعه ولا يتحمله قال ولكن نقلناه عن الشيوخ انه يتحمله لا استنفاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رائحة الفعل والظاهر ان الحال
والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما رفع الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو
اختيار بعضهم وبعض المحققين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
ولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب ابوه مسود وجهه لان ادنى مشابهة للفعل تكفي

حكاية حال او اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كاسم الفاعل الرابع الصفة المشبهة وما دل
على معنى الثبوت وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها للازم دون المتعدي كحسن وصعب وبعدم جواز كونها صلة

[illegible]

في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا ويعمله في غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كان ماضيا او حالا للازمنة الثلثة
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب غلامه ابو بكر انتهى تكميل تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى امثال فعال بفتح الفاء وتشديد العين او
فعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وفعل بفتح الفاء وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشروطه
المتقدمة عند سيبويه واصحابه للسماع والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقولهم اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا وقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها
اي سمانها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد قال سيبويه
وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لفقدها الاوزان المضارع ولمعناه ومنع رجل واعمال شيء منها منصوبا بعده
له فعلا وسمعوا تقديمه عليه ويرده عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب سمع كثير البصريين اعمال فعيل وفعل كفعال استعمالها
واجاز المازني اعمال فعل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي ومنع فعيل لانه اقل وورد اختيارا ثم لم يسمع اعماله
في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلثة الاخر فيقاس عليها او اسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير
المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به ولما ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل من
اضافة الاسم الى الضمير التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل للحاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرأه على ما قال ما اي اسم دل
على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا المفعول المحدد من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان
كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو
في العمل وشرطه كاسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط لصحة
عمله جميع ما اشترط في ذلك حتى عدم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو زيد المعطى غلامه دينارا او نحو مررت برجل معطى غلامه
دينارا الان او غدا تنبيه بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره
كمكرم ومستخرج ولا يستعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به في التسهيل وذلك نحو
فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وخبط بمعنى معدود
ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وهو
اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المقرب لابن عصفور
واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح
ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها تشبه باسم الفاعل
المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لما بينها وبين الفعل لانها على
الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على [illegible] لانه دخل درجة المتعدي وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله على معنى
الحدوث كما مر واما اسم التفضيل فان قيل انه على معنى الثبوت وهو المشهور فهو داخل في هذا الحد فنقول [illegible] انه لمطلق الحدث
عن نفسه كما قاله المحقق فيخرج بهذا القيد [illegible] على الطرد هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من [illegible] دائم
ولازم والجواب الثاني قال الرضي عليه رحمة الله الرضا الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ولا ليست موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان
في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان
الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن فقط
فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى [illegible] اشار الى ان الصفة المشبهة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث
والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا او نقلا او قصدا دون الفعل
المتعدي الذي لم يرد به [illegible] الثبوت المصوغ من اللازم وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب [illegible]
والمصوغ من اللازم نقلا كرحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم [illegible] الرحم [illegible] لكرم وضعه
صار الكرم طبيعة له [illegible] والمصوغ من اللازم قصدا كضارب الاب [illegible] الفاعل والمفعول فاخصه
الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله [illegible] اسم التفضيل وامثلة المبالغة من اللازم [illegible] وبعدم جواز كونها صلة
لال على الاصح قال [illegible] الصفة المشبهة

لا الآن ويعملها من غير شرط زمان وبمخالفة [illegible] تعمل ويعكس جريانها على المضارع تجري ولمعمولها
ثلث حالات الرفع والنصب على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة والتمييز ان كان نكرة

للثبوت فلا نا ولانه [illegible] بالفعل اى [illegible] [illegible] باسم التفضيل [illegible] [illegible] وقال الرضي [illegible]
الصفة المشبهة مع [illegible] بالحكم [illegible] اشبه الفعل [illegible] لا [illegible] بالفعل [illegible] [illegible] [illegible]
لا يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ابن مالك في شعر [illegible] وان الصانع من جوار كونها صلة
لال وان [illegible] موصولة وهذا [illegible] غلط من حكى الاجماع على القول الاول [illegible] [illegible] [illegible] كما نقل و
يعملها من غير شرط زمان ماض [illegible] استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا [illegible] لا اشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق
له بزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال او الاستقبال وانما شرط الاعتماد [illegible] فانما لم يذكره هنا لان ذكره
ثمة كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه [illegible] [illegible] [illegible] فانها تنصب مع قصور فعلها كما سبق
بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله ويعكس جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا جاريا على المضارع في
تحركه وسكونه [illegible] المراد [illegible] حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الحاجب
هو وزن [illegible] والقول بعدم جريانها عليه كما قال المصنف مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج وهو كلام
الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية لمضارعها كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من
الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم ضامر البطن [illegible]
شاحط الدار [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال [illegible] ولقائل ان يقول ان طاهر
منطلقا ومطمئنا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست صفة مشبهة الا
المذكورات صح [illegible] محمول على ان حكمه حكم الصفة المشبهة ضارب لا يجوز زيد وجهه حسن [illegible] ومنها معمولها لا يكون الا سببا متصلا
بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه ومعنى نحو زيد حسن الوجه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه [illegible] [illegible] [illegible] ان زيد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق التشبيه وعملها [illegible] فيهما من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز
ونحو ذلك ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديل [illegible] بخلاف اسم الفاعل فيجوز [illegible] [illegible]
لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيد وعمرو
بخفض زيد [illegible] على اضمار [illegible] وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل
حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم وما لا يعمل لا يفسر [illegible] ومنها انها لا تتعرف بالاضافة
مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قال الزجاج
[illegible] بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال
الاعور عينه اليمنى قال الدماميني [illegible] بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدا محذوف والاصفة عينه كانه قيل اي عينيه فقيل اليمنى انتهى [illegible]
على انه منصوب بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها
المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لها فروقا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية هذه تبصرة في بيان
احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلث حالات احدها الرفع بالفاعلية بالاتفاق [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اذ لا يكون
للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره [illegible]
لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف ومررت برجل حضر [illegible] الانف بالرفع
ولا يصح في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا اشتمال انتهى [illegible] الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تانيثه
لان المسند اذا رفع ضمير مؤنث وجب تانيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة اما بال نحو
زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه [illegible] وذلك لان هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لان الصفة لا تتعدى لانها من
لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم
الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه
حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها وهذا التفصيل
هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء
على رايهم من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن الجرمي قال لان التعريف هنا لا يفيد شيئا فهو
تعريف الاجناس كالعسل والماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول به مطلقا والثالث ان التشبيه بالمفعول به مع المعرفة والتمييز مع المعرفة
واما مع النكرة فلا يصح [illegible] الا مع امكان وجه جار على القياس وهو [illegible] التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان

لا نفي [illegible] بعيد

[illegible] بعد الثبوت
[illegible] عليه صفة
مشبهة [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] اسم الفاعل
[illegible] منصوبها لا يتقدم
عليها بخلاف اسم الفاعل
فانه يجوز تقديم منصوبه
عليه نحو زيد
عمرا ضارب

والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلثة اما باللام او لا والمعمول مع كل من الستة اما مضاف او باللام او مجرد صارت ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه والحسن وجه واختلف في حسن وجهه اما التي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهو في تسعة والحسن ذو الضميرين وهو اثنان والقبيح الخالي وهو اربعة

معرفة وطابق او على التمييز ان كان نكرة ورجحه ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه والشذور وشرح اللمحة والحالة الثالثة الجر بالاضافة نحو زيد الحسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد عنهما صارت الامثلة ثمانية عشر مثالا حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا المضروبة في حالتي الصفة وهي الصفة من كونها باللام او مجردة عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن وجه بالرفع حسن وجه بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر فمنها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه لا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في نعل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب انما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى تعليله امتناع الاول بالتخفيف وفي الثاني يعمهما نفي اضافة الثاني تخفيفا وامتناع لعلة اخرى وبحث الرضي فقال ولما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا هنا لعلا المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هو عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه ان لو كان الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا تخفيف الا بحذف التنوين الاول دون الثاني فيهما والمختلف فيه حسن وجهه بجره اي الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير على حذف التنوين فلذلك حصل التخفيف الادنى مع امكان الاعلى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه في الشعر وغيره ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه مستدلا به على مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان تحت القدر وتسند القدر الى الجبل وهو المعبر هنا بالصفا فيقوم الجبل مقام ثالث للقدر والكميت الشديد الحمرة واللون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على انه مضاف ومحذوف اي موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان ثنيتك الصخرتين محمرة الاعالي لما يرتفع اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد في البيت قوله جونتا مصطلاهما فانه مضاف الى ضمير مضمر اعادته الى الاعالي هو جمع في معنى المثنى من حيث المحل وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله وانف النبيك وسنتها فالالف في اصطلاهما راجع الى الروانف لانه انثى مفرد ومنها اسفلا الالية وطرفاها هذا اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس من الاضمار وهو المستنكر في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء بما فيه من التكلف والكوفيون مع سيبويه على جوازه مطلقا في الكلام كما لحصول التخفيف بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه فيه ضعف انتهى قال ابن الحاجب لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال يشبه لان الاضافة ليست منه وان كان هو الاصل اذ هو كانت عن رفع لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنه لما استكن واهذا حولوا الاسناد فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن التشبيه لا عن الصفة المسندة الى مرفوعها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثلثة الممنوع بالاتفاق والممنوع على الخلاف وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لاشتماله على ما يحتاج اليه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام منها اشتمل فيها الصفة وهي حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واثنان يشتمل فيها المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الآخر لا يخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم خلا عن الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخرى في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة ويبقاها كالاسمي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها وضابطها يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكره ابن الحاجب انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او غير مضاف ولا مرفوع سواء كان مرفوعا او منصوبا فالضمير واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة

فضمير وان كان مرفوعا غيرهما فلا ضمير تشبيها الاول بحكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف او الى المضاف اليه فاما
نحو مررت برجل حسن الوجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه
غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير وهلم جرا من مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه صوته وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى
المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام الثاني قال في التصريح اصل بعض المتاخرين
الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة وثمانين وست وخمسين صورة وذلك لان الصفة اما بال او لا فهذه
حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد وما اقترن بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف
نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى
مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خاله من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خاله او
والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاث به الازر من قوله فجع بعجمها قبل الاخيار منزله والطيبي كل ما والثامن مضاف الى
موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الالف واللام والاضافة يشمل تلك انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان
رقاق خصورها وتبرأت مما التمت عليه المآزر والموصوف نحو قوله [illegible] من قوله لذ وادم بانوا اعلاه لنا منه مستكفيا ازمانه
وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها بغير ريبة في كل من هذه الاربع
والعشرين مضروبة في ثلاثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صورا اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث
الاولى ان يكون مجرورا وذلك فيما باشرته الصفة المجردة من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير
وهي مجردة من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله والثالثة ان يفصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والتميز في
هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد
مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة و
مجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة من حيث اجرائها الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه
ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشرة الف واربعمائة فان ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا
جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الف ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع
فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فتؤنث ان كان
موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف المشتقة تقول هذه امراة حسنة الوجه ورجال حسان الوجوه
ولا تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند
اسنادها وانما تقول حسن عينه بالتذكير نظرا الى الضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم
الصفة المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان يطلب نداه فكلب دونه كلب وقول الآخر فلولا الله والمهر المفدى
لانت وانت عربال الاهاب فضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى اليم وعربال معنى متقطع فاجريت مجريها الخامس هو فاعل في المعنى
ولو رفع بها او نصب بها لم يمتنع ولحق هذه المسألة اشار الخازن في الكافية وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله نضعف
غربال الاهاب كذا فراشة الحلم فرعون العذاب الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل هو
عربه المصادر اولى لشموله خيرا وشرا ورد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشرر فحذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة ابي قلابة
سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وضع
الظهور وهو كان في الاولوية واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من
فعل مولف لفظهما فطل هذا لهما شذ وذات حذف الهمزة وكونهما لا افعل التفضيل اجراء مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفصيل
احتج بانه يجري نحو اكمل واكثر قال ولو سموه بافعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة
الا انه قد استعمل لاكثر معنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كانت تلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم
على بعض في الرزق ولكنه في العرف قد لا يفيد ذلك ونحوه لا يراد به الا ما في تشاوح فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة
تفضيل جعله فاضلا لا نسبته الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زائدا فقد استعملت فضلت
نسبته الى الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كقولك
زيد رجل فيكون فضله بمعنى عدله انتهى سيبويه يسميه الصفة وهو ما اي اسم دل على موصوف شمل جميع الصفات بزيادة على
غيره [illegible] عند الحذف واي وضع للموصوف بالزيادة فلا يرد زائد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء لا جعله كونه قائم

على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ولا يبنى من غير فعل ولا من نحو دحرج وصار ونعم وما ولا من نحو عور وخضر وحمق وجُنّ فلا يقال اعور من زيد واخضر واحمق لغيره فان فقد شرط توصل

به الزيادة زايد ولا طائل لمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له مثل من قام به الطول الا ان علم وصف المعروف بالمتصف بالطول الا من له زيادة الطول فجعله بمعنى الزائد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا البسر اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد تام متصرف قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت النسبة الى شخص واحد في حالتين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فيقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فهذا ما لا يدل على لون ولا عيب ما عبر به المصنف اولى لانه لا يبنى مما يدل على حلية ايضا مثل انه لم يحتاج الى زيادة فيدل لاحلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ فالاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما اي اشدهما والثاني من القمن وهو الحقيق والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمتين اسم لص من بني ضبة قاله في التصريح ثم انشد الحكم لشدوذ الاخير المجزوم به في التصريح كغيره ان ابن القطاع نقل لص فعلا فقال لص ادا استتر قال فعلى هذا لا شذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذه الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها وكونه مثل الخصر من اختصر يخالف الزوائد انتهى قلت وهو كقول التثنية بالثاني على هذا التقدير شاذ ايضا لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل زائد على ما كان حروفه اربعة بغير سواء كان كلها اصولا ام بعضها زائدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق واستخرج وشذ بنائه منه لانه لو نقص لا نحو هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم للدراهم من اعطى واولاهم للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي الى سيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل وفاقا لما صححه ابن هشام الخضراوي ونص ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز ان لا يكون للنقل فيجوز هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاج والرضي الشاطبي وهذا التفصيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل تام نحو صار وكان عند الجمهور فلا يقال ما اصير زيدا ولا اكون واجازه ابن الانباري والكوفيون قال ولعل علة المنع مدلول الناقص الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والفعل موضوع للتفصيل في الحدث وانها دالة على الحدث ايضا فلا منع ولم يسمع ان يقول هو اكون منك وهو اصير منك هنا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى اي انه فعل غير تام قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لجريه الاستثناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس فلا يقال زيد انعم من عمرو ولا ابأس منه فهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا هو اوذر من بكر واودع منه ولا من غير قابل للتفاضل نحو مات وفني لانه لا مزيد فيه لبعض على بعض حتى يفضل فلا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان وحمق من العيوب الباطنة ولمى وشهل من الحلي فلا يقال اعور واخضر من خضر واحمق من حمق والمى واشهل من لمى وشهل لئلا يلتبس بينه ولا يبنى منه افعل التفضيل لانه لا يلتبس قال بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على فعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع انتهى وقيل التمام بين من ذلك لانه حق افعل التفضيل ان يبنى من الثلاثي المحض كالتقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما هي على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو ازرق واحمر فلم يبن منها افعل التفضيل في الغالب كما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل فيها وانما التفاوت بين اللونين من البياض والسواد اللذين هما اصلا الالوان وقيل وقد يبنى من فعل افعل نحو هو الد منه واكثر المغاربة عدوا هذا من الشواذ وعليه جرى المصنف فاطلق المنع وما سمع من نحو ذلك وسيصرح بشذوذه واحمق ينصرف نحاة تنبيه يفي على المص شرط ان خرابه انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج او غير ملازم نحو ما قام لئلا يلتبس المنفي بالمثبت ولم يمكنه من ان عاج الاولى ملازمة للنفي وهو ما جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال الجوهري في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول سواء كان ملازما للبناء له كعني بحاجته وزهي علينا بمعنى تكبر او غير ملازم كضرب ومن الائمة من استثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو هو ازهى من ديك وهو اعنى بحاجتك والثاني بان ترجع فيه ابن عصفور ما اشده للبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبناء افعل التفضيل توصل الى التفضيل باشد او نحوه مما يدل على الشدة او الضعف او القلة او النقص او الكثرة او القلة او الحسن او القبح على حسب ما يناسب المقاصد ويجاء بعد اشد

من عور

وقد

[Words uncertain: cursive manuscript hand.]

باب شذ نحوه وأحمق من هبنقة شذا أو بعض من اللتين تادي رتبة ويستعمل اما بمن وبأل أو مضافا
فالأول مفرد مذكر دائما نحو هند أو الزيدان أفضل من عمرو وقد تحذف من نحو الله أكبر

أو نحوه مما يستند الفعل الممتنع تمييزا عن مشتبه الى المفضل فنحو زيد أشد دحرجة من عمرو وأحسن بياضا منه وأقبح عورا منه قال الدماميني
كذا قال الجماعة ويظهر أن هذا ليس هو الغرض من التفضيل وذلك أن هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض
مثلا وأن زيدا زاد عليه في ذلك والغرض إنما هو التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض فينبغي
انتهى قال بعض تامل ما قاله الدماميني بعد عدم المساواة فوجد ترابما يتم على هذا أن يكون نحو أشد في مثل زيد أشد دحرجة مسوقا للغرض
افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار الشدة بانيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز أن يكون في هذه الحالة
مستعملا في اصل الفعل مجردا عن الشدة بانيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز أن يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن
معنى الزيادة وحينئذ يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر بنبهات الا ترى قال بعض المحققين لتلم انه لا يختص التوصل
الى التفضيل بما ذكر بصيغة أفعل بل يصح التوصل بغيره أيضا نحو زيد زايد استخراجه أما بل هو أوفى بالفهم جعله زايدا في نفس الاستخراج لا
زايدا في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يأتي فيما استوفى الشروط فتقول
زيد أشد ضربا من عمرو وهو وأمر وقوله أحمق من ابن هبنقة شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة
والقاف لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع طول لحيته فسئل
عن ذلك فقال لئلا أضل فسرقها أخوه في ليلة وتقلدها فأصبح هبنقة ورآها في عنقه فقال أخي أنت أنا فمن أنا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه
أنه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق رقيقا وبعضهم يتصدق ببضيعة فقال هبنقة اللهم إنك تعلم
أني لا أملك شيئا أتصدق به ولكن زوجتي طالق لو جعلك الكريم فأخذ الضحك بالجماعة واشتغلوا عما هم من الخوف وقوله في
وصف ماء الكوثر أبيض من اللبن وأحلى من العسل نادر لا يقاس عليه أيضا خلافا للكوفيين أيضا اطلاقا منعهما مرهم وقول
الراجز جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني اباض فهذا محمول على الندرة والشذوذ وحمله بالتأويل قال ابن مالك في
شرح الكافية وجاز أن يكون أبيض مبنيا من قولهم باض الشيء يبيض بوضا اذا فاق فيكون المعنى على هذا أن غلبته ذلك الماء
غيره من الاشياء المبيضة لكثرة غلبة بعضها بعضا وأبيض هنا الاعتبار أبلغ من أشد بياضا قال ويجوز أن يكون من اللذ كونه بعد
متعلقه محذوف وتقديره على أنه المذكور والتقدير ماؤه أبيض صفاء وأخلص من اللبن انتهى ويسمع ابيض هو أسود من حنك الغراب وأما
قول المتنبي ابعد بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني أن من الظلم صفة لأسود لا
متعلق به أي أسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا بأحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والأكباد من دم إما تعليل أي أحمر
من أجل التباسه بالدم أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما انتهى قال الدماميني في شرح المغني أن المبني على هذا
التفضيل بناء على مذهب الكوفي والكوفيون يجوزونه بناء من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكابه طريقته وطريقة أصحابه
وتخريج المصنف لعرضه من كون الشيب عنده أشد سوادا من الظلم انتهى هذا ثم باب اسم التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله
تشتمل على بيان في التركيب بأحكامه وأعلم أنه يستعمل اسم التفضيل وجوبا على ثلثة أوجه أما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه
وغيره للابتداء لا للارتفاع في نحو زيد أفضل من عمرو وكلا ابتداء الانحطاط في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كأنه
قيل جاوز زيد عمرا وهو أولى من قول سيبويه وغيره أنه لا يقع بعدها الى وقال ابن هشام وقد يتوقف ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها
عن ورد بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع وهاهنا منع منه مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا
يناسبه عن حرف الجر الا من خاصة أو معرفا بأل أو مضافا وإنما وجب استعماله على هذه الأوجه لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد
من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة وأما مع أل فلأنها للعهد فيشار بها الى معين فكان في حكم المفضل عليه
مذكورا قبله لفظا أو حكما كما إذا قلت عندك شخص أفضل من زيد ثم قلت عمرو الأفضل أي الشخص الذي قلت إنه أفضل من زيد هو
عمرو تنبيه محل وجوب استعماله بأحد الثلثة إذا لم يكن مقدرا كما في أخرى وأسماء كالدنيا والحلى للحطة العظيمة وخارجا عن معنى
التفضيل غير فالأول وهو المستعمل بمن مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد أم لغيره ولمذكر أم لغيره نحو زيد أو هند أو الزيدان أو الهندات أو الزيد
أو الهندات أفضل من عمرو وذلك لكراهتهم الحاق أداة التثنية والجمع المختصة بالآخر فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بما بعده
لأنهما المفارقة بينه وبين باب حمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لأفعل التعجب لأنه هو فعل غير متصرف أما لفظا فظ
وأما معنى فلأنه لا يتعجب من شيء إلا وهو مفضل ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه أفعل التفضيل ما يشترط في بناء أفعل التعجب فلما أجروه
مجراه لما بينهما أفردوه كما أفردوا الفعل وقد يحذف من مع مجرورها إن علم المفضول نحو قولهم الله أكبر أي من كل شيء وقوله تعالى
أكبر درجات وأحسن تفضيلا أي من الدنيا وقول الشاعر إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول وقد جاء الحذف
والإثبات في قوله أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك وأكثر ما يحذف إذا كان أفعل خبرا في الحال كما مر ويقل الاصل نحو كان
... أفضل ويقل إذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا أي دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله تروحي أجدر أن تقيلي

والثاني يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند الفضلى والزيدون الأفضلون والثالث أن قصد به زيادة على من أضيف إليه
كونه منهم وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدون أعلم الناس وأعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف أحسن إخوته وإن قصد
مطلق فالمطابقة

أي يزيد على مكانا أعلى من غيره بأن تعتلي فيه وزعم الرماني أن الحذف لا يجوز إلا في الخبر وأجازه البصريون إذا كان ما عمل فيه أفعل
أو اسم أن نحو أن الله أكبر ومنعه الكوفيون في نحو الله أكبر فيها ثم عبر وطول أن يكون [illegible]
بالجر وإن بقي أن المتعين هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء وأعز [illegible] ولم يعوض منه التنوين لكون أفعل [illegible]
الثاني يجب أن يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل في المعنى أما تحقيقا نحو زيد أحسن من عمرو أو تقديرا [illegible]
يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان لأن أفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب [illegible]
محبوبا إلى نفسه ثم فضل صوم شعبان عليه فكأنه قال هذا محبوب عندي لكن صوم يوم من شعبان أحب منه [illegible]
خيرا منهم في اعتقادهم [illegible] أي في اعتقادهم [illegible] شر [illegible]
خير مستقرا كأنهم لما اختاروا موجبا النار اختاروا [illegible] في التهكم أنت أعلم من الحمار فكأنك قلت إن أمكن [illegible]
علم فأنت متلبس بزيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار وأما نحو أنا أكبر من الشعر
وأنت أعقل من أن تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر [illegible]
على من أن أضربك أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك علي [illegible] لأن من التفضيلية متعلقة بأفعل التفضيل [illegible]
من هذا المعنى ألا ترى أنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو [illegible] كالتفضيلية
قال الرضي كالذي قبله الثالث يجب أن تلي من التفضيلية أفعل لأنها من تمام معناه أو تلي معموله كقوله فأنا وأينا العرض [illegible]
إلى القوم من ربط بيان منهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو فلك هي أحسن لو انصفت من الشمس وأكرم لولم يمن من البحر [illegible]
ويتقدم عليه ضرورة كقوله لما اسامت اسماءهم ومطعنة فأسماء من تلك الظعينة أملح ويجب ذلك إن كان المفضول اسم استفهام
أو مضافا إليه نحو ممن أنت أعلم ومن أي رجل أنت أكرم [illegible] لأن اسم الاستفهام وما أضيف إليه له الصدر [illegible]
والثاني وهو المستعمل باللام يطابق موصوفه وجوبا في الإفراد والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع
ولا يجامع من لأن من وأل يغني أحدهما عن الأخرى في إفادة ذكر المفضول واجتمعا كان ذكر أحدهما لغوا نحو زيد الأفضل وهند الفضلى
والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون [illegible] التفضيلية أو الفضل ومما توهم في ذلك قول الحافظ في قول الأعشى [illegible] بالأكثر منهم حصى وإنما
العزة للكاثر أنه يبطل قول النحويين لا يجتمع من وأل في اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن متعلقة بها جاريا على ظاهره والصواب أن من [illegible]
زائدة أو عوض [illegible] متعلقة بأكثر [illegible] المذكور أو المذكور على أنها بمعنى في [illegible] منهم الفارس [illegible] من
بينهم ويقول بعضهم أنها متعلقة بليس قد يرد بأنها لا تدل على الحدث وبأن فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالأجنبي [illegible]
بالوهم وفي لبس الحجة قولك [illegible] وبأن الفضل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على أنني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا [illegible]
أقوى من ثلثون في العمل قال الرضي [illegible] في المعنى تنبيه لا يلي في المطابقة من ملاحظة السماع قال أبو سعيد على بن سعد في كتابه المستوفى ما
ملخصه لا يستعمل في الجمع والتأنيث على السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والأشرفي والأظارف والظرفى كما قيل ذلك في الأفضل
والأطول [illegible] الأكرم والأمجد فقيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى وإلى هذا التعريج بالثالث وهو المستعمل مضافا
فيه تفصيل فإنه إن قصد به تفضيله أي تفضيل موصوفه على من أضيف اسم التفضيل إليه [illegible] على سبيل التغليب [illegible] نحو
على الجبل وأحسن الطير وهذا هو الأكثر استعمالا لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره فالأولى ذكر المفضل عليه يجب كونه أي موصوفه منهم
أي ممن أضيف إليه قيل والأولى أن [illegible] منه لئلا يوهم ضمير الجمع أن المضاف إليه يجب أن يكون جمعا فينتقض بنحو زيد أفضل الرجلين [illegible]
كونه منهم لحصول المشاركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم [illegible] وجوب كونه منهم يستلزم تفضيل الشيء على [illegible]
وأجيب بأنه ما دخل فيهم أفرادا وخارجا منهم تركيبا أو داخل فيهم لفظا خارج عنهم إرادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع أيضا ما أورد [illegible]
الحاجب من أن قولك على من أضيف إليه ليس بمرضي لأنه مفضل على من سواه من جملة ما أضيف إليه وليس مفضلا على كل ما أضيف إليه [illegible]
ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وجازت المطابقة وعدمها وهو الإفراد والتذكير نحو الزيدان [illegible]
والزيدون أفضلوا الناس أفضلهم وهند فضلى النساء وأفضلهن أما المطابقة فلمشابهته للمعرف باللام في التعريف [illegible]
أفعل في كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهم كلام ابن الحاجب [illegible] المطابقة أولى [illegible] ناس [illegible]
لم يقل أحرصوا [illegible] وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ورد بقوله تعالى الا الذين هم أراذلنا بادي الرأي وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر
مجرميها قال في الأوضح فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزم المطابقة في المجرد من أل والإضافة وعلى هذا القصد يمتنع
أن يقال يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم لفظا بإضافتهم إليه لأن إخوة يوسف غيره [illegible] وإن قصد تفضيله أي تفضيل موصوفه تفضيلا
مطلقا أي غير مقيد بكونه على من أضيف إليه بل على كل من سواه فالمطابقة لا غير [illegible] هنا باسم الفاعل في عدم المشاركة نحو [illegible]
وإضافة اسم التفضيل للتوضيح كما تضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه ولا يجب كونه من المضاف إليه [illegible]

الأفضلون

[illegible]

نحو يوسف أحسن إخوته والزيدان أحسنا أخويهما أي أحسن الناس من بينهم ويرفع الضمير المستتر إجماعاً ولا ينصب المفعول به إجماعاً ورفعه للظاهر قليل نحو رأيت رجلاً أحسن منه أبوه

بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم نحو نبينا أفضل قريش يعني أفضل الناس من قريش وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس
داخلاً فيهم نحو يوسف أحسن إخوته والزيدان أحسنا أخويهما والزيدون أحسن إخوتهم أي يوسف أحسن الناس من بينهم وكذا الباقي وأن
تضيفه إلى غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم من سواه وهو مختص ببغداد لأنها منشأه أو مسكنه وإن قدرت المضاف أي أعلم أهل
بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم تنبيهات الأول وقع فيما رأيت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه ولمن قصد تفضيله مطلقاً
فغيرهم مذكور مطلقاً نحو يوسف أحسن إخوته والزيدان أحسن أخويهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة إجماعاً كما في شرح المتون حتى التسهيل
المص ولم ينتبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرحه على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا
المص أن يقع له مثل هذا الغلط الذي لا يخفى على أدنى طلبته فضلاً عن مثله فلذلك غيرت العبارة وأصلحتها إذ لا يمكن حملها إلا على تغيير النساخ
كما قيل فكم أفسد الراوي كلاماً بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يرده المصنف الثاني قد يقصد بأفعل
أصل الفعل فلا يفضل فيه ويخرج ما قصد به التفضيل مطلقاً من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم لأنهما
لا يشاركهما أحد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم
عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة من دابة ضربته الثالث التفضيل الذي ذكره المص هو في المستعمل مضافاً أما يجري
في المضاف لمعرفة وأما المضاف للنكرة فيلزم فيه الإفراد والتذكير أيضاً فيوافق المستعمل بمن في التنكير نحو زيد أفضل رجل والزيدان أفضل
رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء أي زيد أفضل من كل رجل
قيس فضله بفضله والزيدان أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي
هذه سبعة في بيان أعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير المستتر إجماعاً نحو زيد أفضل ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى
زيد وإنما عمل فيه لضعفه لأن وجوده خفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقو العامل على العمل فيه ولا
ينصب المفعول به إجماعاً فلا يقال زيد أشرب الناس عسلاً لأنه لحق بالأفعال الغريزية [illegible] فإن أوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دل هو
عليه نحو قوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولاً بأعلم ولا مضافاً إليه لأن أفعل بعض من يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين
فهو محال بل هو منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة أو موصوفة هذا هو الظاهر ويحتمل أن تكون استفهامية
في محل رفع على أنه مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع للطريق الكاذب وجوز
الكواشي كون من موصولة أو موصوفة في محل جر بإلغاء المحذوف وقرأ بإضافة أعلم إليه ليس بشيء لامتناع الثاني كما علم وضعف الأول لشذوذ
حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الأول ما ادعاه المص من الإجماع على أنه لا ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام
في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود [illegible] جواز نصبه به مطلقاً وأنه
قال في كتاب البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلاً وليس تمييزاً لأنه ليس
فاعلاً كما في زيد أحسن وجهاً وقول عباس بن مرداس وأضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جوازه إن قصد به أصل الفعل
قال الدماميني وهذا الرأي حسن فيصح حين يقصد به ذلك كما أنه يصار إلى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة انتهى
وقد يجاب عن دعوى الإجماع بأنهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم الثاني إنما قال المص ولا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول
به لأنه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف وبالباء كخالد أعرف بالفقه وأجهل بالنحو
[illegible] الثاني بفعل مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثالث لا ينصب المفعول المطلق أيضاً إجماعاً فلا
يقال أنا أحسن الناس حسناً ولا المفعول له فلا يقال أنا أضرب الناس تأديباً ولا المفعول معه فلا يقال أنا أسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن
سيبويه [illegible] المشبه بالمفعول به ورده بأن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل إذ لا يلحقه علامات الفروع إلا بشرط لكن قال في موضع آخر
من المغني في قولهم لا عهد لي بألأم قفاً ولا أوضع في حل بيت [illegible] مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل
لا ينصب المفعول إجماعاً ولا [illegible] ولا الخفض لوضع الكسر انتهى وقال الرضي لا ينصب شبيه المفعول كالحسن الوجه إلا أنه
لا يصل المفعول به فلا ينصب شبهه وأما لأن نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للإضافة [illegible] كان مرتفعاً به وبك لا يرفع
الفاعل الظاهر إلا بشرط وإن رفع بذلك لا يضاف إليه انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد أفضل الناس اليوم لأن الظرف يكفيه رائحة
ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد أحسن الناس متبسماً لأنها بمنزلة الظرف وفي معناها التمييز نحو أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً الأمر في غاية
الضعف أن ينصب ما عدا [illegible] معنى الفعل أيضاً وما لا يتم [illegible] نحو رأيت رجلاً أحسن منه أبوه [illegible] الذي يتصل التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل
أيضاً قليل يختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رأيت رجلاً أحسن منه أبوه أو أنت بنصب أحسن على أنه صفة لرجل وبرفع أبوه أو أنت على الفاعلية
بأحسن على معنى فاق في الحسن أبوه أو أنت والأكثر الأعرب وجوب رفع أحسن في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر وفاعل
أحسن ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب صفة لرجل والرابط الضمير المجرور بمن ولا يتعين رفع به

وبكثرة ذلك في نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل خاتمة موانع
الاسم تسع فعجمة فجمع وتأنيث ومعرفة وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزائدا فعلان ثم تركيب كذلك

الفعل
الصفة

الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حيث يعمل فيه ولا هو مشابه لاسم الفاعل فيحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة
في العمل فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى و
تجمع كاسم الفاعل ويكثر ذلك اي رفعه للظاهر في مسألة الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي مرفوعه اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة الرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع
على انه فاعل به وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفي عين
وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رأيت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر ان
الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه في عين الرجل واما كونه مفضلا على نفسه فباعتبار
كونه في عين زيد قال في الهمع ولا شبهة في هذا المثال في ان الحالة هذه المسألة عرفت بمسألة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل
لانه بمعنى الفعل اذ يصح ان يحل محله فعل مع استيفاء المعنى فيقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يعمل في المرفوع
في ذلك فاعلا لكان مبتدأ واحسن خبره ولزم الفصل بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل ثم ان الاصل في هذه المسألة ان يقع الاسم
الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل فيقول
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد فيحذف مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع
بشيء فيقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل قالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل
بزيد ثم اضافوا الجميل الى زيد لملابسة له في المعنى ثم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه قال الرضي والاولى في الثاني قال ابن مالك
لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد النفي ولا بأس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب
اليه الخير منه اليك وهل رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال الصواب اتباع السماع والاقتصار
على ما قالته العرب على ان الحاقهما خارج القياس لكن الاولى اتباع السماع هذه خاتمة لمباحث الاسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش
في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا
للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وقال قوم يقصدون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال
فلا يمنع الذي لا ينصرف منهما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لشبهه الفعل ثم
تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص به فتبع الخاص الخاص ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا يدخل الجر
فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر او اسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه
قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصتان
للاسم تباعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن تسع
احديهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ
وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل او كان فرعا له بالاعتبار
المذكور كان مثله في امتناع ما يمتنع من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف واذا عرفت فنقول موانع الصرف وتسمى عللا واسبابا
بالاستقراء تسعة وهي العجمة وهي فرع العربية في لسان العرب اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع وهو فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول
الرجل ولا يجيء ... رجل المطلق لا الرجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا العروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو
المذكر بالاثر في التأنيث والتعريف اي لم يعتبر المعتبر في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف
والنون وهي فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
المختص فلا يتجاوز المانعات البيان فاصروا الوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا وعلة
مجاز لان كل واحد منها كالجزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها
تقوم مقامهما انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على الناقص حقيقة عرفية بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين
هو التجوز انتهى قيل ووجهه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين فقد جمع في الاثنين وقد جمع الناظم هذه الموانع التسع بقوله
موانع صرف الاسم تسع عجمة وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزائدا فعلان ثم تركيب كذاك وزن الفعل والتاسع الصفة ويجمعها
ايضا قول القائل اثنان من تسع الماء للفظ ... والتصغير وجمع وتأنيث وعدل ... ثم تركيب ... وقال
الشيخ تاج الدين بن مكتوم موانع الصرف وزن افعل يتبعه عدل ووصف وتأنيث تتبعه نون تلت الفا زيدت ومعرفة وعجمة ثم تركيب وجمعه
اي وجمعه قال اذا رمت احصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتي فعلان والعجمة

فالعجمة تمنع صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلاثة كابراهيم ولا اثر لتحرك الاوسط عند الاكثر

الصرف وقال ابن موانع صرف الاسم تسع فيها كلها مستطر ان كنت في العلم ترغب من العدل والتانيث والوصف عجمة وزائد فعلان وجمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع زاد سواها ما حثيث طالب وقال الاخر موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب جمعها بعضهم في بيت
واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك لنفسه وزن المركب عجمة
تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وقال الاخر ايضا زيادة وزن
وصف تانيث عجمة وعدل وتعريف وجمع وتركيب وقال الاخر موانع الصرف تانيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون
قبلها الف مزيدتين وعدل ثم توصيف تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع في التسع هو المشهور الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف
اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
الفعلية يعني كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب
التانيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل
ووجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر ثم عدل عنه الى عمر فهو للتنبيه بالصفة الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة
ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية و
تركيب العجمة وهي اما تكررها في العربي والعجمي او تركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزائد شبه الف التانيث كالف ارطى اذا سمي
به وقال بعضهم انها احد عشر والزائد مراعاة الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والزائد لزوم التانيث و
لزوم الجمع ورد القول بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتاتى في نحو احمر وافكل لانهما ليسا بمنقولين من الفعل وما ذكره من معنى
التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يلزمه جعل مجرد
التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه في حال التنكير ايضا لوجود السبب وهو باطل ورد ما في الاقوال بان شبه الشيء منجذب اليه
وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الاصل الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة
الشيء ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فالحق انها تسعة كما ذكره المصنف ره فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها تمنع
صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة
فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام وديباج ونحوهما من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول
احواله علما كما اذا سمي بلجام المحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصحبة علما المؤنث وما ذكره من اشتراط
العلمية في العجمة هو مذهب ابي الحسن بن رباح ونقل عن سيبويه قال ابو حيان الجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون وصرف
على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به
تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم فان
مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع
ان يكون في اخره زاء نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه
الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان
عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قال في المزهر وانما تمنع العجمة
صرف العلم العجمي صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية
اللفظ الجنسية على العدل ما ينبني عليه الاخاما العربية تنبيه قال صاحب جمع الجوامع الزيادة بان يكون بناء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا او
حروفه بناء التصغير لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثي فكشتر بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن
بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي وهو اولى وذلك لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث
واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي مع كونه ثلاثيا ساكن الوسط او محركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم
لان اكثر كلامهم على الطول لا يراعوا الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي في تحتم منع صرفه
بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي ونقله عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري ايضا
ويتحصل في الثلاثي اقوال احدها تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المحرك الوسط
والوجهان في ساكنه تنبيهات الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ويؤيده نقله وعلى اسمعيل وانه
لا عربي قيل هذه وفيه ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا قاله بعض المحققين وشيخ البحر الزركشي قد روى عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل
واراد به عربية قريش التي نزل بها القران واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل عم انتهى وفي الكشاف انه لم يتوهم غير جعله غير منصرف العلمية

والجمع يمنع صرف الوزن مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير بالنيابة عن علتين نحو حضاجر علما للضبع وسراويل للتشبيه والتأنيث إن كان بالألف كحبلى وحمراء نابت عن علتين

وان جعل ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزرائيل غير منصرف لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملائكة ممنوعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك
ورضوان الثاني لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير منصرفة
واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به منصرفة ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه
آخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وابليس مشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكان ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة
ومن زعم انه مشتق من ابلس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت و
طالوت وقارون غير منصرف وجاموس وطاوس وراقود منصرفة لكونها نكرة ولا عبرة باتفاق الوزن قال في البسيط والجمع يمنع صرف
وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف وبعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كمساجد او تقديرا كدواب او ثلاثة
اوسطها ساكن والساكن بالساكن دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزائد بالزائد ليشمل فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وافاعل
وافاعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريفي لخرجت جميع موزونات هذه الموازين فقد الموازين وقول بعضهم ان المعتبر عندهم الوزن الصرفي مدخ
العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة فيما ذكرناه ولقد احسن الشارح في التمثيل الوزن في فكذا الموازين بقوله كدراهم ودنانير فمتى
كون المراد الوزن لم يعني لا غير يمنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه
نهاية جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فهو تثنية تنزل كونه على صيغة منتهى الجموع منزلة جمع ثان وقال الجزولي صيغة الجمع ومثله
الثقيل وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع
الذي لا نظير له في الاحاد اي لا مفرد عربيا على وزنه واما نحو ثماني ورباعي الذي الف رباعيه وهو السن الذي بين الثنية والناب
فشاذ واما نحو التراجي والتغاريف فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس وسراويل
علم لشخص فمنقول لانه عن الجمع واما نحو يماني وشامي المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى ياءي النسبة والالف التي
بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي وانشد ابدا ليناء وهو قليل ونحو به
اي بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر للضبع وهي الانثى كعلمها اسامة للاسد وسمي الذكر ضبعانا للاصل اي لكونه في الاصل جمعا للحضجر
ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه
في الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا يضر زوال الوصف بالاسمية في الوصف الاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما
اطلق ما انشد الشيخ ابو حيان لنفسه راض حبيبي عارض قد بدا يا حسنه من عارض رائض فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض
تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي
دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب هو الجمع وهو
خلاف المستعمل انتهى والعلم لم يعتد بهذا الخلاف كما تعلم والحق به سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي قالا انه
اسم عجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كمصابيح فحمل عليه ما يناسبه فمنع الصرف قال الشاعر فيه فارسي في سراويل رامح يعلي
هذا ليس غير من الاسباب في هذا لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي شرطها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا ها هي شرط العجمية
المنع بمجرد موازنته غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنس قال في التصريح واختلف في سماع
سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللؤم سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه فليس يرق لمستعطف
وقيل لم تسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب
من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال لكنها لم يكن جمع شيء لانه حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه
وانكر ابن مالك ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد انكار ابن مالك بان من نقل حجة على من لم ينقل
والتانيث ان كان بالالف كحبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما اضافهما الى حبلى وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء بالتمثيل لهما
على انه لما استشكل القول بان التانيث في مثل حمراء بالالف الممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث وليست الالف
ممدودة والالف الممدودة قبلها زائدة وليست للتانيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بذلك لانها الممدود بها
فهو خلاف وايضا لا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم او للهمزة فقط واسم الساكن لا يقال بالحاجة ولك ان
الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف انتهى قال بعض المتاخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك الممدودة لعلاقة
المجاورة نابت عن علتين للزوم الالف الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف التاء فنزل لزومها منزلة تانيث ثان تنبيهان الاول توهم بعضهم
من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط صريح بل المانع التانيث فيهما فقط كما صرح به الكل سواء كان معهما
نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء لا خلاف
في شيء من ذلك الثاني تحمل الف الاطلاق المقصورة على الف التانيث المقصورة فيمنع بشرط العلمية لشبهها بها من جهة انها زائدة

والمراد بالوزن هنا الوزن العروضي لا التصريفي
[illegible]
وافاعل

والا منع صرف العلم ايضا ان كان بالتاء كطلحة او زائدا على الثلاثة كزينب او متحرك الوسط كسقر او اعجميا كجور فلا يتحتم منع صرف هند خلافا للزجاج والعكس في صرف المعدول عن اصلها

ليست الا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح للالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى ومثال الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف الف التانيث فانها غير مبدلة من شيء ولان المثال الذي يقع فيه الممدودة ملحقا لا يصلح لالف التانيث الممدودة قال السيوطي في شرح الفية وفي الهمع معنى الالحاق ان تبني مثلا من الثلاثي كلمة على بناء يكون رباعي الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فتجعل اصول الثلاثي فا ثم بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وما فيه الف التكثير ايضا اذا سمي به امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها لا في الاغلب منقلبة لا تدخل عليها تاء التانيث كما ان الف التانيث كذلك ولا يحتمل الف قبعثرى للالحاق لانه لا يسدا سوى الاسم اصليا يلحق به وهم توهم في جعل الفها للالحاق ولا يكون التانيث بالف حبلى وحمراء بل كان بغيرها منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان على [illegible] علم مونثا بالتاء سواء كان علما مذكرا كطلحة او مونث كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه بخلاف ملازمة له رتبة ثم لم يتوقف ترجيح الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها او كان العلم زائدا على الثلاثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد من الحرف الرابع منزلة تاء التانيث وكان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها مرلا الحركة منزلة الزائد خلافا لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار علم امراة فيلحق بباب هند على ما قلنا انه تحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا يمنع صرف الثلاثي كما تقدم لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت العجمة وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي يجب منع صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون وانها قد [illegible] البيتين خلافا للزجاج في ايجاب المنع وعلله بان السكون لا يغيره كما [illegible] اجتماع علتين يمنعان الصرف والجمهور على ان المنع اجود [illegible] الحلبيين قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخنا الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي لا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال بها احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب [illegible] الاقل للجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر الى المونث كزيد اسم امراة لانه لما نقل الى المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند [illegible] اختيار المصنف حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل والاماكن والكلم ومنعها مبني على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وبشر او اسم لفظ هو كتب زيدا فاجابه صرفا الا اذا كان فيه مانع اخر فيمنع كتغلب من اباء الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان فيمنعه بهما او اسم كلمة نحو كتب زيد [illegible] منع الصرف والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر [illegible] واما اسماء السور فقسمان احدها ما فيه ال وحكمه الصرف كالانعام والاعراف والانفال الثاني العاري منها فان لم تضف اليه سورة منع كهند هود وقرات هود وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقرات سورة هود ما لم يكن فيه مانع اخر فيمنع كقرات سورة يونس الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فحكى فان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون في الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها وان في اخره تاء التانيث قلبت هاء في الوقف لانه صار من الاسماء وتعرب لانه صار اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث نحو قرات اذا وقعت [illegible] البناء وفي الوقف [illegible] الرابع حروف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها حروف ويحكى كاسمي الاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرات صاد وسورة صاد بالسكون والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير مصروف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرئ ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم تضف اليه سورة ففيه راي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله وراي ثالث هو ان يبنا [illegible] على الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الروايات ويجوز على الاعراب فتح النون والجواز الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على [illegible] وعلى هذا [illegible] الصرف [illegible] تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب من اسماء كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون [illegible] مفتوحا [illegible] ان جعلها اسما اعجميا واعربها وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة [illegible] مع [illegible] المعنى لا الالحاق ولا اعلال ولا ترخيم ولا قلب [illegible]
[illegible]
[illegible] يمنع صرف [illegible] عن اصلها اي عن صيغتها الاصلية التي [illegible]

كرباع ومربع وكأخر في مررت بنسوة أخر إذ القياس بنسوة آخر لأن اسم التفضيل المجرد عن اللام والإضافة مفرد مذكر دائماً وتقدير
العدل في ما سمع غير منصرف وليس فيه سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف
العلمية والألف والنون

ان تكون عليها الصيغة الأخرى كرباع ومربع فإنهما معدولان عن أربعة أربعة والدليل على أن أصلهما ذلك أن في معناهما تكراراً دون لفظهما
والأصل فيما إذا كان المعنى مكرراً أن يكون اللفظ أيضاً مكرراً فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو أربعة أربعة وكذا الحال في أحاد وموحد
ومثنى ومثلث وثلاث والجميع متفق عليه وفيما وراءها إلى عشار ومعشر خلاف قال أبو حيان والصحيح بحسب السماع ذلك عن العرب
فتقول موحد وأحاد إلى معشر وعشار وحكى الثمانين أبو عمرو والشيباني انتهى قال ابن هشام ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه
أن العرب لا تجاوز الأربعة لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل الصحاح وابن يعيش أيضاً على فعلان بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقول الحارث
البرزات أحاد ووحدانا ونحو عشار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في أصولها كونها منافية لكونها منقولة في موضعها
بخلافها في ذلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الأصل نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ومثال الحال فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى وثلاث ورباع أو خبر نحو صلاة الليل مثنى مثنى والحال والخبر مفرد في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير
تنبيه ما ذكره من أن منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج إلى أن مانع
الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي لأن مثنى مثلاً معدول عن لفظ اثنين وعن معناه إذ يعني الاثنين مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين
وقال الكوفيون وابن كيسان إن فيه العدل والتعريف كأنه عمر إذ لا تدخله اللام وإذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي
ولا دليل على ما قالوا إذ لو كان معرفة ولا اشتكال إذ فيه معنى الوصف يجري على المعارف فكيف يكون معرفة وقد تقع حالاً انتهى وكأخر
بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة أخر إذ هي جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل فكان
القياس أن يقال مررت بنسوة آخر وبرجال آخر وبامرأة آخر وبامرأتين آخر وبرجلين آخر لأن اسم التفضيل المجرد عن اللام والإضافة مفرد
مذكر دائماً كما مر في بابه لكنهم قالوا الأخرى والأخريين والأخرين قال ابن هشام في الأوضح وإنما خص النحويون أخر بالذكر لأن في أخرى ألف
التأنيث وهي تمنع من العدل وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب وأما آخر فلا عدل فيه وإنما العدل
في فرعه وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن انتهى تنبيهات الأول قال في التصريح في جعل آخر من باب التفضيل إشكال لأنه لا يدل
على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب أن آخر ليس أفعل من ثلث جهات أحدها الوصف والثانية
الزيادة والثالثة أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين مغاير ومغاير كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين نكرة بعضاً ولا عن آخرها تمام من
انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسألة انتهى الثاني إذا كان بمعنى آخرة بكسر الخاء مقابل الأولى جمعت على
أخر مصروفاً لأنه غير معدول لأن مذكرها آخر بالكسر فليست من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما أي في اسم سمع غير منصرف وليس
فيه من أسباب منع الصرف على ظاهره سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فإنهما معدولان لأنه ليس دل على ذلك بل المدار وهما ممنوعان
من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر إلا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع إجماعاً فاحتيج إلى تقدير سبب آخر ولم يكن غير العدل فقدر
كيلا يخرجوا القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفاً علم أنه ليس بمعدول ولو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية علة أخرى كطلحة
طوى من منعه ذا في منع العلمية التأنيث المعنوي باعتبار البقعة فلا حاجة إلى تكلف العدل تنبيه قال بعض المتأخرين ما اشتهر من عد أمثال
عمر العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن تقديره مع وجود أصل مقيس عليه في الباب هو لزوم العلمية فإن نحو عمر ونحوه من الأعلام التي على
فعل كأدم لله أنه لا يجوز تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع مثل أبو جاءني عمر وكلاهما في التثنية وجاءني عمرهم في الجمع فلحقت
العلمية والأخرى لزومها ونظيره لزوم لفظ التأنيث كما مر وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تقدير العدل انتهى ولكن ليس بشيء إذ لا بد من منع تقديره للعدل
وجمعه عمر للمازني نقط وبرده فوقه سيرة العمرين أبي بكر وعمر وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران أبو بكر وعمر أو عمر بن
عبد العزيز وكيف يحتمل مثل هذا أصلاً مقيساً عليه هكذا كنت دونت هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما يصرح بأن المازني
من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة وتكسير وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر أبو حيان ولا أعلم أحداً نص على الجمع
ويرده ما سمع من قول العرب العمران فإنه أتى على سبيل التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى أولى انتهى والتعريف المعبر عنه عند بعض
المتقدمين بلفظ المعرفة شرط تأثيره في منع الصرف العلمية بأن يكون اسم المعرفة علماً شخصياً كما في أحمد أو جنسياً كما في أسامة علماً
جنس للأسد التعريف دون العلمية إشارة إلى أن التأثير في التعريف لا لرفع التنكير ووجه اشتراط العلمية أن ما سواها من المعارف إما
يستلزم البناء كما في المبهمات سوى أيتهم وإما أن يستلزم ما ينافي الحكم بمنع الصرف كتعريف اللام والإضافة وإما أن يكون غير لازم كتعريف
النداء فإنه يزول مع قصد المتكلم فمن قال تعريف المضمر والموصول والإشارة يستلزم البناء واللام والإضافة منافيان الحكم بمنع الصرف
فتعينت العلمية فقد غفل ابن عقلة معي نداء النكرة على ما مر أراد قال بعض شارحي الحاجبية والألف والنون المعبر عنهما في المتن بزائدتا
فعلان تسميان بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين أيضاً لمضارعتهما أي مشابهتهما
ألفي التأنيث في كونهما زائدتين معاً كذا قالوا قال بعضهم وهذا بناء على قولهم أن المد رده في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف
فانقلبت همزة زيادتها في منع الصرف لمشابهتهما ألفي التأنيث في أنهما في بناء يختص بالمذكر كما أن ألفي التأنيث في بناء يختص بالمؤنث

فانهما الأصل

يمنع صرف العلم كعمران والوصف غير القابل للتاء كسكران فعريان منصرف ورحمن ممتنع والتركيب المزجي يمنع صرف العلم كبعلبك ووزن الفعل

وانما لا يلحقهما التاء بدليل سقوط التاء فيه عنوان هذه الجملة هذا مذهب البصريين وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين
قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون
مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون ثم شبههما الاولى قال بعضهم المراد بالالف في الاصل وفي الحال لان
اصيلان العلم غير مصروف لان اللام فيه بدل من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل وهو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم
لم ينظروا الى الاصل في التصغير وحكموا بان عميرين في تصغير عمران منصرف وان كان فيه الالف والنون في الاصل لتغيير الالف انتهى وفي الارتشاف
قال الفارسي ضلان مفرد لبين يجمع ولذلك ساغ تحقيره التالي فلا تمنع زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان و
كان الثاني مضعفا ففيه اعتباران فان قدر اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان حملته من الحس فوزنه فعلان
فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحيوة او من الحين وقال النحاة
في تنوين الذي يأتي سأل سيبويه الخليل عن الرمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال النحاة اي اذا
كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون في حسان
وان لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة لقي بعض الملوك حيان النحوي فقال الملك حيان منصرف ام لا فقال ان حياك الملك فغير
منصرف والا فينصرف ذكره الطيبي في التبيان يمنع اي الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد صرف العلم كعمران وعثمان و
عطفان قال بعض شارحي الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدانة وبهرانى ولحيانى ورقبانى اعلاما مع انه لا تمنع
للزيادة منصرفة وينبغي ان يشترط ان لا يكون مع الهاء ولا بالنسبة ويمنع الوصف غير القابل لفظه للتاء اي الحاقها اما لانه لا مؤنث
له اصلا كلحيان الكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن
بني اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك رديء وقال ابو حاتم بنو اسد مناكير لا يؤخذ بها فعريان منصرف لان
مؤنثه عريانة وقد جاء في الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كانه بعد عريان مسلوب ورحمن ممنوع من الصرف لانتفاء رحمانة
هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الرضي والاول اولى لان
وجود فعلى ليس بمقصود بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد
فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه لان فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان
المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن
لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يصيغوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره اعني فعلى فيجب ان
يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان ابن الحاجب جعله صفة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى
انه علم لا صفة قالوا ولا نسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعلي وحسن وصالح وحارث قال
ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في رحمن اي في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين
لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا في الضرورة انتهى وقد مر انهم يعربونه في البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تنبيه جمع ابن فعلان مؤنثها
مؤنثها على فعلانة فتنصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتي عشرة في قوله اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادي لما فيش فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا
الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء معجمة اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة
اليوم الحار والسيفان بسين المهملة وبعد الياء المثناة من تحت فاء الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة
تحت الرجل الذي ياكل في الضحى كذا في القاموس قال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخو بصاد المهملة والصوجان بصاد وجيم مهملتين
للبعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين
والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء
المعجمة وبعدها الميم وصاد المهملة الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء والاليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة
لما مر والتركيب لم يعبر عنه في المتن لشهرته الوزن بالتركيب المزجي هو جعل اسمين اسما واحدا منزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج
بالاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتأبط شرا فاما الاضافي فيجعل غير المنصرف منصرفا فلا يلائم منع الصرف والاسنادي يلزم بناء المركب
على الحكاية او كونه واسطة لا معرب ولا مبني على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب ثم اذا قيل بانه معرب محكي كما حكي عن جماعة فقيل لا يبعد ان
يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فائدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره والاصل في الاسم الصرف يمنع صرف
العلم كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب تستثنى نحو سيبويه فانه لا اثر للتركيب المزجي فيه في منع الصرف وانما لم يخرجه عنه اكتفاء
بالعلم بحاله مما ذكره في باب المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه ان الجرمي اجاز فيه اجراؤه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن

يعلم ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري

شرطه الاختصاص بالفعل أو تصدّر بواحد من زوائده ومنع صرف العلم لشمّر وضُرب وللوصف غير القابل للتاء كأحمر غير
منصرف لوجود يعمله والصفة تمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها الأصل وعدم قبول التاء فأربع في مررت بنسوة أربع منصرف لوجهين

ووزن الفعل وهو الذي يكون للفعل سواء ترجحت نسبته إلى الفعل أو تساوت نسبته إليه ونسبته إلى الاسم مدلبيل الملائم له على أكوزن المشترك
وما قيل من أن وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل أو يغلب فيه إذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية لما كان بصرفه إلى الفعل
فيقال له وزن الفعل فليس بشيء إذ قد يكون غلبة الوزن في الفعل اتفاقا وهو لا يوثر كفاعل فإنه في الأفعال أغلب ولو سمي به جاء لا يعتبر
اتفاقا هكذا يستفاد من كلام بعضهم ثم شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل أي يكون مختصا به بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا
منقولا من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل إذ وجوده فيه بطريق النقل والعارية وأما وجوده في الاسم العجمي على معنى وهي في مواضع
من الفعل بجواز ذهب مصنا ذهب ذلك علم المتكلم والدال الأصل لعين الدال ومنع وزن الفعل صرف العلم كشمّر فإن فعل بتضعيف العين يختص
بالفعل وبغير هو علم الفرس جرجيل بن عبد الله بن معمر الشاعر كما في القاموس ومن قال إنه علم الفرس حجاج فقد أخطأ والشاعر المذكور هو
القائل أبو حنيا سارقا الضيف برده وجدي بالحجاج فارس شمرا هو منقول عن معنى مرجالا ربحنا لا ونحو ضرب علما بالبناء للمفعول أن
هو بالبناء للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا للعيسى بن عمر الفراء وأما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس
فهما من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ومنع الوصف غير القابل للتاء إنما الأمر لا مؤنث له أصلا كأكمر
لعظيم الكمرة ومهكر وهي رأس الذكر ولا من مؤنثه فعلاء بالألف الممدودة أو فعلى بضم الفاء والألف المقصورة كأحمر وأفضل فإن مؤنثهما حمراء
وفضلى وإنما اشترط عدم قبول التاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها حتى ينهض للسببية بنحو يعمل هو الجمل القوي على العمل والسير
منصرف لوجود يعملة للناقة كذلك قال بعضهم وإنما صح التمثيل به على التحقيق لو كان وصفا وهو ممنوع إذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى
القوي على العمل والسير وإنما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان إذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة انتهى وبعضهم
اليعملة للناقة النجيبة المعملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما إنما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل بأرمل أو بأرملة أولى لأنهما
الأولى يشترط في وزن الفعل أيضا أن لا يكون لازما فإنه على حاله غير مخالف لطريقة الفعل فبالأول خرج نحو امرؤ وابنم علمين فإنهما
على لغة الاتباع في الرفع نظير أكتب وفي النصب نظير اقتب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة منهما وإن لم يخرجا بذلك
عن وزن الفعل بما اتفق له في الاستعمال إذ الفعل فيهما الموزنة فلم يجز فيهما إلا الصرف ويقولنا باقيا على حاله خرج نحو رد وقيل
وبيع فإن أصلهما فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فالإدغام في رد والإعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل
في بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف والكاف فوجب
صرفها ويقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو لبب بضم الباء الموحدة جمع لبة علما قد باين الفعل بالفك فينصرف قال أبو الحسن الأخفش
رخوف لأنه بعد الفك موازن للأفعل وأنصرفا الموازنة موجودة وهو الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المصدر بواحدة من زوائده على
وجودها فلو تغيرت صورته مع وجودها أو وجود بدل لها الذي لا يلزم أبدا لها به فلم يقدح في وزن الفعل فالأول كأحيم والثاني كهراق
وهريق علمين فإن الهاء وإن كانت ليست من زوائد الفعل إلا أنها مبدلة من الهمزة أبدا لشيء لأنه لم يغير كانت الأكثر في الاستعمال أراق
ولرق والصفة أيضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن للفعل كما مر آنفا بشرط كونها أي الصفة
فيه أي بحسب الوضع أصلا إذ أعم نحو أرنب يعني ذليل لأن وضعه للحيوان المعروف فلا أثر لما طرأ عليه من الوصفية كما لا أثر لما طرأ من الاسمية
في أدهم للقيد من الحديد وأسود للحية السوداء وأرقم للحية التي فيها نقط سود وبيض وقد يعتبر عند بعضهم بأسميتها فصرفوهما وأما الأجدل
للصقر والأخيل للطائر ذي خيلان وأفعى للحية فإنها أسماء في الأصل والحال فلهذا صرفت في لغة الأكثر وبعضهم منع صرفها لأنها لمح معنى
الصفة وهي القوة في أجدل والتلون في أخيل والإيذاء في أفعى لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لأن الأجيل من الجدول وهو الكتبية
الجدلان ومن الخيل وهو الشدة وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على
هذه اللغة فالزائد بنسوة بعد قبول التاء لما مر واعلم أن المذكور في هذا الكلام انتقادا وذلك أن قوله يمنع صرف الموازن للفعل
تكرار لا طائل تحته لما علم قبل من أن وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف بطلاشرط فإن أراد بذكر ذلك
بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان أيضا في منع الوصف لكائن بالألف والنون المزيدتين أما عدم
قبول التاء فقد عرف اشتراطه في كلامه صريحا وأما اشتراط أصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للأخفش أيضا عوض عنوان غير ماس
لأن وضعه للجبل الأملس فلا أثر لما طرأ عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها أن تكون في الأصل قال ابن الحاجب لسلم من ذلك
وأما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم ساداتنا في كل من الوصفين فأربع في نحو مررت بنسوة أربع منصرف لوجهين أحدهما عدم أصلية
الوصف لأنه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفية والثاني قبوله للتاء في نحو مررت برجال أربعة تنبيه ما كان أحد سببيه
العلمية إذا نكر صرف فتزول العلمية ويبقى السبب الثاني غير مؤثر وهو أما التأنيث والزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو الجمع
المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمر وأحمد وإبراهيم ومعد يكرب وأرطى الغنم ويستثنى من ذلك ما كان قبل العلمية صفة كأحمر وسكران
إذا كان علمين فنكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الأخفش وأما قال يصرف بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود وردها بأن الزائل

فالأحكام الأول إن كان اسما كلا الاسم العربي ... وزن الفعل ... ثبوت إذ يكون فيهما وزن الفعل وهي من ... إلى أن الفعل ... مما يتخذ منه التنوين ... معرفة التي ... في الفعل ... وفي الاسم يحصل ... على الابتداء

لا اتباع فيه فلم يعتبر

منصرف لوجهين وتجمع الباب بكسر مع الالف واللام والاضافة وللضرورة التحد لتناسب فيما يتعلق بالافعال يختص المضارع بالاعراب فيرتفع بالتجرد عن الناصب

المصنف كان مانع وهو العلمية وزال المانع رجعت الصيغة ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية
واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته ويذكرون موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والتصغير مزيل لاحد السببين في نحو عمر لتصغير لحميد وعمير
فينصرفان لزوال الوزن اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكوا بانه معدول
التصغير والتصغير لا يزيل مثبتا ما لم يكن معنادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل
التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف يكسر
اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع الالف واللام معرفة كانت نحو مررت بالاحمر او موصولة كالاعمى والاصم او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا وشملها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره والاضافة اي اضافته لغيره نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة
اي ما يضطر اليه الشاعر اما غرابي الجيش خلف فوقهم عصا طير ينهشك بعضا والقوافي مجزوة قال بكسر ولم يقل ينصرف لان
المسئلة خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن الخلاف لانه خلاف لا ثمرة له وهو على ثلثة اقوال احدها انه في الباب في اثباته وهو
التحقيق ان زال ما ذكره عليه بالالام او الاضافة كما في لعلم فمنصرف وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه بالنسبة للتنوين ما
امتنع منه الالام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو الاتم لان الضرورة ترد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل
على منع صرفه لوجود العلتين وانما حصل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كالشيء نبينها الاول لغة نون غير المنصرف
والتناسب للضرورة قد تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ للحبيس فيه
غير انه لا يستقيم الوزن الا والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه
لم ينكسر الوزن الا ان يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى تنوينه لتحصيل الحسن فلا يرد ما في
المنهل قال بعضهم والكف ليس فيه قبح اذ الطول متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما التناسب فالمراد به مناسبة
كلمة معه مصروفة اما بوزن كسلاسلا واغلالا اولا وليكن تعدد الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا معنيها كودا ولا سواعا ولا يغوثا
ويعوق ونسرا واجاز الفواصل والاسجاع كقواريرا قال ابن الابشاذي في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية وابن هشام في
الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن ان يجد حرف ساكن فيؤتى بدله بمثله ورد بان هذا
انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك فان الالف لا يقبل الحركة والتنوين الساكن يقبلها وقد تدعو الضرورة الى ساكن
منفصل لا يتاتى الوزن الا به فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين لتناسب النقل كما قال الشاعر اشرفها الاتباع
اعراضا الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب او الجر صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالاول
كما اشار لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد تنوينه بالنصب سماع والقياس لا يجده الرابع قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة
الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى
وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرها انه ليس بمشهور
والجمع في الاختيار احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه وعكس جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب
الكوفيين قالوا لانه يمنع تجردها كالمضاف لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضي الخامس مذهب الكوفيين
والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب ذهوب لشبيب
النفوس واباه سائر البصريين واختاره ثعلب في الكلام معه وفصل بعضهم بين ما فيه فاجاره معها لوجود احد السببين ومنعه
عن غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم فائدة قال ابن جني في الخصائص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر كما جاز ان نقيس منثورنا
على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان
من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى فهنا انقضى كلام المصنف على
ما يتعلق بالاسماء فشرع في الكلام على ما يتعلق بالفعل فقال ثم شرع فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ قد شرح في الحديقة الاولى مباحث الفعل نحو
وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما عدا ذلك يختص الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك
لمشابهته الاسم فيما مر فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد
امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمي
ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يجعل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي الى ان رافعه حرف المضارعة وثعلب الى
انه مضارعته الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها
فليس حينئذ واقعا موقع الاسم قال ابن هشام واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل

والعدل — ابن هشام — لقاعدتهم — التنوين — تناسبا او قرينة — كالالف ولا ... لكن — الرابع قال — ان صرفوه — فالاصل الجواز — واختاره ابن مالك — العلمية وغيره — من الفرعية ما — بالانعام ... الحمد بعينه

نوع من انواع

والناصب والجازم وينتصب بأربعة احرف لن وهي لتأكيد نفي المستقبل وكي

نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على الكل هيهنا ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به وهو قول البصريين رده بعد
هلا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع
معنوي وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشأ عنه حكم لفظي وينتصب بحروف من اربعة احرف على الاصح احدها لن ويليها في الذكر منها النصب
لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف بالاجماع بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور ورد على الفراء على انها لا النافية فابدلت
الالف نونا وعلى الخليل انها حرفان ما فيان لا النافية وان وما اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما هو بدل
النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان الناصبة فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت
في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين هي لا كون معنيهما قريب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخلص للاستقبال
[تقديم معمولها] حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله ... ان يلائم ويعرض ونابعد الخطوب ... ورده سيبويه بجواز
معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب امتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب قال الرضي وللخليل ان يقول لا يمنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف انتهى ولن ينفي بها ابلغ من النفي بلا فهي لتأكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في
كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز في شرح الايضاح فقال لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب اللباب ايضا قال
[ولا للنفي العام] بعضهم ان منعه مكابرة فهي لنفي افعل كما في لم ولما ادعى الزمخشري في انموذجه انها لتأبيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله
يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى ورد عليه بانه لو كانت للتأبيد لم يقيد
منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف لان للقائل ان يقابل
بالتأبيد ان يجيب عن الاول بان قولنا ان ذلك عند الاطلاق ومنفيها وخلو المقام عن مقيد وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا للفظ و
لا بالمراد لان ابد الاول اي ... لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في هذا الموضع ولان التأبيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو
تصريح بدلالته بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ولو سلم فلم فائدة وهي دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استعمالها في نفي الموقت
منهم على جهة التأبيد قاله الشمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون محدودا كما في لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاؤها التأبيد مناقض لقولهم
هذا كما لا يخفى تنبيهان الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما يخرج بعد لا وانكره الجمهور وقالوا
ما خالها بعدها كما لا تخرج حروف النفي غيرها واختار الاول ابن هشام في المغني قال والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زال لكم خالدا
خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فيحتمل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم
[خالدا] بل الى المخاطب والى الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زال لكم الثاني ربما اسلفنه من ان
لن الناصب هو لن وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حركت من دون
بابك الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة ويمكن عن الثاني لان الرواية فيه بكسرها كما صرح
في مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل بن موسى عن جعفر بن
محمد قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فقرع الباب وانشأ يقول لن يخب
الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة انت جواد وانت معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقة لولا الذي كان من اوائلكم كانت علينا
الجحيم مطبقة فسمعه الحسين وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو باعرابي في اسمال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر
ما معك من النفقة فقال اربعة الاف درهم قال فاتنا بها فقد جاء من هو احق بها ثم منها اخذها من قنبر وصيرها في احدى بردتين كانتا
عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم بانني عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى
كانت سمانا عليك مندفقة لكن ريب الزمان ذو غير والكف منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم
تجري الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون لكم ام الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن علويا حين تنسبه فما له في الناس
مفتخر قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن بذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكن للضرورة
لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن الجني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكى عن يونس حلقة
وحلقة بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام الا في جمع حالق والثاني كي وجاء هنا بعد لن لمشاركتها
لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها والمراد السببية الخارجية بان
يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها يعني ان ما بعدها باعتبار حضوره سبب لما قبلها
او المعنى سببية كل من ما قبلها وما بعدها للاخر لان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها
التعليلية والقول بانها هي الناصبة دائما كما اختاره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على ان كي على قسمين

ومعناها السببية وأن وهي حرف مصدري ونصب والتي بعد العلم غير ناصبة والتي بعد الظن وجهان
وإذن وهي للجواب والجزاء

فتتعين مصدريتها ناصبة بغير لام التعليل معنى وعملاً وتعليلية جارة بغير لام التعليل معنى وعملاً والنصب بعدها بأن مضمرة جوازاً لا ظهارها فإن قلت
ما الدليل في ترجيحها الكافية واكذا أخرج إلى القول بذلك فقل لعرفي السؤال عن العلة بكيمه كما يقولون لمه وبينها وبين اللام في المعنى فثبت
بذلك أنها حرف جر مرادف للام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج أنها مصدرية لأن حرف الجر لا يدخل
على حرف الجر إلا أن يكون مصدرية فيلزم من ذلك التعويل كي على قسمين انتهى وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام كما في الآية والتعليلية إن تأخر
عنها اللام أو أن كقوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس وقوله كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت كما قال لكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا ويجوز
الأمران في نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وإلا فهي تعليلية والأول أولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تأسوا
وفي قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع فكي هنا يحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام عليها وتحتمل أن تكون تعليلية
لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية كانت مؤكدة لها بمعنى السبك وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى
لأن توكيد الجار بالجار أسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل والجواب لكوفيون عن كيمه بأن الفعل المنصوب
بكي مقدر والأصل كي نفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب
مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت إخراج ماذا عن الصدر بحث فقد الكلام عليه وأجابوا عن نحو كيما أن تغر بأن أن
زائدة أو بدل من كي لتفيد بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الأخفش إلى أنها جارة دائماً وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مقدرة ورد بنحو
لكيلا تأسوا فإن زعم أن كي تأكيد للام كقولهم ولا للما بهم أبداً دواء رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تنبيه أثبت الكوفيون من حروف
النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد
على أن الأصل كيما فحذفت الياء ضرورة والكاف جارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث أن ويقع بعدها عن بإبدال
الهمزة عيناً وهي حرف مصدري لأنه تؤول مع صلتها بمصدر كما تقدم نحو وأن تصوموا خير لكم وهي أم الباب قال أبو حيان ولهذا لا تعمل نافية
عليها والاختلاف في لن وإذن وكي وعن الخليل أنها لا ناصب سواها وبعضهم يهملها حملاً على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة
برفع يتم وقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تخبرا أحداً قال ابن الحاجب في ذلك كما أعملت ما المصدرية حملاً عليها فيما روي عشرة كما
تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال أبو حيان لا يحفظ أن غير ناصبة إلا في القراءة المذكورة وفي البيت
المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعدها حيث استحق نصباً بها فاعرف شذوذه
وبنى على أن القول بأن هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون أنها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف المتعدي
والقياس فصلها منها بقد ولم وكذا أخواتها وأن التي بعد العلم الخالص سواء دل عليه بمادة ع ل م أم لا غير ناصبة لأنها ليست المصدرية بل هي المخففة
من الثقيلة فتعمل عملها إلا أن أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لأنها للتحقيق فناسب
العلم وتقييد العلم بالخالص احترازاً من إجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لأنه كلام خرج مخرج الإشارة
فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم انتهى ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ألا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه بمادة ع ل م
أم لا نعم نحو قوله علم أن سيكون منكم مرضى وقوله أفلا يرون ألا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبين واليقين والانكشاف والظهور
والنظر الفكري والإخبار ونحو ذلك وأن التي بعد الظن وجهان إهمالها بناء على أنها ولية بالعلم وإعمالها إجراء على أصله وهو الأرجح عقلاً ونقلاً
لأن التأويل خلاف الأصل والأكثر في لسان العرب النصب بعده ولهذا أجمع القراء عليه في أحسب الناس أن يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا ألا تكون فتنة
فقرأه غير أبي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلاثة بالرفع قال أبو حيان وينبغي أن لا يجوز بعد الشك إلا النصب وأجراها سيبويه والأخفش بعد الخوف
مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت ألا يفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها ومنع ذلك الفراء وقرئ
مضمونه وزيادة إيضاح وسيأتي الكلام عليها في الحديقة الخامسة تتمة تنبيه يجوز بعض الكوفيين الجزم بأن وأنكره الجمهور فقال الرواسي من الكوفيين فصحاء
العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلاً علي
كما هيا وحكاه من البصريين أبو عبيدة واللحياني وقال إنها لغة بني صباح قال ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة نظر لأن عطف المنصوب عليه
يدل على أنه سكن للضرورة لا للجزم انتهى وأنشد غيره على ذلك قول امرئ القيس إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحتطب
والرابع إذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن واختلفوا في الطول الكلام عليها قال الجمهور هي حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في
إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البسيطة
فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها خلافاً للزجاج والفارسي والرضي وهو أحد قولي الخليل وهو المنقول عنه سماعاً الأول وهي للجواب والجزاء
قال الدماميني المراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظاً أو مقدراً سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب
ابتداءً ليس جواباً عن شيء فباعتبار مشابهتها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء
لمضمون كلام آخر قاله في المفصل وإذن جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيك فتقول إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء

القاموس

قال في الهمع

وإنما تنصب مصدّرة مقصودًا بها الاستقبال نحو إذن أكرمك لمن قال أزورك ونحو الفصل بالقسم وبلا النافية ويلغى وجوبًا

تكميل وينصب بأن مضمرة جوازًا بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني

وعلى أنها تدل على شرط وجزاء وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف في محمله فقوم منهم الشلوبين على ظاهره فقال إنها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما

فيه ذلك وذهب الفارسي إلى أنها قد ترد لهما وهو الأكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو أن يقول أحبك فتقول إذن أظنك صادقًا فلا يتصور هنا

الجزاء قال الرضي لأن الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وإنما تنصب أي المضارع بثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرة

في أول الجواب لا تنهاج بحيث لا يتمحض الشرط فإن وقعت حشوًا بأن كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب وذلك في ثلاثة مواضع الأول أن يكون ما بعدها

خبرًا لما قبلها نحو أنا إذن أكرمك وإني إذن أكرمك أما قوله لا تحمل فيهم شطير أني إذًا أهلك أو أطير أفضرورة والخبر محذوف أي إني لا أستطيع

ذلك ثم استؤنف ما بعده والخبر مجموع أنا إذن أهلك قال الرضي قال الدماميني وفيه نظر إذ مقتضاه جواز مثل قولك لا إذن لا أخرج وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط محذوف الشرط الثاني أن يكون مباشرة

للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فما بعدها نحو إذن زيد يكرمك الثالث أن يكون الفعل

المضارع مقصودًا به الاستقبال فلو قصد به الحال لم تنصب نحو قولك إذن تصدق لمن قال أنا أحبك قياسًا على سائر النواصب حيث لم تعمل

إلا في المستقبل لأن فعل الحال لتحقق في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال وإذا استوفت إذن هذه الشروط نصبت المضارع

وجوبًا في الأشهر نحو قولك إذن أكرمك بالنصب لمن قال أزورك والإلغاء لغة ولا يحفظه إلا بعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه

البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجيزوا إلا الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على

من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدًا ولذلك نكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل قال في الهمع وقال في

التسهيل الغاؤها هو القياس لأنها غير مختصة وإنما أعملها الأكثر حملًا على ظن لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها

عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع

بالقسم ولا يقدح في نصبها نحو قوله إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب وإنما اغتفر الفصل به لأنه زائد جيء به للتأكيد فلا

يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وأجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل بلا النافية نحو إذن

لا أهينك لأن النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل وأجاز ابن عصفور والأبذي وغيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو

الدعاء والرضي بجملة الشرط والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو إذن زيدًا أكرم والأرجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع

ويلغى المضارع بعدها إذا تليت بالواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبار أن الرفع باعتبار كونها العاطف من تمام ما قبلها حتى بطل بعض الكلام

نعم النصب بحسب كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن ليس من تمام ما قبلها والرفع أجود وأكثر في لسان العرب قال تعالى

وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلًا فإذًا لا يؤتون الناس نقيرًا وقرئ شاذًا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني

أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوًا أو على الجملتين معًا جاز الرفع والنصب لتقدم

العاطف فقط وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أولى ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطف

على الفعلية رفعت وعلى الاسمية فالمذهبان تنبيهات الأول إنما اقتصر أكثر النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لأنهم لم يعثروا

على وقوع إذن بعد غيرهما مع حرف مالك في العمدة وشرحها ومن أطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم فيها صورة أخرى لم يذكرها

ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب بما بعد إذن بعد قول حكيته نحو قيل للقائل أزورك إذن أكرمك الثالث

اختلف في إذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفاء تشبيهًا لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لأنها كنون

من وإن نقل عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف ونقله للوقف عليها

وهو قول الجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الإنكار على من يكتبها بالألف قال أبو حيان وجد بخط الشيخ بهاء الدين

ابن النحاس ما نصه وجدت بخط شيخنا بهاء الدين بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول

أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحروف انتهى قال في الهمع ومن رجح كتابتها بالنون الزمخشري في

شرح الهادي انتهى وصحح ابن عصفور وابنه فوق التصحيح كتابتها بالنون فرقًا بينها وبين إذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال أبو حيان ولأن الوصل

بالنون وفصل الفراء فقال إذا عملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس بإذا الزمانية وأما إذا أعملتها فالعمل مميز فاعلها

وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرد فالظاهر الحق أن كتابتها بالألف وأن الوقف عليها بالألف وكذا رسمت في القرآن

وقول المبرد مردود برسم الصحابة بالألف على حسب الوقف ويختص على مثرغا قبرها قال ولا يستدرب بالتاء الا ما لعلها انتهى فهذا هذا التكميل النواصب

المضارع وينصب بأن مضمرة جوازًا أي إضمارًا جائزًا في موضعين أحدهما بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهذه الحروف

هي الواو والفاء وأو وثم إذ لم يسمع في غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون أخت بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني

أحب إلي من لبس الشفوف فنصب تقر بأن مضمرة جوازًا بعد الواو وأن والفعل في تأويل المصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة

وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن اللبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب لبس بلا لام ولو لما اقتصر على قولها فلما لم يتحقق إلا دراج فيه

تكميل نصب المضارع بأن مضمرة

وبعد لام كي أظهر أن يقترن بلا نحو أسلمت لئلا أدخل الجنة أو وجوبا بعد خمسة الأمر الجحود وهي المسبوق بكون منفي بما نحو ما كان الله ليعذبهم

احب الي من لبس الشفوف وبعد الفاء نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة على

توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا

وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير

اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا اوردت البقر فعافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر لانه متبوعها من القرب انتهى تصيبها

وانما اشعروا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه

صاحبها ليتضح عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض تشبيه وقوع الفعل بمخوف عنه فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر

البقر خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك سواء قم دحرج نحو قوله على سم صرح نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فلا يصحب الفعل لان الاسم المعطوف

عليه ماول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد لام كي وهي لام السببية وانما اضيفت الى كي لانها بمعناها وذلك اذا لم

يقترن الفعل بعدها بلا النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا سواء كانت

نافية نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة او زائدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز اضمارها لئلا يحصل الثقل بتوالي المثلين بنسبها الاول قال

ابن هشام في شرح الشذور وغيره نصوا على جواز ان بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل

فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير

قرة عين لهم فصارت عاقبة الامر انه كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الاتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم ونحو

ولا يرد شيء منهما على تفسير كلام المصنف لان كلا منهما داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد قال البصريون ينكرونها قال الزمخشري

التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا

وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام للاستعارة لما يشبه

التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى ويكون استعارة تبعية وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب

علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به فتسري علة الغائية عليه مجرى الاستعارة ولان العلية والغرضية لا توجد

بتبعية في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث سرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص

قال التفتازاني في المختصر واما اللام الزائدة فقال ابن ام قاسم ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي ولهم في

ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل

مقدر بالمصدر اي ارادة الله ليبين لينعقد من ذلك مبتدأ وخبر فان قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام للتعليل

ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو غير منوي لدليل وعلى هذا القول حذف اقتصارا فهو غير منوي ولم يتعلق به قصد

المتكلم بتصيير الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبر انتهى الثاني ما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام

هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وتجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام

كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين ان

لذلك دليلهم صحة اظهارها وكي بعدها فيظهر لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة قاله في التصريح وينصب

بان مضمرة وجوبا بعد خمسة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا او معنى منفي بما او لم مسند لما اسند اليه الفعل

المقرون باللام نحو قوله تعالى ما كان الله ليعذبهم ونحو لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس

الصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم

الخاص انتهى وما قاله ثبت العلاقة المجوزة للنقل والثاني اقرب وسماها البصريون مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فيما كان زيد

ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان للنصب للفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان

ليفعل رد على من قال سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة

بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تأكيدا كما اجاز ذلك في كي نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب

تنبيهات الاول ما ذكر من ضابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف النفي واتحاد المسند اليه هو الاكثر قال ابن هشام في المغني وذهب كثير من

الناس في قوله وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي

على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان

كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وذهب

بعضهم الى انها تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظننت

واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه وشرح بعضهم

ونصب مضمرة بعد ما بمعنى

نصب ما بعد معنى آخر ورده

وأو بمعنى إلى أو إلا كحتى لألزمنك أو تعطيني حقي وفا السببية وواو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب

الثانية قد ذهب إلى أنها تدخل في كل فعل نقله ... وفعل منفي نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب أن هذه لام كي لأنها أخلفت في الفعل الواقع بعد
لام الجحود وقد ذهب الكوفيون إلى أنها حرف موضع نصب على أنه خبر كان واللام زائدة للتأكيد والبصريون إلى أن خبر كان محذوف وأن هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير في ما كان زيد ليفعل
لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به في قول الشاعر ... ولم تكن الفصيح قد يصاب فصرح بالخبر الذي تعلق به اللام
اللام والفعل بعدها الثالث قال في المغني قد يحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد أي ما
كان جمع وقول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما انتهى الثاني أو العاطفة إذا كانت بمعنى حتى أو كان الفعل قبلها
ما ينقضي شيئا فشيئا أو بمعنى إلا الاستثنائية نحو لألزمنك أو تعطيني أي إلى أن تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي وسعيتها إلى ... نحو
لأنتظرنه أو يجيء والاستثنائية نحو لأقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما أي إلا أن يسلم لا يكون
أو للحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الأظهر أنهم لم يريدوا أن أو بمعنى إلى وإلا حقيقة بل رادوا أنها لأجل الأمر
وما بعدها من التكلم به غير محقق وما قبلها فالحكم بأن أحد الأمرين محقق لا محالة يستلزم أن ما قبلها يتحقق إلى أن يتحقق ما
بعدها وأن ما قبلها يتحقق كل وقت إلا وقت تحقق ما بعدها وما قيل إن أو وقت محذوف على الثاني وأن ما بعدها في محل جر على الأول
وفي محل نصب على الثاني من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا أنهم لم يعدوها من حروف الجر ولا من أدوات الاستثناء انتهى
وهو رد لما قال الرضي من أن أو إذا فسرت بإلى فما بعدها ليس بمصدر مجرور بها لأنها بمعنى إلى وإن فسرت بإلا فالمضاف بعدها محذوف
وهو الظرف أي لألزمنك إلا وقت أن تعطيني فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل أو انتهى وقال ابن مالك تقدير إلى أو إلا في موضع
أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل
مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها لأنتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار أو قدوم وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتل أو إسلام
وكذا العمل في غيرها انتهى الثالث عد ابن مالك في الكافية والخلاصة لكي بمعنى ثم أي غير واحد وهو أولى من إلى لأن لحتى معنيين
كلاهما معنيين كلا يصح هنا الأول الغاية مثل إلى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لأطيعن الله أو يغفر لي فإن هنا لا يصلح
لشيء من معنى إلى وإلا بل هي بمعنى كي الثالث ما ذكره من أن النصب بأن مضمرة بعدها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي إلى أن أو
ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الأول لأن أو حرف عطف لا عمل لها ولكنها
عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها والثالث فاء السببية أي التي قصد بها السببية والجمهور على أنها
عاطفة للمصدر المسبوك من أن المضمرة بعدها وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فأكرمك لتكن زيارة منك فإكرام
مني واستشكله الرضي بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب واختار هو أن
تكون الفاء للسببية دون العطف وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير زرني فإكرامك ثابت والرابع واو المعية أي التي
يقع موقعها مع وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على أنها عاطفة وحاصله
الرضي فقال إنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى
أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا
وأقوم ... ثابت أي في حال ثبوت قيامك وإما بمعنى مع أي قم مع قيامك كما قصد في مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد
الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية لكون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه في الموضع
الأول في الواو والفاء أنه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع وأجيب بأنه استند إلى جواز الحذف الخبر في لنا شعر أما بعد
أم لا تهدّ الاستفهام معقول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستئنافية بأن يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله ألم تسأل الربع القواء فينطق أي فهو ينطق كذا نقل قال ابن هشام
التحقيق أن الفاء في ذلك للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد
بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تأتينا فتحدثنا على ما تأتينا فما تحدثنا يجب الرفع وبالمعية الواو الاستئنافية والعاطفة نحو لا تأكل
السمك وتشرب اللبن فإن جعلت الواو استئنافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن أكل السمك وإخبارا بأنك تشرب اللبن فكأنك قلت لا
تأكل السمك ولك شرب اللبن وإن جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما إذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتي وقيد
الواو والفاء بقوله مسبوقتين بنفي محض وما ولا أو طلب احترازا عن نحو زيد يأتينا فيحدثنا وينهى عن خلق ويأتي مثله فيمتنع النصب
وأما قوله سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا فضرورة ويشمل النفي ما كان بحرف وفعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به
النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ولئن نعيد حاضرا فيكلمك أنت غير آت فتحدثنا وقلما تأتينا فتحدثنا لأن هذه الكلمة

مفعول معه

كوزة

في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم

مستعمل بعد

بجوز في فاكرمك ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وبمعنى الى او كي اذا اريد الاستقبال نحو اسير حتى تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة فان اريد الحال كانت حرف ابتداء

مستعملة بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترز بالمحض عن النفي التالي التقرير نحو الم تأتيني فاحسن اليك
انما الغرض الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وقد ورد منه منصوبا فلم اعاده منوزه
النفي وان كان بعد تقرير او لا نحو الاستفهام وعن النفي التالي ومعنى اخر نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا او النفي المنتقض بالا نحو ما تأتينا الا فتحدث
فيتسلط النفي على ما بعد الفاء خلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاء في احد الا زيد
فكرمته يا انه جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه ويشمل الطلب الامر والنهي
والدعاء والتحضيض والتمني والاستفهام وقوله مع الفاء نحو زرني فاكرمك وقوله نعم لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر
رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقوله هل انت
فيغفرا وقوله يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا وقوله فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومع الواو نحو قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان وقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا
عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ونبه على ان ذلك في النهي على التفصيل الا فلو نقض لم يجز النصب
نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب في نصب الفعل قال ابن هشام في شرح الشذور وشرط النصب بعد الاستفهام ان لا يكون باداة تليها جملة
اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك قائم فاكرمه وتنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا
فتشتمنا تقديره ما انت وال علينا فتشتمنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا تكون
كان ابدا للتشبيه ذكره ابن السيد وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها وحكي عن بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب
يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب بخصوصه فاكرمك ونحو
حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي فيها سامحه وفصل ابن جني وابن عصفور فاجاز النصب بعد اسم الفعل اذا
كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما احسن هذا القول بان يكون
صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في الترجي هل له جواب فينصب الفعل
بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب فلا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز
ذلك قال ابن مالك هو الصحيح قال نعم وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال نعم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع الى اله موسى في قراءة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تأويل الايتين بان النصب فيهما من العطف على التوهم لان خبر لعل
كثر في لسان العرب خوله ان عليه قال في الهمع ويمكن تأويل الاية الثانية ايضا على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف
على الاسباب على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعد فيهما منصوب
بالمخالفة بينهما والصحيح ما ذكره كما تقدم والخامس حتى اذا كانت بمعنى الى الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كي
التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به
الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى على نبينا وعليه السلام مستقبل الى تكلمهم بذلك وحكاية نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول فيقتضب تقديرا ان يقول مرادا به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه
علينا الا انه حكي استقباله بالنظر الى الزلزال بمعنى الى اي الى ان تغرب الشمس واسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة
وبعد ان الغاية هما اللتان ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثناء منقطع في الانقطاع ولعل تقدير
ثبوته فهو قليل ومما نسب على ذلك قول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا
حتى ابيد مالكا وكاهلا لان ما بعد فيها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وانما لم يتعرض المصنف لهذا المعنى لقلته لان هاهنا الى ما هو
المشهور فان اريد بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلت وانت في حالة الدخول او حكا
نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا الحالة الدخول فقد يؤول الاستقبال بالحال بان يكون
ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها لا امنع منه لذلك كانت حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا تبتدأ الجمل بعده وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلاثة شروط ان يكون حالا او مؤولا به كما
مر الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يكون يجوز
سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بدون الخبر ولا في كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال
ابن هشام في حاشية التسهيل الخفيف مسئلة حتى يا سهل طريق ان يؤول في المضارع بعدها لو وقع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب
نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه ما ذكره المصنف من ان النصب بان مضمرة بعد
هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو حرف بنفسها او يشبه الكلام على ذلك محله كتب المفردات ثم نعم فائدة من احكام

والجوازم نوعان فالأول ما يجزم فعلاً واحداً وهو حروف اللام ولا الطلبيتان نحو لينفق ذو سعة ولا تشرك بالله ولم ولما وكثر في النفي وأن الفعل
للمضي وتختص لم بمصاحبة أداة الشرط نحو إن لم تفعل وبجواز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان وتختص لما بجواز حذف مجزومها سماعاً نحو
قاربت المدينة ولما وبكونه متوقعاً غالباً كقولك لما يركب الأمير للمتوقع

انها لا يفصل بينها وبين الفعل وجوّز الأخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اتعد حتى عندك يجمع الناس وشرط ماض نحو واصحب حتى أن قدر
الله تعلم العلم وجوّزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى بالله يجمع الناس قال في الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل
اتفاقاً بين أن ولن وكي تمسكوا بأنها لا تقوى الناصبة بنفسها ولا يفصل بينه لعامل الحرفي ومحو كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام
وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الأول ما يجزم فعلاً واحداً
وظاهر أن المراد بقوله ما يجزم هنا وفي مقابله الآتي ما يجزم بالأصالة وإلا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا يتبعه وهو حروف لا غير بدليل
الاستقراء أحدها والثاني اللام ولا الطلبيتان أي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الأمر نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا
الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو لا تؤاخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن فالساً بعد الواو والفاء
وثم ويجزم بها فعل المتكلم مبنياً للفاعل سواء كان المتكلم مفرداً كقوله فلنقم فلأصل لكم أو معه غيره نحو قوله ولنحمل خطاياكم لأن المتكلم
لا يأمر نفسه وأقل منه جزمها فعل المخاطب كقراءة عثمان وأبي وأنس ورويس فبذلك فلتفرحوا وقوله لتأخذوا مصافكم والأكثر
الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو افرحوا وخذوا أو قوموا وأما إذا انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي أو الخطاب نحو ليقم زيد وكلاهما نحو
ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو قوله ولا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب
ولا تفصل عن معمولها بمعموله ولا بغيره وليس أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافاً لبعضهم ولا يستلزم التاء
والجزم بعدها بلام الأمر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافاً للسهيلي لأن ذلك دعوى لا يقوم على صحتها دليل وتجزمها
فعل المتكلم مطلقاً نادر كقوله لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها وقوله إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد وقولك لا أخرج ولا نخرج وما وقع
في الأوضح من التفصيل بين كونه مبنياً للفاعل فقليل أو مبنياً للمفعول فكثير ونظر فيه لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل
الغائب والمخاطب كثير قال الرضي على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال أبو حيان في الارتشاف الأكثر كونها للمخاطب ويضعف
كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وفصلها من معمولها قليل وضرورة مثلاً وحكاه في الارتشاف
ومنه قوله وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لأنه
شبيه بالفصل بين حرف الجر ومجروره وجوّز ابن عصفور والأبدي حذف مجزومها وإبقاؤها دليلاً نحو أكرم زيداً إن جاءك وإلا فلا
وهو حسن والثالث لم نحو لم يلد ولم يولد والرابع لما بعض الجمهور على أنها مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما في أما وقيل بسيطة وذكر
أي لم ولما في أمور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم للنفي والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما سيبويه وجوّز بأن المحافظة
على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني ولا قائل به والتصحيح لأنه منتظر وهو المضارع الواقع بعد لولا و
القول الثاني لا نظير له وتختص لم بمصاحبة أداة الشرط نحو إن لم تقم أو بجا لما فلا تصاحبها فلا يجوز إن لما تقم قال الرضي كأنه لكونها
فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله ويريد بشبه الحرف أسماء الشرط لكن تقول من لم يكرمني أهنه ولا تقول من لما يكرمني
قال إنها مبنية وهذا التفريع منه بأن حرف الشرط هو الجازم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل إن لم تقم وليس كذلك انتهى وعلل ذلك غيره
بأن الشرطية تليه مثبت لم تقول إن قام بإيقاع وبلمية مثبت لما لا تقول إلا قد قام زيد فتقول بين النفي والإثبات ولما لم تقع
بعد الشرط لأنها تقتضي تحقق وقوعه وتنتهي عن الحال والشرط يقتضي احتماله وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال قاله المصنف في التصريح و
تختص لم أيضاً بجواز انقطاع نفيها عن الحال لأنها لمطلق الانتفاء فيكون المتصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شقياً ولغيره نحو هل لم يكن
ثم كان بخلاف لما فلا يعني لما يكن وقد يكون وذلك لأنها امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه
يعني في الماضي ثم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي إلى الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الأندلسي اختصاص
لم بذلك لما سيأتي في جواز الانقطاع قال الرضي وفي اللمع ما قاله النحاة ويختص لم أيضاً بأنها قد تفصل عن الفعل وقيل لا كقوله لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وقد ينصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم
ألم نشرح بفتح الحاء وقوله في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك للحمل على لن قال ابن هشام وفيه نظر
لأن لن تحل هنا وإنما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب وتختص لما بجواز حذف مجزومها الدليل اختياراً نحو قاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قوله وإن كلاً لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد
النون أنه يريد لما أي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب لكنه قدر لما يهملوا أو يتركوا قال ابن هشام الأولى أن يقدر لما يوفوا
أعمالهم لأن ما بعده دليل على أن التوفية لم تقع وإنما ستقع ولا يفصل متوقع الثبوت ولا يجوز حذف مجزوم لم إلا في الضرورة كقوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الأعارب إن وصلت وإن لم أي وإن لم تصل وإنما جاز ذلك في لما دونها لأن لما تقوم بنفسها أنسب بها لكونها مركبة من لم وما
فكان ما عوضاً من المحذوف قال أبو حيان قال غيره لأن شبهها وهو قد يفعل نحو ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكأن قد وتختص لما
أيضاً بكون منفيها متوقعاً ثبوته غالباً لا لازماً كقولك لما يركب الأمير للمتوقع ركوبه أي إلى الآن لم يركب وسوف يركب بخلاف لم فلا يكون

ومنها ما يجزم فعلين وهو إن وإذ ما وأيّ ومتى وأيّان وأين وأنّى وحيثما ومن وما ومهما فأمّا الأولان فحرفان والبواقي أسماء على الأشهر وكلٌّ منها يقتضي شرطًا وجزاءً ماضيين أو مضارعين فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم

منفيهما غير متوقع في غير الغالب نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم ولاختصاص المنفي بها بذلك غالبا بالنسبة إلى المستقبل وأما بالنسبة إلى الماضي فهو ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع أن تقول لمن يتوقع قيام زيد لم يقم أو لما يقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم قال رحمه الله تعالى القسم الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو إحدى عشرة كلمة وهي إن أم الباب لذلك قدمها وإذ ما وأنكر القوم الجزم بها وخصوه بالضرورة وهما موضوعتان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وإن تعودوا نعد وإذ ما تقم أقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى أضع العمامة تعرفوني وأي وهي بحسب ما تضاف إليه فتكون للعاقل نحو أيهم يقم أقم معه ولغيره نحو أي الدواب تركب أركب وللزمان نحو أي يوم تصم أصم وللمكان نحو أي مكان تجلس أجلس وأيان وهي كمتى نحو قوله أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا وأين ... معنى الشرط نحو أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله خليلي أنى تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للأخفش ولا من ما ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي أن يكتب بالياء كحبلى وعلى القولين الأخيرين ينبغي أن يكتب بالألف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أنواع ما وضع لمجرد التعليق وهي إن وإذ ما وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وأيان وما وضع للمكان وهو أين وأنى وحيثما وما هو بحسب ما يضاف إليه وهو أي فالأولان وهما إن وإذ ما حرفان والبواقي أسماء على الأشهر أي أشهر الأقوال الثلاثة أن الأولين حرفان والبواقي أسماء أما القول بحرفية إن فمجمع عليه وأما إذ ما فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها اسم ظرف زمان وأصلها إذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنه نزع ذلك المعنى البتة واعترض عليه بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب معناه إلى المضي مع بقائه على أصله فالأولى في الجميع ... واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب فصارت حرفا قال ونظير ذلك أنهم لما ركبوا حب مع ذا في لا حبذا أبطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة ... كلها اسما بالتركيب فخرجت عن أصل وضعها بالكلية. وأما البواقي غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه إلا مهما فقال الجمهور إنها اسم والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فالضمير المجرور في به عائد عليها ولا يعود الضمير إلا على الاسم وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف. تنبيهات الأول فهم من كلامه أن الجزم بإذ ما غير مخصوص باقتران ما بها كما لفظ به وهو كذلك على الأصح خلافا للفراء في جواز الجزم بها بدونها قياسا على إن وأخواتها وأما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى وأجازه الكوفيون في من وأنى وقسم يجوز فيه الأمران وهو أين وأي ومتى وأيان ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد تهمل إن حملا على لو كحديث فإن لا تراه فإنه يراك ومتى حملا على إذا كحديث البخاري وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال أبو حيان وهذا شيء غريب الثالث سقط للمصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو إذا وكيفما ولو لأن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله وإذا تصبك خصاصة فتجمل وفي كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك وأجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا على غيرها وخصه قوم بحال اقترانها بما وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلا ومن أجاز خصه بالشعر كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا وهذه الأدوات كل منها يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا وهو لغة العلامة وسمي به الفعل الأول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال أبو حيان والتسمية وجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه مترتبا على فعل آخر فأشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الأول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل انتهى. تنبيه ما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والأبذي واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنا لم نر ما يعمل عملين إلا ويختلف كرفع ونصب وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان للتعليق حكم آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ قاله الأخفش واختاره ابن مالك لأن الشرط مستدع للجزاء بما أحدث فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بأن النوع لا يعمل في نوعه ... وإنما يعمل ... وهو أن يتضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافعا نقله ابن جني عن الأخفش وفيها أقوال أخر لا نطول بذكرها فإنه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين أو مضارعين حال من الشرط والجزاء وكان ينبغي أن يقول أو مختلفين فإن كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وإن عدتم عدنا وإن كانا مضارعين أو كان الأول فقط مضارعا والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وإن تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا وأما قوله يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع بالرفع فاختلف في تخريجه ... فقال المبرد إنه على حذف الفاء ... سيبويه ... أن يكون قبله ما يطلبه نحو إنك في البيت ...

... وأين وأنى وحيثما هي موضوعة للمكان ثم ضمنت

وان كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية
او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى ان اقوم او فقد قمت

ان يكون على التقديم والتأخير وحيث لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء ويجوز العكس وقيل ان كان الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى
التقديم والتأخير وحيث لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء ويجوز العكس وقيل ان كان الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى
التقديم والتأخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة وان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ويحوج حذفه ويجعل المذكور
دليله حذف لا عمل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب مثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لان الاداة اهملت في لفظ الجزاء ثم جيء بالجواب ماضيا كانه
هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز واجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك ورد على الجمهور محتجا بالحديث وبقوله تعالى ان نشأ ننزل
عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث
بانه يجوز بالمعنى روايته وليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا
والاول ماضيا فالوجهان جائزان الجزم والرفع فالجزم على ان الجازم هو اداة الشرط كقوله تعالى من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف
العامل عن العمل لمانع والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير
وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل انه المرفوع هو الجواب وانما هو دليله وهو موضع من تقديم والجواب محذوف والاصل في المثال فقولك ان قام
زيد اقوم ان قام زيد وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه
لا محل له لانه مستأنف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخواك بالرفع
لا غير وعلى الثاني ويقعد اخواك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها تنبيه حكم المضارع المنفي بلم اذا
كان شرطا حكم الماضي لانه يجزم بلم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم تقم اقوم واقوم بالوجهين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء
لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى التسبيب قيل ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها
التعقيب من غير مهلة كما ان الجزاء متعقب على الشرط كذلك وهذا الضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق اليه ابن مالك قال
ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو ستة ذكر المصنف منها اربعة بقوله كان يكون اي الجزاء جملة
اسمية يحتمله للصدق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا ومثل لذلك على
طريقة اللف والنشر المرتب فقال نحو ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله
قوله فمن يؤمن بربه فلا يخف فيمن قرأ بالجزم على ان لا ناهية او ان تقم فعسى ان اقوم ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى
ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال المقرون بقد تقديرا نحو قوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت والذي لم يذكره المصنف ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله
وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كالنافية نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذي
حنق لظاه علي يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وانهم كلما
اذا امتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك وان اقترن بها فعل خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدأ محذوف وفي
لولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك لتقدير زائدة في تقدير لكن العرب التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم انه غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
ومثله قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى ووقع لابنه في شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب والاول هو التحقيق بينهما
الاول تنبيه اطلاق المصنف ان الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضيا للفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولي وابن مالك وابن
هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع القول بان الشرط سبب والجزاء مسبب فاذا الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المعنى فكيف
الماضي المستقبل وهذا مما الاشكال اليه واجاب ابن الحاجب مع التزامه هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون
الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا
عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمني فقد اكرمتك بالامس والجواب لا يستحيل تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن
الاخبار بذلك مسبب عنه ومعنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك او فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك وقوله
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فبيانه ان الاية جيء
بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيها فكان استقرارها مجهولا او مشكوكا سببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل ان اعلموا
انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون الجملة لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار النعمة ليس سببا للثاني وقال الرضي
ان الشرط سبب والجزاء مسبب في ما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان الطلب مقدر مع قصد السببية نحو زرني اكرمك ولا تكفر تدخل الجنة وعرف ومنع لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى

وقال في موضع اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء
ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنى فلا يعترض بقول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول
الثاني قد يحذف الفاء في ندور كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في ضرورة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها
في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية
من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية
عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا يقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب
جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية
او مصدرة بان تعينت الفاء نحو ان اطاع زيد فسلام عليه وان قام زيد فما قام عمرو وان قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انقضت جملة الشرط
والجواب ثم جيء بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فيجوز جزمه بالعطف على الجواب لجزمه لفظا او محلا ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا
وهو قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس
بالنصب وان توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالواو او الفاء قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس يجوز حذف ما علم من شرط
او جواب لكن يشترط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان
يكون شرطه بلفظ الماضي او المضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم باية فافعل
ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان
خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذا فتنفعني وزوجته وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن
عصفور قال ابو حيان ولم ينص غيره على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز انتهى المغني هذه مسئلة تتعلق بهذا الباب ويجزم الفعل
المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة هي وفعل الشرط مع قصد السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن الطلب
المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني اكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب هو زرني وقصد به السببية فجزم
بان مقدرة والتقدير ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير الا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة
والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا
تصب خيرا والتحضيض نحو هلا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك ان يكن لي مال انفقه وان تنزل
عندنا تصب خيرا وان تأتنا تحدثنا قال ابو حيان في الارتشاف ويجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفا
تا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر تنبيهات الاول لا فرق في الامر بين ان يكون صريحا كما تقرر او مدلولا عليه بخبر نحو اتقى الله
امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق واسم فعل كقوله مكانك تحمدي او تستريحي اي ان تثبتي تحمدي وبجملة اسمية نحو [illegible] بيتك انزلك اي ان تجبر [illegible]
انزلك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامر معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب
عليه الثاني ما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب
لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب السيرافي
والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه
وصححه ابن عصفور وقال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين
تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه
والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او نعت
نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع والاستئناف نحو لا تذهب به تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قوله
لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون
التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في
ذلك قبل من الكوفيين فاطبق فاجاز والجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل
النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله من اكل من هذه الشجرة
فلا يقرب مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس مع
النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب بضرب مدغم ويؤذنا بدل من يقرب ويصبك من تشرف او تطاول قال في التصريح

فصل في افعال المدح والذم وكذا افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس

وفي هذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النهي نحو ما اتيتنا تحدثنا انتهى تنبيهان الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي
وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير الشرط مجردا بعد النهي والكسائي
اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت لا نزاع للجمهور في صحته وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع للكسائي في امتناع النهي لا
تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان شرط المقدر ان يكون مثبتا اي فان تدن لم يناسب
النهي فجعل دليلا عليه ولان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك
صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي اجازته الجزم انه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على
القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا في نحو لا تكفر تدخل الجنة نافية كالجزم مبنيا المرادي وابن هشام وغيرهما مثل قولهم
في المثل مالك في الامر وشرط جزم بعد نهي ان يصح ان قبل لا دون تخالف يقع ان المراد ان يصح ان قبل لا والنافية وعلى نحو تلك شرحه الشاطبي
الثالث قضية اقتصار المص على ما ذكره من الجواز للفعل والطلب وللفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون
جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني اكرمه واختاره ابن
مالك قال الشاعر لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه تقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع
وانشد المرزباني وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم
افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يدل على المدح بالتجوز نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت
والذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم
العامين اي الذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل
وانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان انشاء المدح او الذم والحال انه لا يقصد اللفظ وليس المدح بوجود
في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته الموجودتين
خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة فقال نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا لمعنى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار
بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه
من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء في كم الخبرية ورب هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وافرده بمزيد قال الرضي
وفيه نظر اذ هو الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال
لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث
الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان ما لتعميم اي الجودة المحكوم بثبوتها
خارجا وحاليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا
وجدناه صابرا نعم العبد ونحو بئس للظالمين بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون
في الامر المبر وقد يقال نعم وبئس بسكون العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا له شاهدا ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا
قال نعم ان الله نعما يعظكم به ويقال في بئس بيس بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم
والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية ثم نعم بفتح الفاء
وسكون العين والقول بفعليتهما مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب وفي
الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المراة حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما
كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير على بئس العير ونعم الدنيا تنفي بعير
السير هنا بقوله شيء يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بحذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما
والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وبعير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية الحال
وحقيقتهما طريقة اخرى وهي التي حررها ابن عصفور في شرح الايضاح وبناها على نتائج المناظرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما
الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول هما اسمان محكيان بمنزلة تأبط
شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم
عمرو رجل نعم الرجل وبئس الرجل فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد
وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في النبذة المرضية الخلاف في فعلية نعم وبئس قد نقله الاصحاب
في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان لا يرفعهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على
المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وبأسا فالمدح

افعال المدح والذم

نعم السير

وكلٌّ منهما يرفع فاعلاً معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرفٍ بها أو ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييزٍ ثم يذكر المخصوص مطابقاً للفاعل ويجعل مبتدأً مقدَّم الخبر أو خبراً

ملحقة بنعم وبئس فإنهما في الأصل فَعِل بالفتح فحولتا إلى فَعُل بالضم وضمنتا تعجباً قاصراً ثم ضمنتا معنى نعم وبئس من التصرف وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب
منه فإنه يجوز استعماله على فَعُل بضم العين إما بالأصالة كظرف وعلم أو بالتحويل من مفتوح العين ومكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس
في إفادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص على ما يأتي بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها إلى فَعُل بل تستعمل
استعمالها باقية على حالها وكل منهما أي من نعم وبئس وساء ومثلها مما يجري مجراها يرفع فاعلاً مظهراً معرفاً بأل نحو نعم المولى ولبئس المهاد وساء
الرجل أبو جهل ونعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واختلف في أل هذه فقال الجمهور هي جنسية ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله
ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو الأشهر ونقله
ابن إياز في شرح الفصول عن الجمهور وعبد القاهر الجرجاني ونسب إلى سيبويه ورد بأنه يؤدي إلى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس
الرجل عمرو وقيل للجنس مجازاً لأنه لم يقصد غير مدح معين أو ذمه لكنه جعل جميع الجنس مبالغة وقال قوم هي عهدية ثم اختلفوا فقيل
عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر وقيل
عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فإذا قلت نعم الرجل زيد فكأنك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون
والجزولي والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ومضافاً إلى المعرف بها أي بأل
نحو ولنعم دار المتقين ولبئس دار المتكبرين [illegible] أو مضافاً إلى مضاف إلى المعرف بها كقوله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب وقيل
أو مضافاً إلى ضمير عائد إلى معرف بها كقوله فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى النكرة
كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل الجواز عن الكوفيين وابن السراج وخصه بعض البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد
نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد ولكنه أقل من المضاف كقوله نياف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم [illegible] الأول وندر
الفاعل اسم إشارة متبوعاً بذي اللام ومثلها ومضافاً إلى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حياً ناصراً وقول سهل بن حنيف شهدت
صفين وبئست صفون وقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا إن كان كذا وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي باطراد المضاف إلى اسم الجلالة وغيره مما قل ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمر وإلى
مفسره الثاني بأن كلاً من نعم وبئس يرفع فاعلاً مبني على مذهب البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما وأما جمهور الكوفيين القائلون
باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعاً عندهم لنعم إما بدلاً أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح كأنك
قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين نعم وأخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل بمعمول
هذا الفعل الملحقات [illegible] قال وورد الفصل بإذن ومن الفصل في قوله بئس أبا داعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا أو ضميراً مستتراً
فيه وجوباً مفسراً بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتذكير وفرعهما غالباً في الوجود قابل لأل فلا يقال نعم شمساً هذه
لأن الشمس مفردة في الوجود ولا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل فلا يقال نعم أفضل منك زيد لأنه خلف عن فاعل معرف بأل فاشترط
صلاحيته لها وقد يحذف عند فهم المعنى كقوله من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت السنة فأضمر الفاعل على شريطة التفسير و
حذف المميز للعلم به ونص سيبويه على لزوم ذكره وممن أجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهات الأول اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين
الفاعل الظاهر على أقوال أحدها المنع مطلقاً لزوال الإبهام برفع التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقاً وعليه المبرد وابن
السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الإبهام لأن التمييز قد يؤتى به للتأكيد وقد ورد ذلك قوله والتغلبيون
بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت [illegible] الثالث التفصيل وعليه ابن عصفور فإن أفاد التمييز ما لم
يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز هنا أفاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهامياً وإن لم يفد امتنع
الثاني ما حكاه المصنف من أن الفاعل في نحو نعم رجلاً زيد ضمير وأن المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء إلى أنه
لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وأما المنصوب فعند الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل
نعم الرجل زيد ويمتنع عندهما [illegible] زيد وأجازه الكسائي [illegible] الجمهور ويدل لقولهم نعم رجلاً كان زيد فأدخلوا
الناسخ وحق الفاعل أن يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل مطابقاً للفاعل في الإفراد والتذكير
وفرعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لأنه قائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تأخيره عن المخصوص
إلا في ضرورة خلافاً للكوفيين وعلى مذهبهم بنى الحريري قوله في الملحة تقول منه نعم زيد رجلاً وبئس عبد الله منه بدلاً والسر في ذلك
أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستغرق تحقيقهما سلكوا بهما في الأمر العام
طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤوا بعد الفعل بما يدل على الخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص
به لا على سبيل الإجمال لكونه فرداً من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم إليه ثانياً على سبيل التفصيل فيحصل
من تقوية الحكم ومزيد التقرير ما لم يحصل بدون ذلك لا سيما واختلف في رفع المخصوص فقيل يجعل مبتدأ مقدم الخبر وهو جملة قبله وجعل

علم التركيب قال الكسائي يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو نعم فيك زيد رغب قال أبو حيان [illegible] ما يدل له [illegible] وبئس

ومخصوص المبتدأ نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد ومنها حب ولا حب وفعلها كنعم وبئس والفاعل ذا مطلقا

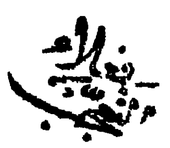
خبر المحذوف المبتدأ وجوبا فتقديره نعم الرجل هو اي الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن الحروف وابن البادش يتعين الاول وقيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور وقال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا يحذف خبر الا ومحل ذلك محذوف ومحله مشغول بشيء يسد مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا يلزم البدل بلازم ويشمل المصرح كالاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات وساء رجلا زيد وتقول نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرأتان الهندان ونعم امرأتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النساء الهندات ونعم نساء الهندات وتمرن على ذلك تنبيهات الاول للمخصوص احكام لم يذكرها المص طلبا للاختصار ولا بأس بذكرها فمنها انه يطلب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل يقع مباينا له اول كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل المثل والذين مباين له فاول وصفت المثل بالذم وجعل مبتدأ امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيأول بحذف مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار عن الفاعل ومنها انه قد يدخل ناسخ نحو نعم الرجل كان زيد وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعول ظن ومنها انه يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فتعين كونه مبتدأ على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز ان يكون مبتدأ والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف ان دل دليل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يجوز اذا تقدم ذكره والاكثر على عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهي ان كانت اسما فوفاق نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا نحو نعم الصاحب يستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وغالب ان كان الفاعل ما نحو بئسما اشتروا به وقليل ومنها كالمثال المذكور وعند ابن مالك اقل منه ان يحذف المخصوص وصفته ويبقى معلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقاما مقول فيه امرس امرس فحذف المخصوص وصفته وابقي معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان يلحق نعمت وبئست مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء واحد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد تقدم في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث فيه الثالث يجوز في فاعل فعل الجاري مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لماما ونحو فهم زيد والزيدون كرموا رجالا انظر الساعين من نعني النحو ومنها اي من افعال المدح والذم حب ولا حب وفعلها كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محبوبا لا من حبب بفتحها ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف تنبيه دخول لا النافية على حب لا يجاوزه اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا يعلم في شيء من المعين جنسا ولا يكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابن الحسين وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي حب ولا حب ذا مطلقا اي في حال الافراد وضده والتذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل تقول حبذا زيد ولا حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال لا حبذا اهل الملاعب انما ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لان ذلك الكلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يكسر التاء وافرادها ونسب هذا القول للخليل وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حبذا امرأة وتسا فالمشار اليه مذكر مفرد حالا واقيم المضاف اليه مقامه ورده ابن العلج بانه لم يسلط تغيير وقت وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز نحو حبذا زيد رجلا فائدة انما لم يتغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به فلو تطرق تغيير الى المثل كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه بالمجازية للمشبه ولو وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الا الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو بلغ اللبن ما الصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقال بعض المحققين تمام المثل التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان المذكر المخاطب الذي ضرب له المثل يشبه المخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء تنبيه ما ذكره المص من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو مذهب سيبويه وابن خروف وابن كيسان وابن مالك وذهب الخ ...

ويلي المخصوص وإن تقدّم فاعلها أو بعده تمييز أو حال على وفقه نحو حبذا الزيدان وحبذا زيد راكبا وحبذا امرأة هند فصل فعلا التعجب فعلان وضعا لإنشاء التعجب وهما ما أفعله وأفعل به ولا يبنيان إلا مما يبني منه اسم التفضيل

حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غيره لك نعم ذهب قوم منهم الأخفش وخطاب إلى أنهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا
وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور إلى أنهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول إلى سيبويه قلت وقد مضى ما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفيته إنما النصريح باسمية حبذا والتنبيه عليه
واستدل القائلون ببقاء حبذا على أصلها بأن الأصل عدم التغيير وبأن دخول ما يختص بالأفعال على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا أي حبذا
دينا محمد نفى ولم يتغير المعنى ولا يفعل تلك بحوانيتها والحوائج من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب استدل من ادعى غلبة الفعلية بقولهم فيما
حكي لا تحبذه وبجواز إلغائها بعضا وورد بجواز حذف المخصوص كقوله ولولا حبذا ولا الحيا وربما سخت الحياة من لبس بالمتقارب أي لاحبذا الحال التي معك ولو
كان فاعلا لم يجز لأن الفاعل لا يحذف وضد فرد وأما حبيذ فمضارع حبذ إذا قال المحبذ الامضارع حبذ واستدل من ادعى الغلبة الاسمية بأنه
العربية من دخول يا عليها من غير استيحاش كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل الساج وطرق

من جبل م

مثل ملاء النساج ويفصل الفضل بين حبذا ابن حب في بعد تصرف ذا بحسب المشار إليه وبعده أي بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه
أنه لا يفصل بين حب وفاعلها وإن جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لأن نعم هي الأصل المتفق عليه في الباب يجوز في الأصول لقوتها ما لا يجوز
في غيرها قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ولا يتقدم على حبذا بجملتها وإن جاز في نعم إيثم الحاجز وكذا بها جارية مجرى المثل كما تقرر ولا يتوهم من
قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الإخبار بأن زيدا أحب أو إن كان توهما بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقوله كبير الاحبذا يا عزة ذلك
الشايم وتمييز وحال كما سيأتي واختلف في إعرابه فقيل هو مبتداء والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم إن قلنا أريد الجنس
مبتداء الثناء وتمييز وحال كما سيأتي واختلف في إعرابه فقيل هو مبتداء والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم إن قلنا أريد
الجنس وقيل مبتداء محذوف الخبر وقيل عكسه ورجحهما ابن عصفور وقيل يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد
بمجيئه نكرة واسم الإشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان أحيانا وقيل بدل من ذا ورد بأنه على نية تكرار
العامل وهو لا يلي حب وأجيب بعدم اللزوم بدليل تلك بين ويليك أن تأتي قبله أي المخصوص أو بعده تمييز أو حال على وفقه أي المخصوص في الإفراد
والتذكير وفروعهما لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه غير المخصوص في الحكم بوافقه بذكر أمثلة حبذا أحمد ذهبنا نحو حبذا الزيدان مثال حبذا
إذا كان بعده المخصوص دون تمييز أو حال ونحو حبذا زيد راكبا مثال كان بعده حال على وفقه في التذكير والإفراد ومثله حبذا الزيدان
راكبين والزيدون راكبين وكذا تأتي بالحال قبل المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد وراكبين الزيدان أو راكبين الزيدون وذو الحال
ذا لا المخصوص لأن المخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح أو الذم لفظا أو تقديرا أو الركوب في نحو الأمثلة المذكورة من تمام المدح نحو حبذا امرأة هند
مثال لما قبله تمييز على وفقه في التأنيث والإفراد ومثله حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا إذا كان بعده تقول حبذا الهند
امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء وإنما جاز هنا تأخير التمييز عن المخصوص في التعدد دون نعم وبئس كما مر لأن التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا
هنا لا عن الضمير المستكن فيفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب إثباته ثم أحيانا في نعم والعامل في الحال
والتمييز حب اتفاقا وإن كانت غير متصرفة لأن الحال والتمييز يكفيهما رائحة الفعل وهل يعمل في غيرهما قال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم عليه إلا بالسماع قال
غيره يعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كراما له وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر الذي هو غير متصرف فلا مصدر
لها تنبيهات الأول ما ذكره المصنف من أن المنصوب بعد المخصوص وقبله يكون تمييزا أو حالا هو الحق وقال الأخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا



وأبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وأبو حيان الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا
نشاء به في أوجه البراهين وإعلانا فحال وإلا فتمييز والمصنف جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل أنه قائل بقول ابن عصفور ويقول أبي حيان الثاني
الثاني اختلف في الأولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتأخيرهما عنه فقال الفارسي الأولى التأخير وقال ابن مالك الأولى التقديم
وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف أحسن هذا فصل في الكلام على فعلي التعجب وهو انفعال
يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ويخرج عن نظائره ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لأنه سبحانه لا يخفى
عليه خافية وما ورد منه من كلامه عز وجل كقوله فما أصبرهم على النار مصروف إلى المخاطب أي حالهم يجب أن يتعجب منها والتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها
ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان الله إن المؤمن لا ينجس وقولهم لله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع
وهو صيغتان بوّب لهما فعلا التعجب وحدهما المصنف بقوله فعلان وضعا لإنشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لأنهما ليسا لإنشاء التعجب بل لا
ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لأنهما وإن كانا فعلين للإنشاء فليسا لإنشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فإنهما وإن كانا فعلين لإنشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة وهما أي فعلا التعجب ما أفعله وأفعل به نحو ما أحسن زيدا
وأحسن بزيد ولا يخفى أن فعلي التعجب ما أطلقين على هاتين الصيغتين بجملتهما فالقصد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان إلا مما
يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ منه أفعل لغير تفضيل فلا يبنيان
من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما أكلبه ولا ما أحمره وشذ ما أقمنه وما أجدره بنوا الأول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو

ويتوصل إلى ما فقد بما أشد ونحوه ولا يتصرف فيهما وما مبتدأ اتفاقا وهل هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها أو
موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف خلاف وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة ومفعول
عند الأخفش

مدبر بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا فلا من غير ثلاثي والمزيد فيه قياسا كان حرفه ثلاثيا كما هو اصطلاح النحويين وشذ ما أعطاه للدراهم وما أولاه
بالمعروف وما أتقاه وما أملأه القربة لأنه من اتقى ومن استلأت ولا من بينه كالألوان والعيوب وإن كان سمع شيء منها وملا وهي ما أشد مثلا ولا من ناقص ولا
من جامد وشذ ما أعساه وأعس به أي ما أحقه وأحقق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما أحضره من
التحين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لأنه من أحضر مبنيا للمفعول ولا من مصوغ منه أفعل لغير تفضيل وذلك لتشابههما أفعل
التفضيل من حيث إن كلا منهما للمبالغة والتأكيد وتشابههما في الوزن تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط وهو أنه لا يبنى
إلا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فإنك تقول أنا أضرب منك غدا ولا يتعجب إلا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه أما الحال الذي
لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها انتهى ويتوصل إلى ما فقد بعض الشروط المذكورة
إذا أريد التعجب منه بما أشد وأشدد أو نحوهما تامة ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بعد ما أشد ونحوها مجرورا بالباء بعد أشدد ونحوه
في الأول ما أشد وأضعف دحرجته وانطلاقه وبياضه وعوره وفي الثاني أشدد بدحرجته وانطلاقه وبياضه وعوره ونحو ذلك
المنفي والمبني للمفعول نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب بالبناء للمفعول وأكثر بأن لا يقوم وأعظم بما ضرب أما الفعل الناقص
فإن قلنا له مصدر وهو الصحيح أي بمصدره فنقول ما أشد كونه جميلا وأشدد بكونه جميلا وإن قلنا لا مصدر له أي له مصدر مؤول نحو ما أكثر
ما كان محسنا وأشدد بما كان محسنا وأما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص التوصل بنحو
أشد وأشدد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاها نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو وأشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما أي في فعلي التعجب
المذكورين قال ابن مالك اتفاقا ولا يرد عليه نحو هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا لأنه قياس من لم يسمع ولا يفتح ذلك لما
وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع لعدم تصرفهما امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما
وبين معمولهما فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن وقيل إن بزيد معمول وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن يا ربه بعمرو
ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع وذهب الفراء والجرمي
والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقولهم
وقوله أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك
في شرح التسهيل لا يقال ما أحسن في المسجد معتكفا ولا أحسن عندك بجالس وأما ما في ما أفعله فاسم مبتدأ اتفاقا أما كونها اسما فلأن في أفعل
ضميرا يعود عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأما كونه مبتدأ فلأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها فيل وما روي عن الكسائي
من أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ ولا يلتفت إلى الإجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب أو للإبهام وما
بعدها في موضع رفع أو هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا محل له من الإعراب والخبر محذوف وجوبا فتقدير ما أحسن
زيدا الذي أحسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالأول والأخفش بالثاني وله قول آخر بأنها نكرة موصوفة وما بعدها
صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم ورد قوله بأن فيه التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده ولا نظير له وقال الفراء
وابن درستويه هي استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بأن مثل ذلك لا يليق إلا بالأسماء نحو وأصحاب الميمنة ما أصحاب
الميمنة وما ملازمة للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل والأصح ما ذهب
إليه سيبويه والجمهور لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة
المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا ريب أن الإنسان إذا أعلم بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا
الاختصاص فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا الإبهام وما بعد الباء من أفعل به فاعل لا أفعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة
قالوا وإن أفعل لفظه الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل فعل ماض على وزن أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير أي صار ذا غدة والباء للتعدية فغيرت صيغته
إلى الأمر ثم زيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ لتصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها
بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح وضعف هذا القول من أوجه أحدها أن استعمال أفعل للصيرورة قليل وليس بقياس الثاني أن فيه
التكلم بالصيغة الآمر بغير أمر ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وإنما المطرد عكسه بالرابع جعل الأمر بمعنى الماضي ولم يعهد
وإنما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق وما بعد الباء مفعول به عند الأخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين
وهي أي الباء للتعدية أو زائدة في المفعول به كما في تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ومبنى هذين الوجهين على أن الهمزة في أفعل للتعدية
أو للصيرورة فإن كانت للتعدية وهو الأولى لقلة همزة الصيرورة فالباء زائدة ولا يجوز أن تكون للتعدية وإلا لاجتمع حرفا تعدية وفضل هذا
يكون أحسن في قولك أحسن بزيد أمرا من أحسنت زيدا أي جعلته حسنا والأصل أن تقول أحسن زيدا أي اجعله حسنا ثم زيدت الباء فقال أحسن بزيد
وإن كان للصيرورة كما أجازه الزجاج فالباء للتعدية والأصل أحسن زيد أي صار ذا حسن ثم جيء بباء التعدية فقيل أحسنت بزيد أي جعلته صائرا
والحسن ... الأمر من ذلك صير بزيد صائرا أحسن فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا كذا مستفاد من صيغة أفعل التي همزتها بمعنى الصيرورة ...

... أفعل ... الأمر ... الماضي ... الصيغة ... صيغة ... الأمر

وهي للتعدية لو زائدة أفعال القلوب أفعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت من ظن أو يقين فتنصب المبتدأ

أفعل كون ما بعد الباء مفعولا به أو حقيقة لا ينبغي المنافيه كما قال سيبويه ونعم ضمير كما في كل مثال الدرر اختلف في مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين
الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن كما تقول الحسن بالحسن زيد أي ما سروا ترنم ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف
ومما يجيء واتهم نحو نقول أحسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حال إذا راحة الآن نقول معنى خطاب الحسن قد مجي وقال الفراء من الكوفيين
والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير للمخاطب أمر لكل بأن يجعل زيدا حسنا أي يصفه بالحسن فكأنه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لسانا قائلا فقل قال
الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وإنما التزم إفراد الضمير على هذا القول لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا
تغير كما تقدم تنبيهات الأول ما ذكره المصنف من أن أفعل بفتح العين وأفعل بكسرها فعلان هو الصحيح أما أفعل بكسر العين فأجمعوا على فعليته و
شذ ما ذهب إليه ابن الأنباري فقال إنه اسم قال المرادي ولا يصح وأما أفعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائي
من الكوفيين بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول
به وقال بقية الكوفيين هو اسم بقول العرب ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير من حيث إن التصغير من خصائص الأسماء وأجيب بأنه شاذ وقد مر الكلام على ذلك
وعلى قولهم ففتحته فتحة إعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للابتداء مقتضى عندهم نصبه إذ أفعل إنما هو في المعنى وصف لزيد
لا لضمير ما وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لأن أفعل وصف قاصر فأشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثاني ربما يتوهم من قولهم
وأفعل به لزوم الإتيان بالباء الزائدة مطلقا وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف الباء إن كان المتعجب منه أن المصدرية و
صلتها كقوله وقال نبينا أن تكون لعل ما أي بأن تكون دونات لسدة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره
عسى أن يقوم انتهى وفي الارتشاف أن الباء زائدة لازمة إلا مع أن وصلتها فإن دخلتها ونحا لنهاية لا يجوز حذف الباء من أن وإن
في التعجب وفي شرح ابن الموشوره إسقاطها قال أهون علي إذا امتلأت من الكرى أني أبيت بليلة الملسوع انتهى وفي الهمع ويجاب
أفعل بباء زائدة لازمة لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع أن وأن المصدريتين فيحصل من هذه الأقوال في المسألة ثلاثة أقوال
جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان الثالث لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة
نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يجوز ما أسعد رجلا من الناس لا تنالا فائدة في ذلك
قاله في التصريح وغيره الرابع لا يتعين ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه في مثل ما أحسنه إذا دل عليه دليل كقول علي كرم الله وجهه جزى الله عني و
الجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفها وأكرمها وفي مثل أفعل به إن كان أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك
المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر وقوله أعفف بنا وأكف أن وعين يوما إلى نصره من ليلنا أي أكف بنا وأما قوله وذلك إن يلق
المنية يلقها حميدا وإن يستغن يوما فأجدر أي به فشاذ وإنما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لأنه ملازم للجر فيكون الفضلة
الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول له أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه
لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا وزيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بلزوم إبرازه في التثنية
والجمع وأنه من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا الخامس زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة و
زاد الكوفيون رابعة وهي فعل بغير ما جاز تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك
رجلا وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه أن أفعل وما أفعل وأفعل به في معنى واحد قاله في التصريح فصل
في الكلام على أفعال القلوب وسميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب وتسمى أيضا أفعال الشك واليقين والتصديق الجازم المطابق
الثابت قال بعضهم وكأنهم أرادوا بالشك الظن وإلا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهو باينه من خلط اللغة بالمصطلح
الحادثين وإن في اللغة الشك خلاف اليقين أفعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت تلك الجملة عنه من ظن أو يقين كما إذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان أن ما نشأت الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد إنما هو الظن وإذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو العلم وكذا بواقي الأفعال والحاصل أن القصد الإفادة معنى هذه الأفعال
الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني الأفعال بخلاف الأفعال الناقصة فإن المقصود إفادة الجملة المدخولة لها وتنصب
المبتدأ والخبر مفعولين فما كان مبتدأ يصير مفعولا أولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب
السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى فإن الفعل يستعمل معهما ابتداء قال والذي حمل
على القول بدخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر أنهم رأوا أنه يجوز أن يكون من مفعوليها مبتدأ وخبر قال وهذا يكم بدليل أنك
تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو وقال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهم بل دليلهم رجوع المفعولين
إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال التي تنتد قال بعضهم وتدقيق معنى قول النحاة أنها تدخل على المبتدأ والخبر أنها
تدخل عليهما في الجملة لا أنها لا تدخل إلا عليهما فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا وأمثاله ثم إن ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول

والخبر ولا يجوز حذف أحدهما وحده وهي وجد وألفى وهما للتيقن نحو إنهم ألفوا آباءهم ضالين وجعل وعد وزعم
للظن نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا

عليهما أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ويذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة أو ظرفا وجارا ومجرورا ورد
عليه بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف أحدهما أي المفعولين وحده اقتصارا بالاتفاق لأن أصلهما المبتدأ
والخبر وكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وأما حذفهما اختصارا فأجازه الجمهور
ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وحجتهم ابن عصفور وأبو إسحاق بن ملكون وهو قضية الملاقي المقي وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين
من جهة العامل فيشبه من جهة كونه أحد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه وقد كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين
ولا خلاف في جواز حذفهما اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أي
اختصارا جائز بالإجماع نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون من دون الله وقوله بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب أي تزعمونهم
شركائي وتحسبه عارا علي وأما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر
والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما أو علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا
أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون ومنه علم الغيب فهو يرى أي يعلم وقال
وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل بما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل الثالث الجواز في
أفعال الظن دون أفعال العلم وعليه الأعلم واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني فإن الإنسان قد يخلو من الظن
فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا
ورد بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو العلاء إدريس فيجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها
ويمنع في الباقي ونسبه لسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل و
بالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل أي يقع منه خيلة والتحقيق
أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام فيقال
حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا
لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة وتارة
يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما أحسن زيدا وهذا النوع الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف وقاله
المغني وهي أي أفعال القلوب حجا توعد ومصدرها وعده ابن الأخفش وجوز ابن السراج والكحي إثباتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله
[illegible] وأنكرها البصريون [illegible] قالوا [illegible] وتأولوا البيت بزيادة اللام وليس بشيء لأن التأويل
[illegible] خلاف الأصل فالصحيح قول الكوفيين وهما للتيقن الخبر أي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين وقوله إنهم ألفوا
آباءهم ضالين وعد غيره بمعناها تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر وهو جامد لا
يتصرف منها إلا الأمر قال أبو حيان فإنه لا علي وليس بصحيح لأن يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بأنه نادر لغا
منها نوعان علمت وأنها كقوله تعلم رسول الله أنك مدركي وأما إذا كانت بمعنى تكلف العلم فإنها تتعدى إلى واحد نحو تعلم المسألة وهي
متصرفة [illegible] كقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد والغالب فيها أن تتعدى إلى واحد
بالباء نحو دريت به فإذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها نحو ولا أدراكم به قال أبو حيان عدها من أفعال هذا الباب الكوفيون و
ابن مالك وأنكرها البصريون ولعل البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلا
[illegible] وجعل وزعم نفتح العين وضمها أي زعم مثلث الراء وهما للظن أي يفيدان في الخبر
[illegible] وقال الشاعر [illegible] إنما الشيخ من يدب دبيبا والأكثر وقوعها على
[illegible] نحو قوله تعالى [illegible] وقال بعضهم إن الخبر يحتمل
[illegible]
[illegible] وقال ابن دريد أكثر ما يقع على الباطل
[illegible] ويكون ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى
الأمصار زعم بمعنى [illegible] وقيل يكون ... [illegible] ... فمنه قوله إنما يعني الكذب قال في الهمع [illegible] فقال أحد [illegible]
الثاني مثلا أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن مالك ومنعها [illegible] وهي جامدة
في العدد أي لا تنطق وأنكرها أكثرهم الثالث هب [illegible] فإن زعم الحريري أن قول الخواص
ولم يستعمل فيها سوى الأمر والغالب تعديها إلى مفعولين [illegible] وأنكر الحريري تعديها إلى مفعولين واستشهد بقول
هب أن زيدا قائم لحن قال ابن هشام [illegible] فقول القاسم هب أبانا كان حمارا ونحوه

وعلم ورأى للامرين والغالب اليقين نحو انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وظن وخال وحسب فانها للامرين والغالب منها الظن واذا توسطت بين المبتدأ والخبر او تأخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيد

عصفور [illegible] قال يتعدى الى واحد بدليل [illegible] وقد قال [illegible] بدليل محبتة معرفة ونكرة الا انه حمله امرا من [illegible]
وعلم ورأى هما للامرين الظن واليقين والغالب فيهما اليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات فالاولى لليقين و
والثانية للظن وقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب هي للامرين اليقين والغالب
منها الظن وهو في ظن قوله تعالى ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان فيها
معردا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وما احسن قول بعض الادباء يرى المعظم [illegible] الظن قد مات [illegible] والظن فيها
بمعنى اليقين والظن في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت
بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن في حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما [illegible] قائما وقول الشاعر وكنا لقينا كل بيضاء
شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا تنبيهان الاول تاتي وجد
بمعنى حزن وحقد فلا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اي حزنت عليه ووجدت على المسيء اي حقدت عليه وبمعنى الفى المتعدى فتتعدى
الى واحد والثانية وجدت وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأي اي المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى نوى وقصد فيتعدى بها
الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول ابو حنيفة [illegible] كذا ورأى الشافعي حرمته وفقد حجا فالظننت
زيدا اي اتهمته ومنه وما هو على الغيب بضنين اي بمتهم على الغيب اما من قرأ بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الشافعي
نويته وقصدته [illegible] المصنف عن هذه الافعال وان كان يسميها غيره افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب [illegible] دخولها في
الحد المتقدم ذكره وتاتي هذه الافعال وبقية افعال الباب المعادات اخر غير قلبية [illegible] لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم [illegible]
قولنا افعال القلوب فان قلت [illegible] علم بمعنى عرف تتعدى الى واحد [illegible] ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق
بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشيء بمعنى عرفته لا يتضمن الا متعلقا واحدا لان معنى عرفت الشيء في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما
عرفته ما عتبار كونه على صفة [illegible] فقال لا تتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم
وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئي الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوي بينهما [illegible] وموكول الى اختيار العرب
[illegible] يخصون بعض الافعال بحكم لفظي دون الآخر [illegible] قال بعضهم [illegible] على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل
الاصول والنحاة [illegible] بعضهم [illegible] ان [illegible] وهو قول بعض الاصوليين والميزان [illegible] لبعضهم قول الجزوليات
[illegible] الكليات [illegible] المركبات [illegible] شرح المطالع [illegible] يقولون [illegible]
[illegible] رأى الحلمية [illegible] الى [illegible] كقوله [illegible] بعني [illegible] ادراك
[illegible] كقوله اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا [illegible] مفعول اول ورفقتي [illegible] وكذبها معمول ثان وقيل
[illegible] تاويل [illegible] في التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدرها [illegible] مصدر العلمية [illegible]
وانها [illegible] وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين [illegible] رأيت [illegible] رؤية [illegible]
[illegible] وقال بعضهم [illegible] الاحسن ان [illegible] الحلمية [illegible] الظن [illegible]
[illegible] اذا توسطت [illegible] افعال القلوب [illegible] بين المبتدأ والخبر او تاخرت عنهما جاز [illegible]
[illegible] لفظا ومحلا [illegible] لا ما يستلزم [illegible] عند ضعف العامل بالتاخير [illegible] ان يؤثر فيهما العامل
[illegible] فيجوز [illegible] الحكم [illegible] ابطال عملها لفظا ومحلا [illegible] بالتوسط الفعل
بين المبتدأ والخبر [illegible]
العكس [illegible] العامل [illegible] لان [illegible] الاعمال [illegible] المبتدأ [illegible]
[illegible] المرادي [illegible] الاول قال ابو حيان الجواز [illegible] مع التوسط [illegible] على الاسم
[illegible] ظننت [illegible] لا يجوز الا الالغاء [illegible] زيد منطلقا [illegible] وزيدا ظن منطلقا فانه لا
يجوز الا الاعمال لانه [illegible] الظن [illegible] لا يبطل [illegible] على ما بعد
[illegible] هذه الالغاء [illegible] المفعولين [illegible] الثاني [illegible] نحو [illegible] ظن زيد [illegible] الالغاء
[illegible] الجواز عند البصريين وهو الذي [illegible] واوجب الكوفيون [illegible] قوله [illegible] الظن [illegible]
[illegible] واعترض [illegible] على تقدير [illegible] ومفعول
اول مقدم [illegible] مفعول ثان والظن عامل على تقدير حسبه وقال ابو حيان الذي يقتضيه القياس [illegible] الالغاء
لان [illegible] الجزئين [illegible] مبتدأ وخبر [illegible] الى تقديم الخبر فعلا على المبتدأ انتهى قال بعضهم
وبعد [illegible] الابتداء [illegible] بينهما الالغاء [illegible] الالغاء جائز [illegible] لا واجب [illegible] البعض

وزيد قائم على الاستفهام أو النفي أو اللام وجب إبطال عملها لفظاً فقط وتسمى هذا التعليق نحو لنعلم أي الحزبين أحصى نحو علمت لزيد قائم

في نظير عبارة المصنف كلامه قد يوهم وجوب الإعمال عند التقديم على المفعولين مطلقاً حتى على الفعل شيء كشيء ما يجوز الإلغاء وركب البعض
والجمهور على خلافه لكن الأرجح الإعمال مترتب على كون الجزئين وذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بل وقت حكاية منه ملازماً
انتهى هذا وخرج بقوله إذا توسطت أو تأخرت ما إذا تقدمت نحو ظننت زيداً قائماً فلا تلغى خلافاً للكوفيين والأخفش وابن الطراوة
إلا أن الإعمال أحسن عندهم وإذا دخلت أفعال القلوب سوى الفعلين المذكورين أولاً تم على الاستفهام أو النفي بما أو إن أو على اللام أو لام المبتدأ
أو القسم لفظاً وتقديراً وجب إبطال عملها لفظاً فقط دون المحل الجائز مراعاة لوجود المانع من العمل لفظاً وهو اعتراض ما له الصدر بالكلام
ويسمى هذا الحكم التعليق أخذاً من قولهم امرأة معلقة أو مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظاً عامل محلاً قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا
المعنى ولا فرق في الاستفهام أن يكون بالحرف نحو وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون أو بالاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدأ نحو لنعلم أي
الحزبين أحصى فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل حذفت الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها
نعلم أو خبراً نحو علمت متى السفر أو مضافاً إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون على المصدر بما بعده أي ينقلبون أي انقلاب ولا يصح أن يكون منصوباً بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما
قبله تنبيه قال بعضهم استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو مع أن العلم بالشيء ينافي ما يقتضيه الاستفهام
من الجهل به وأجاب عنه ابن هشام في المغني بأنه على تقدير مضاف أي جواب أزيد عندك أم عمرو والتحقيق ما قال بعضهم إن متعلق العلم طرفا
والعلم بالنسبة مع الجهل بطرفيها ضرورة فلا حاجة إلى تقديره بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما مبهماً ومتعلق الجهل
النسبة إليه معيناً وفرق ما بينهما انتهى أو النفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبإن نحو علمت إن زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو
وإنما أوان ظاهر لزوم وتوهمهما في صدر الجمل وضعاً وأما لا وإن النافيتان الداخلتان على الجملة الاسمية فإنهما لاء التبرئة المشابهة لأن المكسورة
اللازم دخولها على الجمل قال الرضي وذهب بعضهم إلى نفي صدارة لا وإن النافيتين مطلقاً وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروهما في المعلقات
وفصل بعضهم فقال إن وقعتا في جواب القسم الملفوظ أو المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله إن زيد قائم و
علمت لا زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت إن زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ذوات الصدر وإلا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني والجامع
والشذور والقطر وشرحيهما ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله نعم ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق وأما نحو
علمت أن زيداً لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور وذكر جماعة من المغاربة من المعلقات إن التي في خبرها اللام والظاهر أن المعلق
اللام إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت أن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق إن
انتهى أو القسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد أو المقدر نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها أي والله
لتأتين وذلك إذا لم نقل بأن قوله لتأتين جواب لقوله علمت بناء على أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كما جزم
به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصور التعليق هنا نظر لأن الناسخ إنما يدل على ما كان في الأصل مبتدأ وخبراً وهو هنا منتف وذهب
بعضهم إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال من جميع المعلقات المذكورة وأنه هو المعلق لا هي قال في الهمع تنبيهات الأول عد ابن مالك
من المعلقات لو كقوله وقد علم الأقوام لو أن حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر وأبو علي الفارسي لعل قال في الجامع ويختص بذلك نحو وما
يدريك لعله يزكى ولم أقف على ذلك لغيرهما لأنهما مثل الاستفهام في أنها غير خبر وأن ما بعدها منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم
كم الخبرية ونقض عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل عليه قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون فكم
خبرية مفعول به بأهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وأنهم بتقدير بأنهم كأنه قيل أهلكناهم بالاستئصال وهذا الإعراب لغيره صحيحاً لكن
لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا انتهى الثاني قد يتوهم من كلام المصنف اختصاص كل من الإلغاء
والتعليق بأفعال القلوب وهو كذلك في الأول وكذا في الثاني على ما قال الدماميني وقال لا يعلق فعل غير قلبي حتى يضمن معناه فإن الأرجح
عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي وقال في الجامع تشارك أفعال القلوب في التعليق
بالاستفهام فقط نظر وأبصر وتفكر وسأل وما أشبههن وفي الهمع الحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو فستبصر
ويبصرون بأيكم المفتون وتفكر كقوله تفكروا أباه يعتوده أم فرداً وسأل نحو يسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر وانظر
وابن مالك نحو أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت قال ابن هشام ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن
أنتم إنا نسينا من أنتم ونازعه أبو حيان بأن ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم أنتم وزاد ابن مالك أيضاً ما قارب المذكورات
من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو أما ترى أي برق ههنا على أن رأى بصرية ويستنبئونك أحق هو لأن استنبأ بمعنى استعلم
فهو طلب للعلم ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ونازعه أبو حيان بأن رأى في الأول علمية وأيكم في الأخير إنشائية موصولة بنيت لحذف صدر صلتها
فبنيت وهي بدل من ضمير المخاطب بدل بعض وأجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد

فأي منصوبة

هو النسبة ومتعلق الجهل

خاتمة اذا تنازع عاملان ظاهرا

والجمهور لم يوافقوه على ذلك لما ذكرنا وانما تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا من هو نصب بلا اتفاق لان العامل مسلط عليه بلا
مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب وحجته انه لو كان زيد على الاستفهام لم يعمل فعل ما قبلها فيه فتوجه
يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان تستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز ثم ان بعض العرب وهم بنو سليم يجرون القول مجرى الظن فينصب به المبتدأ
والخبر مفعولين مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه روي قول امرئ القيس اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه يقول هزبر
الريح مرت باثأب واختلف هل يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت
رجلا فطينا هذا وربّ البيت اسرائينا اذ ليس المعنى على الظن والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد
لا لفظ هناك سوا كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين
وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قاله الرضي والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول ان
فانما تجيب عليه فانما هو انه بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوزون هذا الالحاق الا بشروط تقدم استفهام اما
بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب متصلا بالاستفهام نحو قوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول
الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرّت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلاء المعنى تظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم
استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا
كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك
ام متجاهلينا ونحو اسرعا تقول زيدا منطلقا وقيل لا يغتفر الفصل مطلقا [illegible] نحو أانت تقول زيد منطلق وعليه الكوفيون واكثر البصريين
ما عدا سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعماله [illegible] وزاد ابن مالك في التسهيل وشرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو
ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقال لا نعلمه لغيره وتبعه ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام
ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فتجوز الحكاية ايضا نظرا الى الاصل نحو تقول زيد منطلق تنبيهات الاول اذا اجري القول مجرى الظن
العلق في ذلك فيما يجوز فيه [illegible] من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية [illegible] واقره ابو حيان في الارتشاف
وقال الشاطبي لا قال في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال انه يعمل
فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى التلفظ [illegible] ان يظهر
اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود التلفظ بالنسبة والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى [illegible]
[illegible] الكلام على التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان مثلا [illegible]
اتفقا في العمل او اختلفا اكثره اسمين او [illegible] في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين
لشموله الفعل وشبهه في العمل ظاهرا مفعول تنازع من باب [illegible] ظاهرا اي اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب ووجهه بان العاملين
اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع في ضربت واكرمت وتعقبه ابن مالك بان هذا منه تعريض بانه لا يتأتى في المضمر
صورة تنازع فلا وجه لهذا الشرط لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يتوهم ان هذا مما ذكر
فلا مانع من [illegible] الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في المضمر ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت
الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتأتى في المضمر انما يستمر في الضمير المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو
ما قام وقعد الا انا قلت الصحيح ان هذا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك لان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا
تنازع في ما قام وقعد الا زيد [illegible] انه يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير [illegible] فان كان ظاهرا فانه يقتضي
ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او [illegible] ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا
نحو ما قام وقعد الا انا والا انت [illegible] اذا اعملت الاخر [illegible] ان تضمر [illegible] فيلزم [illegible] ضمير غائب على [illegible]
ضمير حاضر فتقول ما قام وقعد الا انا [illegible] قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير
على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب [illegible] والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه
ان كان غائبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكروا انه لم يتكلم به والوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى خلاء العامل الاخر من الايجاب
لان الفعل المنفي انما يصير موجبا باعتبار [illegible] لفظا ومعنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي [illegible]
واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا ما علم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب [illegible] فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا
قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء [illegible] وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن [illegible] الا له مقام
معلوم اي وما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن [illegible] وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان [illegible] باب التنازع وليس [illegible]
لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل [illegible] المذكور [illegible] ابن مالك [illegible]

بعد فهما فلك إعمال أيهما شئت إلا أن البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزامه
إعماله الفصل بالأجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكوفيون الأول لسبقه وعدم
استلزامه الإضمار

ثان المحذوف وفيه الفاعل وهي من قواعد البصريين أنه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين
ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع من العرب قال لما صاب فلم يجب لصدئه ويشهد للكوفيين ذهل ابن شهاب أنا وقال ما جاد ... ولا احتمى
لحاول لذا الأمر لم يضع دينا ولا دنيا ونحو جيء على ... بخبر ضعيف لضعفه وتخريجه على حذف الأول ... من الأول
لدلالة الثاني عليه ... الفاعل فما نقلت المسألة من إشكال وقوله بعدهما صفة ظاهر أو ظاهرًا وإنما بعدهما أي بعد العاملين
واحترز به من تلك ... ونحو زيدًا ضربت وأكرمت فبينهما نحو ضربت زيدًا وأكرمت فإنه يتعين المعمول للسابق لأن يكون للأول
لأنه طالبه من حيث المعنى ولم يحل معًا ... فإذا جاء الثاني لم يكن له أن يطلبه لأن الثاني جاء بعد أخذ غيره فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس
هذا بمتفق عليه فقد ذهب بعض المغاربة إلى وقوع التنازع في الأول ... عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا
كان منصوبًا نحو زيدًا ضربت وقتلت وإياك ضربت وأكرمت وذهب الفارسي ... وقوعه في الثاني واستظهر المرادي ... فيهما واستغرب
أبو حيان القولين فلك جواب إذا إعمال أيهما أي العاملين فإن شئت أعملت الأول وإن شئت أعملت الثاني باتفاق النحويين لأن كلا مسموع وإنما
الخلاف في المختار كما سيأتي ... الأول منهم من قوله إذا تنازع عاملان أنه لا بد أن يكون كل منهما طالبًا من حيث المعنى لما فرض التنازع
فيه فلا تنازع بين مطلت ... من قول الشاعر عدينا في غد ما شئت إنا نحب ولو مطلت لو أعديننا الهدى طلب كل منهما له لأن المطلو
موعود لا أن ... مفعول لحب ... ومفعول مطلت ... أي ولو مطلتنا أو هو منزله منزلة ما لا مفعول له أي لو وقع منك مطل
قال ابن هشام في الأوضح ولا تنازع بين فعلين أو اسمين أكد أحدهما بالآخر ... هو الأول وأما الثاني فلم يؤت به ...
بل لمجرد التقوية للأول ولهذا قال الشاعر فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ... اللاحقون أتاك الأول والثاني لمجرد
التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك أو أتوك أتاك على إعمال الأول أو الثاني انتهى وفيه بحث وما ذكره هو
مختار ابن مالك ... والنحاس وابن أبي الربيع قال أبو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك ... ولم يصرح الفارسي في قول الشاعر فهيهات هيهات
العقيق وأهله ... بالعقيق ... بأنه من باب التنازع والإضمار في أحدهما انتهى وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لأنهما
لفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد وفي المسألة أقوال ثلاثة الثاني ظاهر كلامه أنه لا يشترط في العاملين المتنازعين أن يكونا من
غير نوع الحرف والجمهور على اشتراطه لأنه لا دلالة على الحدث حتى ... وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع إن ولم في تفعلوا ... أن تطلب شيئًا ولم تطلب منفيًا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور
عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدًا أن يخرج على إعمال الثاني ولعل وعسى زيدًا خارج على إعمال الأول ورد بأن معمو
عسى لا يحذف الثاني ظاهر كلامه أنه لا يشترط فيهما أن يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله
والجامد لا يفصل بينه قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما إما بعاطف نحو قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما في
ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططًا أو كون ثانيهما جوابًا للأول إما جواب الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو
أفرغ عليه قطرًا أو جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ويمتنع التنازع في نحو قام قعد زيد ... كلامه
أن التنازع يجري في جميع المعمولات وهو رأي بعضهم قال الأئمة والأبدي إنه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي اللمع وشرحه يقع التنازع في
كل معمول إلا المفعول معه والتمييز ولكن الحال لا تنازع فيها لأنها لا تضمر خلافًا لابن معطي انتهى قلت وكأن ابن معطي رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية
نقول في الحال إذا قلت ضاحكًا إنك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لأن الحال لا تضمر قال أبو حيان الأجود إعادة الحال كالأول ...
وتقول في الظرف على إعمال الثاني ... وعلى الأول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني أن تضرب بكرًا أضربك ضربًا شديدًا
وعلى الأول أضربك ضربًا شديدًا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدًا أن أعملت الثاني وقمت
وسرت وزيدًا وإياه إن أعملت الأول انتهى الثالث أن النحاة البصريين نسبة إلى البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها أي مثلث الباء حكاها الأزهري وأفصحهن
الفتح وهو المشهور والنسبة إليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ويقولون أيضًا الضم وإن ضممت البصرة ... قاله النووي ... يختارون الثاني
العامل الثاني لقربه من المعمول فالأولى أن يستند إليه دون البعيد ... استلزام إعماله الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي والعطف على
الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد فإنا إذا أعملنا الأول استلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي هو زيد بالأجنبي الذي هو الجملة
المعطوفة واستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي هو زيد إذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الأمرين خلاف الأصل وإعمال
الثاني لا يستلزم شيئًا منهما قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لأكرمه ... زيد والنحاة الكوفيون يختارون إعمال
العامل الأول لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وإعمال الثاني يستلزم ذلك
وهو ضعيف وأجيب بأن الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحًا به في غير هذا الباب كما في باب نعم وربه رجلًا وضمير الشأن فهو شائع من غير ضعف ولم
... نقل مختار البصريين إشارة إلى أنه المختار عنده ولا شك أن الاستقراء شاهد بأن إعمال الثاني أكثر وقيل هما سيان في العمل لا ... حكاه
حكاه ابن العلج في البسيط وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه

فبل الذكر وايهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للظاهر اما المفعول فالمهمل ان كان الاول حذف

على الثالث وبالثالث لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويتبين فيه الامران اي في ذلك نقلا قال في التصريح تنبيه قال في الشرح ما حفظه
عن الكوفيين هو الذي يصار اليه بعد نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكي عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني
اظهرت الفاعل المهمل من العمل في الكلام اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
موافقا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه مفسره والموافقة بين المفسر والمفسر لازمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك على
اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي
وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول لدلالة الاول عليه متمسكا بقوله تعفق بالارطى لها واراده رجال فبذت نبلهم و
كليب لم يقل تعفقوا ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه لا يجوز ان يتوهم مفرد على
مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر وعنه قول
اخر حكاه في البسيط انه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح على الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا
للفاعل نحو ضربني واكرمني زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد
مدلل على فساده في الاصول وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد
هو ما جيء بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعول مع طلب الاول للفاعل نحو ضربني واكرمت زيدا
هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا احترازا عما لزم البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وقال الاخر تعفق
الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن امالي واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزي الى الكسائي من
حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون
عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى اما
المعمول فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الكلام ان كان هو الاول حذف اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر والحالة هذه
لزم الاضمار قبل الذكر وذلك انما ارتكبناه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا بالحذف لعمدته واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال
تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ورد بالفرق بين الاضمار قبل
الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود وشبهها الاول المجرور وحكمه حكم المفعول
فيما ذكر يجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت ومر بي زيد فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف لتوهم ان
المراد رغبت فيه لان الثاني يقتضيه الحال فحذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلاثة اقوال احدها يضمر قبل الذكر لانه عمدة
وان كان منصوبا فهو كالفاعل الذكر لانه مستو فهو على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر نحو ظنني قائما
وظننت زيدا قائما واصحها الاول الذي اقتصر عليه المقرر لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل
بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاخفش في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت
افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يحذف فنحو علمت وعلمني الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه منفصلا لمخالفته فلا يجوز حذفه قال
في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني فهو اضمر اي المفعول وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا يحذف لئلا يفيد رجوع
الضمير الى متقدم رتبة وان تاخر لفظا لانه معمول الاول تقديرا بل يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام وقربتهما اخواك وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا لقوله
عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يخبرني الناظر اذا ما لمحوا شيئا وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بغير معارض
ومجوز الثاني يمنع الاضمار فيتعين الاضمار وذلك اذا كان المعمول خبرا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وغيره والتذكير وضده لكن
لا يسلم ان تكون المسالة من باب التنازع ولذلك قال ولابن منه حسبني وحسبتهما منطلقا الزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لما يقال
انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازع وعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه ان اضمر مفردا
ليطابق مرجعه خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل خالف مرجعه لا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه
ثاني مفعولي حسبت وهو محل نحو ما عرفت واجازه الكوفيون لانه منطلقا عليه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره
ايضا مقدما على نوع الخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني وحسبتهما اياه
الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه تبعا لجماعة من المحققين منهم ابن هشام وصاحب اللواحي ان العاملين لا يتوجهان
الى مراد واحد لان الاول يقتضيه معمولا مفردا والثاني معمولا مثنى فاذا فقد شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث
المعنى فتسمية التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذا المستقر باطلاق من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع
يكون في معمولهما كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور معمولا ثانيا مع قطع النظر

او لان الثاني اضمر الا ان يمنع وليس منه حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال بعض المحققين ولكل

الحديقة الرابعة في الجمل وما يشبهها الجملة قول تضمن كلمتين باسناد وهي اعم من الكلام عند الاكثر

عن كونه مفردا الا انه لا يجب الحكم ومثنى وانت لا تنطق مفردا الا انه لا يجب الحكم به الا الاول ولا يصح الا ان يجب الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا يبطل كون الثاني

بطلانه ومن هنا ظهر للمص فساد دعوى التنازع ولو نظر الى انه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين الى ان المانع

في صحة التنازع الاترى ان العاملين لما كان الاول منهما يطلبه مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب

فانك ان اعملت الاول بالرفع بطل كون الثاني لانه لا يطلبه الا منصوبا وان اعملت الثاني بالنصب بطل كون الثاني لانه لا يطلبه الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت

زيدا وزيدا وهذا مما لا خلاف في انه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشيته الاوضح وهو جيد بالقبول وبه يشهد لما تنبه قول الفاضل الهندي

ان التنازع لا يستلزم احد اسمي المفعول الى السببي لانه يؤدي الى عدم ربطه او الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا الا انه لم يرفع ضميره ولا انما التبس

بضميره فيجعل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين ورفع كل منهما ضميره وما بعدهما خبر عنه الا وان يخالف السببي

المرفوع نحو زيد اكرمه وعظم اباه واعترض الاول بان نحو الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا او يحقق الالتباس والارتباط

وان ما علل به امتناع التنازع في الاول يأتي ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل

في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمص ومثل عليه ابن

حروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك ان الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجوا واخشى وادعوا الله مبتغيا عفوا

وعافيه في الروح والجسد وقد يتعدد التنازع فيه كقوله تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلثة وهي

تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق وهو ثلثا الامر فيهما واعمل الاول في ضميرهما وحذفا لانهما

فضلتان ولا لبس والاصل فيه تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وهو نقيض كلام المص رد على ما يتعلق بالافعال شرع في الكلام على

ما يتعلق بالجمل فقال الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يشبهها من ذكر اقسامها واولها الجملة لغة جماعة الشيء كذا في القاموس

واصطلاحا قول اي مقول اسم لا مصدر بمعنى المعقول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير

مفيد فهو اخص من اللفظ لانه مختص بالموضوع بخلافه كما ترى فيما نحن فيه ندبه هو المتم وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد والمركب

على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الخزرجي في تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل

فيرادفا للفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل نحو نا بطق وجزم به ابو البقا العكبري في اللباب تا اطلاقه على غير اللفظ من الرأي

والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين حكما اي كانت كل واحدة منهما في ضمنها التثنية على ما اصطلحوا عليه اختصارا للفظ فكانه

قال كلمة وكلمة والمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين نحو زيد قائم مثلا هو المجموع منهما

من زيد قائم لا المراد به منه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفرد باسنا متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا

متلبسا او حاصلا او ملتصقا به او صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسنا احدهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية

والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما لان الاولى متضمنة الجملتين والثانية الجملة وكلمة اجيب بان غرضهم بالكلمتين

بيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاستفيد ذلك اذ لا يضر اعتبار المراد بالاسناد ما هو ضم احدى الكلمتين الى

الاخرى سواء حصل التلفظ فائدة ام لا وقوله ما يناسبها بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها على كل

عيره اذ شرطه الفائدة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن مجرد الابتداء هذا ما لنظر الى المفهوم

واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على ما قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على ما بينه

لان الجملة اكثر عموما للافراد من الكلام فتدبره انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما

مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المص عند الاكثر بل الظاهر ان الاكثر على

انهما مترادفان قال العلامة الدماميني في التنقيح كلام الزمخشري في شرح الالفية يقتضي ان راي الجميع لانه قال في باب المبتدا والخبر والجملة في اصطلاحهم

مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس لا يعرف بينهم خلاف كلام النحاة فيه ان الكلام والجملة في الاصطلاح لا يعني كلمة

عند واحدها صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني الكلام

اعم من الجملة لانه فعل الفاعل فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل

وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر

انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب

انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة

وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى واجاب

ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق مجازي باعتبار ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف

الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة مفيدة اذ المراد في الاعم الاغلب فهذا كقولهم ان المبتدا لا يشترط ان يكون معرفة للطرح

اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاء الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظائر وكذا ذكره

فان بدئت باسم فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا خير لكم وان زيدا قائم اذ لا عبرة بالحرف او بفعل ففعلية
كقام زيد وهل قام زيد وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والمقدر كالمذكور

في شرح المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه الشمني في ذلك والحق ما قال الدماميني ثم تنبيهان الاول ما فسر به
الاسناد في حد الجملة هو مقتضى كلام جماعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتم
قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد ولهذا
بعض المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على النسبة اصالة فلا تكون الجملة كالكلام
في اعتبار الافادة ثم الثاني قال الشيخ شيخ شيوخنا الجوجري في شرح الشذور ربما افهم كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى
قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشنائي وما افهمه كلام بعضهم نظر الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع
من اطلاق الجملة على القرآن شرعي لا نحوي [illegible] الاجمال واشعارها [illegible] انتهى ثم فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان او غيره فاسمية
جملة اسمية وهي نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا نحو زيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه
والتمثيل بنحو زيد قائم للجملة الاسمية لا غبار عليه وهو قول الجمهور [illegible] ما يطلب الفعل وجوز المبرد [illegible] كونها فعلية على الاضمار و
التفسير والكوفيون على التقديم والتاخير [illegible] قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر
المسند او المسند اليه فلا يعتبر بما تقدم عليهما من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وان زيدا اخوك ولو عبر [illegible] زيدا قائم
ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة كلها اسمية لكونها مبدوءة بالاسم بالمعنى المذكور او بدئت بفعل
متصرفا كان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة فعلية اي مسماة فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان
يقوم وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر في الصدر ما هو صدر في الاصل
فيم تقدم المعمول على العامل نحو [illegible] فاي آيات الله تنكرون ففريقا كذبتم [illegible] جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير
وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير
هلا ضربت زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم ثم تنبيهان الاول زاد ابن هشام في مغنيه
الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وفي الدار زيد اذا قدر زيد فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف
ولا مبتدا مخبرا عنه بهما [illegible] تفصيل [illegible] هذه المسئلة في محله ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل
الفعلية ثم الثاني قال ابن هشام في المغني ما يجب على المسئول ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف
النحويين ولذلك امثلة احدها ما صدر [illegible] نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها نصبه
الكلام جملة اسمية [illegible] بعدها لانها مضافة اليه ونظير ذلك قولك يوم يقوم زيد [illegible] وعكسه قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى الجملة الاسمية
وان قلت العامل في اذا فعل الشرط [illegible] فصدر الجملة فعلية قدم معمولها كما تقول يوم الخميس فاني اكرمه الثاني [illegible]
عندك عمرو فان قدرت المرفوع مبتدأ ومرفوعا بمسند محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاول و[illegible] فاعل مغن
عن الخبر في الثاني وان قدرته فاعلا باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو [illegible] فان تقديره عند الاخفش والزجاج
بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي مدة انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية [illegible] على الاول ومبتدأ على الثاني
وقال الكسائي وجماعة [illegible] يومان [illegible] فالجملة فعلية [illegible] المعنى من الزمان
الذي هو يومان [illegible] حرف الابتداء [illegible] اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها
لانه [illegible] الرابع [illegible] فالجملة اسمية [illegible] عند الاخفش فمبتدؤها عند سيبويه
[illegible] فان قلت [illegible] تحتمل الاسمية [illegible]
والفعلية [illegible] الخامس [illegible]
تقديره [illegible] الاسمية [illegible]
وتقدير الفعلية [illegible] السادس [illegible]
[illegible] فالجملة فعلية وان [illegible]
مبتدأ فالجملة اسمية [illegible] نعم الرجل زيد [illegible] فاسمية وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان [illegible]
الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين وابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير
والاعاريب [illegible] قولهم ما جاءت حاجتك [illegible] حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية [illegible]
الاول [illegible] وعلى الثاني [illegible] مبتدأ واسمها ضميرها [illegible] على معنى [illegible] حاجتك خبرها ونظيرها [illegible]
[illegible] الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش [illegible]

وان وقعت خبرًا فصغرى وان كان خبر المبتدا فيها جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجميع كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا تكون صغرى ولا كبرى كقام زيد ثم الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابًا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والتي لا محل لها سبع الابتدائية المستأنفة والمعترضة والتفسيرية والمجاب بها القسم والواقعة جوابًا لشرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

علا انت والنصب على الخبرية او المفعولية ونحو ذلك انما قدرته مفعولا مغذ الذي عن تقدير فعل اي فما يكون وما نصنع ونظيرها هذه في الوجهين على الخلاف التقدير كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدا او لا مفعولا به فليس الرفع الا وجها واحدا واما النصب فيجوز كونه على الخبرية والحالية لغا الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام ولا يرجح الفعلية للتناسب في ذلك لا دم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل الى هنا كلام المغني ثم الجملة بالنسبة الى توصيفه وعدمها قسمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدا فاسمها جملة صغرى او نسمي جملة صغرى وان كان خبر المبتدا فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو زيد والجميع من المبتدا والجملة التي هي خبره كبرى لان خبر المبتدا فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانه خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار ان منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام رحمه الله كذا هو الصواب في ذا الاصل لكن انا هو لله ربي ثم فيها مسئلة ان انا لم يقدر هو وضمير له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل تقدر ضمير شان وهو المتكلم ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا فتبيهما الاول الجملة الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدا كما مر تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتفسير المص شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطرد لخروج المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب كلما اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انفعال بها من همزة الثاني نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير نسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي يجري فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون تقديره ما هو الاصل وهو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل ان يكون مفردا فعند التردد يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله زيد ورد زيد قائم او في الدار نبه واعندك زيد اذا لم يصدق عليها تعريفهما تنبيها الاول قال ابن هشام في المغني وقد عبرت بقول صغرى وكبرى كما في الاصل اتما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى فعل بال وبالاضافة ولذلك لحن من قال كان صغرى وكبرى من فواتها حسبا دعلى ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان لا تقع في الايجاب ولا معرفة المجرور ولكن ربما استعمل فعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال نحوا اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايئام اي لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذا قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال في الجامع لا يطرد هنا وقل اسم التفضيل بما لا مشاركة فيه نحو ربكم اعلم بما في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد وعلى ذلك المتاخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر واسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه هذا تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما سيأتي بيانه وبدء بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل وهو كون الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها انما كان لها محل من الاعراب لحلولها محل المفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا يكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب احدها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا الثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا احدها المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية وما عبرنا به اولى لما سيأتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وقد وصلى الى هذا الموضع الشيخ في نظمها فقلت مستعينا باسمه الخبر الجمل المعربة تحوي على الترتيب فاستمل بخبرية وما قد وقعت حالا ومفعولا ثقلا او نعت وما اليها قد اضيف وكذا الجواب شرطا بالفا واذا وما انت تابعة لمفرد او جملة لها محل فاعددها ما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي لما سانلو الابتداء ميزا والتي جرت معترضا بها وصلة الموصول والجواب للقسم وما بها يجاب شرطا اتى للفعل غير جازم وما انت تابعة لعادم محل اعراب فخذها كلها منظومة في فنون واشكرها ونظمها الشيخ بالا ثنين اتماما بمركب فقي جمل انت ولها محل معرب سبع لانها حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف

بحل الها سبع الجمل

المستانفة والمعترضة والتفسيرية والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

ايضا ثلث م

وماتقدم من

تفصيل الاولى في ماله محل الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لاحد النواسخ ومحلها الرفع والنصب ولا بد فيها من ضمير مطابق او مذكور او مقدر

لها بجزم ومعلق عنها ونائبة لما هو معرب وذو محل فاعله وجواب شرط جازم بالفاء او باذا او بعض قال عنه معه وتلك سبع مالها من موضع

صلة وعارضة وجملة مستأنفة وجواب قسم وما فقد سرت في اشتهر والخلف غير مبعد وبقيد تخصيص غير معلق لا جازم وجواب ذلك وردو

كذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب ببيان مواضعها والجمل التي لا محل لها لكنه و بيان

كل واحدة من القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدأ او لاحد النواسخ المقدم ذكرها ومحلها من الاعراب

الرفع في باب المبتدأ نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل يبيته قوم يجيء بخبر او النصب في باب كان نحو

وما كانوا يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصيد وبينهما ان الاول قال ابن هشام اختلف في نحو زيد — بما كانوا يظلمون وما ‌ كاد نحو م

زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية

لا يكون خبرا انتهى قال الدماميني واضمار القول لا يعين النصب لجواز ان يقدر مفعول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل

ولا يجوز ان يقدر القول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسألة اقوال

احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال غير واحد

من المحققين وهو وهم نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ وقال كقولنا الاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد

احتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ان يقال زيد كيف حاله وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب

كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك زيد عندك ثبوت الظرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال ويدل على جواز

كونها طلبية قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه انتهى قيل وفي هذا الخبر نظر فان اتفاق

غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم معهم ممنوع فانهم يمنعون نحو زيد اضربه انتهى الثاني جوازا لو قوع بتأويل وهو قول محذوف هو الخبر فاذا

قلت زيد اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه او مقول فيه اضربه فالجملة محكية وهو قول ابن السراج واما الثالث فهو ما ذكره المصنف

المقدم ذكره والثالث جوازا لوقوع من غير تأويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل

ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح ان الانشاء

هو المتكلم وعزره فيه وفي حواشيه بان لا يخفى قال ان المبتدأ انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من حيث ولذا

ان لا نلاحظ ان الخبر يجب ان يكون قائما به او محمولا عليه بالمواطأة ايجابا او سلبا فيحكم بالامور الانشائية وبالجمل الواقعة خبرا

بصورة الاستفهام الداخل على المبتدأ لم يكتف بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ فانه كاف في اثبات

ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما نجد من الفرق بين زيدا ضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل

معه على حد يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله

ولا شك ان نحو اضرب زيدا اضربه ليس من احوال زيد الجاري على ظاهره كما في قولك ضرب زيد واما اذا اول بقولك تحقق اضربه — في قولك م

على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وبينه وبين ما يعبر عنه بقولك اضرب زيدا الا انك هنا

امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول في شأنكم هذا الدعاء اي تستحقون ان

يدعى عليكم به واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور

والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار والسوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبرا للمبتدأ اولا يكن المعنى

زيد حصل في الدار او في السوق الا ترى انه لو قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم

الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ هنا بخلاف زيد ابن هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة

خبرا فوجب تقدير القول واما في ابن زيد قائما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبره المقدر فمعنى كانه

قيل ازيد في الدار او في السوق كما نقلتم فلا وجه لتقدير القول انتهى انتهى قال العلامة الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا

اخاه ولا مصدرة بلكن وبل وحتى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث

انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة يربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم يحصل الفائدة

لو قلت زيد قام عمرو مطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها والزيدان والهندان قام

ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكور كزيد ضربته ومحذوف تقديره علم وحرمه التبعيضية كالسمن منوان بدرهم

اي منه او يجيء الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نساء فيه ونسر فيه او منسبق مماثل لفظا ومعنى كقوله فالذي

نوصي به انت مفلح فلان لك الاذى العلاج منافسا اي انت مفلح به او بانفاضة اسم فاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين سالكه والارث الحمد

من يحظى به الولد اي سالكها ومنع ذلك بعضهم ونصب بوصف نحو الدرهم انا معطيك اي معطيكه وهو قليل او نصب بفعل تام متصرف والمبتدأ

كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ونفيه الكتاب ثلث كلهن قلت عهدا فلم يرى الله راغبي يشهد وقول ابي النجم قد اصبحت

الا اذا اشتملت على المبتدا او على شامل له او اشارة اليه او نفس المبتدا

ام الخيار رفع على نسبا كالم اضع قالوا لان كل لو نصب للزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى ضمير لم تستعمل الا مبتدا او تاكيدا كما
ترى بهما في قوله نعم ان الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا في العموم
والافتقار نحو ايهم تسألني اعطه ورجل يدعوني الى الخير اجيبه اعطيه ولجيبه الاول شرط ان جزمت الفعلين وموصول ان رفعتهما والثاني
مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له لتتم بها معنا كما تتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما تتم بالصلة الموصول نقل نوحيا الا اعلمه سلفا
في ذلك وضعف ان كان المبتدا غيره ذلك كقراءة ابن السلمي افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اي يبغونه وقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد
بالباطل برفع خالد وساداتنا اي يحمده ساداتنا واما المرفوع فقد صرح غيره ولحد منهم ابن مالك وابو حيان الرضي بمنع حذفه لانه عمدة وربما
حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا كما في قولهم ان هذان لساحران
لساحران عنده من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يجد
الفايد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف وتنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلث
مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو ثم هو والثالث ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال
من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
ان يصح المسألة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا ومعنى او معنى فقط فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في
ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبره وما والجملة
خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى والاحسن ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم
بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني نحو زيد جاءني
ابو عبد الله كنيته اجازه الاخفش وتبعه ابن خروف ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع
اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل
والتقدير ماجورون قال في المغني او اشتملت على شامل له اي المبتدا فهذا الاشتمال يقوم مقام الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة
نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام فيه للجنس المستغرق على ما هو المشهور ويلزم
عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل المبتدا ولا قائل به وقيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا
معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي المبتدا فهو
الاشارة مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين يمسكون كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير
اذا قدر ذلك مبتدا لا تابعا للناس وخص ابن الحاج في المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمنع عنده زيد قام
المانعين وزيد قام ذلك المانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا لكن في المغني وعبارة الارتشاف في النقل
عن ابن الحاج اكثرما وقع ذلك اذا كان المبتدا موصولا او موصوفا فيحتاج الى عائد ثم بلفظ الاشارة المستعمل لما يبعد كذلك وذلك ولئك
ويكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير ما يدل على البعد وظاهر هذا انه لا يمنع عنده في غير ذلك ان كان قليلا بل مفهوم ان ذلك كثير
وكانت الجملة نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الشأن وهي ضمير القصة وكما في قولك نطقي حسبي الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على
ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة ويغني عن الضمير في الربط ارعبة امور اخر احدها
العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هي الخبر او بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد
قال والثاني نحو عين بحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه
فال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعوا اليه والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة ففاء السببية نزلت الجملتين منزلة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الوا ثانيهن خبر نحو قام فيغضب
عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة هو الضمير فمعنى زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب يغضب نص عليه في المغني
قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن ابي الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ابا انحى الزجاج قال لا يجوز
زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند
هشام وحده نحو زيد قامت هند وابنا على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لانه في الجمل بدليل جواز
هذا قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد قال في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد

فهو بدل الثاني ابدلها العامل نحو زيد قام عمرو غلام

[illegible] زيد [illegible] قام [illegible]

الثامنة الحالية وشرطها ان تكون خبرية غير مصدرة بحرف الاستقبال

يتوعد من بان نام الرابع الى الثامنة عن العتبي وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين وثامنها مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
هي المأوى اي مأواه ومن منع قال معنى المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال
احدها انه النون والتقدير وازواج الذين على حذف المبتدأ المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون العائد على المبتدأ
المحذوف والثاني انه كلام محذوف وهي ما اضيف اليها على التنبيه والتقدير اما قيل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش و
قيل المبرد بما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش الثالث انه الضمير لقيامه مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن
ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا و
حصل الربط بالضمير المذكور وقيل التقدير فيما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدأ هو المضاف المحذوف اي حكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتدأ يتربصن تفسير المتلو فلا اخبار بالجملة حتى يحتاج الرابط ونقل الطيبي في حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه
وضعف بما فيه كثير من حذف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وتقديم وتاخير وهو تكلف الجملة الثامنة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة
الحالية وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر بنسبة الجزء الى الكلية لانها
خبر لكن هذا باعتبار الاصل لان الحال كما سيأتي فالنسبة على هذا على بابها ولا يجوز ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى
الا انها حكم خبري لانها قيد والقيد لا تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد
ولهذا لا يقع الانشاء شرطا ولا ظرفا ولا صفة الا شاذا هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان مقصود
المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والطلبية لا يتيقن
حصول مضمونها فكيف يختص منها المقصود وقت الوقوع بل يعرف بالعقل الا من دلالة اللفظان وقت التلفظ بلفظ الايقاع ثبت وقوع
مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية قال واما قول الامين المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة
الطالب ان يضجرا ان لا ناهية والواو للحال فخطأ والصواب انها عاطفة اما مصدر يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك
طلب وعدم ضجر او جملة على انه على الاول فهو نصب نحو اعراب ولا نافية والنصب مثله في قولك ائتني ولا احقوك بالنصب وعلى الثاني فالفتح للتركيب والاصل
ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف ناهية لعطف مثلها في ولا تعبدوا الا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني
تحتمل ان يجوز ان يريد هذا الله جملة النهي خبر مبتدأ محذوف والاسمية حالية وردت الطلب خبر المبتدأ او بالتأويل عند مستنكر فالمعنى
اطلب وانت منهي عن الضجر ولا في كون الواو للحال ولا ناهية على ان هذا قول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدأ ثم لا يجوز كونه
انشائية ما تلزم الخبرية كما يكون خبر المبتدأ بكونها قيد العامل الا بيانا في ذلك وقد صرح التفتازاني في شرح التلخيص في قوله
الخميم فتزع عن فتزع حذر به للكتاب انظر ان اسرعي ان قوله ابطي او اسرعي حال من الياء على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير
عين ما كان سلفناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور ثم نقل الاجماع على ان الحالية لا تكون
الا خبرية فهو مقدوح فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا ونحو اخبر بقتله واجيب بانه على تقدير مقول
فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كالسين وسوف ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لتنافي الحال و
الاستقبال في الظاهر وان لم يكن حقيقة لان الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال اشار اليه الرضي وصرح به
الشريف الجرجاني بان الحال التي نحن بصدده مباين لكلام الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال
الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى وقرره بوجه اجرى
حيث انه نعم مع ما فيه سيأتي الاول خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية الشرطية فلا تكون حالية قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يقال
جاء زيد ان يسال يعط فان اردت ذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت وهو ان يسال يعط ويكون الحال هي الجملة الاسمية يعني فتروى من
مضمون الحال مدلول الاستقبال لان الحال ليخ اثبات اتصاف صاحبها بمضمون الخبر والذي هو الجملة الشرطية لدوره ومقارن لزمن العامل فلا اشكال
وقال صاحب الوافي يجب نصبه الشرطية بضمير وهي الحال الا عند انسلاخ معنى الشرط نحو انا ابيك ان تيتني وان لم تاتني واكرمه ان شتمك او طلبه
ولو بالصين انتهى قال المعنى في المثال الاول ابيك على كل حال والا فكيف يصح ان يكون الشيء مشروطا بامرين متناقضين وكلمة ان في
هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما ثبوت الحكم البتة انتهى
والواو في المثالين الاخيرين قيل حالية والمعنى اكرمه وان كان الحال انه شتمك واطلب العلم ولو لم يكن بالصين بل لو كان بالصين فيهما كانت
الاول بصويبا ابن هشام في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو اضرب هذا ان جاء زيد فيحتمل انه او الواو ومثل
لا تلزم وهو قول ابن جني ورد في البسيط ومن الخبرية الشرطية فيقع هنا الخلاف فالمطرزي انتهى الثاني قال الهواري انا نظرت الى قياس قولهم في الحال
المقدرة انها هي مستقبلة يتقدد وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث ان لا بد لها من رابط يربطها بما هي حال منه لما قرر في الجملة الا
ترابطها الواو والضمير جميعا غشا ان ترتبط من حيث انها على عدم ثبوت الذي هو من شان الحال وطلوع الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط

مضمون العامل بوقت حصول تلك المضمون واما الايقاعية منشئ بحوث فتدل شتهر ب زمن تصنيفه منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل القصد هنا مجرد الايقاع و موجود

ولا بد من رابط فالاسمية بالواو والضمير أو بأحدهما والفعلية إن كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع أو معها مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون وإلا فكالاسمية ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا الثالثة مفعولا ونحو محكية بالقول نحو قال إني عبد الله

نحو قوله تعالى ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو بأحدهما أي الواو فقط نحو قوله لئن أكله الذئب ونحن عصبة
وجاء زيد والشمس طالعة وإنما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع الجملة الحالية مع عامل صاحبها فالمرتبة
المضارع وزعم ابن جني أنه لا بد من تقدير الضمير فإذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه ثم حذف الضمير بعد الواو وتليه أو الضمير
فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري أنه نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك زاد على الزمخشري
وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب وعزبت ناصريته عن الجواب وقد نبه في الكشاف بحمل قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على
الحال وكذا في الأصغر الحكم قال ابن مالك وانفراد الضمير عندي أقيس لأن الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما يرتبط بالواو انتهى وقد
حكي عن الفراء مثل ما ذهب إليه الزمخشري وحكى أبو حيان أن الزمخشري رجع عن قوله ولا شك في أن الواو أكثر من الربط بالضمير فقط
صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري
كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو
والضمير معا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري
ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري وإنما قدر الواو مع إمكان تقدير الضمير حملا على الأكثر في هذا الباب تنبيه يمتنع الواو
في الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلم يقل أو وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة وفي
الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو في التوكيد في نحو زيد جاء نفسه لا تدخل لأن المؤكد
في المعنى ولو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الأوضح وشرحه وهو وارد على تعميم كلام المتن والجملة الفعلية إن كانت مبدوءة
بمضارع مثبت بدون قد فترتبط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر أي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ويمتنع
الواو لأنه منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار على حركاته وسكناته فأجري مجراه في امتناع الواو وأما ما جاء مع الواو من نحو قمت وأصك
وجهه وقوله نجوت وأرهنهم مالكا فيقتدر على حذف المبتدأ فالواو داخلة على اسمية أي أنا أصك وأنا أرهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما
للعطف لا للحال والأصل قمت وصككت ورهنت لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وإلا تكن
الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي أو بماض مثبت أو منفي فكالاسمية في أنها ترتبط بالواو والضمير معا أو بأحد
منهما فيقتضي جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على الإطلاق فلا بد من بيانه أما المضارع المنفي فإن كان النافي لا فهو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فإن ورد بالواو قدر مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون
نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو أكثر والأكثر عدم التأويل وإن كان النافي غيرها جازت الأوجه الثلاثة والمسموع من لم
ولما وما وأما لن فيقتضي الجواز وأما لن فحرف استقبال لا مدخل لها هنا وقال الأندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير أو لا
قال الرضي ولعل ذلك لأن نحو لم يضرب ماض معنى كما أن ضرب ماض لفظا فكما أن ضرب لما قصد للحال احتاج إلى قد المقربة إلى الحال
لفظا أو تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يتحقق قد لأن قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل أن
المضارع المنفي بما لا يغني فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس وأما المبدوءة بالماضي المثبت فإن كان تاليا إلا نحو
ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون أو متلوا بأو كقوله لن تحلل بصيها جارا وعدلا ولا تنع طلب جادا أو نحلا أو صلة الشرط نحو لأضربنه
إن ذهب وإن عصى لزم الضمير والخلو عن الواو أو كانت الحال مؤكدة نحو زيد أخوك قد علمت تركت الواو وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة
وهذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو تقديرا أي ولو كان ثبوتا مقدرا وأما المذكورة فكقوله تعالى
أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير وأما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت إلينا أو جاءوكم حصرت صدورهم هذا مذهب
الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتأخرين بل قيل جميع البصريين إلا الأخفش وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا حاجة إلى التقدير لكثرة
لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا بدون قد فالأصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره أبو حيان ووجه بعضهم القول بأن قد إنما اشترطت تقرب
الماضي من الحال فيصلح أن يقع حالا وفيه بحث سيأتي في حد بقية المفردات
وذلك أن الماضي إن كان تاليا أو متلوا بأو كان يمتنع من ثبوتها نحو ما الفتية الذاكر قام أو قعد وقيل بل الترك أوجب وإن
كان معه ضمير كان ثبوتها أكثر واجتماع الواو وقد أكثر من انفراد أحدهما وانفراد قد أكثر من انفراد الواو فنحو جاء زيد وقد خرج أبوه أكثر من قد خرج
أبوه ثم وخرج أبوه فإن لم يكن الضمير لزمت الواو وقد كقوله وقد نصف النجوم يتبعها السالك المنفصل ولا يقال جاء زيد قد خرج عمرو
ولا وخرج عمرو وقال الرضي جاز الأندلسي على ضعف دخول قد على الماضي المنفي بما نحو ما قد ضربه أبوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
إذ لا يكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الإعراب الواقعة مفعولا ومحلها من الإعراب النصب إن نصب
من العامل كما سيأتي وتقع مفعولا في ثلاث صور أحدها أن تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول أن تحكى بعينها القول لأن الجملة إذا
حكي بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مضمون القول قال ابن مالك نحو قوله تعالى قال إني عبد الله فجملة إني عبد الله في محل نصب على المفعولية

بالواو

ذكر المؤكد

محكية بالقول

ومفعولا ثانيا لباب ظن وثالثا لباب اعلم ومعلقا عنها العامل

محكية تكسر ان بعدها نحو قل هو الله احد فهي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلمت في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس
القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه
مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما
الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على المعنى بالاجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق
فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو وان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بالاجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد
عمرو قائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعرب فينبغي ان يلتزموه في الملحون الثاني اذا حكيت
كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت وان شئت قلت قال انطلق الثالث هل يلحق بالقول في هذا الباب ما يرادفه
كالدعاء والنداء او كل ما في معنى القول فان وقع بعده وبعد ما ونحوها جملة كقوله ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين
لئن انجيتنا ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام بقول مقدر فيه مذهب الكوفيون الى
الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
اني وهن العظم مني الرابع قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعت اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها
لان هذا كله يخرجها عن نفس الحكاية ويؤدي الى ايقاع النعت والتوكيد على غير ما يلبس ان ذلك داخل في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق
قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لان ذلك
كله لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة بنفسها فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة فان كان مفردا انتصب لفظا نحو قال ان زيد
قائم او لفظا اخر واذا كان جملة انتصب محلا كما شئت الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك بعد القول فحق علينا قول
ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال امرؤ القيس يوم جبيل بكيت فنادتني هنيدة
ما ليا والاصل ما لك ومنه في الحكاية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او
تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكون اخرجوا في ذلك الكتاب على زعمهم والاصل ان لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم
السادس قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول محذوف كقوله فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان
هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه وقالت لا وهو يعتش ضنك لا انكره

واتحله وفعل الشاعر

لو يحمل علي عشك التقدير فقالت لنه كذلك قولك اذ الرمك في الاسن في الانفاق لا تكره لو في نحو محكية والمذكور واثبت الحكاية بل
المحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على الحكاية كقولك قال زيد لعمرو وفي خاتم انطلق حاتم بجلا خذ القول فهو حاتم يجيل مد لولا علي
جملة لا تكلي لانه هو وغيره ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا
ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة من الفعل وفاعله المستتر في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في هذا الباب
كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل بعدكم فاني شريت
الحلم بعدك بالجهل ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما
لم تقع مفعولا ثانيا في باب اعلم لان مفعوله الثاني مسند في الاصل والمبتدا لا يكون جملة والثالث ان تقع معلقا عنها العامل وتقدم
معنى التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي فهي اي الجملة في موضع المفعول
ان تعدى العامل الى اثنين نحو لنعلم اي الحزبين احصى في موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من
جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن
الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفي موضع المفعول المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابو
لا تقول عرفت زيد او فيه على اي ... ماترى اي برق ههنا لان الرؤية منه عند ... كما تقدم وذكر البصريين وسائر افعال
الحواس مما يتعدى لواحد بالاتفاق الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعدية لواحد
والجملة حال اما سمع المعلقة بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو فذهب
الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه معنى علمت واختاره ابو حيان ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب
مقيس ومذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي
وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف
والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابوه ومن هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هي بدل
اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة من الكاذبين انما قلت علمت زيدا لابوه قائم او اما ابوه قائم فانه

وقد تنوزع في الفاعل يختص ذلك بباب القول نحو قيل زيد عالم الرابعة المضاف اليها وتقع بعد ظروف الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت

نا العامل معلق عن الجملة وهو فاعل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان يكون في موضع نصب
وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في موضع من الكشاف
بانه تعليق وقال في موضع آخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو والاولى
انه لا يمنع في الحال بعد تقدم احد المنصوبين ان يجيء ما له الصدر وغيره ولو كان معلقا لا فترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت
ان زيدا منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذي يرجح القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى ثانيا الى الكتاب بالجار فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن في نحو ظننت
زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه معلق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل
العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر انتهى وفيه نظر الثالث فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب
جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد وعلمت لزيد قائم عمرو وقاعدا فانما منصب جزء في الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب
ومنه قول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسرة عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن هشام رأيت بخط الامام بهاء الدين ابن
النحاس في مذه اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك
ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المتوفى
صاحب ابن مالك واخذ منه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما الرابع وانما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل
مقدم فيه معنى الجملة كما مر نحو علمت من زيد وعمرو ذلك من اموره ولا تقول علمت ان زيد قائم وعمرو والان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون
الجملة واذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا انتهى في التصريح وقد يقع الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل ينكون
محلها من الاعراب الرفع ويختص ذلك بباب القول لان الجملة انما يقع نائبة اذا اريد بها لفظها كانها شيء وهو عن منصوص الا في باب القول نحو قيل
زيد عالم جملة في محل رفع على انها نائبة عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن خروف اذا قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها
مفترة لقول مقدر كانه قيل قول ولم يجز منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا
قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وعن ابن عصفور
ان ذلك قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف تقلب مفسرة
المفعول به متعين للنيابة فان قلت الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد
لان المراد بها لفظها دون معناها ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب في الجملة المركب
مصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ في المثالين المذكورين نسبته ما ذكره المصنف
من اختصاص النيابة بباب القول لانه هو المشهور وقيل تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد وقيل في الجملة مطلقا نحو علم قام زيد وهو مبني
على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد
وهو قول هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير وشرطه الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام
زيد صح والا فلا وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وسمعوا يعجبني
يقوم زيد وعلى هذا القولين يراد بالجمل التي لها محل الجملة الواقعة المفهوم من العقل وقال الدماميني فالظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع
في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من وقوع الفاعل جملة على ان معنى المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى و
ان التأويل هنا وقع بغير حرف سابك كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد كان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مأولة بالمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا الاسم وجد مضافا في الاضافة في باب التسوية
سواء علي أقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن ابن هشام مع من قال
به احتجوا بمثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها ومحلها الجر وعليه
كان ابو اسحق قال الدماميني ينبغي ان لا تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد بها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون
في معنى المفرد بل واقعة موقعه والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقة وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تأويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف
اليه المعنى المحكوم عليه لانه منسوب اليه اولا نحو غلام زيد له غلام اولك غلام هذا الكلام فاذا قلت قمت حين قام زيد فالمعنى قمت حين قيام
زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد
بل المراد بها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت
ماضية او مضارعية منصوبة على الظرفية ام لا نحو قوله تعالى والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وهذه

قال يقد قيل قولي لم هو زيد منطلق صح

في معنى زيد

واذكروا اذ انتم قليل بعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى
الفعلية الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من

يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور
نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله ولما عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حلة المفردات اثم والاصل فيما يضاف
من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما في الابهام او قاربهما فيما مضى وفيما ياتي ما لا يختص بوجه كوقت وحين
ومدة وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا كالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته
خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مثنى ودل على مخصوص كما تخبر من الغد بانه مخصوصا اوليا كاسبوع وشهر وعام ومحرم فقد نص ابن
على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع وللجمع غير محدد وتجويز اضافته قال زمان توحي والجماعة كالذي منع الرحمان لذات بميل ميلا وقال
لا ترجيا الى لقاد الهوى يقودني ونفع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست
حيث زيد جالس ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها وقد تقرر ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر اضافتها
الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه ثم يضاف الى الجملة سوى ما ذكر سيبويه سبعة اخر احدها اية بمعنى العلامة فانها
تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردة كقوله الكني الى سلمى باية اومات بكف خضيب تحت برد مدرع وقوله باية يقدمون
الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونة بما الزائدة عند سيبويه او المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية
ما يحبون الطعام او النافية في قوله الكني الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انما تضاف الى الجملة
نحو اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كما ترى ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان يكون في الظروف
وما اشبهها بوجه واية بعيدة من الظرف وانما قدر ما دون ان المعهود في التقدير لان الفعل لم ينصب في وقتنا ولانه لا يختص بالمستقبل ورد
ابن مالك عليه بقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا قال لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية ممتنع والذي رأى انها تضاف الى الجملة وجه ذلك بان
الاية العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث جعل علامة على حادث اخر كقولك اتيك طلوع النجم فجعل طلوعها اية الاتيان وعلامة فمن ثم
عوملت معاملة اسم الوقت في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فمحال على السماع الثاني
ذو في قولهم اذهب بذي تسلم والمعنى في وقت ذي سلامة وتوصف لمحذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب
سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طيء واعربت على لغة بعضهم والموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل
لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه بحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل
والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان
الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصوف بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو
تشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت ما وربما قالوا بذي تسلم ما كان كذا مقسما به
مختلف فاما اذهب بذي تسلم فبحسب المخاطب فتقول اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن و
الثالث والرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلاف مع اية كقوله لزمنا لدن سالمتمونا
وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وهما احق من ذلك من اية اما لدن فانها تدل على مبتدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبتدا الزمان فجرت مجرى
الاسماء المبهمة ليس ببدع واما ريث فهو مصدر راث اذا ابطا فعومل في الاضافة الى الجملة معاملة اسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسماء
الزمان في التوقيت ثم الاصل في مثل قولك انظرني ريث افعل انظرني مدة ريث ان افعل ثم انيب ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز
ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل بعدها على اضمار ان ويؤيدها ظهورها مع لدن في قوله وليت ولم تقطع
لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس قول والسادس قائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا
وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي وسيأتي الاولى يشترط في الجملة المضاف اليها خبريتها فان كانت الجملة اسمية و
ملاه التنوين فهي اسمها على ما كان عليه من بناء او نصب فتقول حينئذ يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعده وان صدرت بلا وما
النافيتين كليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا يلحق الرابط الجمل المضاف
اليها الا نادرا قال ابن مالك كل ما يضاف الى جملة الى يعتذر ذلك لاضافة الى المصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود
من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان العرف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة
وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث انه يجب اضافة الى الجمل وقد تقرر ذكره في باب الاضافة حيثما وه وغير الواجب يجوز الاعراب
فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين
ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو ان واخواتها ولكنها
اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء كانت اسمية ام فعلية خبرية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة ان
ظاهرة كانت [illegible]

قوله منكم للخلاف جنوح خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات الذي تهوى فقد نصا فيه للجملة الاسمية [illegible] باية ابن مالك التسهيل شرح صح

او ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالجزم فيه للفعل وحده الثالثة
التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن السابعة
التابعة لجملة لها محل ومحلها بحسبها نحو زيد قام وقعد ابوه

وبقي رابعة وهي جملة لا هادي له من قوله من يضلل الله فلا هادي له على قراءة يذرهم ورابعة وهي ان تكون جوابا لشرط جازم ويقرن بالفاء او باذا وعطفا على محل الجملة ولفظا تقدره
نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمعروفة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل
جزم لوقوعها جوابا للشرط جازم وهو ان واما اذا صدرت الجملة بمضارع يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم
فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول في فعل الشرط انتهى ثم قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء
لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات
محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها مفردا اصلا صرح بذلك ان حروف الشرط لا يدخل الا على جملتين
دالا على انعقاد السببية او اللزوم فيكون مضمون اولهما سببا في وقوع مضمون الثانية فالحكم بان لا محل لها الى ذلك مع امكان تخصيص
الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وما ذكره ثابت
في الخلاصة البهية الثانية صرح كلام المصنف ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول
الجمع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتبعه الشارح ما به لا وجه له فان المجزوم لا يجامع هذا الموضع
وكيف وهذه الفاء انما تعين حيث لا يصح ما بعدها فاما ما ذكره المحشي فانما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها او وقع موقعهما
ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المحكوم لمجموعهما بانه في محل جزم لهذا الاعتبار وهو معنى صرحوا به ان المضارع المجزوم لا يقع بعد موقع الفاء وما
بعدها وانما الواقع مجموع الجملة نحو صدرها كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ما لاحظ فيه ما يصح للزم الحكم على كثير من الجمل التي
لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل الا ترى الى هذا المعنى الا ترى ان الواقع جوابا للشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو كريم
فانها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد يكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك نقس
انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب لكن تفصيله لعامل السابق عليه لاحظ فيه ما يحتمل لم يرد عليه هذا الذي
اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا او
مجرورا وهي عند الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه من اسم لا
وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم ونحو نصب في نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم
وفي محل جر في نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم نسبة للجملة المنعوت بها نسبة شرط في المنعوت
وهو ان يكون نكرة كما مر ومعه الا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان
في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظا كما مر او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا لا
يقبل منها شفاعة فلا يؤخذ منها عدل الا هو منصوب فانه على تقدير فيه اربع مرات والثاني ان يكون خبرية فلا يجوز مررت برجل اضربه
النوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو
حال من الطير زاد الزمخشري وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة فقال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
اتأتون السحر قال الزمخشري هل في محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف نلتقيان فجملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان والذي
يلتفت ان لا ابدل اشتمال الا استثناء انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب التابعة لجملة لها محل
من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب المتبوع من رفع كانت ومنصوبة ومجرورة ويقع ذلك في التابع معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه
بالعطف على الجملة الصغرى وهي قام الذي هي خبرها في محل رفع واحترز به عما اذا قدرتها معطوفة على الكبرى فانها لا محل لها لعطفها على ما
ومن تقدير الواو للحال فانها لا تكون تابعة ويقع بدلا ويشترط كونها اوفى من الجملة الاولى بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
او في تادية المعنى المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما
تدل على الطلب للكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فلا اكثر عليه تكون ما لا للالتزام دون
المطابقة قلت نعم ولكن صار لا تقم عندك بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا
البيت للجملة التي لها محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها لكن قال ابن هشام
اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا
محل للواحدة منهما لان القول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزء الجملة الواحدة لا محل له لواحد منهما باعتبار القول فتامله انتهى
وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزء فلا يكون لها

بالعطف على الجملة على الصنعة ونفعها لشرط كونها او في تبار المراد نفصل الجزء الاول والا لا محل لها المستانفة وهي
المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكل جملة العامل الملغى لتاخيره
اما الملغى لتوسط فجملة معترضة الثانية المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما وتقعان

محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما اشتهر كما قال ابن هشام في المغني والحق انها
تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها احد قبل ابن هشام فيما اعلم فانه قال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدا ويعذبه الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم
ءانذرتهم ان لم يقدر سواء خبرا او مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خبر من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل نزل تسمع منزلة السماع كما
ان الجملة في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو تنبيه لكن في تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك ورد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة الا
اما مع القول بان ذلك لا يكون الا في الضرورة كما يقول الجمهور وبان ذلك في الشعر قليلا الا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد ورده الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب
وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة لانه قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم
ولذا لم يعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد اصالة الا محل له والاعراب الذي هو بطريق العارية فانها في صورة الحرف نقل اعرابها
الى صلتها بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كالا بمعنى غير وقد اعترض ذلك بعض الاندلسيين
فقال لا يسلم لعدم ورود السماع والى اعرابها التابع ولذا استثنى من كل ما هو مثل ما ذكر كالمعيار في حاشية للتفتازاني والجمهور على ان
اللام التي هي من الموصول اسم موصوع براسه الرفع دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف
وصلته فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة ويسمى
الابتدائية والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل وهي اي الجملة المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها
الكلام اي الواقعة ابتدا كلام لفظا ونية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور او نية لا لفظا نحو راكبا جاء زيد
الثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا ومعنى والاول نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة
عما قبلها لا محل لها من الاعراب ليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف تقديره
انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على
قولهم في الاثنين واجب لانه لئلا يلتبس في جميع القرات وقف واجب نعم ان يصل ويقصد به الصحيح فيحرم وكل اي كل المذكور من الجملة
المنقطعة جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسط نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب الا انها جملة معترضة
لا منقطعة والثاني نحو التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده منقطعة عما قبلها
معنى لان المعنى لان الرابط المعنوي الرابط مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف
نسبها ان الا قد يحصل ليبانيه الاستينا بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا
سلاما قال سلام فان الجملة القول ثانيا جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله سلام
قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا
ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال نشأ عن ما قبله تقديره اصدقوا ام كذبوا ولهذا فصلها بالعطف والا صال ربما فهم من نسيج المفعول
الثاني قال ابن هشام قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما اذا حمل على الاستيناف احتج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد
قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المعتبرة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا
بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات
على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم قد بدت صفة بطانة نعتكم وساء ما بانه بعضا ثم ومنع الوا
هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم ان لا يقال جاءنا الا بوزيد لا حقا رفيك والحق بطهران الصفة تتعدد بغير عاطف وان كان
جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة
ولا يستى الاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين شيئين متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا
وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء
الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل الا بين اجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه انتهى كما نقله الدماميني
نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى وتقع غالبا بين جزئي اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعلا كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم
لا ضعاف ولا عزل او مفعولا كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
صدقة ومنه عتبة بحر بنات طارق نمشي على النمارق وبين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وقوله ليت شعري والمنى لا ينفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بان الجملة الاستفهامية خبر على تاويل شعري مشعور لتكون الجملة نفس المبتدا

بين الفعل ومعموله وبين المبتدا

الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع ايضا اولها الاوضح المقرر

الذي لا محل له من الاعراب الذي هو

فالجملة ان العزة لله جميعا مستانفة

لا تتخذوا

وخبره وبين الموصول وصلته الثالثة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب

فلا يحتاج الى رابط وانما اذا قيل ان الخبر محذوف اي موجودا وان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتنا شعري والاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه
بالاستفهام وبين جزئي صلة اما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عتب
في المقادير ما بخطيك اما بالحج ام حنة وتعليل وانهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمين ليستا من الاعتراضية وليس كذلك بل هي
نوع منها ونحا الاستئناف عن ابي علي الفارسي في الافعال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول وان جاز بين المبتدا والخبر والفصل
بالاعتراض بينهما بالقسم بالموقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي والكرم زيد مبلك وبين القسم وجوابه كقوله نعم فالحق والحق اقول
لاملان جهنم الاصل اقسم بالحق لاملان والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه
لقران كريم فيها اعتراض بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه لقران كريم بجملة وانه لقسم لو
تعلمون عظيم نعم وتقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله نعم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين الحرف وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله
زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله نحو ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقولك كان وقد اتى حول
جديد اثافيها حمامات مثول وقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطات عشوة وقوله فلا وابي دهما
زالت عزيزة وقد نفت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد و
الفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشمله قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي
كقوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت
باسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المصدرتين باني الثاني كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها
منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف اخال ادري الرابع
انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حاديي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا
اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل بالرفع وبالنصب الثالث للبيانيين في الاعتراض اصطلاح مخالف لاصطلاح النحويين
والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان يكون معطوفا
على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ونحوه عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه
لا اعتراض الا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين قال في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة
وتسمى التفسيرية وهي كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة من الجملة المفسرة لضمير الشان فانها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون
ذات محل كما سياتي وبهذا التقييد اهلوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك سر
الى زيد النحوي وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل
ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها مفسرة للحال فهو فضلة واجاب الشمني
بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وحينئذ فيكون قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه فصل اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل
التي لا موضع لها فان قلت جملة الموصول كاشفة لحقيقة الموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تشير اليه بحال من احواله وبهذا ظهر ان
ترك المصنف لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الاولى ذكره كما فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من
تراب ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك
حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب ولا ام قلت هو مثيله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر
من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى
قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام
سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد خلق
من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده
تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بما اقتضاه كما ترى فان
الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج الى ان يقال وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها
من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم وعيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين

والاصح انه لا محل لها وقيل بحسب ما تفسره الى غير صلة الموصول ويشترط كونها خبرية معلومة مشتملة على ضمير مطابق للموصول

بين ابويه وهذا فيه مشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اي للجملة المفسرة من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل
الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون اللام وفتح الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعل ياءه
النسبة فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين الاشبيلي انتهى وهو خلاف ما في الارتشاف ثم قال وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة
اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته
لا موضع لها اذ المحل بقدر المفسر بحسب ان تكون المفسر لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله منصوبة المحل
في محل رفع لان المحدث عنها الا بشيء خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما محل رفع فكذلك مفسرها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله
ونحو قول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع
البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى وفي الهمع وهذا الذي قاله
الشلوبين هو المختار عندي وعليه يكون الجملة عطف بيان بل لا تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير ومقرونة باي كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وبان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل فقد وابينا قبل ان ذات قد ذكرنا
كانت ان مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام
ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
لنعلم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب
ونحو سلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته وصرح بعضهم معه
كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته وفرق الاول بان الاسم ينفعل بالعامل والحرف لا ينفعل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك
فنحو هذا القسم بقي الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا صلته وحدها لا محل لها من الاعراب
لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه ومن شرط
الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد وجوزه
المازني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي جوازه بل اولى لانها من صيغة الخبر
وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال واني لراج نظرة قبل
التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتؤول عندهم على اضمار القول اي اقول لعلي او الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة اعتراض واما
التعجب فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فوجهان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون عند
خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يجيء
هنا نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احدى الجملتين منهما من ضمير عائد على الموصول واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة
جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا باقترانها بالاخرى فاكتفي بضمير واحد كما يكتفى في الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة هي
صلة ربما كان وقيل لا لانها غير خبرية غير مقتضيا ويشترط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام ابوه منطلق وقيل لا لانها
الشرطيتين والشيء لا يكون تاما بنفسه ورد بانا لا نتبع غير الاول لا نفسه قال في الهمع ينبغي الملائمة للخبرية على جملة الصلة مجازا من قبيل تسمية
الشيء باسم ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام في الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او وصفا للنكرة او حالا فانها جمل وليست
خبرا اي كلاما مفيدا بالاستقلال بل قد خرجت عنها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى ثبات انطلاق الاب لزيد لا
الى ثبات الانطلاق للابيه فانه معتمد شيئا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد في شرح المفتاح معلومة للمخاطب لانك انما
تاتي بالصلة لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من انه صاحب الصلة الا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة
كالذي قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم لم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول
بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه
وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله فيا لك الذي
لا ينبت بقلب صاحبه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفرعيهما كجاء الذي قام ابوه والتي قام ابوها واللذان و
اللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام ابوهن ويسمى هذا الضمير عائدا كما مر ولا اشكال في مطابقته للموصول لفظا ومعنى ان طابق
لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان
مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ
لبس نحو اعط من سالتك ولا تعط من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى او يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته نحو قوله
وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح ويجوز العائد المحذوف بغير الضمير او بموصوف غير حاضر فقد يحصل

صلة نقول

عن كلام

الخامسة المجاب بها القسم نحو

تشبيهها بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والمخاطب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعل قال علي كرم الله وجهه
أنا الذي سمتني أمي حيدره وقال الآخر أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ولم تشعر بذاك القصار وقال وأنت الذي
آثاره في عنقه ومن أمثلة المخبر به نحو وأنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل
كذا وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن اعتبار الخبر أكثر وأقيس قيل ويختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما و
تتعين فيما عدا ذلك الغيبة ولا قال أبو حيان الصواب الأول قال وزاد بعض أصحابنا ذوات الطائية والألف واللام وأجازه بعضهم في جميع
الموصولات قال وهو وهم قال فإن تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام أنا والذي قام أنت لأنه لا تحمل على المعنى
قبل تمام الكلام ممنوع وأجاز الكسائي ذلك مع التأخير أيضا وإن قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي
قتل مرحبا وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني أمير المؤمنين عليا وذلك لأن المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة وأوجب
قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم في الشعر دون النثر وفيها قولان وأميال يرد بها السماع وعلى الجواز بشرطان وحمل ضمير إن جاز في الحمل
مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا وقال أنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي
والمهلب ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج وأطلق البصريون والمسألة
مع الكوفيين إنما يرد الأصح للفصل تنبيهات الأول زاد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة أن لا تستدعي كلاما قبلها كالجملة حتى
التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى أبوه قائم وجملة لكن لا تسند إليه فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم فإنها لا تنفع صفة ولا خبرا ولا حالا
الثاني تخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا وحكى أبو سعيد الذي
رويت عن الخدري أي عنه وقال الآخر فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع أي في رحمته أو رحمتك قال الفارسي ومن الناس
من لا يجيز هذا الثالث أجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لحصول الارتباط بالفاء وصيرتهما جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه لكن بشرط المعمول نحو أن
الرجل الذي ضربت تريد ضربته ونحوه وإن لم يكن فإما أن يكون منفصلا أو متصلا فإن كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي إياه أكرمت
وما أكرمت إلا إياه وإن كان متصلا فله أحوال أحدها أن يكون منصوبا فإن نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو أهذا الذي بعث الله رسولا
أي بعثه وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه فما لدى غيره نفع ولا ضرر أي موليكه وبغيرهما لم يجز نحو جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر
الثاني أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور إحداها أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما أنت قاض أي قاضيه فإن جر
بإضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن أو بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس لم يجز حذفه خلافا للكسائي الثانية
أن يجر بحرف جر ويجر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع مانع نحو مررت بالذي مررت والرجل الذي
مررت أي به وقوله تعالى ويشرب مما تشربون أي منه فإن جر الموصول بغير حرف نحو غلام الذي أنت غلامه أو لم يجر الموصول أصلا نحو جاء الذي
مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به أو ماثل لفظا كمررت بالذي مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا
متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه شاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك
إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت إلا به أو إنما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط
نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه والصحيح جواز هذا لأن الحذف
يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لأنه مشروط باتفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة أن يكون مرفوعا فإذا كان
فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ لم يجز الحذف نحو جاء اللذان قاما أو ضربا وجاء الذي الفاضل هو وإن الفاضل هو وإن كان
مبتدأ جاز بشروط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار
إلا هو وكذا إنما في الدار هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا عليه
نحو جاء الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فأجاز حذفه ورد بأنه لم يسمع وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا الخامس
أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى والذين هم يوقنون وقولك جاءني الذي هو في الدار لأنه لو حذف لم يدر الحذف
من الكلام شيء لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن تكون صلة السادس أن تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم يشترطه الكوفيون
فأجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لوجوده تماما على الذي أحسن بالرفع أي هو أحسن وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا
يحد عن سبيل الحلم والكرم أي بما هو سفه وحمل البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير أي أما في أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقا
لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ مثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعالى وهو الذي
في السماء إله وفي الأرض إله فائدة لطيفة قال أبو محمد الحريري في درة الغواص في أوهام الخواص يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون
الضمير العائد إلى اسم الله تعالى الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب أن يقال الحمد لله إذ كان كذا أو يقال الحمد لله الذي

والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المقدم منهما إلا إذا تقدمهما ما يفتقر إلى الخبر فيكتفى بجواب الشرط

كان كذا وكذا او لطفنا او نعوذ به او من فضله وانما اشبه ذلك تمام تميم من الكلام المتقدم وربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا قرع الباب
على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الآجر منه فقال له امنه فقال لا فقال له اذهب فما لك في صلة الذي شيء ومنها الجملة الخامسة
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكرا فالاول نحو قولك اقسم بالله
لافعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيامة ان لكم
لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب لانها جملة مجاب بها القسم تنبيهات
الاول مما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني
كما قال ابن جني واعاهده لتنبو فهي كالتي في تغرمنه بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل والمفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح
لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على شيء آخر الثاني منع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا
فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على المبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما وقع
الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكون خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن
ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن ثم قال انما المانع عنده امر كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا
كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم
انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب وعكس ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان
ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر القسيم للانشاء لا خبر المبتدأ
قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا
وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندك لما استدل به تأويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى
الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه وجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم
المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا
والله ليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظ او مقدر اكتفي بجواب المقدم منهما عن جواب الآخر لشدة الاعتناء بالمتقدم
فالشرط المتقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه والقسم الملفوظ به
نحو والله ان جاء زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تعالى لئن لم يفعل ما آمره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الآية وجواب
الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة جواب القسم عليه وجوز الفراء وقيل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر محتجين
بقوله لئن كنت ما صدقته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام
وجعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالتها على الاستئناف كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتي بالمسالم
ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء لانه مخالف ودل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اي القسم والشرط
ما يفتقر الى الخبر كالمبتدأ والاسم في بابي كان وان والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم
مطلقا سواء تقدم او تأخر تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيد نحو زيد والله
ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تأكيد وجوابه محذوف وقضية كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه
فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط
دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر واذا تقدمهما وجاء ما يفتقر الى الخبر
او الصلة جاز التنبيه على انهما اشتملت وان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر او الصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر
او الصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن تنبيهان الاول قضية اطلاق المتن ان
الجواب للمتقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل
الجواب للامتناعي وان تأخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف ودل عليه
جواب لو ولولا عليه قال كقول الشاعر فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وقال امرؤ من العرب فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع
من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا والذي قرره ابن
الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال
بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا الا القول في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوف الثاني
حيث اغني جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع
المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقم زيد لا يقومن ولا والله ان لا يقم لاقومن ولا والله

وان لم ينتهوا ليمسن صح

ان قام زيد لقمت لان اوقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعم ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا اي ليظلن الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من
الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك
لما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم الجملة المجاب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا
المفاجأة نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
باسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من
الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة
جاءني زيد وهي لا محل لها لانها مستأنفة ومثلها نحو جاءني زيد فاكرمته اذا لم تقدر الواو والداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان
قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاق التبعية على الجملة التي
لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة ولا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت
لعل المراد من التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعم واتقوا الذي
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم جاء زيد وذهب
عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستأنفة انتهى الاولى ان يقال في الجواب ان الاطلاق التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة
قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضربني زيد اكرم زيد
بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون على سبيل
التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسألة مستوفاة ان يقول ان الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل
لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله تعم حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه صفة لكتاب لا غير او بعد المعرفة
المحضة فهي حال نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر سابقا لا غير او بعد غير المحضة منهما فهي
محتملة لهما فمثالها بعد النكرة قوله تعم هذا ذكر مبارك انزلناه فلنا ان نقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدر
حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مبارك
الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجهها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة
في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحال الانزال انتهى ومثالها بعد المعرفة قوله تعم كمثل الحمار يحمل اسفارا فان
المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بقيد الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد الجملة الانشائية وبهذا
هبك بعتكه كل ذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشائية لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما الجملة الخبر والمحكية بالقول
وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة ولا يجري عليها الحكم المذكور وقد نصره في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وحكمها
في التعلق حكمها بعد المعارف والنكرات حكم الجمل في ذلك وانه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو
رأيت الهلال في الافق او بين السحاب حالا لا غير او وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو
رأيت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة من المعرفة فمحتمل لهما اي للحال
والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر في الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور
والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل
ماضيا كان او مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او بما يشير الى معناه فمثال المتعلق بالفعل وشبهه قوله تعم انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل
قوله تعم وهو الذي في السماء اله وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد
ولا يوصف به فلا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله
انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع
لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه والذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى
الابتداء وهو متعلق به وانا قال النحويون يتعلق هذا الحرف وما العامل فيه فانما يعنون ما الذي اوصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان
مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة
اخرين المجرور فقط وتارة والجار والمجرور فما هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار والملاقي قال

ويجب حذف المتعلق إذا كان أحدهما صفة أو صلة أو خبرًا أو حالًا وإن كان أحدهما

ملحوظ

العامل في الجار كذا شاع وقوله من تمام الجار والمجرور متعلق بكذا ملحوظ فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل المتعلق لهما معا والحق
ما قد تشاه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول بحسب المحل اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه
لو كان متعديا كما يقي بدل مررت بزيد جاوزت زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فحكم على محلهما جميعا
باعراب هو اعراب العامل فبقي محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره
الامام المحقق في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة المذكورة يتعلقان بما موجودا فقد بكقوله نعم والى ثمود اخاهم صالحا
فقيل بارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون وقومه اي متعلقان
باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا وبسم الله الرحمن الرحيم كما تقدم الثاني
هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك فما صحيح انها كلها دالة عليه كما تقدم والثالث مع تعلقهما بالحرف
المعاملة وقال بجواره مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا بالاصالة نحو يا لزيد فلا وهو قول
على وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قاله في يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم
في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت
الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ان اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي
اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي
ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وتسليط النفي على التعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي
والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه
وما اهنت المحسن لكافاته لو علقته بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون
نفيت جنونا خاصا وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص شيء ملخصا وهو كلام بديع الا ان
جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني
الثالث يستثنى من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا ايصالا معنى الفعل الى الاسم
واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم العلم الجرم
بالتعلق وفي كلامه على كلام المحقق ما يؤيده قلت [illegible] الثاني والثالث لعل في لغة عقيل ولولا في لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انهما
للضمير لانهما لم يدخلا لايصال معنى عامل بل لا فادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر قالا الجمهور لانها لم تدخل لتعدية
عامل بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت مخطئا لانه يتعدى
بنفسه ولا شيء فائدة معمولة في المثال الاول وان قالوا انها علقت بمحذوف تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن
عنه ولم يلفظ به قط وقيل الخامس الجار بالكموف عن عمل الجر لانه ابن حرف جر بل يفيد معه حصة المعنى فقط فلا عامل له كما لا معمول له كما صرح بذلك
صرح به التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعالى فاذكروه كما هداكم السادس حروف الاستثناء الثلاثة وهي حاشا وخلا وعدا قال ابن هشام
في المغني لانها لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة
لصح ان يقال ذلك في الا وانها خفض بها المستثنى فيه سقط كالمستثنى بالا التي لا يزول الفرق بينهن وما لا حرفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس
المراد من ايصال حروف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على وجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى
الفعل فيتعلق به على هذا الوجه وقد صرح به هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية ويتعلق هذا بما قبلها كتعلق حاشا
بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معنى الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج وقد ما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
فساقط لانه لا يلزم من كون حرف معنى حرف اخر ان يشاركه في جميع احكامه الا ترى ان الى هذه الحروف بمعناها لا يعمل الجر وهذه الحروف تعمله انتهى
وزاد الفارسي والاخفش سادسا وهو كاف التشبيه فقد ذهبا انها لا تتعلق بشيء كحروف الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا
قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو
متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقر وهذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما اي الجار والمجرور
والظرف صفة نحو او كصيب من السماء او صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر
في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني
بجواز اظهاره وعندك اناره حاله ونقل ضمير الى الظرف نحو اعندك احد افي الله شك واستعمل شذا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست
او حذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم

كذا إن اعتمد على نفي أو استفهام جاز أن يرفع الفاعل نحو أقائم الذي في الدار أبوه وما عندك أحد [illegible]

فلو صرح بالفعل في ذلك وجب الفاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق وثم غير التسعة نحو والليل إذا يغشى تنبيهات الأول أنكر الكوفيون
وابن طاهر تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع
الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره وإن ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين
للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي
القسم والصلة لأنهما لا يكونان إلا جملتين وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم وأما قوله كل أمر مباعد أو مدان فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والنعت والحال
الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولأن تقليل المقدر أولى وليس بشيء لأن الحق أنا لم نحذف الضمير بل نقلناه إلى
الظرف فالمحذوف فعل أو وصف كلاهما مفرد قال والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيانا التقدير بحسب المعنى أما القسم فتقديره أقسم [illegible]
في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر
كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد ويقدر كان أو
استقر أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما إن التقدير إذا كان قائما إن أريد المضي أو إذا كان إن
أريد الاستقبال ولا فرق وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بأنه
كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا إلا تهافت قال وإن قلت فما الذي تصنع عند جهل المعنى لا تقدر
على تقدير شيء معين بل يرد الأمر ويقال إن أريد المضي فيقدر كذا وإن أريد الحال فيقدر كذا وإن أريد الاستقبال فيقدر كذا فيخرج عن العهدة
الثالث قال التفتازاني في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له أنه إذا قيل في اللفظ كائن أو كائنا فهو من الكون بمعنى حصل وثبت لا الذي
بالاستثناء ليعم لغوا لأن الثابت لا يكون الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقدير الرابع الظرف والمراد به ما يتناول الجار والمجرور
قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كما مر واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال
وغيره مما ذكر أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الأول مستقرا والثاني لغوا أنه لما كان المتعلق العام إذا حذف
انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذف فيه [illegible]
اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لا ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى كأنه لغي قال الشيخ
الدماميني في التحفة بعد ذكره وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا ولا يخفى أنه أولى مما قيل إنه إنما سمي مستقرا لأن ناصبه هو استقر فقلب
فيه أولا فلأن الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز أن يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام
فلم يتوقف الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلأن الظرف اللغو أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه أنه مستقر إذ فيه استقر الصوم
المذكور والصواب وإن لم يكن متعلقه لفظ استقر وأجاب الشمني بأنه يكفي في تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار أو ما هو بمعناه لا بمعنى أنه لو
معنى الاستقرار مطلقا الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا يتأتى على ما ذهب إليه السيرافي من أن الضمير حذف مع المتعلق
وإنما يأتي على ما ذهب إليه غيره من أن الضمير انتقل عن المتعلق إلى الظرف الخامس قد تقوم قرينة على أن المراد بالاستقرار العام ما
ولا يقدح في الحكم بأن الظرف مستقر كما إذا قلت زيد على الفرس فالأصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا
لا لغوا نص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله أقرأ قال هو يعني أن التقدير متلبسا باسم الله
ليكون المقدر من الأفعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني إذا قامت
القرينة على أن المراد كون خاص فلم لم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا وأي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بأن المراد منه الخاص الذي دل
عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون إنما يقدرون متعلق الظرف المستقر [illegible] الأول نحو في الدار زيد لأن
المحذوف هو الخبر والأصل أن يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو في الدار زيد لأنه لا يلبسه أمر مع ما ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا
في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ قاله ابن هشام في المغني وقال في موضع آخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما
لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول وإذا كان أحدهما أي الجار والمجرور والظرف كذلك أي صلة أو صفة
أو خبرا أو حالا أو اعتمد على نفي بحرف أو فعل أو استفهام جاز أن يرفع الفاعل ظاهرا كان أو مضمرا نحو مررت برجل في كمه أو معه صقر جاء الذي
في الدار أو عندك أبوه وزيد في الدار أو عندك أبوه وجاء زيد في كمه أو معه صقر وما أو ليس في الدار أو عندك أحد وأفي الله شك وأعندك
أحد تنبيهات الأول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب أحدها أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والمجرور
ويجوز كونه فاعلا وكان وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر والثاني أن الأرجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه أن الأصل عدم التقديم
والتأخير والثالث أنه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام [illegible] الثاني قال في المغني حيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل أو الظرف أو المجرور نيابة
عن استقر أو لتقربهما من الفعل للاعتماد فيه خلاف والمذهب المختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل

الحرف الخامس من حروف المفرد الهمزة حرف يرد لنداء القريب والمتوسط وللاستفهام وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم

الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا
يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال
واختار ابن مالك المذهب الا قول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المصنف على ذلك
المختار كما تروا وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد لكنا اذا لم نعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون
الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرد بجواز دخول ان ونحوها على مثل هذا التركيب فينصب الاسم
اذ يصح ان تقول ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما دخل
العامل الاقوى عمل فيه وهو ان وقال ابن يعيش للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملا يعمل اولهما الشرط يجوز ان يعمل ايهما شئت الحديقة الخامسة المفرد
وهي منها حروف ومنها اسما وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما رد اسما وحرفا والمصنف لم يستوف جميعها بل اقتصر منها على ادوات كثير
دورانها وتشتد الحاجة اليها وجملتها اوردها اربع وعشرين كلمة احدها الهمزة وهي اسم محل للالف المتحركة واسمها الالف واسم الساكن لا
والالف مشترك بينهما وبين الالف كذا قال بعض المحققين في كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف
اسم للمتحرك والساكن نعم لكنها اختصت بعرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم من اطلاق الالف
على المتحرك يحمل على اللغة وما وقع من كلام اخر من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع
لنداء القريب كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على
نداء القريب قلت القرائن الموجودة في قوله في هذه القصيدة يخبر بما جرى مع هذه المرأة تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعديني من جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كرعيف رحل يشد عليه هودج المرأة والجنى
ما يجنى ان يقتطف من الثمر وعبر بها عن اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل من شيء والتعليل جنى الثمرة مرة بعد
اخرى والمتوسط اي ويرد لنداء المتوسط وهذا لم يقل به احد وانما هو عندهم لنداء القريب والثاني كونها للقريب بوضع لنداء غيره وقول
المصنف انها حرف للاجماع لكنه من غير واحد قال ابن مالك والمرادي حكاية اجماع النحاة يشير على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر معتبر اتباعه
وقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور
اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا اشكال فيه لصدوره من المجتهد اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة
الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص
والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة
فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها الا بعد امعان وفي الاقتراح بعد كلام ابن جني
في الخصائص وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان
النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وفي تعبير الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكره مردود فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد
وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمضارعة بفتح الراء المهملة مصدر ضارع اي شابه نحو اقوم وافعل قيل وهمزة المضارعة في الاصل الفي
همزة للتعدية والابتداء بالساكن وحروف المضارعة او نحن يجمعها قولك نأيت وقد تقدم ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي
الداخلة على جملة واقعة في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة هنا ما ولة بالمفرد وبلا مطرد
ومعنى واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت ما قبل الجملة بالمفرد
هنا مشكل لانه لا سابك في اللفظ فيلزم السبك من غير سابك وذلك على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعلى تقدير السابك
وهو الحرف المصدري وادغام السابك وذهابا باطل لان هذا التركيب بجميعه كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون
شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته
بان مقدرة فيصير معطوفا في الحكم على فعل وهو ممتنع الا عند تاويل فاحتجنا الان ينسبك من الفعل الاول مصدر من غير سابك ولا بعد
مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاول الجملة بالمفرد من غير
ان يكون هناك حرف مصدري وليس شاذا لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد وبلا مطرد بدون اداة فلم يعد شاذا
قاله الدماميني في تحفة الغريب كالعرات السبك وبينا في القصار وكثرة الاستعمال وهو ممنوع بنسبتها الاول اخبر في سواء في الاية المذكورة كونها
خبرا عما قبلها او بعدها او مبتدأ وما بعدها فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان الخبر باسم مثل زيد اين هو ممتنعا وقلنا بل الخبر
كيف زيد لا ان ادوات ثم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضميره سواء واما ما سبيله نحو انها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب
التقديم فان ... [illegible]

نقط ينقل ... العبارة في ... الا ... الذي هو القرب او الادنى اي للقريب ... والتوسط ... قال ابن هشام ... الاجماع ... حرف ... ومن ... التوسط ... لنداء القريب

وللاستفهام فيطلب بها التصور او التصديق نحو ازيد في الدار ام عمرو واجاء زيد [illegible] في الدار [illegible] لاهل الاختصاص
تتصل فقط أن بالفتح والتخفيف [illegible] اسمية وحرف فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم [illegible] خطاب [illegible]

[illegible] قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فللاستفهام التقرير لا من قبل المتكلم ولا غيره [illegible] ان المراد بهمزة التسوية [illegible]
كلمة سواء بخصوصها بل كل ما يتصل ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعد ما يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري
[illegible] ابالي [illegible] وما ادري [illegible] وليت شعري [illegible] فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو [illegible]
[illegible] كلام [illegible] ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون [illegible] غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد يخرج الهمزة
[illegible] الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان منها التسوية وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية في غيرها وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو الاولى
[illegible] ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه وقال بعضهم ينبغي ان يكون
المطلوب ان يحصل [illegible] ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستغفار الذي هو طلب المغفرة وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو
المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغيره [illegible] المجيب بالجواب [illegible] فيستفيد [illegible] لو [illegible] لغيره [illegible]
[illegible] في كلام [illegible] مصروفة على معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يحتج الى [illegible] ويكون المراد [illegible] بعض المخاطبين
[illegible] الجواب [illegible] فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي في عروس الافراح الاستفهام لا يكون [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] على [illegible] انما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره من [illegible]
[illegible] كما في قولهم [illegible] للناس [illegible] فهو استفهام حقيقي طلب به [illegible] في ذلك المشهد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الاستفهام [illegible] واما سبق [illegible]
[illegible] ثانيا كان الاستفهام [illegible] الهمزة اصل ادوات [illegible] في [illegible] وطلب بها
[illegible] الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وقوعها للتصديق الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب
تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو او نحو الاناء ام عسل [illegible] في الدار [illegible] الامام [illegible] طلب تعيينه وطلب
تصور المسند نحو افي الدار زيد ام الحانوت [illegible] بان زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار وفي الحانوت وان
[illegible] محكوم عليه بالكينونة في الحانوت [illegible] المطلوب [illegible] هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف القول بان الهمزة في مثل
[illegible] الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه والمسند [illegible] على [illegible] والتحقيق انها لطلب التحقيق التصديقي [illegible]
[illegible] تصور المسند اليه [illegible] اصلا [illegible] فان قيل التصديق حاصل [illegible]
[illegible] بطلب [illegible] ان الحاصل هو التصديق وان احد [illegible] التصديق [illegible] الا [illegible]
اعتبار [illegible] المسند اليه [illegible] التصديق حاصلا [illegible] التصديق حاصل فان المطلوب هو
تصور المسند اليه والمسند [illegible] وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم [illegible] بان بينهما نسبة اما بالايجاب والسلب
[illegible] ولعل [illegible] التصديق [illegible] التحقيق [illegible] هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم [illegible]
في كلام [illegible] للتصور [illegible] للتصديق [illegible] الاشارة [illegible] على ذلك وهو وهم فاحش [illegible]
[illegible] بالهمزة هو ما يليها [illegible] اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل [illegible] الصادر من المخاطب [illegible] على زيد [illegible]
ان تعلم [illegible] فتكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف [illegible]
[illegible] اكرام [illegible] اانت ضربت زيدا [illegible] الشك في الضارب وكالمفعول [illegible] ازيدا ضربت [illegible] كان الشك [illegible] وكذا قياس سائر المتعلقات
قال التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل فانها مختصة بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم [illegible] الكلام [illegible] لاذوا
مختصة بطلب التصور [illegible] بان [illegible] بالفتح والتخفيف [illegible] الهمزة وتخفيف
[illegible] على [illegible] اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم وانتن [illegible] حرف خطاب [illegible] في المذكر ويكسر
في المؤنث [illegible] الجمع المذكر ويميم والف في المثنى ويتون في جمع الاناث [illegible] اجراء [illegible]
[illegible] بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم [illegible] نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير
المرفوع هو التاء المتصرفة [illegible] الكوفيين [illegible]
وهو ان الكاف [illegible] منفصلة [illegible] قال الرضي [illegible] هذا القول [illegible]
[illegible] وقال بعض [illegible] وانتم [illegible] نقوم وانتم [illegible]
[illegible] كيف [illegible] النقل [illegible] في شرحه [illegible]
ثم قال فان قلت [illegible] البصريين [illegible] اجماعي
البصريين قلت [illegible] البصريين [illegible] ولكنها اكثر [illegible]
جماعة من النحاة [illegible] البصريين [illegible] على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير [illegible]

النون

يكون

والحرفية ترد ناصبة للمضارع ومخففة من المثقلة مفسرة وشرطها التوسط بين جملتين

فيكون اختيارا في أنا أن الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل إثبات الألف وصلا في لغة ومذهب البصريين أن الضمير إنما
هو أن تفتح وصلا ويؤتى بالألف وقفا لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم هذا فزدي أنه ولا يثبت الألف في النثر الفصيح وقال الكوفيون إنها
في أنه بدل من الألف وحكى قطرب أن بعض العرب يقول أن فعلت بسكون النون وصلا ووقفا أي أنا فعلت والحرفية ترد على أربعة أوجه أحدها أن
تكون ناصبة للمضارع وقد مر ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالأفعال الثاني أن تكون مخففة من أن المثقلة أي المفتوحة الهمزة المشددة النون
فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته من الظن أن يكون غالبا منا تخمينا للعلم أبدا من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع لأن اليقين
وما نزل منزلته بالمخففة التي فائدتها التحقيق أنسب نحو أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا علم أن سيكون منكم مرضى وحسبوا ألا تكون فتنة فيمن
رفع تكون وقوله زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي إعمالها مذاهب أحدها أنها لا تعمل شيئا
لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر كأصلها
نحو علمت أن زيدا قائم ونحو أن غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك
قيل ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل إنها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب أن سبب عملها
الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة وكون العرب يستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل انتهى وقد تقدم لنا
تعليل آخر غير هذا في بحث المضمر ثم الجمهور على أنه يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شأن واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر لا يصح
لزوم عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أنك ولا يكون خبرها إلا جملة أما اسمية مجردة
صدرها المبتدأ نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين أو بالخبر كقوله أن هالك كل من يحفى وينتعل أو مقرونة بلا نحو وأن لا إله إلا هو وبأداة
شرط نحو أن إذا سمعتم آيات الله أو برب كقوله تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين وخوان يخال الأمينا أو فعلية فإن كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج
إلى فاصل نحو وأن ليس للإنسان إلا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها وإن كان متصرفا غير دعاء قرن غالبا بقد نحو أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا
أيحسب أن لن نجمع عظامه أن لم يره أحد وبلو نحو أن لو نشاء أصبناهم أو بقد نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو بحرف تنفيس نحو علم أن سيكون ويدخلوها من جميع
ما ذكر كقوله علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل وخرج عليه قراءة لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم وقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام
وأن لا تخبرا أحدا وربما عملت في ظاهر كقوله فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق وهو مختص بالضرورة على الأصح والثالث أن تكون مفسرة
بمنزلة أي لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح قال في الهمع وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي مع هذا
غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت إليه أن قم وأرسل إليه أن ما أنت وهذا وشرطها التوسط بين جملتين أولاهما
بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ولو زائدا نحو قوله تعالى وأوحينا إليه أن اصنع الفلك ونودوا أن تلكم الجنة وكون أولاهما بمعنى القول رد به
الرازي على الزمخشري حيث زعم أن التي في قوله تعالى وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي مفسرة قال لأن قبله وأوحى وهو الإلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول
قال وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتا انتهى وتعقبه ابن الصائغ بأن الإلهام هو إعلام الله تعالى بقوله أو أمر فلم يمتنع تفسيره بأن اتخذي قال الشمني
وفيه نظر أما أولا فلأن الإلهام مفسر في الكتب الكلامية بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال الفنري إنه الخاطر الوارد على القلب بإلقاء
الملك وإنه من قبيل الملك أما ثانيا فلأن الإلهام هنا لا يلائم القول لأن الأمر به والنحل انتهى وإذا قلت كتبت إليه بأن افعل بإدخال حرف الجر
كانت أن مصدرية لأنها معمولة لحرف الجر وجعلها أبو حيان زائدة وهو وهم منه فإن حروف الجر وإن كانت زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله
الأول وزاد بعضهم اشتراط أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة
بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله أنه يجوز
أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله قال الزمخشري وهو حسن وعلى هذا فيقع في الفعلين ألا يكون فيها
حروف القول إلا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقده أبو حيان وصوب غيره تخريج الآية على التفسيرية بأن ما بعد إلا مستثنى بها فلا بد أن يكون له موضع
من الإعراب وأن التفسيرية لا موضع لها الثاني إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير
والنصب على أنها مصدرية أو معه لا نحو أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الوجهان لما ذكر والجزم أيضا على النهي ويكون أن فيه مفسرة الثالث أنكر
الكوفيون أن المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها ولا يصح أن يكون الصلة
الابتداء ولا مبتدأ انتهى قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي متجه لأنك إذا قلت كتبت إليه أن قم فليس قم نفس كتبت كما أن الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن لوجدت الطبع غير قابل له انتهى واعترضه الدماميني بأنه يلزم الجماعة الذين أن
في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما وليس الأمر كما فهم إنما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب ثم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وإن لا يفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى ونادينا أن يا إبراهيم وكذا قولك كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه
شيئا هو قم فأن حرف دال على أن ما بعده تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه
فيه انتهى وأجاب عنه الشمني بما يطول ذكره والرابع أن تكون زائدة وهي حرف ثنائي بسيط لا مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم إلى

ذلك هو مذهب سيبويه وجماعة واختاره ابن مالك [illegible] أمكن

كقوله

وإن شرطها التوسط بين الجملتين غلط بل جعل أي قوله نعم ولنحوهم ان الحمد لله رب العالمين لأن المفسرة عليها ظاهر هنا إنما هي المخففة بل المفسرة من المتعلق والشرط

اولها بمعنى القول وعدم دخول جار عليها ويقع غالبا بعد لما وبين لو وثانيها ان بالكسر والتخفيف شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من المثقلة نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف

اي انها هي المثقلة خففت فصارت موكدة قال ابو حيان ولا تفيد عندنا غير التاكيد وزعم الزمخشري انه يجري في افادة التوكيد مجرى اخواتها ك
قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى
قالوا سلاما تنبيها وتاكيدا على ان الاساءة كانت تعقب المجيء فهي موكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب
فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء لانها قد تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي
اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ويقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه
على وجهه وبين لو وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت
حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها حينئذ حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه ولكن نص عليه سيبويه انها
زائدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه ان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة
وهو انها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا لكان كذا
فمعناه اقسم انه لو كان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصل الخبر ان المشددة
تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم
في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله
حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر الثالث بعد حتى فيما حكاه ذلك حتى ان كان كذا اخرجه ابو حيان في الارتشاف وقال لم
يذكره غيره الرابع بعد كي موجب لكي ان اكرمك هو شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه يقتضي كون اللفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه
كذا قيل قال بعضهم وهذا السياق يوجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدا ولهذا لم يكتف به الرضي وزاد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع
له فكانه لم يفد شيئا بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا ان المعنى الذي يفيده
الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال الثاني ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون لتساكنه ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون
شرطية وقد تقدم الكلام عليها في حد تقيد الافعال فلا وجه لاعادته والثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وزعم بعضهم
ان انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه الاية او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ
بتشديد لما اي ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم
ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل العالية حكي عنهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه
ظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها
وقد نقل نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في
نونها وحذفت الفها في الوصل والثالث ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على
الاسمية اعملت قليلا لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا
ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيفهما لما
ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان
كادوا ليفتنونك ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان الثاني سماعي لا يقاس
عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وقد يكون ماضيا غير ناسخ كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد و
اندر منه كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول
خلافا للاخفش واذا اهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام لئلا يتوهم كونها نافية ولذلك تسمى الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام اخرى
اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت
ويجب تركها في موضع لا يصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ومع نفي
الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف المعاند وكذا مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ونحو قوله
فيما اهلا بكم فحسبكم بحوى الديار ان كان لم يتح لكم ظلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية واشكل
بمعناه وتخيل تقدير جواب الشرط حتى نبههم على ان هذه هي المخففة من الثقيلة لا الشرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت
على جملة فعلية كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
وهي في هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد
ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تناى

وفي اجتمعت إنّ وما فالمتأخرة منهما زائدة أنّ بالفتح والتشديد حرف تأكيد وتؤوّل مع صلتها بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقا
وبالكون إن كان جامدا نحو بلغني أنك منطلق وأنّ هذا زيد وإنّ بالكسر والتشديد ترد حرف تأكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر ونصبهما لغة وقد تنصب ضمير شأن محذوف والجملة بعدها خبرها وحرف جواب كنعم وجعل المبرد

التوكيد فنصوبا واشار المصنف الى هذا الوجه من وجوه ان وهو ورودها زائدة بقوله احسن من قوله وفي اجتمعت ان وما الحرفية فالمتأخرة منهما زائدة فان
في نحو قولك ما ان يثبت شيء هي الزائدة وما نافية وما في نحو قوله نعم ولما تخافق من قوم واما ان تغلبك هي الزائدة وان شرطية ونسيا الكلام على ما
الزائدة مستوفى في محله ان شاء الله ثم الرابع ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر واستشكل
افادتها للتوكيد بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشيء قال ابن هشام والاصح انها فرع
عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر
الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وممن نظر اليه [illegible] من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته لاصله
في جميع احكامه ثم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به [illegible] فانها بالفتح واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كونها فرعا عن المكسورة
محل بحث كما تراه وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان
وهو الظاهر من صنيع المصنف هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك او تقدر مع معمولها وهو الاسم والخبر بالاصح انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ
خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار
التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل
خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قال ابن هشام وغيره وذلك
الرمي بقولك بلغني زيد [illegible] المسند او المخبر عنه [illegible]
التاويل ان كان ما يؤول مثبتا وان كان منفيا اتيت بلفظ عدم [illegible] واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق
بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان [illegible] بلغني عدم كونه زيدا [illegible] وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة
للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه
ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وفيه نظر [illegible] فهذا يقدر بالكون ولا يخرج بذلك
عن المصدرية وذلك تقديره بالاستقرار كما قال الرضي نفيد معنى المصدرية الخامس ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد
على وجهين احدهما ان تكون حرف تأكيد فانها للتاكيد [illegible] تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالاسماء
ونصبهما اي الاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين
خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل ثم نصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا وتاولوا
ما ورد منها كما هو مسوق في محله وقد تنصب ان ضمير شأن محذوف مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الاصل انه اي الشان والجملة خبره وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابون زيادة من في الكلام الموجب والمعرفة على الاصح ثم
[illegible] يشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وصرح جماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل
ولا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا ولا يستتر
لان الحرف لا يستتر فيه [illegible] وانما قال وليس الموضع موضع حذف لانه من امر لا دليل عليه ولعل مراده [illegible] الاختصار
اذ المقصد من كلام المصدرية التفخيم فلو حذف فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجاز [illegible] في السعة من غير ضعف قال الرضي وانما جاز حذف ضمير
الشان من دون ضعف [illegible] تفسيره وهو الجملة [illegible] فهو كالزائد قال ابن مالك يجوز حذف اسم [illegible]
معنى [illegible] سواء كان ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر كثير واقل ما يكون [illegible] والا ضمير شان انتهى [illegible]
لا يكون الا ضمير شان فهو ما ذهب اليه بعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في سائر اخواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديقا
للمخبر واعلاما للمستخبر [illegible] للطالب فيقول انى جواب من قال قام زيد ومن قال [illegible] هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح
وانكره ابو عبيدة [illegible] في الكلام [illegible] في اللغة موضوع لذلك قال ابن
هشام [illegible] وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرا بتشديد النون واثبات الالف في هذان وهم
من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة ورد بامور احدها ان مجيء ان بمعنى نعم [illegible] الثاني ان
اللام اي لام الابتداء في خبر المبتدا وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنع لام الابتداء في خبر المبتدا وقد
دخلت هنا لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنع لام الابتداء في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر [illegible]
عن الصدر واجيب عن هذا بان اللام زائدة وليست للابتداء وبانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه
لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال [illegible] المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال ابن هشام [illegible] ضعف
الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين والثالث ان

اي بعينها

التعظيم

اي نعم لعن الله راكبها

من ذلك قوله نعم إن هذان لساحران وربما أشبعت اللام في خبر المبتدأ إذ ترد ظرفا للماضي وتدخل على الجملتين وقد يضاف إليها اسم زمان نحو حينئذ ويومئذ وترد للمفاجأة بعد بينما وبينا وهل هي ح ظرف أو حرف قولان

ما قيل إن المذكورة لا تقتضي أن يكون جوابه نعم إذ لا يتعين أن يكون جوابا لقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من
افترى ولا يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن أبي علي الفارسي قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بأنه
لا حسن فيه فإنه على هذا المحمل جواب لإخبار بعضهم بعضا أو لا يستحبنا بعضهم بعضا كما حكاه الله عنهم لنا قلت فتأمل ما فيه من
المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والنظم أنهم تشاوروا في السر وتجاذبوا أهداب القول ثم قالوا إن هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق
هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما انتهى وقد تقدم لنا في هذه القراءة وجوه أخر في باب أسماء الإشارة واستوفينا
الكلام عليها هناك فليراجع إليه إذ تكون اسما للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال عند الجمهور قال بعضهم لأنها تخرج عن المضي إلى
الاستقبال واستدلوا بقوله يومئذ تحدث أخبارها والجمهور يجعلون هذه الآية ونحوها من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل
الواجب الوقوع منزلة ما وقع قال ابن هشام وقد يحتج لغيرهم بقوله فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى
لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا قال الدماميني وفيه نظر إذ لا مانع من أن ينزل بما تأول به الجمهور الآية
السابقة فهذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس لا ينافي ذلك وتدخل إذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا مبنا بل على
التأويل ودخولها عليهما واجب لأنها لازمة الإضافة إلى الجملة لفظا أو تقديرا بعوض التنوين عن الجملة المحذوفة كما في نحو
القرائن فتفتح أسما بعضا إليها اسم زمان وهو يوم غالبا حين صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا فالظرف هنا وهو
بعد لا يصلح للاستغناء عنه لحذف لفقد ما يدل عليه لو حذف مع أنه مقصود وصالح للاستغناء عنه نحو ويومئذ تقول أكرمني فإنه ثبت
عليك ح ويومئذ واليوم والحين صالح للاستغناء عنهما إذ يجوز أن تقول فإنه ثبت عليك إذ أكرمني والمعنى بحاله والإضافة في مثل
هذا التركيب قال ابن مالك من إضافة المؤكد إلى التأكيد والظاهر أنها من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وذلك لأن إذ مضاف إلى جملة تقدر
فإذا قلت جاء زيد وأكرمني فالمعنى حين إذ جاء والثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عار من ذلك فهو أعم منه ولا يكون مؤكدا له
ولا يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يتبين الأعم بالأخص فالإضافة فيه بيانية أي وأكرمني حين مجيئه فتأمل تنبيه الجمهور على أن إذ لا تكون
إلا ظرفا أو مضافا إليها كما هو قضية اقتصار المصنف على ذلك وذهب جماعة إلى أنها قد تكون مفعولا به وهي المذكورة بعد الحمد في أوائل القصص
مثل واذكروا إذ أنتم قليل فكثركم ويقدرون اذكر حيث لا يذكر نحو وإذ قال ربك للملائكة وإذ فرقنا بكم البحر قالوا ويقع بدلا من المفعول به نحو
واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت فإذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يجوزون الأول على أنه ظرف لمفعول محذوف تقديره واذكروا نعمتي إذ أنتم
قليلا والثاني على أنه ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف أي اذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم
إذ كنتم أعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم أنه يجوز أن يكون قالا في محل رفع
على سيبويه وهي لو أخطب وترد بعد بينا وبينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير وكقوله وكنت كالمعرض بينا الطلب
يعجبه إذ دعي قنص العاصر وأنكر بعضهم أن تقع بعد بينا وبينما خاصة دون بينما وجعله الحريري من الأوهام في درة الغواص وليس كذلك قال ابن
مالك ترك إذ بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها وكلاهما عربي وقال الأصمعي وقوع إذ وإذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الأصمعي
[وقو]ع إذ وإذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الأصمعي لا يستفصح إلا تركهما في جوابهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على
الفصاحة بل على أن الكثير أفصح أنزل إلى قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها
لآخر بعد وفاته انتهى وبينا وبينما بين أصله أن يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان عني زيد بينا أي فارقني فراقا ومعنى جلست بينكما
أي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي وقت فراق ومعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما
فعلت بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مبين كما بين مستعمل في الزمان والمكان وهو
لازم الإضافة إلى المفرد لفظا فقط والإضافة إلى الجملة والإضافة إليها كلا إضافة لأن الإضافة في المعنى ليست إليها بل إلى المصدر
الذي تضمنته زادوا عليه ما الكافة لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء وأشبعوا الفتحة فولدت الألف دليلا على عدم اقتضائه المضاف إليه لا أنها
تقف عليه والألف قد يعوض بها للوقف كما في أنا والظنونا ويعترض لا يكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث
في الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه وهي غلبة إضافة الزمان إلى الجمل دون الأمكنة وغيرها
فبينا دار الفهم في كل مضاف إليها إلى الزمان فإذا قلت بينا زيد قائم أقبل عمرو فالتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد
أقبل عمرو هكذا قرره الرضي وهو مذهب ابن ... وابن جني واختاره ابن ... والجمهور على أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف إليها نفسها دون
تقدير مضاف وإنها في موضع جر وبعضهم أن ما غير كافة عن الإضافة وكذا الألف وذهب قوم إلى أن ما والألف كافتان والجملة بعدها لا محل
لها من الإعراب لأنه هو المحقق وليست بينا محذوفة من بينما ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعمي ذلك وهل هي ح أي حين إذ تعد
للمفاجأة ظرف بعد بينا وبينما ظرف مكان أو زمان أو حرف يدل على المفاجأة أو زائدة للتوكيد فيه خلاف فإذا قلت بينا أو بينما أنا قائم
إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادتها يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا أو بينما كما يكون ذلك لو كانت إذ غير موجودة وهو ...

حين إذ وهو

المضاف وأقيم

وهو الفرق

إذا ترد للمستقبل مضافة إلى شرطها وتنصب بجوابها وتختص بالفعلية نحو إذا السماء انشقت

وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وهو أقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال
ابن جني فقال عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة
فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما وقيل
العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير في المثال بين أوقات
فتى على إقبال عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بإقبال عمرو وقيل مبتدأ وإذ خبره والمعنى حين أنا قائم حين قبل عمرو تنبيه ترد إذ للتعليل كقوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا وهل هي حرف بمنزلة
لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد بإذ الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب
الضرب قولان والجمهور على الثاني الثاني إذا تأتي ظرفا لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا مضافة إلى شرطها وهو الجملة التي بعدها
لزوما وتنصب بجوابها عند الأكثرين لا بشرطها وعليه جماعة من المحققين بناء على ما زاد إلى الشرط ورد بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف
أجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله وإذا تصبك خصاصة فتجمل فإن الذي هنا ينبني ويلزمهم عليه أن يكون إذا ظرفا مبهما
لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فإن قلت قد قال ابن الحاجب تعيين الفعل إنما يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وإن لم يكن مضافا
كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بأنه إنما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده
ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كما قيل لخصصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهي غير مختص اتفاقا وأما قول الأكثرين فأورد عليها
أمور منها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لأن الشرط لما كان معمولا لإذا لكونها مضافا إليه
وإذا معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لأن المعمول داخل في جملة عامله فيلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب وأجيب بأن
الأصل ذلك ولكنهما قد صيرتا بمعنى الشرط وجعل الأول سببا للثاني ومنها أنه يلزمهم في نحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا أن يعمل أكرمتك
في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم
قال الرضي والجواب أن إذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها ويقول المعنى إذا جئتني اليوم كان سببا لإكرامك غدا كما قيل في نحو إن جئتني
اليوم فقد جئتك أمس إن جئتني اليوم يكون جزاء المجيء أمس ومنها أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض
إذا أنتم تخرجون [illegible] إذا جئتني فإني أكرمك وكل منها لا يعمل ما بعده فيما قبله وأجيب بأنهم إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها
إذا كان صالحا للعمل فإن لم يكن [illegible] وإذا الفجائية وإن ونحوها فالعامل فيها محذوف مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الأولى أن ينفصل ويفترق
إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوها وإن لم يتضمن نحو إذا غربت الشمس جئتك بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الأول الذي في محل الشرط إذ هو مخصص للظرف وتختص إذا بالجملة الفعلية
على الأصح سواء كان فعلها مضارعا نحو وإذا تتلى عليهم آياتنا أو ماضيا نحو وإذا جاءك المنافقون وزعم الفراء أنها لما فيها من معنى الشرط لا يكون
بعدها إلا الماضي وقال ابن هشام إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع
ولا تدخل على الجملة الاسمية وأما نحو قوله تعالى إذا السماء انشقت مما استند عليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجملة الاسمية
فمؤول مثل تأويل قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والأصل وإن استجارك أحد لأن السماء
مبتدأ والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك
لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد في الآية يتعين أن يكون فاعلا لفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن الشرطية لا تختص عندهم
بالأفعال كما قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين إذا وإن في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية فالأولى في التفريع فالأحسن التصريح فتم وأما قول الشاعر
إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فظاهر أنها وباهلي مرفوع بها والجملة بعد خبرها والتقدير إذا كان باهلي تحته حنظلية فاعل
باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية وفيه أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وتسهيله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف
تنبيهات الأول كلام الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية كما هو مقتضى إضافتها وزعم قوم أنها تخرج منها فقال الأخفش وتبعه ابن مالك إنها وقعت مجرورة
بحتى في قوله تعالى حتى إذا جاؤوها وقال ابن جني في إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة إن إذا الأولى مبتدأ وإذا الثانية خبر والمنصوبين حالان
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض وتبعه ابن مالك على ذلك وقال ابن مالك إنها وقعت مفعولا به في قوله
[illegible] إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى والجمهور على أن حتى في تلك الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها
وأما إذا وقعت الواقعة فإذا الثانية بدل من الأولى والأولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة وأما الحديث فإذا ظرف
لمحذوف وهو مفعول أعلم أي شأنك معي ونحوه الثاني قد تخرج إذا عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو
والليل إذا يغشى لأن الليل مقارن للغشيان والثاني أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم
قلت لا أجد نزلت بعد الإتيان وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها نزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت

مثل وان احد من المشركين استجارك وللمفاجاة فتختص

اذا انفردت النجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم فاسقينه الثالث تختص اذا بما تيقن وجوده نحو اتيك
اذا احمر البسر بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول [illegible]
على متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون وتكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون خالفت
ادوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا في
الايتين ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار الفاء مردود بانه لا يحذف الا
في الضرورة او نادر من الكلام وقول الآخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب تعسف وقول الآخر جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة
تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك
اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق قد تستعمل اذا مع جملتها للاستمرار الزماني في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما تستعمل الفعل المضارع لذلك
ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اي هذا عادتهم المستمرة وشأنهم
ابدا ومثله كثير ويرد اذا للمفاجاة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح كما تقرر للفرق اللفظي بينها وبين الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج الى الجواب
لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة
فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لم
يكن بالباب [illegible] والخلاف فيها كالخلاف في اختها يعني اذ في كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف واختاره
ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى وتقريره
ان العامل هنا منحصر فيما بعدها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون اذا معمولة فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ولا يلتبس فيها معنى الحدث فيكون فعلا فتعين ما ثبت لها وذهب الزمخشري الى ان عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام
ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر نحو خرجت فاذا الاسد اي حاضر قال ولم يقع
الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف مكان وعزي الى سيبويه وتظهر فائدة الخلاف اذا قلت خرجت
فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اي
فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث اي فبالحضرة الاسد فان قلت فاذا القتال صح خبريتها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت
فاذا زيد جالس وجالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت فاذا [illegible]
القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه على الكسائي لما سأله في المجلس الذي جمعهما بين يدي خالد بن
يحيى البرمكي في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان
خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه وتقدم الفراء
وخلف الاحمر فسأله [illegible] الكسائي وكادوه [illegible] فسأله مسألة فاجاب فيها فقال له اخطات ثم سأله ثانية
وهو يقول له كلما اجاب اخطات [illegible] فلم يرد سيبويه على ان قال لخلف هذا
سوء ادب فاقبل اليه الفراء [illegible] فقال ان في هذا الرجل
وحدة ولكن ما تقول في كذا وسأله مسألة [illegible] فاجابه فقال اعد النظر [illegible] فادرك سيبويه ان [illegible]
ان يرفعا وحين شيخهما الكسائي [illegible] فان كان [illegible] ان ثعلب [illegible] فقال سيبويه
لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني او اسألك فقال له سيبويه بل تسألني فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال
ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى
قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون
فقال يحيى ولده جعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي واستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس [illegible] ان العرب رشوا على
ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد وقيل انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا
بذلك فان السنتهم لا تطوع به وهذه حكاية عجيبة وموعظة غريبة وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد بن حازم قصيدة لطيفة وهو من افراد
ادباء المغرب [illegible] مدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله محمد بن الامير ابي زكريا يحيى بن عبد الواحد وضمنها مسائل من علم النحو
[illegible] فيها على جميع ابوابه والموجود منها [illegible] ولقد اجاد فيها انظم حكاية هذه الواقعة اللطيفة واول القصيدة هذا الحمد لله

مثل انت فالعمر هذا المثال الزنبوري فقال سيبويه

[illegible] الكسائي [illegible] الزنبورية [illegible]

معلقا

باب التمييز والخلاف فيها كلها

سعى بحمد ربي عن ... [illegible] في سبيل الهدى ... الصلوة على الهادي بشير محمد خير مبعوث ... ثم الدعا للامير المؤمنين عبد الله

الذي فاق الحيا كرما خليفة خلقت انوار غرته شمس الضحى ... سالت فواضله ... صالت فواضله بالمعتدي

[illegible] ... كانه كوكب ... ادام قول ... نعاه من عبره وعدلم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ...

[illegible] ... فلو ... ان الليالي والايام ... بالسعد ملكك اضحى ...

[illegible] ... اما ... على

اثر الصلوة على من ... فاسمع لنظم بديع ... [illegible]

[illegible] ... فاسمع الى القول في طرق الكلام ... علم ... الكلام و

من ... واللفظ ... والكلام ... فان ... ان الكلام هو القول ... والشما

ومنها في باب التعدي لاثنين ... [illegible]

ومن المتعدي الى الثلثة ... من باب كان واخواتها ... [illegible]

منك ... من باب الاستثنا ... والقول في باب الاستثنا ... [illegible]

من ... الاستثنا والاسما من نواصب الفعل ... [illegible]

والعرب قد ... [illegible]

وعبد ... [illegible]

وفي ... [illegible]

يا ليته لم يكن في امره حكما ... [illegible]

زياد وكل ... [illegible]

شيء ... [illegible] ... فاقصد للقول

فما ... [illegible]

باكية في كل ... [illegible] ... والعين في العلم ...

يبحوا ... [illegible]

وفي بعض النسخ ... [illegible]

للتوكيد ... [illegible] ... في اخر البيت الرابع ...

جمع ... [illegible] ... للفاعل ...

ان ... للمفعول ... [illegible]

... [illegible] ... قتل الحسين ... [illegible]

... [illegible] ... فاذا هو

... [illegible]

الوجه ... الكسائي ... [illegible]

الرفع ... [illegible]

... [illegible]

ابو بكر ... [illegible] ... على ... الفاعل على المفعول ...

ان الاصل ... [illegible] ... السيد ...

او موجود السيد الشريف ... [illegible]

الثالث ان ... [illegible] ... الحسن البصري ... [illegible]

... [illegible]

ذلك ... [illegible] ... عبد الله ... [illegible]

الفعلين ... [illegible]

الكوفيون ... [illegible] ... الخافض ...

... [illegible] ... الخامس ... [illegible]

ومنها ،

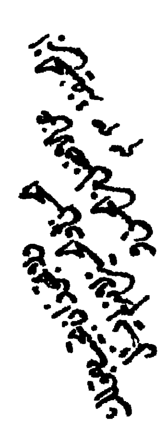
والنصب بالعم

أم حرف للعطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة المرتبط ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزة التسوية والاستفهام

نظيره قوله علي من لين كلام الذي شي نحو عضيته بالنصب نوجد او شي عصبته الشأن منه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعها ثم حذف الفعل
انقول ما زيد الا شرب الابل اي لا يشرب شربا الا بل ثم حذف المضاف من لسعها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه عن المصدر ثم انفصل
عقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم ويقال هو ابتداء وجه بالنصب الثالث ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا
هو يلسعه كلسعها فكني عن الجملة بقوله اياها وانتصب اياها على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة مغايرة حكم
نكرة كما صار الهاء في قوله ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه الشأن منه منصوب على الحال من الضمير
في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن
ما على اضمار مثل قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت
بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز ابن مالك قال لو كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في
تنكيرها فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال الثاني انها الفجائية الفاء الداخلة عليها واختلف فيها …
وجماعة هي زائدة للتاكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال مبرمان هي عاطفة الجملة اذا وما بعدها
على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وايده ابو حيان بوقوع ثم موضعها في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هي للسببية المحضة كفاء
الجواب … ام ترد على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما قبلها
بحيث لا يستغنى باحدهما عن الاخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا او نسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما من غير تعيين ولذلك سميت متصلة
قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار منعا … المتصلين تسميتها بذلك انما هو
لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا
بمعنى اي فيكون باعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا
انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة
التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وقال … نحو سواء
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو واتى الدار زيد ام في السوق والمراد وقوعها بعدها على سبيل التناوب
لا معا كما هو الظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية والواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة اوجه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة
التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام
معها على حقيقته ويطلب بها وبالهمزة التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل
زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع جواب الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي
ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين
في معنى المفردين وتكونان فعليتين كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم والتقدير اهي سارية ام عائد حلمها اي هذين …
اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى
ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومختلفتين نحو ءانتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا كما هو مثلها … نسبها
الاول صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم
السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم والاول هو
الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام
بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا
تسأل عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين وجعلت الاسم الاخر
عديلا للاول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولى لا واجب
كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور في المقرب فقال والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وذكر ذلك الرضي ثم
فقال اذا وليت المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه
فيجوز ازيد عندك ام عمرو … ام عندك واتى السوق زيد ام في الدار اي في الموضعين هو ويجوز الفصل بين ما وليا هما نحو اعندك
زيد ام عمرو وازيد عندك ام عمرو واجوز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن الثاني قال الرضي يجوز ان …
بعد سواء ونحوها المجردة عن اسمه نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع ذلك ابن الفارسي قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك
لان الاحد لا يتبين والاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فما تقتضيه او … قضيته للتسوية وتبعه على ذلك ابن هشام في …

والمنقطعة كبل وحرف تعريف وهي لغة حمير

فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية باو وانما بام وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول
سواء علي قمت او قعدت وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني ام لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي
ردا على الفارسي يجيء به عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي
فعلت منهما اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد انما لزم ذلك اذا وقع ام الا انه يجعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه
ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية
المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي
موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء المراد به من حيث هو احدهما او احدها لا ان معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال
سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فقط
هذا سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتبين صحة قول
الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها وليس كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف باو بعد همزة الاستفهام
قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين صح
لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما ويقال الكيسانية
بابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل احدهما لانهم لا يجيبون الا بابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية الثالث قد تحذف
ام والمعطوف بها كقوله دعاني اليها القلب اني لامرها سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير
معادل في البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه ام كقوله نعم امن هو قانت آناء الليل
التقدير اكافر خير ام هو قانت آناء الليل ولما نقض بعضهم حذف معطوفيها بدونها قال في قوله افلا تبصرون اما لو وقف هنا وان التقدير
ام تبصرون ثم ابتدأ انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير واما قولهم افعل هذا ام لا
فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف وحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا
مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة هي التي لا يرتبط ما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدته لانهما جملتان لا يشتركان في تقدير المفرد
ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون
افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو
قوله نعم ام هل تستوي الظلمات والنور بل هل ولا يفارقها هذا المعنى والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام
شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رأيت شبحا من بعد فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء بقصد
الاضراب واستيناف سؤال عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فيكون للاضراب المجرد كما مر ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان
ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه
يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم ووقع للدماميني
انه اجاب عن الشاهد الثاني اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة ورده
بعض الائمة فقال انه امر لا سلف له في ذلك ولان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين المذكورين تنبيهات الاول قضية كلام المص ان بل
المنقطعة عاطفة وهو قول ابن جني وجزم ابن هشام في المغني والجمهور على انها حرف ابتداء ويدل له بيانه الثاني قد ترد ام محتملة للاتصال
والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون
معادلة بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة الثالث ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج
عليه قوله افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجا
من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثاني ان تكون حرف تعريف كال وهي لغة حمير بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء
المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا لقب وهو يجمع قبائل
اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير هنا الجميع على سبيل التغليب نقلت هذه اللغة عن طيء وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طيء بن ادد بن زيد بن
كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء عزو هذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر
حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف لعين الكلمة او فاء وهو قليل لاهل اليمن ونحو ذلك جعلوا مكانها الميم لانها لا تدغم الا في ميم



أمّا بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط للزوم الفاء ويعوّض بينها عن فعلها جزء مما في حيّزها وفيه أقوال

على هذه اللغة قال الخليلي وذو بواصليه يرمي ورائي بامسهم وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب قال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت واقمت في اليمن نحو عشر سنين فلم اومن يفرق بين الاسماء التي تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقول ارحل كما يقول ام غلام تنبيهات الاول قال الاندلسي ابن يعيش لو رواية البيت بالميم تشديد الشين وادغام اللام فيها وام سلمه بالميم الساكنة بعد الواو ونقل عنهما في الفتح الغريب وا قوا الثاني قال الازهري الوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقل عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لم كلامهم الثالث ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه السامع اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رايت رجلا اما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا الاسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء وكونها للتفصيل يدل عليه استقرار موارد ها ويعطف مثلها عليها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاخر فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وفيه في المغني واما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وفيه في المغني واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها اي فيمعنى اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان يكون الفاء للعطف لان نحو اما زيد فقائم لا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون اما في معنى الشرط ليس بشيء بدليل مهما يكن من شيء لم يلزم بل يمتنع ذلك في اما وتجب الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم ثم حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وقال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي انه قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي فالاصل فيقال لهم الم تكن اياتي ثم حذف القول وتاخرت الفاء عن الهمزة تنبيه لم يذكر المصنف معنى التوكيد لاما وقيل قل من ذكره وقد اتقنه جماعة من المتاخرين واحسن من قرره الزمخشري قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع شيء ما في الدنيا فزيد ذاهب وذلك الى ما لا يخفى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهابه ثابت البتة على كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسيره مهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصده الى معنى المحدث واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا فزيد قائم ممن يزيد انه حي والتزموا حذف فعل اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن ونحوه كالتزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل وعوض ما بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لزوما جزء مما في حيزها اي حيز ما كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب تنبيه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد كالا ترفع الاشياء بواحد ويشير اي في الجزء المذكور اقوال ثلاثة احدها انه يتعين من اجزائها الواقع بعد الفاء وهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لان لاما خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه فان قلت هذا القول لا يشمله عبارة المتن لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز الجزاء لا مما في حيز اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا لما انه معمول الفعل المحذوف ثم اي سواء كان ما بعد الفاء مما يمنع التقديم او لم يكن اذ العمل للمحذوف المقدر في محل ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما زيد فمنطلق فالتقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق وكذا اذا قلت

في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وبهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط

وقد تفارق التفصيل كما في أواقعة في أوائل الكتب

اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وربما قيل لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير يذكر بالبناء للفاعل
في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز انفاقا واما ما سمع من قول بعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها
بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كانت غير معينة لكن
الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة واما ابوك فلا ابا لك
وما نقع لابن هشام في المغني من قوله وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان نقدر مهما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
فيهما مهما ذكرت فليس بشيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا
مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وما ذكر من ان مفعول به لما بعد الفاء الا
معنى ذو عبيد اي تملكهم وذلك كما قال الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي اغلبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفاء
ما يمتنع التقديم فهو جزء مما في حيزها نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو معمول للفعل المحذوف ولان
ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها
انهم لا يختلفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم اجازوه مع الفاء ههنا دون غيرها من الموانع لما قال سيبويه ان ما جاز عمله
بعد حذف اما والفاء فيها فيما قبل والا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء في قولك اما اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان
جائز بالخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقديم معمول خبر ان عليها وكذ
لا يجوز اما درهما فعندك عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم
عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها للتفصيل للانواع وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الو
بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه
بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه
مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت يوم الجمعة وان كان
في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب وقع فيه وفي الثاني ليدل على
انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر ولما كان كذلك قصدوا ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معنى
واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف ومتى اشترط ان لا يكون هناك مانع وتبين بهما ان الا ما ختم في تصحيح
ما في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعدها جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
واختلف في هذا الجواب لاي الاداتين هو قال ابو حيان والصحيح انه جواب اما وان اداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون
فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي
تضمنته اما وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني
فاكرمك مع انه نحو ان جئتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل
مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيبت اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما ان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل
الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان وهذه كلها تقادير
عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد نقل ابو علي كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء تكون جوابا لشيئين وقد دلت كلامه بانها لما كانت لاحدهما وقف
عن الثاني صار كانها جواب لهما قال واضطرب فيه قول ابي علي فمرة قال يفصل بين اما والفاء الا بمفرد لجواب المذكور لان وجوب اما محذ
وهذا لا يصح لانه متى اجتمع شرطان كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صار بمنزلة مفرد
قال وهذا هو الصحيح فاذن في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب الاخفش ومذهب الى احد قوليه وقد تفارق اما التفصيل فتاتي مجردة عنه فتكون
للاستيناف وهذا غير الغالب الذي منهم من قولنا انها حرف تفصيل غالبا كاما الواقعة في اوائل الكتب والخطب هي المفصول بينها وبين فاعلها
ببعض مقطوعا عن الاضافة عالبا نحو اما بعد كذا والخلاف في اول من قالها فقيل داود عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان
بن وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم
بعضهم لزوم التفصيل في اما وجوازا السكوت على قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والكلام
اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين ينسبا لهما او احدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل اي واما غيره فليس
كذلك وهذا مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك عن انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والحو ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من
المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تفارقه اذ لا معنى لتقدير تكرارها مع ان اما الواقعة في اوائل الكتب مبنية فقد تجد عنا ما لكثرة استعمالها
نحو قوله تعم وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا تقييد وقوله وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا ونهيا

من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو

التقديم لما يمنع تقديمه وجامعه التنبيه على ان النوع معلقا على المقسم ما بتفصيل التخصيص

مذاهب مذهب سيبويه وهو

إما بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وترد للتفصيل نحو إما شاكرا وإما كفورا وللإبهام والشك أو التخيير والإباحة وإما الأولى لازمة قبل المعطوف عليه بها

ثم ما قبلها منصوبا به او مفسرا به فلا يقدر زيدا فضربته ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة واما جا زيد فتقدير اما بما
المذكور لان الامر لازم الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا لزوم الفعل وتركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب
تدخل فانها على الامر والنهي فان ما قبل اما ملزوم لما بعدها قال الرضي الفاشرة اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها
لغة تميم وقيس واسد وانشد فطرب سا حمل نفسي على حال فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها الاولى يا مع كسر الهمزة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها
ايما الى جنة ايما الى نار وقد مع فتحها كقول الاخر تلقحها ايما شمال عرية وايما صبا جنح العشي هبوب ولعله لقربها الى فتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من ان
وما وقد تحذف ما كقوله وقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر اي فاما جزعا واما اجمال صبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل
البساطة لا التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت ذا اجمال الصبر فاجمل الصبر
عطف على المقول المشهور فاما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو ولكن يونس والفارسي وابن كيسان انكروا كونها عاطفة وانهم … الحال لانها
الواو العاطفة غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا زيد ولا عمرو
فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فليكن اما كذلك بل في شرح المفصل لابن الحاجب وعطف الحرف غريب اي غير موجود وما ورد عليه انهم انما …
انه لم يكن للعطف فكيف يصح الثانية عليها بالواو … المسلك لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة
لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله
نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى بعضهم الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة
كالاولى وقال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه انتهى ولم يعدها المصنف في باب العطف من حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر
اما للتفصيل نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق
وارشدناه في حالتيه مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والكفر عدم العمل به والعمل به او تركه بعد تبيين فالتفصيل فاحتيج الى الحكم بكون
الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل
بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون كون اما هذه ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم ان الشرطية حتى يكون بعده فعل
يفسره نحو وان امرأة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو
الذي يعبر عنه بالتشكيك كقوله تعالى واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله تعالى عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليه ولكن
ابرز الكلام في قالب الابهام للسامع معبرا باحد الامرين مبهما وللشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما والتخيير كقوله
تعالى اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا خيره بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسنى فيهم بارشادهم وتعليمهم الشرايع ويجوز ان يكون المراد
بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة والاولى والمشهور انه لا بد للتخيير ان يكون واقعا بعد
الطلب فيكون القائل في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بافعل
المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف عليه اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن
سيرين قال ابن هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو تنبيهات الاول هذه المعاني لاو … كما تقدم الا ان اما
يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير الندور وتفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك
او غيره فالذي في المغني … حيث قال الرضي … الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد
وعمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدمها جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه
ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم
وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا انتهى وهو صريح في عدم تعين افتتاح الكلام مع او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح
الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه الا ان يكون
المتكلم بها لا ياتي بكونها جازما ثم يشك فتامل الثاني ان التحقيق ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما
تستفاد من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا في او … واما الاولى لازمة قبل المعطوف عليه بها اي باما العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه
بها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو ليبتدا من اول الامر بما يبنى عليه الكلام من شك وغيره وقد يستغنى عن اما الاولى كقولهم تلم بدار …
عهدتها واما بامرات الخيال … والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع
فيها بغير تكرير فشاذ لا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو … هذه الواو زائدة لتاكيد العطف … مع الالتباس بغير العاطفة
على المشهور من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها غير عاطفة وقضية كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها من نسخ الكلمة لا زائدة ولا
عاطفة ومن مجيئها بدون الواو في غير الغالب قوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم يا وقوله ايما الى جنة ايما الى
نار وقد يستغنى عن اما الثانية … ان يتكلم … وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني

لا تنفك عن ابواب فالباء اي بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واسم
استفهام ودالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اي رجل ووصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل
وموصولة ولا يعرب من الموصولات

والا فاطرحيني واتخذني عدوا اتقيك ومتقيني وبار كقوله وقد تغني ان لا يزال عني خيالك ما طارقا او مغاديا تنبيه ليس من افتتاحنا اما التي في قوله
تعالى فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة ولذلك اكد الفعل بالنون وجوابها قوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما ومعطوفة
الحادية عشر اي بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى بدليل جزم تدعوا وادخال فاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير فاتخذني خليلا و
الثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد المتشاركين المتشاركين او الاشياء المشاركة في امر هو مفهوم ما اضيف اليه نحو اي الرجلين
قام فالاستفهام هنا عما يميزه عن المشاركين في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية وقد تخفف ياؤها كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره تنبيه اي الشرطية
والاستفهامية مبهمة بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة فتقول اي غلام اتى واي غلامين اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي رجلين
تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضرب اضربه
واي الرجال تضرب اضربه كما تقول ذلك بقصد التصريح بلفظ بعض ويضافان الى النكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اضربه والى
المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكررها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين عندك وايهم عندك واي العلماء مر واينا
جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايته فحسنه تقديره اي اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك واي بكر واي خالد جاءك
فاكرمه لان المعنى ايهما جاءك كل ذلك يصح فيهما معنى التعجب والثالث ان تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة لنكرة مذكورة غالبا
ويلزم اضافتها لفظا ومعنى الى ما يماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل اي رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اي انسان
قيل وانما قال لم يخص القياس ولا نعلم فيه سماعا قال الفارسي انا قلت مررت برجل اي رجل فرجل الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني
جنس لان ايا بعض ما تضاف اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح
بها كقولك مررت بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما في قولك
مررت برجل اي رجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك
برجل اي رجل وصف الرجل بكمال الرجولية وقيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حده فقد
استبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعنى برجل اي رجل متناه في كماله في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفاء سببه فاصلها [illegible] معناه
تدل على انها استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فوجب ان يحمل على انها في الاصل استفهامية الا انها الان ليست استفهامية واشترط
ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها اثبات كماله في الخصلة الدال هو عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز جاءني رجل اي عالم وانما لم يوصف بها
المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يناسب الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج
اي منافق اي منافقا اي منافق فهذا في غاية الندور ولان المقصود بالوصف بها التعظيم والحذف مناف لذلك ذكر ابن مالك ان ايا عند دلالتها
على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى انشده بنصب اي على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها
حالا وانشدوا البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اي فتى هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت
باي والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به الرابع ان تكون وصلة لنداء ذي اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استنكروا اجتماع اداتي التعريف
وان كان في احديهما من الفائدة ما ليس في الاخرى كما نقل عنهم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في اللفظ ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين يشترط ان تزال ابهامهما الا ان ايا اشد في هذا الغرض لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها
باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي والتزموا بعدها
ها التنبيه تنبيها على انه المنادى الحقيقي فيما بعدها وقيل للتعويض عما فاتها من الاضافة وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة
بني اسد وقرئ ايه الثقلان وقيل ان هاء التنبيه في يا ايها الرجل ليست متصلة باي بل منقولة من اسم الاشارة والاصل يا اي
هذا الرجل فاي منادى ليس بموصوف وهذا الرجل [illegible] ابهامه ودخلت ها التنبيه بدلا من هذا الرجل عليها وعليه الكوفيون
وزعم الاخفش ان ايا لا يكون وصلة وانما هذه موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا
عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ولانه يجيء عنهما بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كما نبه والخامس ان تكون
موصولة وقد تقدم الكلام عليها في باب الموصول وان تعليلهم ان لا تكون موصولة فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولة سواها
على خلاف في النداء وفي اللذان واللتان وذا التثنية وانما اعربت دون اخواتها لان شبهها الحرفي في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة
في المعنى والاضافة من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامته عن المعارض ولها اربع حالات احدها ان
تضاف ويذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا هو قائم والثانية ان تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم الرابع ان تضاف ولا يذكر صدر

سوى بها نحو يا اكرمك بل حرف عطف في نفيه بعد اثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف وبعد النفي
او النهي تقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني او نقل حكمه اليه عند البعض حاشا من كلم الاستثناء فعلا او حرفا جارا او فعلا
جامدا وفاعلها مستتر عائد الى مصدر ما قبلها

صلتها نحو انجحيه اينهم قائم وهي فيهما على الحالة الاولى اعني معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة عندهم خلافا لبعض البصريين
قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن يأباه علمه في الشيئات مع ثبوتها ثم نقل اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنالك
تنبيه لا يستعمل مقطوعا عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية نحو جاءني رجل فتقول اي يا هذا وجاءني رجلان فيقول ايان وجاءني
رجال فتقول ايون ونقطعها عن الاضافة في غير ما ذكر لثبوتها ثم هو موجب اللفظ دون المعنى الثانية عشر بل وهو حرف عطف وتعيد بعد اثبات
الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتصرف الحكم بالقيام والامر بالضرب
عن زيد الى عمرو ويصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا تعرض للاول الا انه منفي عنه
الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاءني زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فيفيد
مجيء زيد قطعا وتفيد بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا
تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمرو كما لو قلت ما جاءني زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فبنفسها تقرر
عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب له وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي في كلام الاندلسي ان الاول مسكوت
عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او ينقل حكمه عطف على تقرير الحكم الاول اي نفيد بعد النفي او النهي نقل
حكم الاول الذي الى الثاني عند بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتها للجمهور فيما تقدم ان تكون ناقلة حكم
الاول للثاني كما اذا وقعت بعد الاثبات على قولها ويجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب وما زيد قائما بل قاعد بالرفع ويختلف المعنى فمع
النصب يكون المعطوف منفيا على معنى بل هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال العيني وانكر من الائمة وما اجازه مخالف لاستعمال
العرب تنبيهات الاول يصح كلا الامرين بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون نسبه
الشيء وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك ثم قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل
على انه لم يسمع العطف بها في الايجاب وعلى قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفا الثاني ينصب طلا اقتران بل تعطف الجمل كما تعطف
المفردات والمصحح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تليها مفرد ومعناها الاضراب كما ان تلاها
جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال
من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم
في غمرة من هذا وذكر ابن مالك في شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهم في ذلك جماعة بدليل ورودها للابطال في الايتين
السابقتين قال الدماميني ويحمل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع بعد تقين في القران الا للتنبيه على سفه امر واستيفاء غيره فلا يتم توهيمه
الاثنين لتقريب اذ ليس الاضراب على وجه الابطال صريحا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول المحكي ولا شك ان الاخبار
بعد ذلك منهم ثابت لا ينظر في انه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما مجردا الانتقال من امر الى اخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ
في حاشية المغني الثاني علم مما تقرر ان بل تكون للاستدراك كالاضراب قال ابن هشام في المغني والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب
حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الرابع تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر
لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنعها ابن درستويه بعد النفي وارادها بعد النهي قال لا تم
وقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله لا بل طاعة الله ما حييت شيئا قال في الهمع
كما في المغني وما ذكره من انها زائدة بل لتوكيد الاضراب بعد الاضراب بعد الايجاب محل نظر وقال الرضي لا بعد الايجاب نحو
قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا معنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام
عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا او لولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امر بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة
قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل انها لتاسيس معنى لم يكن قبل دخولها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التفصي عن ذلك بحمل الزيادة
على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشرة حاشا من كلم الاستثناء وجاء اجر المستثنى بعدها كما في بابه وفعلا متعديا جامدا
لا شبهه الفعل الماضي ولا يتصرف بمضارع ولا امر ولا غيرهما لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعدها كما مر وفاعلها ح ضمير مستتر عائد الى مصدر نهي عما قبلها
سواء كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما يتصيد منه مصدر يمكن هو الفاعل نحو القوم اخوتك
حاشا زيدا اي جانب هو اي انتسابهم اليك بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا لجاز عاد
عليه انتسابهم للاخوة اليه وعبارة المصنف احسن من عبارة غيره حيث قال عائدا الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشموله ولذلك ورد
على عبارته انه لا يطرد فيها اذ تلك تنتقض بما اذا تقدم الفعل كالصورة الثانية او غاب الى اسم فاعل فهو مستتر اي ما قبلها سواء كان فعلا
او كلاما كما تقدم فالجرى على الاول نحو قام القوم حاشا زيدا جانب هو اي قيامهم زيدا وعلى الثاني نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب

اي بعض

اي الهم عادهم
في غمرة

لا على القول

أو اسم دال على مفهومه ونحو حاشا الله وهل هي اسم بمعنى براءة أو فعل بمعنى برئت أو اسم فعل بمعنى برئت خلاف مر، حتى عاطفة لجزء أقوى أو أضعف بمهلة ذهنية وتختص بالظاهر عند بعض

اليك بالأخوة زيد فهذان قولان في مرجع الضمير الأول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الأول بأنه غير منقول عن العرب بالملفوظ به فقط وذهب جمهور البصريين إلى أنه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا ونقله ابن مالك في شرح التسهيل ونقل عنه في شرحه ضعفه بأنه يلزم من تقدير البعض أن يراد بالبعض من سوى المستثنى فيلزم إطلاق البعض على الكل إلا واحدا وهذا وإن صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له كما ... ما اشربته من معنى إلا قال أبو حيان ويمكن القول به في خلا وعدا بذلك تنبيه هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم الوعد في باب الاستثناء بذكره هنا وإذا وليها حاشا مجرور باللام نحو حاشا لله فليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالإجماع وإنما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى براءة أي تنزيها فيكون اسما مرادفا له منتصبا انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمعنى قال حاشا لله فكأنه قال تنزيها لله أو فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله أي لحوقه ومرافقته ومثل هذا الثاني ... بالياء في نحو حاش لله ما هذا بشرا لأنه مقام تعجب لا تبرئة أو اسم فعل بمعنى أبرأ وبمعنى حاش لله كما تقدم فيه خلاف فالأول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي ويستدل لها عليه بالجار انتهى وإنما تركت التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث شبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لأن معنى الحرفية الاستثناء ومعنى الاسمية التنزيه ... للتنزيه وهما متقاربان وإنما نونت في تلك القراءة لإلغاء الشبه المذكور فهي كما أن بني تميم يعربون أمس ... وزعم السهيلي أنه حرف حاشا لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تفسيره حرفيتها في باب حرف الجر بقوله عدا وخلا وحاشا للاستثناء وذهب ابن ... حاشا ربما يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد أن يقوم ... والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولم يقولوا إنها بمعنى برئت كما قال المصنف والمصنف مختلفا فتدبر واستدلوا لفعليتها بأن خالهم ... على الحروف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذا إنما يدل على انتفاء الحرفية ولا يثبت الفعلية لأن الاسم يشارك الفعل في ذلك وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفها نحو حاشيت زيدا حاشية كقوله وما أحاشي من الأقوام من أحد وليس بقاطع لأنه يجوز أن يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم لوليت أي قلت لولا ولاليت أي قلت لا لا وسبحل أي قلت سبحان الله ولبيت أي قلت لبيك وهذا هو الحكم لأن المشتق الذي حاله بمعنى قولك للفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله كذا عزته ونحو حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا واستدلاله على فعليته بالتصريف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لأن الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو أفعل في سوف انتهى والثالث قول بعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرأ وبرئت وحاملة على ذلك بناؤها ويرده إعرابها في بعض اللغات انتهى وفيه نظر لأنه يلزم من كون الكلمة مستوفية اسم فعل قال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برئ الله ... زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون ... في حاشا التنزيهية ثلاث لغات حاشا بإثبات الألفين وحشا بحذف الألف الأولى وهو الغالب قال المرادي وقال زاد في التسهيل حاش بإسكان الشين وقد قرئ بالأولى في حاشا لله قرأ أبو عمرو حاشا وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الأولى وقرأ الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده ونقلوا عن ابن مالك ... لا لغيرات اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال غيره إن حاش لم تستثن بها انتهى حتى ترد على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون عاطفة لجزء من المعطوف عليه أو لما هو كجزء فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى كلامها لأن كلامها ليس جزءا منها لكن لما كانت محل ... منزلة الجزء فإن عطفت ما يتوهم أنه ليس بجزء أول به نحو ما كقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها في رواية من نصب نعله بالعطف على الصحيفة والزاد على تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله ... قال ابن هشام والذي يضبط ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما إنما يصح بدخول الاستثناء من أسماء العدد قوله أقوى أو أضعف صفتان لجزء أي أقوى من سائر أجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الأنبياء أو أضعف نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة وأنتم تخشوننا حتى بنينا الأصاغرا قال ابن يعيش إذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد أن يكون زيد رفيعهم أو دنيئهم ليدل بذكره على أن الضرب قد انتهى إلى الرفعاء أو الوضعاء فإن لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة إذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فإذا كان ذكره يفيد ذكرا وجب أن يكون داخلا في حكم ما قبله وأن يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على أن الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لأن النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وإنما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه الأول ويجوز أن لا يقع عليه الفعل لرفعته أو دناءته نحو أن الأمر قد انتهى إليه بمهلة ذهنية متعلق بعاطفة أي بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما في ثم إذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الأنبياء أن يتعلق الموت ولا بغير الأنبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء موت الناس هكذا المناسب في الذهن في نحو قدم ركبان الحاج على حالهم وإن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح أن يقال قدم الحاج حتى المشاة وظهر بذلك أنه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب إلى أن حتى ... أنها تفيد الترتيب في المهلة كثم قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس ... وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات وقال الشاعر لقومي حتى الأقدمون فعطف الأقدمين وهم سابقون قال وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ...

بجواز تنوينها كقراءة أبي السمال حاشا لله بتنوين وهذا مثل قولهم للزيد سقيا ورعيا للخالد ... حاشا الله ... مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام ... مجرورا ... لأنها إنما تجر في الاستثناء ... تنوينها في القراءة ... على ... السبعة ...

[illegible]

نعض وحرف ابتدا وجارة وتختص بالظم خلافا للمبرد وقد ينتصب المضارع بعدها بان مضمرة لا بها خلافا للكوفيين والفاء قد ترد رابطة للجواب بالشرط

الفاء تفيد الترتيب والمهلة لكن نفيا لكن فيها الكل تفاريجا كما بيتنا وعليه جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين وتختص على العاطفة بالظم عند بعض اى بعض النحويين فلا تعطف المضمر فلا يقع ضربتنا القوم حتى اياك ولا قام واحد حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي وقال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره وقال في شرح اللمحة هو حق وتشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد سلفنا بعض احكام الكلام منه قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم انه الانصاري وليس كذلك وانما هو الخضراوي اذ لا يتبع نقل الرضي عن ابن هشام الانصاري لان الرضي تقدم عصره ما فات الرضي توفي سنة ست وثمانين وستمائة وابن هشام الانصاري ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بما سبق ذكر الخضراوي والانصاري والثاني ان تكون حرف ابتداء اى حرف تبتدأ بعده الجمل اى تستأنف ولا يكون لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وحتى اذا فشلتم وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لان مضمرة في الاولى ولا اذا في الثانية والاكثرون على خلافه وقد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك اتيت امس وهو راكب ويحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون اخبر بهذا في حال كلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف الى زمان كلال مطيهم والثالث ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر تختص بالظم كما مر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منها اهلها الاختيب فضرورة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك صمت اليوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال ويرده انه لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قام القوم حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وح فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرتض هذا الوجه كما رد القولين لانه ان كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال عليه ان لا يرتكبا التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع بقاء الفها كما في لدى قلت وقد تجيء على قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لاشتوا مع المضمر الفها فيما غير الف امثاله الى الياء كقولك لديه وعليه واليه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم وحتى بالى انتهى بما صلة انه لما كان كل من قلب الالف وقرارها مع المضمر ملزوما لمحال لمخالفة قاعدة مطردة فلم يدخلوها الا على الظاهر لكن في تمثيله للاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب متمكن وقد ينتصب الفعل المضارع بعدها اى بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها لا بها اى لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلنا اى يعلل نضرب اضرب عملت اى الجزم في الفعل والجر في الاسم فان خافض للمضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء الا بعمل في الافعال من جهة عملت الاسماء و عمل اى الجزم في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر نا ذكر من التعليل في نحو حتى هي الناصبة لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها الناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا لتنبيه اذ ان وهو مذهب لبعضهم لا جميعهم قال في الهمع وذهب بعضهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها عن الى وذهب الكسائي وسواه منهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انهم جوزوا ظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها فالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان الثوالي تحتمل ما لا تحتمله الاوائل كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وقيد ذلك قولهم ان ان مضمرة بعدها بانه قد يكون الموضوع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وترفع على ان حتى ابتدائية وان تجرها على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عمم [illegible] حتى نعلم الفها الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور وفي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد قال في المعنى محله [illegible] وهي [illegible] خلافا للكسائي في قوله انا ناصبة في نحو ما انتبهت ثم انحدر ثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو سلمت حتى قد طرقت وهم مع قبيحه مثلا المعطوف والصحيح ان النصب بان وان الجر برب مضمرة والفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب اى جواب الشرط بالشرط متعلق برابطة المتنع صيغة للجواب جعله شرطا واما غير المتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه

الممتنع جعله شرطا وحصر في ستة مواضع ولربط شبه الجواب بالجواب نحو الذي يأتيني فله درهم وعاطفة فتفيد
التعقيب والترتيب بنوعيه فالحقيقي نحو فأماته فأقبره والذكري نحو ونادى نوح ربه فقال وقد تفيد الترتيب

وحصر ذلك أي امتناع جعل الجواب شرطا في ستة مواضع مر ذكرها في حد [illegible] الأفعال [illegible] فإن قلت هذا الضبط الذي ذكره المص ينتقض بنحو ومن
عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الإتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى إن
تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد أجاب أبو علي الأول بأن الفاء إنما دخلت لتقدير الجملة الفعلية
خبر المبتدأ أي فهو ينتقم والجواب جملة اسمية وهو أحد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وأجاب عن الثاني بأن لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة
النفي وعلى التقدير الأول [illegible] معها حرف الشرط فيجب الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم أن ابن مالك يقدر
الجملة خبر المبتدأ محذوف في كل ما يمتنع جعله شرطا واقترانه بالفاء ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره قال ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى وكان ولربط جواب الشرط بالشرط زد ولربط شبه الجواب وهو ما كان
مضمونه لازما لمضمون الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما لما ذكر وذلك في المبتدأ إذا كان موصولا بفعل نحو الذي يأتيني فله درهم أو ظرف
نحو الذي في الدار فله درهم أو موصوفا بأحدهما نحو رجل يأتي في [illegible] فلو يحيي رجل عنده [illegible] وأما الموصول بأحدهما نحو الرجل الذي يأتيه
أو في الدار فله درهم فإن الموصول والموصوف كاسم الشرط والصلة والصفة والخبر كالجزاء ولذا دخلت الفاء وقط كلام [illegible] أن دخول الفاء واجب
وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه جائز ونص عليه الرضي أيضا قال كان حق الخبر أن يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جملة الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم انتهى فإن قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف [illegible]
في العقد والثاني أن تكون عاطفة وقد تقدم عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب وهو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء
بحسبه تقول تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض
بقوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود وأجيب بوجهين أحدهما أن جملة فجعله غثاء معطوفة
على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أحوى الثاني أن الفاء في ذلك نائبة عن ثم كما جاء عكسه كقوله جري في الأنابيب ثم اضطرب
أي فاضطرب قال بعضهم والجواب الأول لا يدفع الاعتراض فإن مضي المدة لا تعقب ما قبله ما قبلها وتفيد الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو
وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود نحو قام زيد فعمرو وخلقك فسواك والذكري هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التكلم لفظا
لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لأن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال
نحو قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله
جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه [illegible] فقلت [illegible] وكان المص أشار بذكر الآية الأولى للتمثيل دون غيرها إلى عدم
الاحتياج إلى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف فإنه قال أريد بالنداء إرادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
فأشار المص إلى أنه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء فإن هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب [illegible] ويجوز وجه آخر لطيف
المأخذ دقيق الحاشية وهو أن يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع
على أحد جزأيه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا
الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره وأنكر الفراء إفادتها الترتيب مطلقا قال غيره واحتج بقوله
[illegible] الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال بعضهم ما رأيته [illegible] الفراء من أن الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه إلى ذلك السيرافي وقال ولم
[illegible] ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا إذ مجيء البأس سابق على الإهلاك وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو هو على
القلب والأصل جاءها بأسنا فأهلكناها [illegible] الرضي [illegible] عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري قال لأن ترتيب لباس تفصيل الإهلاك
المجمل وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل قوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع
المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا بمعنى إلى وذهب بعضهم إلى أن الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الأصمعي أن الصواب
روايته بالواو لأنه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض
البغداديين الأصل ما بين [illegible] فما بين [illegible] كما علم ذلك من [illegible] ما بين قرنا إلى قدم [illegible] ما بين قرن فحذف بين [illegible] وأقام [illegible] مقامها قال
الفاء نائبة عن إلى وصحة التقدير ما بين الدخول إلى حومل لا يشمله [illegible] مواضع أولات التقدير بين مواضع الدخول قال ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة
إلى غريب وقد بينا [illegible] عكسه نحو قوله [illegible] أوطانا بلاد سواها [illegible] شعبا [illegible] وبقي على
[illegible] الترتيب [illegible] ثم [illegible] الواو وبأن كلاهما وهذا معنى غريب [illegible] ذكره وقد تفيد أي الفاء العاطفة ترتيب
لاحقها وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه أي تسببه عنه فتسمى فاء السببية ويغلب ذلك في العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو قوله تعالى ألم تر
أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن إصباح [illegible] من المطر والتحقيق أنها مستلزمة للتعقيب وقد مر أن التعقيب في كل شيء بحسبه وهذا المعنى
[illegible] فذلك الفاء للسببية وارتبط لا غير نحو إن جئتني فأنا أكرمك [illegible] لا يلزمها التعقيب قول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب

لاحقها على سابقها فتسمى فاء السببية نحو فتصبح الارض مخضرة وقد تخص باسم التتميم والتفريع وقد
تنبئ عن محذوف فتسمى فصيحة عند بعض نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وقد ترد اسما بمعنى حسب وبمعنى

ان الفاء السببية لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الآية حيث نقضوا بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء
فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف يصح حمل كلامه على ذلك فتدبر وجعل صاحب البحر جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة
قال واذا كان الاخضرار متأخرا فثم جمل محذوفة والتقدير فتهتز وتربو ويبين ذلك قوله تعم فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي حاشية التميمي على المغني
الظاهر انه على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة
وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف
انتهى وقد تخص الفاء المذكورة اي حين اذا افادت ترتب لاحقها على سابقها باسم التتميم والتفريع فتسمى فاء التتميم وفاء التفريع ووجه التسمية
ظ ولا تختص بذلك بالعاطفة بل فاء السببية كما تسمى بذلك اذ لا تلازم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما في الجزاء
وقد تأتي العاطفة جملة اي تصغير لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين ... لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو
فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث
الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب الثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن
فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد تنبئ اي الفاء السببية عن محذوف وهو السبب لما بعدها فتسمى
فصيحة عند بعض اي بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن بذلك الحسن مع حسن موقعه ولا يمكن التعبير عنه نحو قوله
تعم فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فاضرب فانفجرت هكذا قدره المص في عين الحيوة واقتصر عليه تبعا للسكاكي في المفتاح ثم قال ونحلت المنطوق
عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وفيه التنبيه هو الذي نبه عليه سابقا كلامهما ايضا وقدره صاحب الكشاف
بتقديرين فقال اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت فرجح صاحب الكشف ورجح الاول لانه اقل تقديرا وان الثاني يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف
انتهى وقيل تسميتها فصيحة على التقدير الاول فحسب او على الثاني فقط او عليهما معا فذهب الى الاول جماعة قالوا لانها على تقدير الشرط لكونه جزاء
لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التي دلت على محذوف غير شرط وهو سبب لما بعد الفاء وهو ظ كلام صاحب المفتاح والمص في عين الحيوة وكلامه هنا
كالصريح في ذلك اذ الضمير في قوله وقد تنبئ عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشري في الكشاف
يدل على الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضربت فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما قلنا في فتاب عليكم وهي على هذا فاء
فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال المراد من قوله على هذا اي على انها محتملة لهذين الوجهين انتهى والاكثر
على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة على الوجهين لانها تفصح عن المحذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيها من
تقليل اللفظ وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الاول واما على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة
بناء على افادة المعنى البديع ولوقوع ذلك في موقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة ولا التشبيه بينهم في الفاء الفصيحة
ما يقع في الموضع من الجزاء حتى حملوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان
اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها قالوا وحكى ابن الفصيحة انما هي هذا لم يبعد انتهى ولا يلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرطية
ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا
كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من
المنظرين قال فبعزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد وغيره تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى اللام السببية
كقوله تعم اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل وهذه انما تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى
نحو زيد فاضل فاكرمه المعنى كانه اذا كان كذا فاكرمه وعكسه هنا فتقول اكرم زيدا فانه فاضل تنبيه ذهب بعضهم الى ان الفاء قد تزاد نحو قولها
في الكلام كخرجت فاذا زيد وكقوله يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر ونحو قوله ارائي اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وهذا
لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم
او نهيا نحو زيد فلا تضربه واما سويا ولون ذلك بتقدير هذا خولان في البيت وتقدير اما في المثال وما لا يحتمل التأويل نص في زيادتها وقيل
ترد الفاء للاستيناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها او سببية لنصب ومنه فانما يقول
له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد زعم ابن هشام ان
التحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف
السادس عشر قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب
لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا وتقول في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله
الذي هو السكون خشية ان تزول عنه الحركة قال ابن ام قاسم وقد لا تلحقها النون نحو قدي ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع
كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي ولم يثبت البصريون اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه له ...

يكفي نحو قدني درهم وحرف وهو لتقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي غالباً فيهما وقد لتقريبه من الحال
ومن ثم لزمت في الحالية المصدرة بماض فيه بحث مشهور وقط نحو ذا اسم

وهو كان في بحث البناء فما وجه الاعراب لان قيل هذا لانهما للاضافة ترد بانه لو صح ذلك لما للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالة الغالبة بينهما ان الاول بحسب العربية استعمالا لان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل اي من رجل كان تلك عبرة رجال العرب كمدا عبد الله حسبك من رجل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب لا ان نحو فان حسبك فاضربت ولم تنون انتهى وتقول في الابتداء امضت عشرة بحسب تحسيرا ذلك فالمعنى في ذلك كله رايت رجلا الامير وزيد الامير وفضت عشرة الامير قال لمعنا التوضيح وشرحها الثاني توافق فلا بحسب في المعنى وفي الاستعمال لمبتدأ او الاضافة الى الضمير والظاهر كالثبت وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها وفي ان البناء والتاسع لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واما انها تقطع عن الاضافة فعندك فيه نظر والثاني ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدني درهم وقد زيد درهم اي يكفي زيد الدرهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قد تحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان يكون النون حذف للضرورة كقوله اذ ذهب العوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قال في المغني بنسبة جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام في المغني قال شارحه ولا ادري بمعنى المضارع مع ان مجيء اسم الفعل بمعناه كالاما وان جاء بابه وقد صرح ابن هشام بانها كافي انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع وعدمه مبني على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابه الامر والماضي في المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يجيز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه لوجب من قال انه مشابهة الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المضارع كما في اوه وان بمعنى اتضجر واتوجع دون تضجرت وتوجعت وليتك ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور وبعد اثبات انكر بعضهم هذا النوع وفسر اوه واف بتوجعت وتضجرت وقال غيره رادا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع حق ولا شك فيه وقد الحرفية مرد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعني التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب قد يعثر الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الآية ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يعثر والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من زكيها قد افلح المؤمنون ومع المضارع قليلا كما مر عن بعضهم حمل عليه قوله قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد تارة تدخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع اليها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع فقيل وقد لتقريبه الى الماضي من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى للتقريب فيه تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم اي من اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال لزمت في الجملة الحالية المصدرة بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارنة لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا يقارنه فيه للحال فاذا كان مع قد قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكروه على انه اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف في شرح المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها او استقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا شبهة فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان نحو حتى يكون مستقبلا ما لقينا من الماضي قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جائني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان مقصدنا الاشارة فاذا قارن المجيء في الدوام واذا قلت جائني زيد يركب دل على تقارنهما مع ان يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام فجب وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها بناء وتفها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال انهم استبشعوا ان يقع الماضي المقترن حالا لما في اللفظ من التنافي الذي بين الماضي والحال بمعنى الحاضر في زمان التكلم فاتوا بقد المقرب الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي والاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية واما ما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك ان قال يعني الميناوي ان قد تقرب الماضي الواقع قيدا من زمان العامل فيفهم مقارنته اوليس فيه دليل على فهم المقارنة وهي المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور وما لا يدل عليه بوجه قال وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء يفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا تقارن الحال عاملها والجواب ان التنافي في هذا المثال نحوه وان دل

ابتداء الركوب

فعلى معنى انتهى وكثيرا ما تجيء بالفاء نحو قام زيد فقط وظرفا للاستغراق في الماضي منفيا وفيها خمس لغات ولا تجامع مستقبلا

على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك العمرو لكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة فان
الاستمرار اكد هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة بجاز بهذا الاعتبار وقوعها حالا ولهذا لا يجاز في الماضي المثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلابد فالواقع حالا يحتاج الى قد لتقربه من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه وكم ما ذهب
اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة والمقارنة مفهومة ومكملة لا نسبيا الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء من التعليلات فان قلت لا شك يجوز
اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجود قد يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم ويجيء التدافع في مثل جاء زيد
وقد ركب او قد ركب فالحالية تقتضي مقارنته للعامل الماضي وقد يقتضي قرب زمانه من زمنه لاقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم ان قد للتقريب بل
للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بل
نعتقده بل وقوعه حالا والحاصل انه ان وجد قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما فترتب على كل واحد ما يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان في
بعض الصور لازمة اجماعا فلا يخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما الاول فلا وجه للزومها واما الثاني فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون
لازمة والاجماع على لزومها تنبيه كان الشيخ اتى بتضعيف المريض في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وعليه في محله فان قد
تقرب لما مر من الاجماع والبحث تام رد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به فكان الصواب ان يحكى بقيل قوله ومن ثم ليتجه لم يعرض الى
البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد ستة معان فلا نطول بالاعادة انتهى قط هي على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على
السكون واختلف في معناها فقال ابن الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وتبعهما المصنف بمعنى انته وقال الجمهور بمعنى يكفي كما قالوه في قد
حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان او الدال في قد بدل من الطاء فذهب الى كل جماعة والاول اشهر وتتصل بها نون الوقاية وكثيرا ما
تجيء مقرونة بالفاء تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه جزاء شرط محذوف وقدره في نحو اضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا
فانته عن ضرب غيره قال ثم قد ربما الشرط مصححا للفاء انتهى فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانته عن الحكم بقيام عمرو
ونقيضه كلامه في شرح التلخيص وكلام المصنف انما يجيء بدون الفاء لكنه قليل تصحيح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب
المقطوع عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غيره وهو المتكلم بقيام حسب مثلها من غير تكلف ثم قال ابن هشام في حواشي التسهيل وابن يعيش وقط
في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عكس قال وكذا اقول في قولهم فحسب الفاء زائدة انتهى قال الدماميني ولا ينبغي
ارتكاب زيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء
وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كانه هي ظرف والكوفيون يجيزون ما بعدها
النصب يجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم ويكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك
اخذت درهما فقط وما اخذت درهما فقط وقد هي التي تأتي معها الفاء لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل
الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن هشام ولا جوابية كما قال التفتازاني والظاهر انه مخير من تحويلهما جميعا انتهى فتم والثاني ان تكون ظرفا للاستغراق
اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية فالكون الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونقل ابن مالك في التسهيل والرضي
في شرح الكافية على انه يستعمل دون نفي تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله
نحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرأ سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين آية فقال قط اي
ما كانت كذا قط قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي سنن ابي داود توضأ ثلثا
قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه قوله اي وفي قط التي
ترد ظرفا لاستغراق الماضي خمس لغات احديها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع
عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة وبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون
الطاء بناء على الاصل في التخفيف حذفت الثانية وبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية في جميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط
مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها للزمان وبنيت على الضم
على حركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد ولانه لو فتحت لتوهم المضي بمعنى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بعد المضمنة معناها
ولا تجامع فعلا مستقبلا واما قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند اهل اللغة ولم
يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم لا يقال لا يلزم ان يكون خطأ لجواز ان يكون مجازا او عدم نقل هذا الاستعمال
عن ائمة اللغة لا يضر لجواز ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني في قول العامة وهو ملحق باصوات الحيوانات عند
اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه المفتوحة القاف مخففة
الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ثلثون

وقطني

كم خبرية واستفهامية ويشتركان في البناء والافتقار الى التمييز ولزوم التصدر وتختص الخبرية

قد شرحت هو قليل نحو قط زيد درهم بالرفع كما تقول حسبه درهم ويجوز ان تلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فتقول قطني كما تقول قدني محافظة على البناء
على السكون فائدة وقط ظرفا للاستغراق الماضي منفيا عوض ظرف للاستغراق المستقبل منفيا تقول في المستقبل لا افعله عوض كما تقول في الماضي ما فعلته قط
لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالكا وهو مبني لشبهه بالحروف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان و
بناؤه اما على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعله عوض
العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر او اضيف اليه كقوله ولولا نبل عوض في
حضنيها واوصالها اعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء الثالث عشر كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد وهي بسيطة بوجهيها خلافا للكسائي والفراء في زعمهما انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما
حذفت مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها
كما قال النحويون في لولا وهلا ويشتركان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى
همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا عندك معناه اعشرون ام ثلاثون واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر
واما معنى فمن جهة ان كلا منهما لعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجهيها لشبههما بالحرف وضعا وهي الامر الثاني الافتقار الى التمييز
لكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما اليه لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك
بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية معينة فيجوز
ان لا يؤتى بها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان جهل جنسها والثالث لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان
او اسما لان ما قبلهما اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان تأخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليه
على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم
رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعرابها لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيهما متقدما الفعل او شبهه لاستحقاقهما الصدارة لان كم
للانشاء فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما لتحقق الوضع وهو من الاستفهام فيه او رب ان قلنا بدلالتها على التكثير واما مع عدم الوضع
ان سلم مدلوله فهذه الخبرية مبنية على التكثير من هذه الحيثية [illegible] فان قيل كيف يتأتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع
الخبر لا الانشاء من قبيل فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج يحكى باعتبار ان يطابق فصدق او لا فكذب
الاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق
ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندك فلم جهتان احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود
له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشاء والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون خبرية هذا
ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم ومر نزاع الرضي لم يجد ذلك فراجع الرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية
والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير والدليل على اسميتهما دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت وبكم شيء [؟]
اليك والاضافة اليهما نحو غلام كم رجل ملكت ووصل كم حبيب ظفرت ووقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك
ومعنى لا لفظا نحو كم عبد اعتقت وكم حرا اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد مضروب ولا معنى
لذلك وانكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح
ابن الحاجب والخامس الابهام وهو ظاهر لانهما وضعا لذلك والسادس جواز حذف مميزهما بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف مميز الخبرية السابع الا
بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب معدود
والغرض من اتيان المميز ليتبين ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو جيء بالمعرفة لوقع التعريف ضايعا الثامن امتناع كون مميزهما منفيا
كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي مميزها باضافتها اليه كما في عشرة
لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا
اذ لا [illegible] مفردا كان تمييزها او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال الفرزدق كم ملوك [illegible] وبتميم سوقة
الكثير في الاستعمال وابلغ في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على تقدير فيه الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي
الجمع نحو كم قوم صدقوني قال الرضي في التصريح وانما جاء تمييز الخبرية مجرورا مفردا لانها لما كانت للتكثير جاء تمييزها كتمييز عدد الكثير وهو المائة والالف
وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ عدد التكثير ما يغني عن تكثير الكثرة صريحا وكذا الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمع
ناسبه عن معنى التصريح في مثله ويحكى عن تميم نصبه مطلقا ويروى قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب اما
هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد انسيت
كم مبتدأ خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على المجموع من عمة وخالة [illegible] على فنا [illegible]

رجلا عندك

وكلاهما ينتهي معنى الانشاء [illegible] الكلام [illegible] نوع [illegible] الكلام [illegible] الانشاء [illegible] الاستفهام [illegible] الخبرية [illegible] انشاء [illegible] فالباحث

جرّ التمييز مفردًا أو مجموعًا وللاستفهامية نصبه ولزم إفراده كيف شرطية وتجزم فعلين عند الكوفيين واستفهامية فرفع خبرًا في نحو كيف زيد وكيف كنت ومفعولًا في نحو كيف ظننت

بالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه موصوفًا بملك ويعضده أنك حذف مدلولًا عليها بالمذكور إذ ليس المراد تخصيص الحالة بل منعها بالقدح كما حذفت
تلك من حالة الإسناد لا عليها مثلث الأولى والخبر قد يعلن لأنه لا بد من تقدير فقد حذف محلها آخر لأن الخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنى ونظيره زيد
وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أي كم وقتًا أو حلبة وإذا نصب التمييز بفصل أو بغير فصل جاز كونه مفردًا
أو جمعًا كالأخير هذا مذهب الجمهور وذهب أبو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي إلى التزام الإفراد لأن العرب التزمته في كل مميز منصوب
عن عدد أو كناية كم الاستفهامية وكأين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور
مذاهب أصحها الأول أنه يمتنع الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع إلا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه
يونس بناء على أن رأيه جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بمثل ذلك والكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مقدرة وإنما جوزوا عمل الجار المقدر
الجائز الحذف فيها وإن كان غير هذا الموضع لأن الكثرة دخول من على تمييز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه
لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز إن كان الظرف والمجرور ناقصًا وهو ما لا يتم بمجرد ذكره وذكر معموله مما يتعلق به نحو كم بك مأخوذ أتاني
وكم اليوم جائع جاءني والمنع إن كان تامًا وعزا الأندلسي هذا القول إلى يونس ورد بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل أجرتهما
مجرى واحدًا ومن الفصل بالجر بين التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا
شعر عند البصريين لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة وجوزه المبرد في الشعر
فقط وروى قوله كم نالني منهم فضلًا على عدم بالجر وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ويختص كم الاستفهامية بوجوب نصبه أي نصب تمييزها وتمييزها ظاهره أنه لا يجوز جره ثم
وهو قول لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج والكوفيون إلى جواز جره كم حملًا على الخبرية وفصل قوم فقالوا إن جرت هي بحرف جر نحو بكم درهم
اشتريت جاز الجر وإلا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر بمن مقدرة وتحقيقها وصار حرف الجر الداخل على كم عوضًا منها هذا مذهب الخليل
وسيبويه والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال إنه بإضافة كم لا بإضمار من ورده أبو الحسن بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد دخول حرف جر فكونهم
لم يستعملوا هذا دليل القول الجماعة ويختص بوجوب لزوم إفراده أي إفراد تمييزها خلافًا للكوفيين في جواز جمعه مطلقًا وهو يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفًا
فإذا قلت كم لك غلمانًا فالتقدير كم نفسًا استقر لك غلمانًا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف أو عامله المحذوف
ولو قلت كم غلمانًا لك لم يتمش هذا التخريج إلا على رأي الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الأخفش بعض من كان
السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانًا لك إذا أردت أصنافًا من الغلمان قالوا وإنما كان تمييز الاستفهامية منفردًا منصوبًا لأنها لما كانت كناية عن
العدد جعلت عبارة عن وسطه وهو من أحد عشر إلى مائة وجعل مميزها كمميزه ولأنها لو جعلت كناية عن أحد الطرفين كان تحكمًا وترجيحًا من غير
مرجح لتساويهما في الطرفية … أشياء منها الناس عشرة كيف ويقع بعدها كما يقع في سوف قال كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلا
كم ولظى الهيجاء تضطرم وهي اسم لدخول الجار … بلا تأويل في قولهم على كيف تبيع الأحمرين اللحم والخمر ولإبدال الاسم الصريح منها كيف أنت أصحيح أم سقيم
والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالإخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين أحدهما أن تكون شرطية
فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع أصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق ولا تجزمهما عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين
لم وقيل يشترط اقترانها بما نحو كيفما تكن … قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الأرحام كيف يشاء فيبسطه في السماء
كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها انتهى قيل ولقائل أن يقول
لا إشكال أن لا نقدر الجواب أصلًا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء أن ينفق ينفق … الاتفاق أي لا فرق بين التبيين إلا بالتعلق وصدق أن ما قبلها
لأن ما قبلها فعل اختياري والأفعال الاختيارية شهادة لا تقع على المشيئة واستلزام لها وكثيرًا ما تطلق ويراد بها منها كقوله إذا قمتم إلى الصلاة أي أردتم
القيام لها والثاني أن تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وإنما يسأل بها عما يصح أن يقال فيه … نحو جاء زيد ثم
أو خلت كيف سفها ما عن هيئة مخبرة أي على أي حالة جاء … قال ابن هشام وعكس أنها تأتي في هذا النوع مفعولًا مطلقًا وأن منه كيف فعل ربك إذ الأوجه
فيه أن يكون حالًا من الفاعل انتهى أي لأن في ذلك وصف الفعل بالكيفية وهو ممتنع … الأول عن سيبويه أن كيف ظرف وأنكره الأخفش والسيرافي وقالا
هي اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف أمورًا أحدها أن موضعها عند سيبويه نصب دائمًا وعندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثاني أن تقديرها
عند سيبويه في أي حال أو على أي حال وعندهما تقديرها في نحو كيف زيد أصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد أراكبًا جاء زيد ونحوه الثالث أن الجواب المطابق
أن يقال على خير ونحوه هذا إن أجيب على اللفظ وإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس قال ابن مالك لم يقل أحد إن كيف ظرف
إذ ليست زمانًا ولا مكانًا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة سميت ظرفًا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم
الظرف يطلق عليها مجازًا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من
المنصوب الثالث … قوم أن كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب في كتاب العلل وأنشد عليه إذا قل مال المرء لانت قناته وهان
على الأدنى فكيف الأباعد وهذا خطأ لاقترانها بالفاء وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف

الى الجوازم

زيداً وحالاً في نحو كيف جاء زيد. لو حرف شرطية فتقتضي امتناع شرطها وتستلزم ثبوت جوابها وتختص بالماضي
ولو مؤولاً وبمعنى ليت

فكيف حال إلا إذا دخلت على جملة قرأته أين جاز وأنه مر بزيد أخوه أو بنفسه بكيف فإنما هو على الإبدال بعد أن حذف المبتدأ والجار وهو مجرور بالعطف على لفظ كيف مع
بين العاطف والمعطوف لا فائدة الأولوية بالحكم فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على أوجه أحدها أن تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطها
وجوابها وتفيد في نحو لو جاءني زيد لأكرمته ثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني تقييد الشرطية
بالزمان الماضي وبهذا الوجه فارقت إن فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو وذلك
لأن الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي ألا ترى أنك تقول إن جئتني غداً أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك
قال في التبصرة وفي الاستثناء من الأزمنة خلاف قال الرازي والحق قول الزجاج إن المقدم هو المستقبل فإذا وجد صار حاضراً فإذا انقضى صار
ماضياً الثالث الامتناع واختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين
وابن هشام الخضراوي زعما أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم
يدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن هشام الأنصاري وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن كل من
سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاءني زيد لأكرمته لكنه لم يجئ الثاني أنها تفيد امتناع الشرط
وامتناع الجواب جميعاً وهو القول الجاري على ألسنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع أي امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد بعدم
امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات ربي وقول عمر نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فإن عدم النفاد محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان محكوم به سواء وجد الخوف أم لا وأجيب بأن انتفاء
الشرط والجواب هو الأصل فيها وما فيه بقاء الجواب فيها مع انتفاء الشرط في المواضع والثالث هو مختار المصنف وفاقاً لابن مالك واختاره جماعة من محققي
المتأخرين أيضاً أنها تفيد امتناع شرطها دائماً مثبتاً كان أو منفياً واستلزامه أي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فإذا قلت
لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ويكون مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو
ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه أجود
العبارات ثم الجواب إن لم يكن له سبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه أيضاً شرعاً أو عقلاً أو عادة فالأول نحو قوله
في بلعم بن باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم أن يكون رفع المنسلخ منتفياً إذ لا سبب
للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفياً لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب عنه كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب لما بينهما
من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه
فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفياً لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما
من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السموات والأرض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب
لتعدد الآلهة للزوم ذلك على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ذلك غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد
المقابل بالنظر إلى الأصل فيها وإن كان القصد من الآية العكس لأنها إنما سيقت لإثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب أن يقال معناها انتفاء التعدد
لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وإن كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته فلا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته ثم
تارة يكون ثبوته بالأولى نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فإنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعصه حتى يكون قد خاف وعصى لأن انتفاء
العصيان ليس سببه الخوف فقط بل له سبب آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والأول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد أن صهيباً
من قسم الخواص وأنه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لأن دلالتها على ذلك
إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا
تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله في درة بنت أم سلمة لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها إنها لو لم
تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي فإن حلها له منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان
في منع الحل وتارة يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فإن حلها منتف من وجهين
لو انفرد كل منهما حرمت له أخوة الرضاع والنسب إلا أن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب تنبيه اشتهر في كتب العربية نسبة هذا الكلام وهو
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه إلى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي
ولم أره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة وكذا نسبه الفهري في الفرق
إلى النبي وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لأبي نعيم الحافظ في ترجمة
سالم مولى أبي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله يقول إن سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف
الله ما عصاه وتختص لو بالماضي لأنها إنما تفيد الشرط فلا يكون الشرط والجزاء معها إلا ماضيين فمن حقها أن لا تدخل إلا على الماضي
ولو كان مؤولاً كقوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون لأنه لصدوره عمن لا يكذب تحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو المستقبل

[illegible]

إنها لابنة أخي من الرضاعة

نحو لو أنّ لنا كرّةً ومصدريّة وقد مضت

في التحقيق ماض عجبت ليلى ولو كانت قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما دانيته ولو رأيتم لو أنيت أمرًا عظيمًا عجيبًا تنبيه اختلف في عدّ لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وأبى قوم تسميتها حرف شرط لأنّ حقيقة الشرط إنما يكون في الاستقبال ولو إنما هي للتعليق في المضي فليست
من أدوات الشرط قال المرادي في الجنى الداني بعد أن ذكر هذا ولم ولذا سماها المص شرطية والثاني من وجوه لو أن تكون حرف شرط في المستقبل
بمعنى أن الشرطية إلا أنها لا تجزم على الشهير كقوله ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب لظل صدى صوتي وإن كان رمّة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقوله لا يلفك الراجيك إلا مظهرًا خلق الكرام ولو تكون عديمًا وإذا وليها ماض أوّل بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا
وقيل قوله ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدى من جانب القبر صائح زقا بزاي وقاف صاح
والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول إذا بلي بزعم الجاهلية ويصحف على كثير زقا بزاي مهملة والصواب ما ذكرناه ومن غريب ما يحكى أن ليلى الأخيلية
هذه مرت بقبر توبة صاحب هذا الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم أعهدك يا توبة كاذبًا السن القائل ولو أن ليلى الأخيلية البيتين وكانت
فأبى ما قلت فبينا هي كذلك إذا طائر كان هناك فأحس بالبعير ففر فطار بوجهها فنفر البعير فسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت إلى جانبه وأنكر ابن الحاج
مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده على المقرب والقاطع بذلك أنك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول لا جرم فيه صحة حمله على
المضي ورده بأن الحمل على المضي ممكن في بعض المواضع وغير ممكن في بعض منها أمكن فيه قوله ثم وليخش الذين لو تركوا الآية إذ يستحيل أن يقول لو شارفوا فيما
مضى أنك تخلف ذرية ضعافًا فالحفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن فيه ذلك قوله وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
لاستحالة أن يراد ولو كنا صادقين فيما مضى وما أنت بمصدق لنا الكلام نصه قال ابن هشام وكون لو بمعنى إن قاله كثير من النحويين في نحو وما أنت
بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو أعجبكم
ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار وأما نحو ولو ترى إذ وقفوا
على النار ولو نشاء أصبناهم وقول كعب أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الأول لا من هذا القسم لأن المضارع في ذلك بمعنى الماضي وتحرير ذلك
أن تعلم أن خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعًا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية إن تعليق أمر
بأمر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى هذا فقوله ولو باتت بأطهار يتعين فيه معنى إن لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل
أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لأنه جواب إذا وأما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال
ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه وأما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو أن ليلى البيت فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن على أن المراد مجرد الإخبار
بوجود ذلك عند وجود هذه الأخبار في المستقبل ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها
والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن ومتى كان ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قصد
فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية انتهى والثالث أن يكون للتمني بمعنى ليت إلا أنها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى لو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين
لنا كرّة وقيل لهذا نصب فيكون في جوابها كما انتصب فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز قال ابن هشام ولا دليل في هذا لجواز
أن يكون النصب في فيكون مثله في إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً وقول ميسون للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف فيقع
أن تكون منصوبًا بأن مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرّة أي لو أن لنا كرة فكونًا من المؤمنين وهل
لو هذه قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرطية أو هي الشرطية أشربت معنى التمني أو أنها المصدرية أغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع إلا
بعد مفهم التمني ثلاثة أقوال ظاهر كلام المص الأول قال أبو حيان وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الضائع وأبو محمد ابن عبده
عن ابن هشام الخضراوي في شرح فيصل لابن دريد واختار أبو حيان الثاني قال ولكن يظهر أنها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لإشرابها معنى التمني
لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه إلا
وضع واحد وهو الحقيقة أي ومال إلى القول الأخير طائفة منهم ابن مالك وذلك لأنه أورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني
فقال إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح وإن أراد
أنها وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت والتالي باطل فإنه يجمع بينهما كما تقول أتمنى لو قام
زيد قال الدماميني وأقول إن هذا الوجه الذي أبطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه أن لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما أورده من
من استلزام منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية ومسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع
الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع أن تكون مصدرية بمعنى أن نحو ودّوا
لو تدهن فيدهنون وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليراجع البيت واقتصاره في معاني لو على هذه الوجوه الأربعة يقتضي أنها لا تأتي لغير ذلك
وذكر في التسهيل أنها قد تكون للعرض نحو لو تنزل بنا فتصيب خيرًا وذكر ابن هشام اللخمي أنها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج
عليه قوله اتقوا النار ولو بشق تمرة وفيه نظر لجواز أن يكون في الموضعين ونحوهما بمعنى إن أو يقول التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو ثم تشتمل
على مسائل الأولى تختص بالفعل إلا المصدرية وقيل المتمنية وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده أو اسم

فيليه

لنا رجوعا فنكون

منصوب

لولا حرف يرد لربط امتناع جوابه لوجود شرطه ويختص بالاسمية

منصوب كان وخبرها كان محذوف وقدرا واسم هو في الكلام مثبتة وما بعدها مفسر فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته وابت
نحو التمس ولو خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة اسمية
والثانية شذوذا كما قيل في قوله وهلا نفس ليلى شفيعها فقيل هو مؤول الكوفيين وتابع الفارسي من البصريين على ان ما يلي فاعل فعل محذوف
والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وفيه تكلف وتابع ولم يرجح وتابع على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد
لو اسمية خبر كان وقال المتنبي فلو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر واولى القي قلم وقال
ابن هشام روي بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والتقدير او نصب بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا اجلست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه
المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاول تغليبيه على كل حال متعلقة بالقيت لا تفسير لو قوعي خبره
ما والثانية انها يجوزان يليها ان كثيرا ولو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف فمعرفو سيبويه وجمهور البصريين بالابتدا
ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب
بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر مؤخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها بدلالة ان عليه لانها تعطي معنى الثبوت
والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف
بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والظروف بلا تفسير قال ابن هشام في شرح قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت
ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما
ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورد ابن مالك قول هؤلاء
بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت اية في التنزيل وقع الخبر فيها
اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب والا لمنع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى
يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين انتهى قال الدماميني في شرحه محول المصنف ولوح المقصود
نظر هؤلاء الايمة ونجح بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اشكل اليه ونهم ليس بشي وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها
ليست مما الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في
الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية يحتاج بعدها فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب
لو للتمني ليس من ذي الكتاب انتهى قال السيوطي في الاتقان والعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدراك وقع
استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا
يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه فقد قال الله تعالى وان يات الاحزاب يودوا لو انهم بادون
في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون الثالث ان جوابها في الغالب اما مضارع منفي
بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت والغالب اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو نشاء جعلناه
اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما
افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وقد يقترن بان نحو لو جئتني اذن لاكرمتك ندرا واقترانه بقد والفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة
تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا وقد تكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة وقيل الجواب فيه محذوف معنى جوابها وهو الصحيح وليس بجوابها
وجواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة او ابتدا ويحذف جوابها لدليل وهو كثير في القران
المجيد وغيره قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام الحادثة والعرب لولا حرف
بسيط لا مركب كما اختاره القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
لربط امتناع جوابه لوجود شرطه ويختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما سياتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت
لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة
فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا انعكس اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم ولك ان تقول
لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والوجوب الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان
قلت وما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل
الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي وليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي
تاثيره فيه وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا للفراء بل مبتدا اجماعا من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا فا

ويغلب معها حذف الخبر إن كان كوناً عاماً وللتوبيخ وتختص بالماضي وللتحضيض والعرض

نعم هو بل هو مبتدأ مرفوع بالابتداء وفاقاً لسيبويه والجمهور (ويغلب معها) أي لولا (حذف الخبر إن كان كوناً عاماً) هكذا وقع في غير نسخة هذا المتن
الصواب ويجب معها أو لاختلاف في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون العام الوجود لا الإطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود وإنما
قلنا ذلك لأنه لا يخفى أن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لأكرمتك فالإكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ
خبره محذوف وجوباً وهو كون مطلق أي لولا زيد موجود وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا
قيل هل زيد يحسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لإحسان زيد فالخبر كون مقيد وإنما
إنما حذف الخبر مع لولا إذا كان كوناً عاماً لأنه معلوم بمقتضاها إذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول
على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لأكرمتك لم يشك أن وجود زيد منع من الإكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وإنما وجب لسد
الجواب مسده ومحله فلو كان الخبر كوناً مقيداً بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره إن لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ونحو الحديث لولا
قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم ويجوز الأمران إن علم نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم فيجوز إثبات حموه لكن
هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسالا لا تفي
وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر إلا كوناً مطلقاً محذوفاً فإذا أريد الكون المقيد
وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد إيانا أي موجودة وكذا في لولا أنصار زيد حموه ولولا حماية أنصار زيد [illegible]
وقالوا لحن المعري بالمعنى ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت
أن وارتفع الفعل أو يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على أن يمسكه حال من الضمير المستكن في الخبر أي فلولا الغمد موجود في حال كونه
يمسكه ورد بنقل الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً
هو خبر المبتدأ ويرده أنه لا رابط بينهما تنبيهان الأول إذا ولي لولا مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين وسمع قليلاً
لولاي ولولاك ولولاه خلافاً للمبرد قال الشلوبين اتفق أئمة البصريين على أنهم يقولون ذلك فإنكار المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور
هي جارة للضمير واختصت بجره كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر ولا يجوز أن يكون مرفوعاً لأنها ليست ضماير رفع ولا منصوباً ولا اتخاذ
وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحرف ولأنه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها
بما اختص بالفعل من أدوات الشرط الرابطة جملة بجملة فأرادوا التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع
في الابتداء والخبر محذوف وقال الأخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا إذ
قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ورد بأن النيابة إنما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة وإذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لأنها لا تجر الظاهر الثاني يجوز أن يليها أن المثقلة أو المخففة منها أو الناصبة نحو فلولا أنه كان من المسبحين
للبث لولا أن من الله علينا لخسف بنا ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير صلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر
له أو فاعلاً بثبت محذوفاً على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو إما مضارع منفي بلم كقوله ولولا لم يعرفوا [illegible] أو ماض منفي
بما نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً وإما مثبت والأكثر في المثبت اقترانه باللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم
فيما أفضتم واختلف كلام ابن عصفور في حذفها منه فمرة قال بأنه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بأنه جائز في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وما
في الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري وهذا إذا لم يتقدم القسم فإن تقدم فلا بد من اللام كقوله فقلت يمين الله والله لولا الله نخشى عواقبه لزحزح
من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها مقروناً بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الأمير ولولا خوف طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل وقوله كانوا
ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي الرابع يجوز حذف جوابها للدليل كما حذف جواب لو في الآية ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب
رحيم أي لهلك أحدكم وفي الديوان المنسوب لأمير المؤمنين علي فلم أر كالدنيا بها اغتر أهلها ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه [illegible]
كأنما [illegible] فوالله لولا الله [illegible] صاحبه قال الصدر في الكشكول جواب لولا محذوف وتقديره لما
خفت حتفي وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في قول نهشل [illegible] صاحبه [illegible]
الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني أن تكون للتوبيخ والتنديم على الترك فتختص بالدخول
على الجملة الفعلية المبدوة بالماضي تقول لولا أكرمت زيداً على معنى أنك تلوم المخاطب على ترك الإكرام وتوبخه [illegible] الماضي
قوله تعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة ومنه لولا إذ سمعتموه قلتم [illegible] الفعل آخر والأصل
ولولا قلتم إذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمراً مدلولاً عليه بما بعده نحو لولا زيداً أكرمته أو بما قبله كقوله تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني
ضوطرى لولا الكمي المقنعا أي لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون مردود إذ لم يرد أن يحضهم على أن يفعلوا في المستقبل بل المراد توبيخهم
على ترك عده في الماضي وإنما قال تعدون على حكاية الحال [illegible] والثالث أن تكون للتحضيض بمهملة ومعجمتين والعرض
بفتح العين وإسكان الراء المهملتين والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب فتختص بالدخول على الجملة الفعلية

وحرف استثناء نحو ان كل نفس لما عليها حافظ

المبتدأ بالمضارع ولو كان تأويلا اي وما ولاها فالتخصيص نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولابد ومثله لولا انزل عليه فانزل ما ولي بالماضي
اي يؤول بالعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخر مثله ما ولي بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك
بالفعلية لانها الطلب لفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا يوبخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب مع ما اشبه كلام العرب فاختصت
بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دالا على الطلب
فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه فات فوته وتوقع فيفهم
وهو ضمنا كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب ويقتضي انتصاب المتمنى معنا لولا على هذه الوجوه الثلاثة انها لا ترد لغيرها وقال الهروي ترد نافية
وجعل عليه قوله نعم لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل عليه ملك ونافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك وقالوا
انها في الاولى للعرض وفي الثانية للتخصيص كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء العذاب اي فهلا كانت قرية ولهذه
من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو بقية الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة
ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس من اقسام لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها
فقلت بلى لولا ينازعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل بل هي لا الامتناعية
والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قال في المغني الثانية والعشرون لما تأتي على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط قيام المتكلم الذي هو مضمون جملة
الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقع فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب المقصد انها تدل على تحقق شيء لتحقق غيره
فهو واجب لما هو ثابت او واقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي
وبالاضافة الى الجملة او حرف وجود لوجود فيه خلاف والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم ابن خروف
بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته
فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول
بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما
نجاكم الى البر اذا هم يشركون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا
لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وقد تبين ان المعنى كلا
المتقدم وان الخلاف انما هو في حقيقتها لا في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية
تدل على الارتباط كما تقدم وايضاحه اذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب في وجود الثاني
بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل ذلك لسببية ام لا بل اتفاق لا يتعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول ان
بالسببية الثاني يختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى يكون جوابها كما انه اما فعل ماض نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا
نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا الثالث قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن
بوادي عبد شمس وهاشم فيقال اين جواب لما والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل وقوله شم امر من قولك شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه انتهى قال الدماميني ولا يخفى ان ما
يحتاج الى الجواب على راي القائلين بانها حرف شرط واما بانها ظرف بالها بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقها قوله
الملفوظ ولا خلاف اي اقول لعبد الله حين وهي سقاؤنا انتهى والاولى تفسيرها هنا بمعنى تحرف وانشق قال في القاموس وهي كوعى وولى
تحرف وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز وفي المزهر
معنى البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا وهى اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق يعني معقبه المطر وقربه هاشم لعبد شمس بعد فهم المراد
والثاني ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر وان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس
الا عليها حافظ وقرا ابن مسعود ان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو انشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسالك
الا فعلك قاله ابن هشام وغيره وقال بالله لما فعلت كذا اي ما سالتك شيئا الا فعلك قال الشاعر قالت له بالله يا
ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس ونفسه ليقول الفراء وابي عبيدة
والجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة كلام العرب فينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب التي وقعت
في كلامهم وزعم الزجاجي انه يقال لم يات من القوم لما زيدا بمعنى الا زيدا وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه

وجازمة للمضارع ويفترقان في خمسة أمور وما على أوجه اسمية وحرفية فالاسمية موصولة ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك وصفة لنكرة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه وشرطية زمانية وغير زمانية واستفهامية

التراكيب نحوها حتى يثبت ثم سماعها وسماع نظائرها من لسان العرب والثالث أن تكون جازمة للفعل المضارع الجازمة لم كما تقدم في نحو
ويفترقان في خمسة أمور أحدها أن لما لا تقترن بأداة الشرط لا يقال إن لما تقم ولم تقترن بها نحو وإن لم تفعل الثاني أن منفي لما مستمر النفي إلى الحال كقوله فإن كنت
مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع كما ترى مثال المنقطع لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز اقترانها بحرف التعقيب
بخلاف لما تقول لم تقم ثم قمت ولم تقل لما قمت ثم قمت ولا يجوز لما قمت ثم قمت لأن معناه وما قمت إلى الآن الثالث أن منفي لما لا يكون إلا
قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع أن منفي لما متوقع ثبوته غالبا ألا ترى أن
معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس أن منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت
قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه أي ولما أكن قبل ذلك بدءا أي مبتدئا ولا يجوز حذف منفي لم إلا في الضرورة كما مر وقال ابن هشام وعلة
هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثالث والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية ترد على خمسة أوجه وقول الشاعر
لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا أو بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال أي رب شيء تكرهه
النفوس فحذف العائد هو الكم ويحتمل أن يكون ما كافة ومفعول تكره محذوف أي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلاثة أبواب أحدها التعجب في نحو
ما أحسن زيدا فإنه عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى ملخص القول فيما بعد نعم
وبئس أن إن جاء بعدها اسم نحو نعما هي وبئسما تزويج ولا مهر ففيها ثلاثة مذاهب أولها أن ما نكرة موصوفة منصوبة على التمييز والفاعل مضمر
والمرفوع بعدها هو المخصوص قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه
ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء وثالثها أن ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به
قوم منهم الفراء وإن جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت ففيها عشرة مذاهب أولها أن ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص
محذوف وثانيها أن ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما أخرى نكرة محذوفة والفعل صفتها وثالثها أن ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم
المخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها أنها موصولة وهي المخصوص وما أخرى تمييز
محذوف والأصل نعم ما ما صنعت وسادسها أن ما تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها أن ما مصدرية ولا حذف
في الكلام وتأويله نعم صنعك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم صنعك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك وثامنها أن ما فاعل وهي موصولة
يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها أن ما كافة لنعم كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها أن ما نكرة موصوفة مرفوعة
بنعم والمختار من هذه المذاهب الثلاثة الأول انتهى الثالث قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة مثلا إن زيدا مما
أن يكتب أي أنه من أمر كتابة أي أنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلة خلق
الإنسان من عجل جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو
الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر إن قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث أن
تكون صفة لنكرة وتفيد الإبهام فأكثر للتكثير وتعبر عنها بالإبهامية وتفرع على الإبهام التعظيم نحو قولهم لأمر ما جدع قصير أنفه أي
لأمر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة وقيل فيه هذا المثل لما جدع أنفه للحيلة في طلب ثأر جذيمة من الزباء والتحقير منهم والتعميم
كأعطه شيئا ما أي أي شيء كان والتحقير نحو أعطاني شيئا ما أي حقيرا أو النوعية كاضربه ضربا ما أي نوعا من الضرب وتختلف معناها
بحسب المقامات وما ذهب إليه المصنف من أن ما هذه اسم هو رأي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والأشهر أنها زائدة منبهة
على وصف لائق بالمحل فتكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وأبطل ابن عصفور دعوى زيادة ما في الأول والآخر وبابها لو كانت زائدة لم يكن
في الكلام ما يفيد معنى التعظيم ونحوه وتبين بما ذكر القول بالاسمية بل زيادة ما عوضا عن محذوف وقد تقع في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت
ما انطلقت يعني لأن كنت منطلقا فما في الأول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الإضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة بما خاصة بما إلا وهي
مراد فيه مثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له
الرابع أن تكون شرطية وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم زمان استقامتهم
لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومن جعلها للزمان ابن الفارسي وأبو البقاء وابن شامة وابن مالك واستدل عليه ابن مالك
بقوله فما لك يا عبد الله فينا فما ظلما تخاف ولا اقتسارا قال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق فالمعنى أي كون تكن
فينا طويلا أو قصيرا انتهى ومن ثم ثبت له ما بمعنى الإيرانية على المفعول المطلق والمعنى أي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس أن تكون
استفهامية بمعنى أي شيء ويسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم نحو ما هي ما لونها وما تلك
بيمينك وما الرحمن ولا يسأل بها عن أعيان أولي العلم خلافا لمن أجازه وأما قول فرعون وما رب العالمين فإنه قاله جهلا ولهذا
أجابه موسى بالصفات قاله في الإتقان ويجب حذف ألفها إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء م جئت
وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وإنما كتبت لأجل أنها تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف قاله

والحرفية ترد مشبهة بليس ومصدرية غير زمانية وصلة

الذي تمّا في المهمل اذا كان الجار حرفا نحو فيم والى م وعلى م وفي قال فثلاث ولانه السؤال قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف
وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال
وقال جماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون
وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر
فاجري لكثرته على الاصل من الاثبات وقال الرضي اذا علمت ان لما الاستفهامية منه صدر الكلام ولم يمكن تأخر الجار عنها فقدم عليها وركب معها
حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف من كم
الاستفهامية مجرورة لكونه صحيحا ولا آخر حرف صحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة
وعيسى عما يتساءلون واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة
المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم انها في قوله بما غفر لي استفهامية بانه لكثرته ناقص بما انت جواز هو كونها في بما غفر لي
ربي استفهامية وانما لم يحذف الالف في نحو لماذا فعلت لان الالف هنا صارت حشوا بالتركيب فاشبهت الموصول والحرفية ترد على اوجه
احدها ان تكون نافية مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين وقد مضت مشروحة في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية موصول الحرفية
وهي نوعان زمانية وتسمى ظرفية وغير ظرفية لنيابتها عن ظرف زمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وناب عنه ما وصلتها
كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها الا لو كانت
كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب
فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام ويحتمل ان يعد ما لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته والاولى تقدير ما
في البيت نافية لان زيادة ان بعد ما المصدرية قليلة ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبت وهما كونها
للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى الاول تغير المعنى بالزمانية لحسن من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان
المقدر هنا مخفوض ولا يسمى ظرفا فاستمر عليه في المعنى الثاني لانه يشارك ما في انها تنوب عن الزمان بخلافها الا حينئذ وحمل عليه قوله وما الله ما دامت
شهلاء ام واحد ما كحيلتي اي ... صغيرها اي وقت ... صغيرها وشعر على ذلك الزمخشري وخرج عليه ان آتاه الله الملك اي ان آتاه نصد
اي وقت ان آتاه الله ... وحين ان يصدقوا ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا نقل لغيره وغير زمانية نحو عزيز
عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر او مضارع
منفي بلم كقوله ولم تبت الجمال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوف ثم يأوي ذوو الاموال منا والعديم
ولا يجوز كونها بمعنى زمانية لانه يلزم عليه ان يكون هي وما بعدها مفعولا معه ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر و
الاكثر كونه ماضيا او مضارعا ... لنسيما اهل الخيانة والعدوان والاصح وصلها بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك كقوله
واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريب راحل وقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب فجعل الجمهور ما في هذا كافة قال ابن مالك
والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها امكنته كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يحتج الى عمل ما تتعلق به بخلاف الحكم بانها كافة
وزعم السهيلي ان صلة ما الاسمية لا تكون فعلا غير خاص بل فيهما ما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا يقول ما جلست ولا ما يخلو لان الجلوس نوع
خاص ليس فيهما فكانت قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون آخر الكلام مصرحا بما اوله وانما الابهام فلا مغنى لهذا ورد بقوله تعالى انؤمن
كما آمن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا انتهى القول بحرفيتها هو ما من
الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عائد عليها
من الصلة فاذا قلت يعجبني ما صنعت فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما نسوا اهل الخيانة والعدوان لانه لا يمكن فيه تقدير
ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي من النحاة من يسمى حروف الزيادة اذا جاءت صلة لانها قد يوصل بها ما قبلها من الكلام
ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم وقال ان هذا ولا يجوز فيها الا ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها
دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها
وقال الاندلسي كثيرا ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه ان يتصل به كلام وليس بركن في الجملة ولا له استقلال المعنى كما في الاسناد
النظائر وقال صاحب الغاية تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن شعر او حسن سجع او غير ذلك
وعبر بذلك عن الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت
نحو قولهم اصل هذا اما لا فانها عوض عن كان محذوفة لزوما كما مر وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما بين زيد وعمرو وقول
مهلهل لو بأبانين جاء يخطبها ... بعد الناصب الرافع نحو ليتما زيد قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما ينزغنك اينما
تكونوا يدرككم وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تريحي وتلقى من فواضله يدا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل

هل حرف استفهام وتفترق عن الهمزة بطلب التصديق الايجابي وعدم الدخول على العاطف والشرط واسم بعده فعل

قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وانما كقوله ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي وما احس رقادي
والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل وكلا مثل يوم وقوله نعم وانه لحق
مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض وقول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت او غير جازمة
نحو حتى اذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم فاما ترين من البشر وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد
عند جميع البصريين انتهى ويؤيده قراءة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثل او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزيدت
الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية بن ابي الصلت ثلث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما
عائل ما وعالت البيقورا هذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رأيت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة
الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر ثم اشعلوا والرابع ان تكون كافة ولم يجعلها منه بحث الزائدة
وان لم تكن بمعنى لان لها كما قال الرضي تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته للدخول على ما لم يكن له ان يدخل عليه وهي ثلاثة انواع احدها
الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعليتها
كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا واما قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وقد
زعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع
وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشأن لما فيها من التفخيم
والابهام والجملة التي بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها كما انها بعد ضمير الشأن ويرده انها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ
كضمير الشأن والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد يليها المضارع نحو ربما يود وقيل هو ما قبلها
وقد تليها الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله لا اراه ما صد
لم يجزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الم تر انا نفعل نتبع الفتى كما الناس مجروم عليه وجارم وقيل لا تكف الكاف بما وان ما
ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة
احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل
وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف يأتي للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وكانه
لا يفلح الكافرون وان التقليل في البيت مستفاد من قد ولا التعليل في الكاف مناسب للبيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما نضرب الكبش
ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله
اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لانه يبقيها على اصلها من الاضافة
ولانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول بجواز كون صلة جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه
الثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل فيها غير ذلك كما مر والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى
ان الشرطية فيجزمان فعلين كما مر في حد تفيد الافعال الرابعة والعشرون هل ويأتي فيها ابدال الهاء همزة وهي حرف استفهام موضوع
لطلب التصديق وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون للتصور ولا للتصديق السلبي وتبعه على ذلك التقي السبكي في جمع
الجوامع وهو كما قال الجلال المحلي سهو سرى اليه من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم والصواب انها لطلب التصديق اي ادراك
الحكم اي ثبوت النسبة اثباتا كما قاله اهل البيان في جواب هل قام زيد نعم او لا وتفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها
بطلب التصديق وحده دون التصور والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده
نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد
غزية ارشد وقال الشاعر فهل ثم هل اتيتهم بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو اولم يسيروا افلا يعقلون اثم اذا ما وقع آمنتم به وهذا
حكم اختصت به الهمزة دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها في التصدير باقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتأخر عنه على قياس جميع اجزاء الجملة
المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم
جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف
محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدرون في افلم يسيروا وفي افلا تعقلون امكثوا فلم يسيروا ايجهلون فلا
يعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث
والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك
وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في نحوه



ايا ما انتبانا قال الشاعر ام هل كبير بكى لم يقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على انهما فصل قال الرضي وغيره و
ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فيقبل اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استعما
لها معها وانا قامت مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تختص بالفعل فكانت مثل لكنها لما
تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قدمي اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها الاسم اذا والفعل في حيزها بذكر
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض باعتراض الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة
فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه وتقول زيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع با
بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما واما قول ابن زيد في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو بالاتفاق
هل زيد قائم بعد [illegible] والسادس عدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى أئنك لانت يوسف والسابع وقوعها بعد
ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو
هل جزاء الاحسان الا الاحسان والتاسع قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل
وبه فسرها جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر [illegible] ابو حيان قال ولم [illegible]
دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال هل لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب
نحو اشهدوا واحلامهم والنفي نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الن يكفيكم والهمزة في ذلك للانكار الابطالي والتي تقتضي ان ما
بعدها غير واقع ومن ثم لزم ثبوته ههنا لان نفي النفي اثبات [illegible] وكفى [illegible] والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا انتهى غرض المصنف
من هذا التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حافلا [illegible] والفوائد كافلا
ولم آل جهدا في تحقيق مسائله وتحرير براهينه ودلائله ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل [illegible]
المرء من غمط وجحد وقد قيل من بركة العلم [illegible] عزوه الى قائله واثبات [illegible] وسلكت فيه النهج الذي [illegible] وان سخطه الحسد
فانت به على الوجه الذي بقصده الماهرون وان [illegible] عند القاصرين غير مبال باعراض الحاسدين ولا عابئ بانكار [illegible]
والمسؤول ممن كرمت شيمته وعلت في سوق الانصاف قيمته ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل [illegible]
[illegible] على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل الا الله عز وجل ولا مرجو الا جزاه وقد ختم المصنف كتابه هذا بدعاء [illegible] ان شاء الله [illegible]
الاجابة وقرنت سهام المسالة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل ما اوردناه في
هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين [illegible]
صلواتك عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس و
سبعين وتسعمائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله تعالى [illegible] سابع شهر شوال [illegible]
وسابع شهر شوال [illegible] تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الشارح عفى الله
تعالى عنه وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيها سوق الفضل
وطلابه وقامت [illegible] الجهل واحزابه فلم يبق من العلم الا اسمه ولم يبق منه الا رسمه [illegible] ثلاثة
خلون من جمادى الاخرة احدى شهور سنة [illegible] وسبعين والف [illegible] احسن الله ختامها [illegible] والحمد لله [illegible] واسأل الله
[illegible] ان يجعله خالصا لوجهه [illegible] ان ينفع به طالبيه بكرمه [illegible]
كتبه [illegible] الحسيني عفى الله عنهما [illegible] والحمد لله رب العالمين والصلوة
والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين [illegible] شهر شوال سنة ١٢٧٢ [illegible]